

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٤ يونيو ١٩٩٩

رداً على انتقادات بـأراك:

واشنطن: قضية اللاجئين .. في مفاوضات الوضع النهائي السلطة الفلسطينية: حقهم في العودة .. مقدس وشرعى

واشنطن - غزة - وكالات الأنباء:

أكدت الولايات المتحدة .. أنها لم تغير موقفها من موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

أوضح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية .. انه يجب حل هذا الموضوع في اطار مفاوضات الوضع النهائي بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية .. أشار

المتحدث إلى ان موضوع اللاجئين ليس من اختصاص الولايات المتحدة .. وأن الطرفين هما اللذان يتخذان القرارات الخاصة بذلك في اطار مفاوضات الوضع النهائي الى جانب موضوعات أخرى.

بعث ساندى بيرجر مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى برسالة .. تضمنت تصريحات مماثلة الى اللوبى اليهودى فى الكونجرس الأمريكى .. فى أعقاب ما صرح به الرئيس بيل كلينتون خلال المؤتمر الصحفى المشترك مع الرئيس حسنى مبارك .. وأكد فيها حق اللاجئين الفلسطينيين فى العيش فى أى مكان.

بداية غير موفقة .. لبأراك

وفى غزة .. ندد الدكتور أسعد عبد الرحمن مسئول حلف اللاجئين الفلسطينيين .. بانتقادات ايهود باراك رئيس الوزراء الاسرائيلى المنتخب .. لتصريحات الرئيس كلينتون يوم الخميس الماضى .. وقال المسئول الفلسطينى .. ان تصريحات باراك تمثل موقفا احادى الجانب وبداية غير موفقة بل وعدائية .. تنضم الى لاءات باراك الأربعة .. مؤكدا ان قضية اللاجئين من قضايا الحل النهائى .. ولا يجوز لأحد الاعتراض عليها .. مشيراً الى ان حق العودة للاجئين الفلسطينيين .. حق مقدس .. كفله لهم القوانين وقرارات الشرعية الدولية.

طالبت أمس القيادة الفلسطينية حكومة اسرائيل الجديدة برئاسة ايهود باراك بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة .. بما فى ذلك تنفيذ مرحلتى الانسحاب الأخيرتين من اتفاق واى .. ووقف أعمال البناء فى



باراك

المستوطنات اليهودية
بالأراضي المحتلة.
وفي تصريحات.. اذاعها
راديو اسرائيل أمس أعرب
أسحق مورديخاي رئيس
حزب الوسط المشارك في
الائتلاف الاسرائيلي وعضو

الكنيست.. عن اعتقاده.. بأن هناك بوادر لمناخ
جديد.. يسمح بفتح حوار بين اسرائيل وسوريا..
مؤكدًا.. ان المفاوضات بين الجانبين لن تكون سهلة

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٥ يونيو ١٩٩٩

296 ألف لاجئ من أصل 1.5 مليون يعيشون في المخيمات و«الأونروا» تعاني من عجز ضخم في موازنتها

مدير دائرة الشؤون الفلسطينية الأردنية: لا أبعاد سياسية وراء تحسين الأوضاع السكنية للاجئين

عمان: الشرق الأوسط

أكد الأردن تمسكه بحق اللاجئين في العودة أو التعويض، مبيناً أن حل قضيتهم يستند إلى الشرعية الدولية ممثلة بالقرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1948 وقراري مجلس الأمن رقم 242 عام 1967 و338 عام 1973.

وقال مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية التابعة لرئاسة الوزراء الدكتور إبراهيم بدران إن الأردن يرفض إنهاء خدمات «الأونروا» قبل التوصل إلى حل لقضية اللاجئين ويطالب المجتمع الدولي بتقديم التبرعات السخية للأونروا لسد العجز في موازنتها من جهة وتمكينها من تقديم خدمات الصحة والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية للاجئين وخاصة من سكان المخيمات.

وأضاف أن عدد سكان المخيمات في الأردن 296 ألف نسمة من أصل مليون و487 ألف 497 لاجئاً يعيشون في الأردن، مبيناً تزايد أعداد اللاجئين في المخيمات بنسبة كبيرة في الوقت الذي أخذت فيه المخيمات تضيق بسكانها في ضوء مساحتها المحددة وعدم السماح بالبناء العمودي فيها. وفي ما يلي نص المقابلة:

● ما هي أوضاع مخيمات اللاجئين وعدد سكانها بالنسبة لعدد اللاجئين في الأردن؟
- في الأردن 13 مخيماً للاجئين الفلسطينيين تتركز في منطقتي الشمال والوسط حيث يوجد اللاجئون بأعداد كبيرة وهذه المخيمات هي: مخيم الوحدات، مخيم الحسين، مخيم حي الأمير حسن وهي في محافظة العاصمة، ومخيم

الطالبية، مخيم مادبا في محافظة مادبا، ومخيم حطين، مخيم الزرقاء، مخيم السخنة في محافظة الزرقاء، ومخيم البقعة في محافظة البلقاء، ومخيم سوف، مخيم جرش في محافظة جرش، ومخيم اربد ومخيم عزمي المفتي في محافظة اربد. ويبلغ عدد سكان هذه المخيمات وفق آخر احصاء اجري في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 1998 نحو 296 ألف نسمة من أصل مليون و487 ألفاً و497 لاجئاً من المسجلين لدى «الأونروا» يعيشون في الأردن أي نسبة عدد سكان المخيمات إلى عدد اللاجئين تساوي 18,3 في المائة.

● يقال إن مشاريع تطوير المخيمات أهدافاً سياسية تتمثل في توطيد اللاجئين في مناطق وجودهم وحرمانهم من حق العودة إلى مدنهم وقراهم... هذا الحق الذي كفلته قرارات الشرعية الدولية بدءاً بالقرار رقم 194 لا سيما أن هذه المشاريع جاءت متزامنة مع عملية السلام في الشرق الأوسط.

● لا توجد أهداف سياسية على الإطلاق وراء تنفيذ مشاريع البنية الأساسية في المخيمات وليست لهذه المشاريع علاقة من قريب أو بعيد بما يقال عن مشاريع لتوطيد اللاجئين. وقضية اللاجئين هي إحدى القضايا المدرجة على جدول أعمال المفاوضات النهائية بين الفلسطينيين وإسرائيل ولم تبحث هذه القضايا حتى الآن الأمر الذي ينفي وجود علاقة بين مشاريع حزمة الأمان الاجتماعي الخاصة بتطوير المخيمات وبين الحلول المقترحة لمشكلة اللاجئين. إن مشاريع تطوير المخيمات خطة أردنية تهدف إلى تطوير المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية وتزويدها بالخدمات والمرافق الضرورية ومخيمات

الطالبية، مخيم مادبا في محافظة مادبا، ومخيم حطين، مخيم الزرقاء، مخيم السخنة في محافظة الزرقاء، ومخيم البقعة في محافظة البلقاء، ومخيم سوف، مخيم جرش في محافظة جرش، ومخيم اربد ومخيم عزمي المفتي في محافظة اربد. ويبلغ عدد سكان هذه المخيمات وفق آخر احصاء اجري في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 1998 نحو 296 ألف نسمة من أصل مليون و487 ألفاً و497 لاجئاً من المسجلين لدى «الأونروا» يعيشون في الأردن أي نسبة عدد سكان المخيمات إلى عدد اللاجئين تساوي 18,3 في المائة.

● ما هي أبعاد حزمة الأمان الاجتماعي التي بدئ بتنفيذها في مخيمات اللاجئين في الأردن؟
- جاءت حزمة الأمان الاجتماعي في الأردن بشكل عام لتطوير المناطق الفقيرة وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية وتوفير خدمات البنية الأساسية في هذه المناطق لا سيما شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق والدخلات والإرصفة والخدمات الصحية والبيئية.

ولا تقتصر حزمة الأمان الاجتماعي على المخيمات فحسب وإنما تشمل كافة المناطق الفقيرة التي تعتبر بحاجة ماسة لمشاريع البنية الأساسية ومن بينها المخيمات البالغ عددها 13 مخيماً في ضوء كثافتها السكانية العالية وانعدام مشاريع البنية الأساسية فيها.

● ما هي أهداف حزمة الأمان بالنسبة للمخيمات بالتحديد؟
- لمشاريع حزمة الأمان الاجتماعي في المخيمات عدة

والمؤسسات الحكومية الاخرى ملزمة بايصال كافة الخدمات الى الطوابق الجديدة التي يتم بناؤها مهما كان عددها.

● ما هو مستقبل المخيمات وسكانها بعد حل قضية اللاجئين؟
- قضية اللاجئين قضية سياسية ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية وانشائية والمجتمع

الدولي بأسره مسؤول عن ايجاد حل لهذه القضية الا ان هذا الحل رهن بالمفاوضات بين الفلسطينيين واسرائيل في اطار مفاوضات المرحلة النهائية التي تضم قضايا القدس والامن والمستوطنات والحدود بالإضافة الى قضية اللاجئين، والاردن يرفض اي حل لهذه القضية لا يستند الى قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 الذي يقضي بعودة اللاجئين الى ديارهم وتعويض من لا يرغب منهم في العودة، وهناك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 عام 1967 والقرار رقم 338 الصادر عن مجلس الأمن عام 1973.

كما يرفض الاردن انهاء اعمال «الاونروا» ووقف خدماتها قبل التوصل الى حل عادل لقضية اللاجئين.

وما يحدث في مخيم الحسين من هدم للمنازل يأتي في اطار المشاريع التي تنفذها أمانة عمان لغايات تطوير وتحديث العاصمة وليس تابعة للمشاريع التي تنفذها دائرة الشؤون الفلسطينية.

● ما هو دور الحكومة الاردنية في توفير الخدمات لسكان المخيمات في الوقت الذي تتبع فيه هذه المخيمات لوكالة غوث اللاجئين (الاونروا)؟

- ان مسؤولية تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والاعاشية للاجئين منوطة بالاونروا التي انشأتها الامم المتحدة عام 1950 لتشغيل

واغاثة اللاجئين الفلسطينيين باعتبار المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية هذه القضية بابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانشائية، الا ان الاونروا عانت من عجز كبير في موازنتها في الاعوام الاخيرة بسبب نقص التبرعات التي تقدمها الدول المانحة مما انعكس ذلك سلبا على سكان المخيمات حيث خفضت الاونروا خدماتها في ضوء العجز في موازنتها، ورغم تبعية هذه المخيمات لـ «الاونروا» الا ان الحكومة الاردنية تعتبر مسؤولية عن اللاجئين المقيمين فيها باعتبارهم مواطنين اردنيين، الامر الذي يجعلها تقدم بعض الخدمات لهذه المخيمات. وتنفق الحكومة الاردنية نحو 350 مليون دولار سنويا على المخيمات على شكل مشاريع وخدمات ومبالغ تقدم للجبان تحسين هذه المخيمات في الوقت

الذي تطالب فيه المجتمع الدولي بزيادة مساهماته في مجال سد العجز في موازنة الاونروا وتقديم الخدمات للاجئين من سكان المخيمات فالاردن والحالة هذه دولة مضيفة ومانحة للاجئين في آن واحد.

● عدد سكان المخيمات في تزايد مستمر ومساحة المخيمات محدودة فكيف يمكن استيعاب الزيادة الكبيرة في اعداد اللاجئين؟
- دائرة الشؤون الفلسطينية تسمح بالتوسع العمودي في البناء لاستيعاب الزيادة في اعداد اللاجئين، والاجهزة

اللاجئين تعتبر في مقدمة المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية التي تتطلب تنفيذ مثل هذه المشاريع قبل غيرها من المناطق علاوة على وجود مناطق اخرى فقيرة بحاجة ماسة الى التطوير في الشمال والشرق والجنوب بحيث يبلغ عدد المناطق الفقيرة التي يراد تطويرها 300 منطقة من بينها 13 مخيما للاجئين الفلسطينيين.

● ماذا عن اولويات هذه المشاريع والمبالغ المخصصة لها؟
- مشاريع تطوير مخيمات اللاجئين تنفذ على مرحلتين وعلى مدى 10 سنوات اعتبارا من مطلع العام الحالي. وتبلغ الكلفة الاجمالية لهذه المشاريع 173 مليون دينار (نحو 250 مليون دولار) في حين ان كلفة المرحلة الاولى تبلغ 44 مليون دينار (63 مليون دولار) تنفذ حتى عام 2001، واولويات هذه المشاريع تقوم على شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء والطرق والدخلات وخدمات النظافة والمحافظة على البيئة.

● التعويضات التي تم تقديمها للعائلات التي هدمت منازلها في بعض المخيمات في اطار مشاريع التطوير والتحديث لم تكن كافية لاستئجار منازل لهذه العائلات لمدة عام واحد فقط، الامر الذي يضعها في مشكلة حقيقية... ألا توجد بدائل اخرى لهدم المنازل مثل تخصيص قطع اراض اخرى لمن هدمت منازلهم او زيادة مبالغ التعويضات التي خصصت لهم؟

- ان مشاريع تطوير المخيمات التي تنفذها الحكومة الاردنية عن طريق دائرة الشؤون الفلسطينية لا تتضمن هدم اية منازل في مخيمات اللاجئين ولم يتم حتى الان هدم اي منزل في

المخيمات في اطار هذه المشاريع لان مشاريع تطوير المخيمات تكاد تنحصر في تمديد شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وتعبيد الطرق والدخلات والارصفة. ولا تتضمن هذه المشاريع على الاطلاق هدم منازل في المخيمات لغايات شق الطرق العريضة واقامة الارصفة الواسعة عليها.



سيدة فلسطينية بالزي التقليدي تسير قبالة دكان متواضع في احد المخيمات في الاردن

المصدر: الاحرار

التاريخ: ٣ يوليو ١٩٩٩

انتقادات إسرائيلية شديدة لتصريحات الرئيس الأمريكي مع مبارك

باراك يرفض آميات كلينتون بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم واشنطن تعترم تخفيض مساعداتها لإسرائيل بسبب نفقات أزمة كوسوفا

أعلن إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي أمس رفضه تصريحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أمس الأول خلال المؤتمر الصحفي مع الرئيس مبارك حول أمنيته أن يرى اللاجئين الفلسطينيين أحرارا في الغيش في أى مكان يريدونه. وقالت المتحدثة باسم باراك إن موقف الرئيس كلينتون بشأن حق العودة مثلما فهم من التصريحات غير مقبول بالنسبة لباراك.

وأضافت المتحدثة في بيان أنه سوء فهم على ما يبدو وكان من الملائم للإدارة أن توضحه وتصححه. وأكدت المتحدثة باسم باراك إن قضية اللاجئين من بين أصعب القضايا التي يتعين حلها مع الفلسطينيين ويجب تركها للمفاوضات.

وأعرب عضو الكنيست عن الليكود داني نافيه عن قلقه من تصريحات الرئيس الأمريكي وقال إنه يأمل في أن يكون كلينتون قد أدلى بهذه التفوهات بصورة خاطئة.

وأضاف نافيه في تصريحات راديو إسرائيل أمس أنه يجب على رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب إيهود باراك التأكيد على أن هذا الموقف غير مقبول وذلك قبل توجهه إلى واشنطن.

كما أكد عضو الكنيست يوسي بيلين أن القضية شائكة وسيتم حلها أما في إطار أماكن إقامة اللاجئين الحالية أو في نطاق السيادة الفلسطينية ومن جانبه قال عضو الكنيست من المبدال شاول يهلون إن أقوال الرئيس الأمريكي تتناقض ورغبته



كلينتون



باراك

في لعب دور الوسيط النزيه في العملية السلمية مرة أخرى. في غضون ذلك تعترم الولايات المتحدة الأمريكية زيادة حجم التقليل في مساعداتها الاقتصادية لإسرائيل في إطار الميزانية الأمريكية لعام ٢٠٠٠ بسبب النفقات الباهظة للإدارة الأمريكية التي نتجت عن الحرب في كوسوفا. وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أمس أن مسئولين

أمريكيين وعدوا خلال محادثات جرت مع مسئولين إسرائيليين بخفض حجم التقليل خلال السنوات القادمة فيما أعرب الإسرائيليون عن معارضتهم لزيادة حجم التقليل أشاروا إلى أن إسرائيل هي التي بادرت إلى تقليل المساعدات الأمريكية لها ولذلك سيكون من الصعب أن تقبل بتقليل أكبر خلال السنة القادمة.

وذكر راديو إسرائيل أن البرنامج الأصلي للمساعدات الأمريكية لإسرائيل ينص على أن تبلغ المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل خلال العام القادم ٩٦٠ مليون دولار فيما يبلغ حجم المساعدات العسكرية مليارا و٩٢٠ مليون دولار.

من جانبه أعلن رئيس كتلة القائمة العربية الموحدة النائب طلب الصانع أنه سيطالب رئيس الحكومة الإسرائيلية المنتخب إيهود باراك بالتزام واضح بالنسبة للتعهدات التي قطعها للوسط العربي وتحديد السبل المتابعة لتنفيذه.

على صعيد آخر ذكر راديو إسرائيل أن باراك لن يبلغ أقطاب حزب العمل بتوزيع الحقائق الوزارية بحكومته إلا قبيل التنام مركز الليكود المقرر يوم الاثنين أو الثلاثاء القادمين.

وجدد باراك إعلانه أنه سيعين شخصيا أحد الوزراء في حكومته دون أن يدلى بمزيد من التفاصيل عن هوية هذا الوزير أو الحقيبة التي ستسند إليه.

من جانبه أعلن رئيس حزب شينوى يوسى لايد أن حزبه سيؤيد حكومة باراك في كل ما يخص عملية السلام.

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٩

عرفات يشيد بتصريحات كلينتون حول اللاجئين .. وواشنطن تتراجع! السلطة الفلسطينية تتوقع قرارا من الحكومة الإسرائيلية الجديدة بوقف الاستيطان

فى أن يعيشوا أحرارا أينما شاءوا. وكانت تلك التصريحات قد أثارت غضب باراك الذى قال انها غير مقبولة. وقد أصدرت السفارة الأمريكية فى اسرائيل بيانا توضح فيه ان واشنطن لم تغير من موقفها تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين وانها مازالت ترى أن محل بحثها هو فى محادثات الجانبين حول إتفاق سلام نهائى.

وفى واشنطن قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ان موضوع اللاجئين ليس من اختصاص الولايات المتحدة وان الطرفين المعنيين سيتخذان القرارات المتعلقة به فى إطار مفاوضات الوضع النهائى. ويبحث ساندى بيرجر مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى برسالة تتضمن تصريحات مماثلة الى اللوبى الصهيونى فى الكونجرس الأمريكى. وأعلنت مصادر فى مكتب باراك عن ارتياحه لنص رسالة بيرجر من ناحية أخرى ألقت الشرطة الاسرائيلية القبض على شخص من سكان بلدة «كيريات جات» بجنوب اسرائيل هدد بمهاجمة باراك.

رام الله - واشنطن - وكالات الأنباء: فى الوقت الذى أشاد فيه الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بتصريحات الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بشأن اللاجئين الفلسطينيين، تراجعت واشنطن وأعلنت عدم اختصاصها بهذه القضية. وتوقعت السلطة الفلسطينية أمس ان تقدم الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة إيهود باراك على وقف النشاط الاستيطانى فى الاراضى الفلسطينية المحتلة. ودعا بيان القيادة الفلسطينية الصادر عقب اجتماعها فى رام الله باراك الى تنفيذ مرحلتى الانسحاب من الضفة الغربية حسب ماورد فى إتفاق «واى ريفر» الموقع فى واشنطن العام الماضى. وقال البيان ان من شأن هذه الخطوات ان تمثل تمهيدا لاستئناف عملية السلام واطلاق محادثات الوضع النهائى فى جو من المصداقية والثقة المتبادلة.

فى الوقت نفسه أشاد الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات بتصريحات الرئيس الأمريكى بيل كلينتون التى أدلى بها اثناء مؤتمره الصحفى مع الرئيس حسنى مبارك وأكد فيها حق اللاجئين الفلسطينيين

المصدر: الاحرار

التاريخ: ٤ يوليو ١٩٩٩

بابا الفاتيكان يحتفل بعام ٢٠٠٠ في فلسطين

السلطة الفلسطينية ترحب بموقف كلينتون من عودة اللاجئين الفلسطينيين الخارجية الأمريكية تؤكد ضرورة حل مشكلة اللاجئين ضمن مفاوضات الوضع النهائي

رام الله - واشنطن - وكالات الانباء:

أكدت السلطة الفلسطينية انها تتوقع ان يوقف ايهود بارك رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد بناء مستوطنات يهودية في الاراضي العربية المحتلة بعد توليه منصبه.

وقال بيان نشرته وكالة الانباء الفلسطينية وفا بعد الاجتماع الاسبوعي للسلطة الفلسطينية ان السلطة تتوقع ان توقف الحكومة الاسرائيلية برئاسة باراك بناء المستوطنات.

اعلنه الرئيسان كلينتون ومبارك واكدوا فيه على ضرورة وقف الاستيطان وتنفيذ اتفاقية «واي ريفر» و«اوسلو» والتحرك بسرعة من اجل استئناف عملية السلام المتوقفة في الشرق الاوسط.

واشاد الرئيس عرفات بالموقف الذي اعلنه الرئيس كلينتون حول اللاجئين الفلسطينيين وحققهم في العيش بحرية في ارضهم

ورحب بتأكيد قمة مبارك - كلينتون في واشنطن على حتمية تنفيذ الاتفاقيات دون ابطاء او تردد.

واكد الرئيس عرفات اهمية استئناف مسيرة السلام على جميع المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية وقال ان الامن والاستقرار والسلام الشامل يتطلب صدق النوايا والعمل المخلص

ودعا البيان باراك الى تنفيذ انسحاب اسرائيلي في الضفة الغربية بموجب اتفاقية واي ريفر التي علقها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وقال البيان ان هذه الخطوات ستكون مقدمة لاستئناف عملية السلام ومحادثات الوضع النهائي في مناخ من المصادقية والثقة.

واشاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بنتائج محادثات الرئيس حسنى مبارك في الولايات المتحدة الامريكية وتصريحاته والرئيس الامريكى بيل كلينتون عقب محادثتهما في واشنطن امس الاول.

واعرب الرئيس عرفات في كلمة له في اجتماع القيادة الفلسطينية عن تقديره للموقف من عملية السلام الذي



كلينتون

ورحبت القيادة الفلسطينية باعلان البابا يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان عزمه زيارة فلسطين والاراضي المقدسة عام ٢٠٠٠ وقالت القيادة ان هذه الزيارة تعتبر مساهمة كبيرة من قداسته لدعم عملية السلام في الشرق الاوسط وتأكيدا على مكانة فلسطين الدينية المهمة.

كما رحبت القيادة الفلسطينية بقرار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة تخصيص مبلغ خمسين مليون دولار كدفعة أولى

لبناء مدينة الشيخ زايد السكنية في قطاع غزة.

الى ذلك تراجعت وزارة الخارجية الامريكية امس الاول عن تصريحات لرئيس الامريكي بيل كلينتون التي اشارت ضمينا الى دعم امريكي لعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وقال جيمس فولى المتحدث باسم الخارجية الامريكية انه لا يوجد تغير في السياسة الامريكية بشأن ضرورة ان تقرر اسرائيل والفلسطينيون مصير اللاجئين في محادثات بشأن ذلك وقضايا الوضع النهائي الاخرى.

واضاف ان هذا ليس امرا تقرره الولايات المتحدة مثل قضايا الوضع النهائي المهمة الاخرى فان القرار في يد الطرفين.. اسرائيل والفلسطينيين ونحن لانقوم باصدار حكم مسبق على نتيجة هذه المفاوضات وقال فولى توجد قضية لاجئين وهي قضية مهمة لا بد من حلها وتعهدت اسرائيل والفلسطينيون بالجلوس ومناقشة وحل هذه القضايا ونحن نؤيد هذه العملية وأشار الى ان الرئيس كان واضحا في ان هذه قضية تتوقف على طبيعة الاتفاقية التي تنتج عن مفاوضات الوضع النهائي



عرفات

لتطبيق قرارات مجلس الامن الدولي ارقام ٢٣٢ و٢٣٨ و٤٢٥ دون ابطاء ووضح الرئيس عرفات في كلمته ان استئناف المفاوضات وعملية السلام على المسار الفلسطيني انما تبدأ بتنفيذ اتفاق واي ريفر تنفيذا كاملا واستكمال انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية ووقف الهجمة الاستيطانية التي قامت بها حكومة نتنياهو واقامت خلالها سبعة وثلاثين مركزا استيطانيا جديدا في الاراضي الفلسطينية.

المصدر: الوفد

التاريخ: ٧ يوليو ١٩٩٩

تصريحات «كلينتون» حول عودة اللاجئين الفلسطينيين تثير غضب القيادات اليهودية

كلينتون في المؤتمر الصحفي مع الرئيس مبارك يوم الخميس الماضي. كما أن إيباك - أقوى لوبي يعمل لحساب إسرائيل في أمريكا - تلقت رسالة توضيح من ساندي بيرجر مستشار الأمن القومي إلا أن مضمون هذه الرسالة - كما ذكرت مصادر صحفية - خيبت آمال قيادات إيباك من ناحية أخرى وصفت قيادات يهودية وإسرائيلية توضيحات أو تفسيرات البيت الأبيض والخارجية الأمريكية بأنها غير كافية.

يهودية. والأمر نفسه أثير خلال المحادثة التليفونية التي جرت يوم «الاثنين» الماضي بين كلينتون وبأرك رئيس الوزراء الاسرائيلي وذكرت صحيفة هآرتس الاسرائيلية أن كلينتون ذكر خلال هذه المحادثة أن ما قاله لا يعنى حدوث أى تغيير فى سياسة أمريكا. أوضحت الصحيفة أن بأرك طلب من كلينتون أن يؤكد علنا هذا التوضيح للسياسة الأمريكية. وأعربت بعض القيادات اليهودية الأمريكية عن أسفها لما جاء على لسان

واشنطن - توماس جورجسيان: تحاول الإدارة الأمريكية احتواء الأزمة التي تفجرت بين واشنطن وتل أبيب بسبب ما قاله الرئيس الأمريكى بيل كلينتون حول حق اللاجئين فى العودة والمعيشة أينما شاءوا. ورغم تأكيدات مسئولى الإدارة على أنه ليس هناك أى تغيير فى السياسة الأمريكية تجاه هذا الأمر إلا أن هناك ضغوطا اسرائيلية - ويهودية أمريكية من أجل توضيح وتصحيح الموقف الأمريكى كما وصف على لسان قيادات

المصدر: الاحرار

التاريخ: ٩ يوليو ١٩٩٩

الفلسطينيون والعراقيون والصوماليون يتصدرون القائمة الدولية للاجئين

الفا يعيشون في كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمانيا وكرواتيا والنمسا والسويد وسويسرا.

وتأتي السودان في المركز السابع على مستوى العالم والمركز الرابع على مستوى أفريقيا من حيث عدد اللاجئين حيث بلغ عدد لاجئها ٢٥١ الفا و ٢٠٠ لاجئ، تستضيفهم كل من اوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية واثيوبيا وكينيا وجمهورية افريقيا الوسطى.

واشار التقرير الى ان كرواتيا تأتي في المركز الثامن ويبلغ عدد اللاجئين المنتمين لها ٣٤٢ الفا ويعيشون في كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك وتأتي بعدها سيراليون ويبلغ عدد لاجئها نحو ٣٣٨ الفا و ٢٠٠ لاجئ، يعيشون في كل من غينيا وليبيريا وجامبيا في حين تأتي فيتنام في المركز العاشر والاخير حيث يبلغ عدد لاجئها نحو ٢١٦ الفا و ٦٠٠ لاجئ، يعيشون في كل من الصين وفرنسا والسويد وسويسرا.

واوضح التقرير ان هذه القائمة الدولية لاتشمل ٣,٢ مليون فلسطيني يخضعون لاشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للامم المتحدة «اونروا» غير ان الفلسطينيين الموجودين خارج نطاق منطقة عمليات الوكالة مثل اولئك الموجودين في العراق او ليبيا يعتبرون في نطاق من تعنى بهم المفوضية العليا.



ياسر عرفات



صدام حسين

على مستوى العالم من حيث عدد لاجئها الذين يعيشون في دول اخرى في افريقيا وخارجها حيث يبلغ عدد اللاجئين البورونديين ٥١٥ الفا و ٨٠٠ لاجئ، تستضيفهم كل من تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزامبيا.

ونكر التقرير ان عدد اللاجئين الليبيريين بلغ ٤٨٦ الفا و ٧٠٠ لاجئ، تستضيفهم كل من غينيا وكوت ديفوار وغانا وسيراليون تليها البوسنة والهرسك حيث يبلغ عدد اللاجئين البوسنيين ٦٢٠

تصدر اللاجئين الفلسطينيين والعراقيون والصوماليون الذين يعيشون خارج حدود بلادهم القائمة الدولية للاجئين من حيث العدد.

واورد: التقرير السنوي للمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للامم المتحدة إحصائية تشمل أكبر عشر دول على مستوى العالم من حيث أعداد اللاجئين.

أوضحت أن العراق كثاني أكبر دولة على مستوى العالم من حيث عدد النازحين إلى الخارج بسبب سوء الوضع بها.

ويبلغ عدد اللاجئين العراقيين نحو ٦٣٠ الفا و ٧٠٠ لاجئ، تستضيفهم كل من إيران والسعودية وسوريا وأوروبا الغربية وتحتل الصومال المركز الثالث في القائمة الدولية والمركز الاول على مستوى القارة الافريقية من حيث عدد النازحين بسبب الحرب الاهلية الدائرة بها منذ أكثر من سبع سنوات ويبلغ عددهم مايزيد على ٥٢٤ الفا و ٤٠٠ شخص وتستضيفهم كل من اثيوبيا وكينيا واليمن وجيبوتي وأوروبا الغربية.

غير أن التقرير اشار الى ان افغانستان هي الدولة الاولى على مستوى العالم وليس قارة آسيا وحدها من حيث عدد اللاجئين حيث يبلغ عدد لاجئها أكثر من مليونين و ٦٤٧ الفا و ٦٠٠ لاجئ، يعيشون في كل من إيران وباكستان والهند وأوروبا الغربية.

وذكر التقرير ان بوروندي هي ثاني دولة أفريقية ورابع دولة

المصدر: أكتوبر

التاريخ: ١٠ يوليو ١٩٩٩

تصريحات كلينتون.. واللاجئون الفلسطينيون

الاجئين

طغت قضية اللاجئين الفلسطينيين على سطح أهم الأنباء العالمية طوال الأيام القليلة الماضية. فقد أثارت تصريحات الرئيس الأمريكى بيل كلينتون عن حق عودتهم لديارهم جدلا فوريا فى الصحافة العالمية.. خاصة الأمريكية وردود أفعال متضاربة. وكان الرئيس الأمريكى قد فوجئ أثناء مؤتمره الصحفى المشترك مع الرئيس مبارك عقب انتهاء مباحثاتهما فى واشنطن بسؤال عما إذا كان سيعمل على عودة اللاجئين الفلسطينيين أسوة بسياسته التى تريد وتعمل لعودة ألبان كوسوفا.

والخارجية الأمريكية على الصحيفة بأن كلينتون لم يكن يعتزم إجراء أى تغيير فى السياسة التى تعتبر أن هذه القضية ينبغي أن تحل من خلال التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين وحدهم. ونقلت الصحيفة فى نفس الوقت عن مصادر إسرائيلية قولها إن مسئولا بالخارجية الأمريكية أبلغ مسئولين بالسفارة الإسرائيلية فى واشنطن عقب المؤتمر الصحفى أن الرئيس الأمريكى لم يكن دقيقا فى تعبيره وأنه لم يكن يعتزم أن يسير إلى اتجاه جديد فى السياسة الأمريكية..

وسرعان ما امتدت الزوبعة المثارة إلى إسرائيل نفسها حيث انتقد إيهود باراك قبل أن يتولى مسئولية رئاسة الوزارة تصريحات الرئيس الأمريكى المؤيدة لحق اللاجئين الفلسطينيين أن يعيشوا أحراراً وفى أى مكان يريدونه. وذلك فى أول أزمة سياسية بين باراك والإدارة الأمريكية عندما

ويبدو أن السؤال المفاجئ الذى وجهه الزميل د. عبد المنعم سعيد قد أثار ارتباك الرئيس كلينتون.. فصار يتحدث عن موقفه من عملية السلام فى الشرق الأوسط وفى كوسوفا إلى أن قال إن عودة اللاجئين من الناحية العملية تتوقف فى جزء منها على كم من الوقت مضى على غيابهم بعيدا.. وإذا ما كانت لديهم الرغبة فى العودة. وماذا ستكون طبيعة الحل؟ وما حجم الأرض التى ستعود للفلسطينيين؟ وأين ستكون هذه الأرض؟ وهل ستكون الأرض التى كان الفلسطينيون يقطنون فيها من قبل؟ وانتهت كلمات كلينتون وسط متاهات رده إلى القول بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين سوف تتوقف على اللاجئين أنفسهم. وأضاف أنهم إذا أرادوا العودة بحرية إلى أى مكان يريدونه فحينئذٍ معهم حتى يعودوا إلى ديارهم وهناك تغييرات اقتصادية كثيرة والأمر فى النهاية يعتمد على شكل الاتفاق النهائى الذى يمكن التوصل إليه.

وقد أثارت تصريحات كلينتون هذه عن حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة زوبعة عاتية. فقد عثبت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بأن ما ذكره كلينتون يوحى بتحول كبير فى السياسة الأمريكية بشأن إحدى القضايا مثار

مريم روبين

والجدير بالملاحظة هنا أنه بقدر ما كانت ردود الأفعال الإسرائيلية لتصريحات كلينتون مستنكرة جاءت من الجانب العربي وخاصة الفلسطينيين مؤيدة تماما. فقد أشاد الرئيس عرفات بموقف الرئيس الأمريكي بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين ورحب مستشار الرئيس عرفات بما قاله الرئيس كلينتون ووصفه بأنه كلام مشجع يبعث على الارتياح. وفي الوقت نفسه انتقد د. أسعد عبد الرحمن مسئول ملف اللاجئين بالسلطة الفلسطينية موقف باراك بشأن حق اللاجئين في العودة وقال إن قضية اللاجئين ستكون من القضايا التي ستضمونها مفاوضات الوضع النهائي وأنه لا ينبغي لأحد أن يعترض عليها وأكد ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تنص على حق اللاجئين في العودة إلى أوطانهم. من ناحية أخرى قال عمرو موسى إن موضوع اللاجئين الفلسطينيين مهم جدا ولا يمكن حل المشكلة بدونه. فإنه يهتم الفلسطينيون وكذلك الدول المضيفة كسورية ولبنان والأردن ومصر، ولكنه أكد أنه لا ينبغي المبالغة بشأن الموقف الأمريكي عن عودة اللاجئين.

وبعيدا عن هذه الضجة التي أثارت حول تصريحات الرئيس الأمريكي.. فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين بلغ عددهم ما يقدر بستة ملايين فلسطيني لا يمكن أن تتماثل بلاجئي كوسوفا الذين يبلغ عددهم الآلاف فبداية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد مضى عليها خمسون عاما أي منذ عام ١٩٤٨.. وازداد عددهم بعد نازحي عام ١٩٦٧.. موزعين جميعهم في أنحاء العالم المختلفة.. وعلى أكثر من ١٣٢ دولة بمن فيهم أولئك الذين يعيشون تحت سيادة السلطة الفلسطينية.. وأولئك الذين يعيشون تحت الحكم الإسرائيلي في أراضي ١٩٤٨ بعد أن تم تهجيرهم داخليا وانتزاعهم

أعلن «ديفيد زيو» المتحدث باسم باراك أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل موقفا مؤيدا لحق الفلسطينيين في العودة وأشار إلى أن هناك سوء فهم ينبغي للإدارة الأمريكية إزالته وتصحيحه.. ولكن في نفس الوقت أعربت مصادر إسرائيلية عن اقتناعها بأن «المعركة الصغيرة» التي أثارها تصريحات الرئيس الأمريكي في شأن حق العودة للاجئين الفلسطينيين لن تقود إلى ممارسة ضغوط

الفلسطينيين لن تقود إلى ممارسة ضغوط أمريكية على الدولة العبرية.. كذلك أوضح الناطق باسم باراك أن رئيس الوزراء قد اتفق والرئيس عرفات خلال اتصال تليفوني تم مؤخرا على عقد لقاء قريب بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية مؤكدا التزامه بعملية السلام.. والجدير بالذكر هنا أنه من المصادفات الغريبة التي توضح السياسة الإسرائيلية إزاء قضية اللاجئين ما نقلته وكالات الأنباء من تصريحات لعضو الكنيست الإسرائيلي «شلومو بن عامي» التي اقترح فيها كجزء من حل قضية اللاجئين أن تقوم مصر بتخصيص مناطق من شمال سيناء لسكنى الفلسطينيين وقال إنه من الضرورة التقدم بطلب لمصر للسماح للفلسطينيين بالزحف على سيناء!!

وعلى الجانب الأمريكي جاءت تصريحات الناطق باسم مجلس الأمن القومي «فيليب كراولي» التي أعلن فيها أن تصريحات كلينتون عن حق اللاجئين الفلسطينيين لم تكن «زلة لسان» مشيرا إلى أن كلام الرئيس الأمريكي خلال المؤتمر الصحفي كان بوضوح في إطار مسألة متروك حلها لمفاوضات المرحلة النهائية. ويجب أن تحل من الجانبين كجزء من مفاوضات الوضع النهائي. وأكد أن الإدارة الأمريكية تتفهم طموحات شعوب المنطقة ولهذا السبب شدد الرئيسان مبارك وكلينتون على أهمية العمل مع الحكومة الإسرائيلية على كل مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط.. وأوضح أن تصريحات كلينتون قد صدرت في سياق الحديث عن مشكلة شديدة التعقيد ولكنها سوف تحل في إطار مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

١٩٤ وما تبعه من قراراتى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ اللذين شكلا فيما بعد الأساس لمبدأ الأرض مقابل السلام. ولكن تصر السلطة الوطنية ومنظمة التحرير على تطبيق حق العودة ورفض أى مبدأ يناقض ذلك وتعتبر أن هذه القضية يجب أن تكون مسئولية المجتمع الدولى جوهرها وأساسا. وعليه أن يستمر فى مساندته لوكالة غوث اللاجئين إنسانيا وسياسيا. فإذا لم يتم إيجاد الحل العادل لهذه القضية فسينتهى الأمر ليصبح اللاجئين بمثابة قنبلة موقوتة قابلة للانفجار مع أول شرارة.

لقد أصبح هؤلاء الملايين من اللاجئين يشخصون المأساة المتجسدة بالعيش بدون وطن ولا هوية منذ أكثر من خمسين عاما.. فهؤلاء لا يزالون يأملون وينادون بحل عادل ليس فقط ليعيدهم إلى وطنهم وديارهم وأملاتهم بل أيضا بمنحهم حق تقرير المصير والحياة فى كنف الدولة الفلسطينية المستقلة. فعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.. هى العودة إلى جذورهم أرض الأجداد التى كانت ملكهم منذ مئات السنين.. وأخذت منهم عنوه من قبل الصهاينة الذين جاءوا من أقاصى العالم مدعين أنها ملكهم!!

من ديارهم وأراضيهم الأصلية. ومع هذا.. فقضية اللاجئين الفلسطينيين هذه ليست قضية أرقام وتعداد فقط وإنما تطلعات وآمال للشعب العربى الفلسطينى باستعادة دياره وأملاته وحصوله على استقلاله.. وللأسف يعيش معظم لاجئى المخيمات وبالتحديد الذين يعيشون فى لبنان وفى قطاع غزة ظروفًا صعبة قوامها الضنك والحرمان. وتعتبر حالتهم المعيشية الأسوأ مقارنة مع باقى اللاجئين الفلسطينيين سواء فى الأردن أو فى سورية أو العراق أو مقارنة بإخوانهم الفلسطينيين والعرب الآخرين الذين يعيشون تحت مستوى الفقر.

ففى بعض الحالات تشح فرص العمل إن وجدت أصلا لتتنشئ ظروفًا اقتصادية قاسية تؤثر بالتالى على الحالة الاجتماعية والصحية المتردية. لقد أصبحت هذه المأساة قصة مألوفة بصورها تفوق التسجيل الشفهي والمكتوب. وأصبح المطلوب الآن أولا تخفيف هذه المأساة الإنسانية التى يعيشها هؤلاء اللاجئين الفلسطينيون من خلال تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٤٩ الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ والذى أكدت الجمعية العامة أهميته واستمراريته أكثر من ١١٠ مرات خلال الخمسين عاما الماضية.. هذا القرار الذى ينص على حق الفلسطينيين الذين يودون العيش فى سلام مع جيرانهم بأن يعودوا إلى حيث كانوا يسكنون قبل قيام الحرب. كما ينص القرار أيضا على حق الفلسطينيين فى التعويض إذا لم يرغبوا فى العودة. تعوضهم إسرائيل عن أية خسائر لحقت بهم على أيدي السلطات الإسرائيلية المحتلة.. ولكن للأسف كل نداءات المجتمع الدولى لم تسمعها أذن إسرائيل الصماء. فقد رفضت حكوماتها المتعاقبة سواء من حزب العمل أو حزب الليكود تطبيق قرار

التوزيع الكلي للفلسطينيين اللاجئين وغير اللاجئين ١٩٩٨

عدد اللاجئين من التعداد الكلي	التعداد الكلي	مكساة اللاجئين
٢٠٠,٠٠٠	٩٥٣,٤٩٧	إسرائيل
٧٦٦,١٢٤	١,٠١٤,٤٩٨	قطاع غزة
٦٥٢,٨٥٥	١,٥٩٦,٥٥٤	الضفة الغربية
١,٧٤١,٧٩٦	٢,٣٢٨,٣٠٨	الأردن
٤٠٨,٠٠٨	٤٣٠,١٨٣	لبنان
٤٤٤,٩٢١	٤٦٥,٦٦٢	سورية
٤٠,٤٦٨	٤٨,٧٨٤	مصر
٢٧٤,٧٦٢	٢٧٤,٧٦٢	السعودية
٣٤,٣٧٠	٣٧,٦٩٦	الكويت
١٠٥,٥٧٨	١٠٥,٥٧٨	دول خليجية أخرى
٧٤,٢٨٤	٧٤,٢٨٤	العراق، ليبيا
٥,٥٤٤	٥,٥٤٤	دول عربية أخرى
١٧٣,٠٥١	٢٠٣,٥٨٨	الأمريكتان
٢٢٠,٣٦١	٢٥٩,٢٤٨	دول أخرى
٤,٩٤٢,١٢١	٧,٧٨٨,١٨٦	المجموع الكلي



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١١ يوليو ١٩٩٩

3.5 مليون لاجئ فلسطيني مسجلون لدى الأونروا

عمان: «الشرق الأوسط»

فيها اللاجئين الذين تدفقوا الى الاردن بعد حرب 1948. وهناك 5 مخيمات انشئت بعد حرب 1967 وهي مخيم الحصن (عزمي المفتي) ومخيم جرش ومخيم سوق ومخيم البقعة ومخيم زيزياد (الطالبية).

ويضم قطاع غزة أكبر تجمع من اعداد اللاجئين حيث يعيش فيه 750 الف لاجئ فيما يعيش 500 الف لاجئ في مخيمات الضفة الغربية و400 الف لاجئ في مخيمات اللاجئين في لبنان و350 الف لاجئ في لبنان. وتقدر دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية عدد اللاجئين بـ 5 ملايين لاجئ موضحة ان هناك نحو 1,5 مليون لاجئ فلسطيني غير مسجلين لدى الاونروا، يعيش قسم كبير منهم في بلاد المهجر ومصر والعراق وعدد من الدول الأوروبية.

الا ان عدد اللاجئين المسجلين لدى الاونروا يبلغ 3,5 مليون لاجئ موزعين على النحو الآتي: الاردن 1,5 مليون وغزة 750 الف لاجئ والضفة الغربية 500 الف لاجئ ولبنان 400 الف لاجئ وسورية 350 الف لاجئ.

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة غوث اللاجئين «الاونروا» 3,5 مليون لاجئ يوجدون في الدول المضيفة للاجئين وهي الدول المجاورة لفلسطين، لبنان وسورية والاردن.. بالإضافة الى قطاع غزة والضفة الغربية.

ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الاردن 1,5 مليون نسمة يشكلون ما نسبته 41 في المائة من مجموع عدد اللاجئين المسجلين لدى الاونروا.. ويعيش 296 الف لاجئ فلسطيني في مخيمات اللاجئين في الاردن وعددها 13 مخيما اي بنسبة 18,3 في المائة من مجمل عدد اللاجئين في حين يعيش بقية اللاجئين في مدن الاردن الكبرى وخاصة عمان والزرقاء والرصيفة وإربد.

ومخيمات اللاجئين في الاردن هي: مخيم إربد ومخيم الزرقاء ومخيم حطين ومخيم الوحدات ومخيم الحسين ومخيم حنكين ومخيم مادبا ومخيم السخنة. وهذه المخيمات مقامة منذ عام 1948 ويعيش

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٩

اللاجئون الفلسطينيون بين التشريد والتثبيت

■ ضمير العالم كله متفق على أن أبشع الجرائم التي ارتكبت في حق البشرية في القرن الحالي كانت اقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه وتشريده في كافة بقاع العالم وتوطين اليهود على الأراضي الفلسطينية. أبشع جريمة ارتكبت ضد شعب بأكمله، بحمل أحفاده آثار كارتتها في شكل بطاقة هوية تصفه بأنه (لاجئ) يشعر بالغربة والحنين إلى المكان الذي تمتد فيه جذوره ويصر على المطالبة بحقه في العودة.. حق ترفض الحكومة الإسرائيلية الاعتراف به ترفض فكرة العودة إلى الديار التي طردوا منها. أثناء حرب ٤٨، بإدعاء أنها غير مسؤولة عن نكبة تشريدهم وتجزئ قضية تحديد مصير اللاجئين إلى قضايا فرعية وليس كقضية شعب واحد. فملف قضية تقرير مصير اللاجئين الفلسطينيين الذي طوى على فشل مفاوضاته وأهمل طوال فترة حكومة نتنياهو، أعاد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الأمل في إحيائه خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس حسني مبارك في واشنطن. صرح بأنه يأمل أن يشعر اللاجئون الفلسطينيون والشعب الفلسطيني بالحرية في العيش حيث يشاء.

لأن اتفاق (أوسلو) شملت بنوده تشكيل لجنة فنية تكون مسئوليتها تقرير وجهات النظر العربية والإسرائيلية للتوصل إلى صياغة الترتيبات الخاصة بإعادة النازحين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وضمت اللجنة ممثلين عن أربع دول هي مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل. كانت البنود المطروحة على جدول أعمال مناقشاتها والتي سيؤدي الاتفاق عليها إلى تحديد الإطار التنظيمي لعملها تشمل تقدير أعدادهم والاتفاق على أساليب عودتهم. ومبادئ تحديد معايير التعويضات ونظم استيعابهم بعد العودة.

وقد تعمدت الحكومة الإسرائيلية في صياغة بنود اتفاقية (أوسلو) أن تمزق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وألا تطرحها كقضية واحدة، بل كقضايا منفصلة على لجان مختلفة. فاللاجئون الفلسطينيون الذين طردوا من وطنهم في أثناء حرب ٤٨

وجملة «حيث يشاء» التي ذكرها الرئيس كلينتون وأثارت موجة انتقادات المنظمات الصهيونية في أمريكا ورئيس الحكومة المنتخب (يهود باراك) هي من القضايا البالغة التعقيد في مفاوضات عملية التسوية السياسية العربية الإسرائيلية. وبدأ طرحها للمناقشة في أعقاب مؤتمر مدريد الدولي للسلام في ١٩٩١ ضمن

قضايا اللجان الإقليمية المتعددة الأطراف. وتقرر أن ترأس (كندا) لجنة تحديد مصير اللاجئين الفلسطينيين.. وأن تتم اجتماعات الدول الأربعين المشاركة في أعمالها بها أيضا، وعقدت عدة جلسات للجنة.. لكن الإعلان عن التوصل إلى اتفاق المبادئ الإسرائيلية الفلسطينية المعروف باتفاق (أوسلو) في سبتمبر ١٩٩٣ أوقف أعمال لجنة اللاجئين بكندا.

أما تعداد اللاجئين الذين طردوا من مدنهم وقراهم من يافا وحيفا وعكا وغيرها في عام ١٩٤٨ والمقيمون حالياً في الدول العربية فيقدر مكتب الأبحاث السكاني بالولايات المتحدة الأمريكية أعدادهم في عام ٢٠٠٠ بحوالي خمسة ملايين و٢٦٦ لاجئاً وإجمالي عدد المشردين منهم في كافة بقاع العالم بقدر ٧,٢ مليون وسيصل تعدادهم التقريبي في عام ٢٠١٠ م إلى ٩,٣ مليون . والحكومة الإسرائيلية في اتفاقية أوسلو استقطعت منهم مائتي ألف فقط لمناقشة مصيرهم والذي ستتحكم فيه بادعاءات المخاطر الأمنية.

نفس المخاطر الأمنية تناولها باحث من كبار باحثي مركز يافيه بتل أبيب للدراسات الاستراتيجية، هو اللواء احتياط (شلومو جازيت)، وكان في السابق رئيس شعبة الاستخبارات ومنسق العمليات في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وقدم بحثاً تناول فيه مشكلة قضية اللاجئين الفلسطينيين بصفة عامة، ويؤكد فيه أنه يعبر عن السياسة الرسمية الإسرائيلية والرأي السائد لدى الجمهور اليهودي بما فيهم شخصه . ويقدم تصورات عما سيقدمه المفاوض الإسرائيلي بشأن تقرير مصيرهم في المستقبل في لجان المفاوضات المختلفة ، لجنة النازحين ولاجئي ١٩٤٨ في مرحلة مفاوضات الحل النهائي . أول الادعاءات الباطلة أن اليهود في إسرائيل لا يعترفون بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ولا يعترفون بمسئولياتهم عن هذه الكارثة.. ولذلك فهم غير مسئولين عن إيجاد حلول بشأنها .. ويستندون إلى منطق مغلوط بأنهم يقيمون حالياً على الأرض الفلسطينية المسلوطة، كما أن تقييد أعداد النازحين الذين سيسمح لهم بالعودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية بعد فحص ملفاتهم الأمنية بدقة ستحظر دخول العناصر المعادية لأمنها وتمنع حدوث خلل في التوازن الديمقراطي بين الفلسطينيين واليهود .

والفترة التي تلتها سيبدأ البحث في قضيتهم خلال مفاوضات المرحلة النهائية، مفاوضات الوضع الدائم التي كان مقرراً لها منتصف عام ٩٦، وآخر إرجاء لها تحدد

في منتصف عام ألفين.
أما لجنة النازحين التي عقدت اجتماعاتها في القاهرة وعمان

وبئر سبع وغزة، فقد فشلت اجتماعاتها في التوصل إلى اتفاق مشترك على أهم بند في جدول أعمالها والذي سيعترب عليه وضع الإطار التنظيمي لأعمالها.. والقشل كان لخلاف وجهات النظر في تعريف مصطلح من هو (النازح).. ممثلو الوفود العربية اتفقت آراؤهم على أن تعريفه لا بد أن يشمل المواطنين الفلسطينيين الذين كانوا خارج أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عدوان ٦٧ . وكذلك من أجبروا على النزوح تحت ضغط ممارسات قمع جيش الاحتلال الإسرائيلي بما فيهم حملة تصاريح الإقامة التي رفضت إسرائيل تجديدها والمبشرين للخارج بساؤامر من الحاكم العسكري.

وأصر الجانب الإسرائيلي على تعريف النازحين بأنهم من رحلوا خلال فترة حرب يونيو ٦٧ فقط . واستبعدت منهم في كانوا خارج أراضي الضفة الغربية والقطاع لأسباب متعددة منها العمل أو الدراسة

في الخارج وكذلك الذين قامت بطردهم خارج أراضيهم طوال مراحل احتلالها

للأراضي الفلسطينية.. كان الهدف من إصرار الحكومة الإسرائيلية على قصر تعريف المصطلح على النازحين خلال الأيام المحددة للعدوان لتحديد أعداد من لهم حق العودة . وكان المفاوض الإسرائيلي يؤكد على أن العودة ستكون إلى مناطق السلطة الفلسطينية فقط وليس إلى داخل إسرائيل أو مدينة القدس . وقدر عددهم بمائتي ألف فقط، ورفض التعريف العربي الذي يستند إلى بيانات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين والذي تقدرهم بأنهم مليون ومائتا ألف نازح فلسطيني.



تصريح الرئيس كلينتون أثار أعصاب باراك

والحل الوسط الذي سيطرح على مائدة
المفاوضات أن يقدم الطرفان بعض
التنازلات لتحقيق مصالح حيوية للطرفين،
وهي أن تعلن القيادة الفلسطينية إلغاء حق
الشعب الفلسطيني في العودة على أن
توافق إسرائيل على عودة نازحي أيام
حرب يونيو إلى مناطق السلطة الفلسطينية
بعد تقديم تعهدات موثقة بعدم رفع دعاوى
قضائية في المستقبل باستعادة أملاكهم التي
استولى عليها المستوطنون والجيش .. باراك
يرفض اتفاق (أوسلو) الذي تنص بنوده على
مناقشة كارثة اللاجئين الفلسطينيين ،
وعند إحياء مفاوضات لجنة النازحين هل
يتفائل العرب بأن تبدأ أعمالها استناداً إلى
التعريف العربي لمصطلح (النازح)؟ أم
ستعود الأمور تدور في دائرة مفرغة من
جديد؟.

اللاجئون والعودة

وقبل أن نبين للقارئ العربي الحقائق الفعلية عن اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين، فمن المهم أن نذكر أنه في اليوم التالي من هذه الإجابة عن هذا السؤال الشائك من وجهة نظر كلينتون أصدرت جريدة هارتس الإسرائيلية تقريرا صحفيا أساسيا أعده أربعة من الصحفيين الإسرائيليين بصفتهم مراسلين في واشنطن هم ألوف بن ويوس فرتز وبنتران هوروفتش وعامير هاس يقول إن ملاحظات كلينتون هي زلة لسان، وقالوا إن رئيس الوزراء الجديد طلب من رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون توضيح وتصحيح بيانه الأخير الذي تحدث فيه عن «حق الفلسطينيين للحياة حيثما يريدون» وأن باراك قال إن هذا البيان يمكن أن يفسر على أساس حق العودة (مما يمكن اللاجئين الفلسطينيين من العودة للإقامة في بيوتهم القائمة منذ عام ١٩٤٨ داخل الخط الأخضر) وأن ذلك ليس مقبولا وأنه يراه زلة لسان.

وجاء في ذات المقال أن مستشار الأمن القومي ساندو برجر بعث فيما بعد بخطاب توضيح للوبي الصهيوني إيباك في واشنطن، ولكن محتوى هذا الخطاب لم يرض المسؤولين الإسرائيليين الكبار وكثيرا من القادة اليهود. وقد قدم السفير الإسرائيلي زلمان شوفال احتجاجا رسميا إلى وزارة الخارجية الأمريكية وطلب توضيح أن السياسة الأمريكية مازالت لم تتغير، وقال السفير الإسرائيلي إنه يجب إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في مختلف البلاد العربية تماما كما وطنت إسرائيل مئات الألوف من اللاجئين اليهود الذين طردوا من البلاد العربية (!!) بعد أن صودرت كل ممتلكاتهم (!!).

وصرح دبلوماسيون إسرائيليون لجريدة هارتس بأن الإيضاحات التي أصدرها البيت الأبيض ووزارة الخارجية لم تكن كافية، قائلا إن زلة لسان كلينتون لا يمكن نفيها إلا بالفم الذي صدرت عنه، وقال آخرون إن كلينتون بهذا التصريح قد كشف عن وجهه مثنيا أنه أكثر الرؤساء الأمريكيين موالاة للعرب!! ورحب الفلسطينيون في الداخل بتصريحات كلينتون واعتبروها دعما للسلطة الفلسطينية وللرئيس ياسر عرفات.

وقد صرحت السيدة تامار جوزانسكي -عضوة حركة حداث اليهودية وعضوة الكنيسة- معلقة على هذا التصريح بأن ذلك يؤكد أنه لن يكون هناك سلام دون معالجة قضية اللاجئين سواء بالسماح

لنبدأ بقراءة السؤال والإجابة ومن حقنا نحن العرب وبخاصة الفلسطينيين أن نعلن دهشتنا من أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يتلعثم عند الإجابة عن مثل هذا السؤال وهو الذي يتحدث ليل نهار عن حقوق الإنسان وعن دور الولايات المتحدة ليس فقط في الدعوة إلى

هذه الحقوق، وإنما أيضا لفرضها بالقوة العسكرية والاقتصادية والإعلامية ويعرف العالم كله أن أمريكا تعلن سنويا عما تسميه قواتم الدول الشريرة أو قواتم الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، لذا فمن الغريب أن يظهر كلينتون وكأنه لا يعرف ردا على سؤال يتعلق باللاجئين الفلسطينيين.

وعندما يقول كلينتون إن أحدا لا يستطيع أن يوجه له أي اتهام بأنه أغفل قضايا الشرق الأوسط فإنه بهذه الإجابة الغامضة يغرق جانبيا من أهم جوانب قضية الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية ألا وهو حق ملايين الفلسطينيين العرب في العودة إلى بيوتهم ووطنهم ناهيك عن حقهم في دعوة المجتمع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في التدخل لحماية بيوتهم القديمة التي لا تزال قائمة من الهدم والتدمير ولحماية أراضيهم من محاولات تغيير طابعها وهدم القرى القائمة، وهو بالتأكيد يعرف أن هناك ما يقرب من ٤٠٠ قرية فلسطينية تم تدميرها وإزالتها من على وجه الأرض بالإضافة إلى عدد من الأحياء التي جرى هدمها في المدن الكبرى وبخاصة في القدس وفي تل أبيب ويافا المملوءة حتى الآن بمئات من المنازل والبيوت ذات الطابع المعماري التراثي الأصلي الذي تحرص على تغييبه الدولة الصهيونية.

ربما كان يجهل ذلك بافتراض التقصير في العلم والاهتمام وهو الذي يطوف مندوبوه في أراضي فلسطين المحتلة ليل نهار وتنتقل أجهزته التقارير عما هو قائم وعما هو مرشح للهدم وهو يسمع بالتأكيد عن المصادمات شبه اليومية التي تقوم بها الجماهير الفلسطينية حفاظا على البيوت والأراضي، فإذا كان كل ذلك غير معروف لدى إدارته فإن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في تصوره سيكون أكثر غموضا فهو يعلم بالتأكيد أين هم الآن وأين يعيشون.

في ختام زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عقد الرئيس مبارك مؤتمرا صحفيا مشتركا مع الرئيس كلينتون وهي مؤتمرات يتم ترتيبها عادة ويتم ترتيب الأسئلة الموجهة خلالها، ومع ذلك تقول صحيفة الأهرام إن الرئيس كلينتون فوجيء بسؤال شائك في المؤتمر الصحفي المشترك وجهه إليه د. عبد المنعم سعيد -مدير مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام وهو: هل يعمل كلينتون على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أسوة بسياسته التي تؤيد وتعمل على عودة ألبان كوسوفا؟!

وقال كلينتون بعد أن دخل في متاهات حول موقفه من عملية السلام ومن كوسوفا: لا أحد يستطيع أن يوجه لي أي اتهام بأنني أغفلت قضايا الشرق الأوسط، فقد غرقت في قضية الشرق الأوسط حتى أذني، ثم قال ولكن من الناحية العملية فإن عودة اللاجئين الفلسطينيين سوف تتوقف في جزء منها على كم من الوقت مضى على غيابهم بعيدا؟ وإذا كانت لديهم الرغبة في العودة؟ وماذا ستكون طبيعة الحل؟ وما حجم الأرض التي تعود إلى الفلسطينيين؟ وأين ستكون الأرض.. وإذا ما كانت الأرض هي نفسها التي كان الفلسطينيون يقطنون فيها من قبل؟

وفي إشارة إلى احتمال توطين اللاجئين في الدول التي تستضيفهم قال كلينتون: أود لو استطعنا مساعدة هذه الدول التي تحملت عبئا ثقيلا -الأردن- بشكل خاص حيث يمثل الفلسطينيون غالبية الشعب لكي يتوافر بناء حياة أفضل للناس، لأن الأردن يواجه أزمة اقتصادية، وقال إن أمريكا تحاول الآن مساعدة الأردن وتريد مشاركة دول أخرى لتساعد الأردن.

وانتهى كلينتون وسط متاهات الرد إلى القول: (إن عودة اللاجئين سوف تتوقف على اللاجئين أنفسهم وسوف تتوقف على شكل الاتفاق الذي يتم التوصل إليه). إلى هنا انتهت الفقرة الخاصة بهذا السؤال الشائك والإجابة التي تدرجت على لسان الرئيس كلينتون وهي إجابة فتحت الباب أمام حديث طويل وكثير من كل الاتجاهات.

بقلم:

د. محبوب عمر

بحق العودة وبتعويضهم.. وقال عبد الملك دهامشة من القائمة العربية الموحدة إن عدم القبول بحق العودة هو بمثابة سياسة عنصرية على حد ما جاء في مقال جريدة هآرتس.

قد نبهت الجريدة إلى أن الوضعية الدائمة للاجئين الفلسطينيين هي بمقتضى اتفاقات أوسلو جزء من التسوية السلمية النهائية، وقالت إن إسرائيل قد رفضت مرارا حق العودة قائلة إن إعادة توطين ما يزيد على مليوني فلسطيني هو بمثابة حكم بتوقييع الموت على الدولة اليهودية.

ومعروف أن قضية اللاجئين هي من قضايا الوضع النهائي مثلها في ذلك مثل القدس والمستوطنات والحدود والمياه التي لا تزال كلها معلقة، وكونها قضية مؤجلة لا يمكن أن ينفي حق ملايين الفلسطينيين المتنوعين من العودة إلى بيوتهم وقراهم. والأمر لا يتعلق ببضع عشرات من المبعدين كما يمكن أن يتصور البعض وإنما يتعلق بملايين الفلسطينيين الذين تم طردهم من بيوتهم في حرب عام ١٩٤٨ بالقوة وبالتخويف والمذابح وحرمانهم من العودة بعد أشهر قليلة تأكدوا فيها أن البلاد العربية التي لجأوا إليها لن تستعيد لهم وطنهم على الأقل ومن ثم بدأوا بالعودة ليجدوا الأبواب مغلقة أمامهم فتوزعوا في المخيمات التي أقامتها لهم هذه الحكومات العربية وساعدتها على ذلك الأمم المتحدة التي شكلت وكالة خاصة هي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. واستمر الحال على ما هو معروف ليتوزعوا ما بين مسميات اللاجئين، والنازح وتحت الاحتلال في ثلاث محطات رئيسية في

مسيرة الصراع.

ويتوزع أبناء الشعب الفلسطيني من اللاجئين خارج ديارهم حسب إحصاءات وكالة الغوث ١٩٥٩ على النحو التالي: الأردن مليونان و٢٢٥ ألفا - لبنان ٣٥٠ ألفا - سوريا ٣٤٠ ألفا - مصر ١٠٠ ألفا - السعودية ودول الخليج ٤٥٠ ألف - ليبيا ٢٥ ألفا - العراق ٤٠ ألفا - أوروبا ١٥٠ ألفا - الأمريكتان ٤٨٠ ألفا - دول أخرى ٥٠ ألفا.

وتكمن المشكلة الأساسية بصدد قضية اللاجئين والنازحين في غياب الإحصاءات الدقيقة كما أن التحرك بين اللاجئين والنازحين يتأثر بالأحوال السياسية للبلاد التي يعيشون فيها، علما بأن القسم الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا من قراهم وبيوتهم في عام ١٩٤٨ توجه إلى منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة ولا تزال أكبر المخيمات الخاصة بهم موجودة داخل الأراضي المحتلة في قطاع غزة أو في محيط مدينة القدس والمدن الكبرى بالضفة الغربية.

ومن يسمع الرئيس كلنتون وهو يجيب عن السؤال الخاص باللاجئين قد يتصور أن الأمم المتحدة لم تتعامل من قبل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإذا كانت قضية النزاع العربي الإسرائيلي تقترب منذ عام ١٩٦٧ بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨، فإن قضية اللاجئين لها في إطار الأمم المتحدة قرار خاص هو القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٩. أما فيما يخص نازحي ١٩٦٧، فقد صدرت عدة قرارات عن مجلس الأمن منها قرار ١٩٦٧/٦/٢٣٧ الذي أيدته الجمعية العامة بالقرار رقم ١٩٦٧/٧/٢٢٥٢ الذي نص على الحق غير القابل للتصرف بعودة هؤلاء النازحين، وقد تأكد ذلك بالقرار رقم ٢٦٧١ الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٧٠، والذي أقر للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات فورية لإعادة المشردين ودعا إلى تحقيق تسوية عادلة

للمشكلة (البيانات والأرقام انظر، دكتور عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام).

ومع أن الأغلبية العظمى من شعوب وأحرار العالم يتعاطفون مع البان كوسوفا وقد شاهدوهم يطردون من قراهم وبيوتهم تنقلهم الجسرات والقطارات محاطين بالنلج، فإن هذه الأغلبية ليست منخدة في الدوافع والنوايا الأمريكية التي حركت كل سلاح الطيران لديها ولدى الدول الأوروبية لإرغام ميلوسوفيتش على الخروج من كوسوفا ولطمانة اللاجئين الألبان إلى العودة إلى بيوتهم وهو العمل الذي دفع كثيرا من العرب بعامية والفلسطينيين بخاصة إلى التساؤل عما إذا كانت الولايات المتحدة وأوروبا مستعدة لاستعمال القوة لتسهيل عودتهم إلى وطنهم وبيوتهم.

ولم يكن هذا التساؤل مقصورا على الفلسطينيين، بل إن هذا التساؤل صدر عن قادة يهود أمريكيين وجدوا أنفسهم متعاطفين مع الشعب المطرود من بلاده وبعضهم كان خائفا ومترعدا من أن يطلب العرب من الولايات المتحدة القيام بنفس الدور في فلسطين.

وعندما كان بعض اليهود الأمريكيين يتحدثون عن المهاجرين الألبان من كوسوفا باعتبارهم شعبا «مشابها لنا تماما» حسبما قالت مذبة التلفزيون بربارا والتز سارغ أمثال شارون وتنياهو إلى التحذير من مثل هذا التعاطف وأعلن عضو الكنيست رجب عام رئيسي صاحب نظرية التطهير العرقي عن قلقه من أن حلف الأطلسي يضع سابقة خطيرة باندخله بالنيابة عن أقلية عرقية تسعى للانفصال عن دولة ذات سيادة وتساؤل هل يمكن أن يحدث الأمر نفسه هنا بشكل أو بآخر اليوم (أوغدا؟)

يحاول الكاتب الإسرائيلي المقيم بالقدس ميرون بنفستى التحذير من المقارنة بين ما قام به اليهود في فلسطين في حق الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ وبين ما يقوم به الصرب في حق البان كوسوفا، مدعيا أن إطلاق صفة التطهير العرقي على ما قام به اليهود يستدعي إثبات أنهم شنوا منذ البداية عمليات عنائية تهدف تحديدا إلى إطلاق حملة ترويع واغتصاب وقتل بهدف طرد السكان والاستيلاء على منازلهم وأراضيهم! ومن المفارقة أن ما يطالب به بنفستى الآن هو بالفعل تاريخ السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل وقد بدأ عدد من القادة الإسرائيليين الأول مؤخرا يعترفون بما قاموا به من جرائم لم تكن مذبة دير ياسين الأولى منها.

وعندما يطالب بعض الإسرائيليين ومنهم سفيرهم في أمريكا بمقابلة تعويض اليهود الذين تركوا البلاد العربية وذهبوا إلى فلسطين بالتعويضات التي تستحق للاجئين الفلسطينيين فإنهم لاذكرون أن أحدا لم يطرد اليهود العرب من البلاد العربية ولم يسقط عنهم جنسياتهم ربما حتى الآن، ولا هم ممنوعون من العودة إلى هذه البلاد ولا هم ممنوعون من المطالبة بممتلكاتهم التي صودرت في مراحل سابقة، فتلك الممتلكات لم تصادر بسبب أن أصحابها يهود، وإنما كانت المصادرة لأسباب سياسية واجتماعية شأنها في ذلك شأن أغنياء كثيرين تمت مصادرة أراضيهم.

فإذا ما جرى التفاوض حول حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وطلبت إسرائيل مبادلة عودة اللاجئين الفلسطينيين بعودة اليهود الذين سافروا إليها فستكون تلك فرصة لتسوية هذه القضية بأبسط وأسرع الحلول شرط أن يوافق اليهود على العودة إلى بلادهم والعيش في ظل القانون شأن جميع المواطنين في هذه البلاد.

بقي أن نذكر القيادات الإسرائيلية بأن مشاريع التوطين التي كانت مرفوضة من قبل عندما كان الشعب الفلسطيني موزعا ومشتتا لم يعد لها نفس الخطر، فإسرائيل نفسها لم تعد تشكل نفس التهديد ولتقرا إسرائيل الخارطة الجغرافية لحدودها، ولتري أن وجود عرب على حدودها شمالا وشرقا وجنوبا هو بالنسبة لها مصدر لعدم الاطمئنان والتهديد لا فرق في ذلك أن يكون هذا الوجود الشعبي فلسطينيا أو مصريا أو أردنيا أو سوريا أو لبنانيا ما دام هو وجود عربي شعبي، ليست هذه هي القواعد الفدائية وخبرة حزب الله والمقاومة في جنوب لبنان؟ وكما كانت تجربة الأغوار في الأردن في مطلع السبعينيات.

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٣ يوليو ١٩٩٩

حلم الدولة الفلسطينية في مهب الريح

في وقت تلوح فيه بعض الآمال في احياء السلام من مواته على يد الحكومة الاسرائيلية الجديدة بزعامة ايهود باراك - رغم تحفظاتنا القوية على باراك صاحب الخلفية التاريخية الدموية في حق فلسطين - وفي وقت تراكمت فيه أحزان الشعب الفلسطيني بانهمزام الارادة الفلسطينية أمام الجبروت الاسرائيلي وتأجيل اعلان الدولة، انبرت لجنة أوروبية على مستوى سياسى رفيع لتوجه طعنة نافذة للسلطة الفلسطينية بتقرير أصدرته هذه اللجنة حول الاقتصاد والسياسة الفلسطينية والمصير المشبوه للمعونات المقدمة من الدول المانحة، والتفاصيل المعلنه في التقرير تدعو الى الاسف والخوف على مستقبل الدولة الفلسطينية سواء من القائمين على السلطة بها، أو من تدهور أوضاعها الاقتصادية حال توقف المعونات بموجب تفجر هذه الفضائح الجديدة،

تنفقها السلطة الفلسطينية على الاغراض التي منحت لاجلها كمشروعات التنمية ورفع مستوى المعيشة والخفض من نسبة البطالة والرقى بالمستوى الصحى ومستوى النظافة، وغيرها من الامور الحيوية والهامة، وأن الادارات السياسية بمناطق الحكم الذاتى لا تعلن عن مسئولياتها المالية، ولا توجد ملفات واضحة لاثبات أوجه الانفاق، وطالب أعضاء تلك اللجنة الأوروبية السلطة الفلسطينية بسرعة وضع دستور يكفل تحديد الذمة المالية للمؤسسات والاعلان عنها لمساءلة المتورطين فى أى تسريب أو خلل، وامكانية متابعة قنوات الانفاق داخل وزارة المالية.

وانتقد التقرير فى حدة أسلوب السياسة الفلسطينية، حيث وصف فلسطين بأنها دولة بوليسية يسيطر عليها الشرطة بجانب العسكر، وأن قوات الشرطة يستغلون نفوذهم مع المواطنين بصورة سيئة، بجانب ضعف سلطة القانون ومعاونة التشريعات من الضعف وتخبط سلك القضاء، وأن الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات تحول فى مناطق الحكم الذاتى الى حاكم مركزى يركز كل مقاليد السلطة فى يده، حتى انه يوقع بنفسه على اجازات كبار الموظفين... وهكذا يأتى تسريب هذا التقرير

والمؤسف له أكثر ان تفاصيل هذا التقرير الذى أطلق عليه «سرى» قد تسرب فى لاهى عن طريق مركز الوثائق والمعلومات الاسرائيلي، بل ونشرت جوانب منه فى النشرة الشهرية لهذا المركز، واللجنة الأوروبية مشكلة من أربعة من الساسة المخضرمين فى مقدمتهم الايطالى «روماندو برودى» - الرئيس الحالى للجنة الأوروبية - ثم السويدى «كارل بيلدت» والاسبانى «فيليب جونزاليز» والبرتغالى «ماريو سواريس»، ويرأس اللجنة «مايكل روكارد» رئيس وزراء فرنسا السابق، وقد عاون هؤلاء مجموعة من الخبراء والمتخصصين فى المجالات الاقتصادية والسياسية والذين نجحوا فى التغلغل داخل الادارات الفلسطينية بأنواعها منذ يونيو ٩٥ وعلى مدى أربع سنوات متتالية، ولم تبتعد اليد الأمريكية عن أعمال يد تلك اللجنة فشاركت أيضاً بعدد من خبرائها لاعداد هذا التقرير الخطير الذى جاء فى سطره، ان السلطة الفلسطينية قد تلقت دعماً من الدول الأوروبية قيمته ٢,٥ مليار دولار منذ عام ٩٤ وحتى ٩٨، وذلك من مجموع مبالغ دعم متفق عليها وتبلغ ٤,١ مليار دولار، وقد أحاط الغموض نسبة كبيرة من هذه المعونات حيث لم

«تحالف كوبنهاغن» والقدس واللاجئون

علي محسن حميد *

التحالف لأغلبية شعوب المنطقة، لكن المؤكد ان غالبية شعوب المنطقة تشاطره الامل بتحقيق سلام عادل وشامل وليس السلام الذي تريد اسرائيل فرضه على العرب ولو حتى من خلال التفاوض. والشعوب العربية كلها، وليس غالبيتها فقط، لا تشاطر التحالف موقفه من قضية القدس الذي يعبر عنه بيان كوبنهاغن بقوله: «إنها على وجه الخصوص موضوع مركزي شديد الحساسية لكل الاطراف يستدعي اهتماماً خاصاً في مفاوضات الوضع النهائي من اجل الوفاء بمتطلبات جميع الاطراف». وفي هذه الفقرة ساوى التحالف بين مطالب من يريد ان يتحرر من الاحتلال ويستعيد حقوقه في جزء من وطنه وبين مطالب غير شرعية لدولة توسعية لا تزال تزعم ان القدس كلها ملك لها وهي التي لم تجرؤ عند اعلانها كدولة في العام ١٩٤٨ على أن تسمى القدس عاصمة لها، وقبلت عند انضمامها الى الامم المتحدة العام ١٩٤٩ ان تحترم قرارات تلك المنظمة الدولية بشأن القدس واللاجئين. وعند احتلال جزئها الشرقي العام ١٩٦٧، الذي سمته اسرائيل تحريراً من «الاحتلال» الاردني، كررت الشرعية الدولية في اكثر من قرار صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن، ان القدس الشرقية هي ارض محتلة يسري عليها ما يسري على بقية الاراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧. ولكن هذه الهفوة التي كان ينبغي الابتعاد عنها، تطورت الى الاسوأ كما سنرى في البيان الصادر عن حركتي السلام المصرية والاسرائيلية اللتين عقدتا اجتماعاً مشتركاً في القاهرة في شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٨، الذي قال: «تظل القدس مدينة موحدة بصورة دائمة ويعاد تحديد مساحة المدينة ويكون مقبولاً ان يعيش مواطنون من الدولتين في المدينة وأن يحظى كل منهما بالحقوق الوطنية والدينية، ويتم وضع الاطر البلدية المتفق عليها والمنسقة داخل حدود المدينة بغية تمكين كل طائفة من ادارة شؤونها الداخلية، وستوجد عاصمتان داخل هذه المنطقة البلدية، عاصمة اسرائيل في المنطقة اليهودية، وعاصمة فلسطين في المنطقة العربية، ويتم وضع وترتيبات الاماكن المقدسة من خلال المفاوضات استناداً الى الحفاظ على الحقوق الدينية وحرية العبادة لكل الاديان». ان أسوأ ما يقال من وجهة النظر العربية عن القدس هو ما جاء في هذه الفقرة للأسباب التالية:

■ رأت واشنطن قبل ان تبدأ عملية مدريد للسلام في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١ بسنوات أن إحدى وسائل تجاوز ما افرزته عملية السلام المصرية - الاسرائيلية من جمود في مستوى التفاعل بين الشعب المصري والاسرائيلي الذي عرف بالسلام البارد، ان تبدأ بجمع شبان فلسطينيين مع شبان اسرائيليين لبعض الوقت في الولايات المتحدة للتعارف والتحاور والتقارب وليعرف كل طرف ما يقض مضجع الطرف الآخر ويتفهم رغباته ومخاوفه وتطلعاته. وكانت اسرائيل أيضاً بدأت تجربة محدودة على سجينين احدهما فلسطيني والاخر اسرائيلي بان جمعتهم في زنزانة واحدة وبدأت تراقب سلوك احدهما ازاء الآخر ومدى التغير الذي يحدثه العيش المشترك في سلوك عدوين وعلاقاتهم. ثم وسعت واشنطن تجربتها بان ادخلت في برامج الدبلوماسيين والاعلاميين العرب الذين يزورون الولايات المتحدة بدعوة من وكالة الاستعلامات الاميركية وبينهم فلسطينيون من الاراضي المحتلة، لقاءات مع مختلف المنظمات اليهودية والصهيونية سواء تلك التي تقبل بدولة فلسطينية والتفاوض مع منظمة التحرير كممثل شرعي للفلسطينيين، او تلك التي تتمسك باحتلال كل فلسطين وتعتبر كل فلسطيني اريباً، وتذكر حقوق الفلسطينيين جملة وتفصيلاً، اضافة الى لقاءات مع عناصر تعمل في «الايك» وتلقي محاضرات في معهد دراسات الشرق الأدنى الذي يلعب دوراً مؤثراً في السياسة الاميركية نحو الشرق الاوسط خصوصاً في اوساط الكونغرس الاميركي.

ولما كان هذا غير كاف، ولتجنب ان تحذو عملية السلام العربية - الاسرائيلية حذو عملية السلام المصرية الباردة، شددت الادارة الاميركية على لسان الرئيس كلينتون وغيره على اهمية السلام والتفاعل بين شعوب الشرق الاوسط، وفي حقبة ظهرت فيها المنظمات غير الحكومية وابلى بعضها بلاء حسناً في بعض الحالات ومنها مجال الحريات أعلن في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧ تشكيل تحالف دولي للسلام العربي - الاسرائيلي من اطراف اربعة، مصرية وفلسطينية واردنية واسرائيلية وبرعاية دنماركية وتشجيع اميركي وأوروبي، واخذ هذا التحالف على عاتقه العمل على الا تظل مفاوضات عملية السلام بين الحكومات وحدها. وعبر عن ذلك البيان الطموح المتفائل، الذي جاء فيه ان التحالف «يعكس ارادة اغلبية شعوب المنطقة، وأنه «يعبر عن المشاعر الغالبة بين العرب والاسرائيليين، ولذا فإننا - نحن الشعوب - يجب ان نشترك بفاعلية في رسم طريق المستقبل للشرق الاوسط بان نمنع غلبة القوة المضادة للسلام». وليس هنا مجال مناقشة تمثيل

الذي تطور بعد احتلال إسرائيل للقدس الشرقية العام ١٩٦٧ على النحو التالي:

١- أعلن الرئيس جونسون في ١٠ / ٩ / ١٩٦٨ أنه «لا أحد يريد أن يرى القدس مقسمة بالاسلاك الشائكة والبنادق». وفي عهده قال وزير خارجيته دين راسك «إن إعادة وضع القدس إلى ما كانت عليه في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هي وصفة لتجديد العدوات وليس السلام».

٢- مال الموقف الأميركي إلى الانحياز لإسرائيل أيضاً في عهد الرئيس نيكسون الذي عبرت إدارته عن «الامل في أن تكون القدس نموذجاً للوحدة» رغم أنها وصفت إسرائيل بأنها دولة محتلة. ثم انتقلت إدارة نيكسون من هذا النموذج الوجودي الذي تريده للقدس إلى أنها ترى بقاء القدس موحدة من دون قيود على حركة الأشخاص والبضائع. وهذا مع استمرار استنكار سياسة إسرائيل في «الجزء المحتل من القدس».

٣- قالت الإدارات اللاحقة عن القدس أنها تريدها غير مقسمة undivided أو موحدة united وأحياناً استخدمت الكلمتين معاً. ووافق سيروس فانس وزير خارجية إدارة كارتر في اجابة على سؤال من السناتور غافيتس، على أنه حتى التفاوض حول القدس أو أي شيء آخر لا يجب أن يقسم المدينة. وأن كان أقر بأن السيادة على القدس هي موضوع نزاع بين الأطراف. وحتى الآن لم تقبل أي إدارة أميركية بالسيادة الإسرائيلية على القدس. ولا تزال واشنطن ترى أن السيادة على القدس معطلة لحين اتفاق أطراف الصراع بشأنها. ولم تقبل واشنطن رغم كل انحيازها ودعمها لإسرائيل بأن القدس هي عاصمة لإسرائيل. وهناك على الأرض الكثير من المؤشرات والدلالات التي تعامل بها واشنطن القدس العربية كمنطقة محتلة. ولم يكن من الحكمة في شيء أن تقفز حركة السلام المصرية على نتائج المفاوضات وتضع نفسها بديلاً للمفاوضين الفلسطينيين، وتحدد ببعض من التفصيل الضار بقضية القدس، مسار حل مشكلة هذه المدينة المقدسة القريب جداً من وجهة النظر الإسرائيلية وغير البعيد كذلك عن وجهة النظر الأميركية.

وإذا انتقلنا إلى موضوع اللاجئين فسنجد أن بيان القاهرة ١٩٩٨، الحق ضرراً جسيماً بقضية اللاجئين أيضاً. إذ جاء في فقرته السادسة: «يتم تعويض اللاجئين بدعم دولي»، وفي هذا الجانب الغي تحالف كوبنهاغن الشرعية الدولية التي تخير اللاجئين بين امرين، أولهما العودة ثم يأتي بعدها وفي المرتبة الثانية التعويض. وهذه الشرعية عندما تحدثت عن التعويض قصدت أن يتم ذلك من قبل من تسبب في إحداث الضرر، من تشريد ولجوء وفقدان ممتلكات، وليس من قبل جهة دولية كما يريد تحالف كوبنهاغن، أي أن إسرائيل هي التي يجب أن تدفع التعويضات لأنها هي التي استفادت من ممتلكات وأرض شعب آخر.

١- قبول طرف عربي بقدس موحدة وبصورة دائمة في ظل وضع يتغير باستمرار لمصلحة إسرائيل، وزعم إسرائيل، بأن هذه أرضنا وحدنا، وفي ظل غلبة لإسرائيل في القدس.

٢- منح حقوق وطنية للمستوطنين وتهميش حقوق المواطنين أو انزالها إلى مستوى حقوق الطوائف.

٣- القبول بأن يعيش مواطنون من الدولتين في المدينة، يعني فقط الترحيب ببقاء المستوطنات وكل ما أجرتة إسرائيل من تغييرات ديموغرافية من العام ١٩٦٧ وحتى الآن.

٤- الغموض حول مكان العاصمتين، هل في المنطقة البلدية غير المعلومة حتى لأعضاء التحالف العرب، أم في مكان ما من المدينة التي سيعاد تحديد مساحتها، ومن قبل من يعاد تحديد هذه المساحة، ولاي غرض، وهذا الغموض لا تستفيد منه سوى إسرائيل، لأن هناك جانباً عربياً لمن يقبل بوضوح بأن عاصمة الدولة الفلسطينية هي القدس الشرقية المحتلة وأن ما ينطبق على الأراضي المحتلة ينطبق على القدس الشرقية أيضاً.

٥- إن المدينة الموحدة إلى الأبد، تبقى العرب إلى الأبد أيضاً أقلية، وهذا ما تريده إسرائيل التي تحرص على أن لا تزيد نسبة العرب في القدس عن ٢٢ في المئة، والتي بدأت تتضايق من ارتفاع هذه النسبة الآن إلى ٢٩ في المئة إضافة إلى ٦٠ ألف مقدسي خارج القدس يشك بأن إسرائيل، في ظل منهج تسوية كهذا، ستسمح لهم بالعودة إلى القدس. وفي هذا الصدد ربما يكون تخلف الفلسطينيين عن المؤتمر الثاني في حزيران ١٩٩٨ في القاهرة هو وراء الزلة التي جعلت حركة السلام المصرية تقبل بهذه الصيغة لحل مشكلة القدس التي هي أقرب المواقف العربية حتى الآن من الموقف الإسرائيلي، وربما أيضاً أن حركة السلام المصرية وقعت تحت تأثير الوثيقة التي اتفق عليها أبو مازن وبيلين، وينكر الجانب الفلسطيني الرسمي وجودها وعلمه بها. وموقف حركة السلام المصرية هذا ليس بعيداً أيضاً عن الموقف الأميركي من قضية القدس

وبعيداً من لغة الوعظ، فإنه من الجوهري أن يدرك كل طرف عربي يريد أن يسهم في حل مشكلة القدس أن هناك من الاسرائيليين من يقرون باستحالة التعايش بين الفلسطينيين والاسرائيليين في القدس لأن فيها شعبين بثقافتين ولغتين وديانتين مختلفتين وتطلعين متعارضين إضافة الى ثقل الوجود المسيحي المدعوم دولياً ومنهم من يقول بأن ٢.٥ مليار نسمة مسلم ومسيحي لن يقبلوا بسيطرة ١٣ مليون يهودي أغلبهم خارج اسرائيل على هذه المدينة المقدسة. وفي تقرير الامم المتحدة السنوي عن القدس لعام ١٩٩٧ ما يؤكد الكلام السابق، إذ جاء فيه «أن الانتفاضة شطرت القدس من جديد وأن الوهم الاسرائيلي حول اسرائيل الكبرى والمدينة الموحدة للشعبين تلاشت خلال السنتين الاولى للانتفاضة».

إننا مع السلام ولنسنا ضد الحوار مع الاسرائيليين الذين يؤيدون حقوقنا، ونقدر لحركة السلام الاسرائيلية الآن دورها الشجاع في إشاعة ثقافة السلام في اسرائيل ولأن يدافع عن حقوق الفلسطينيين الوطنية، لكن قبولنا ببعض الاطروحات الاسرائيلية يقوي منطق اسرائيل.

* سفير يمني.

وهذا هو انزلاقه الثاني في امر من الامور الجوهرية في قضايا الصراع العربي - الاسرائيلي، وما يؤخذ على التحالف أيضاً في هذا الخصوص، انه لم يتحدث عن حق اللاجئين في العودة وهذا هو عين ما تريده اسرائيل، كما عبر عن ذلك شمعون بيريز، في مؤتمر القاهرة للسلام الذي عقد في شهر تموز (يوليو) الجاري في القاهرة، وكانت اسرائيل عبرت عن رغبتها في تحميل اطراف دولية، ومنها اطراف عربية في تعويض اللاجئين اثناء المحادثات المتعددة الاطراف بخصوص مشكلة اللاجئين. وإذا اخذنا عينة أكثر سوءاً من الآراء الاسرائيلية بشأنها، فسنجد أن كلينتون بيلي، الكاتب المتخصص في شؤون السلطة الوطنية الفلسطينية في معهد ترومان للسلام التابع للجامعة العبرية في القدس رأى في مقال له في جريدة «الهيرالد تريبيون» في ١٩٩٩/٥/٤ أن يتم تعويض اللاجئين الفلسطينيين من بعض اموال صندوق الهولوكوست.

ويرى السيد بيلي أن الفلسطينيين يقدرون التعويض الذي يستحقه الفلسطينيون عن اراضيهم وممتلكاتهم بنصف تريليون دولار. والسيد بيلي يعطي اليهود المتضررين من النازية الاولوية في الحصول على اموال هذا الصندوق لأن من هم كبار في السن يحتاجون الى مساعدة الصندوق. وبالقسط فهذا تنويه آخر لحقوق اللاجئين، إذ عليهم أن ينتظروا ما تسفر عنه متابعات المنظمات اليهودية واسرائيل للأموال اليهودية التي فقدت أو سلبت في العهد النازي، وهي أقل بما لا يقاس من التعويضات التي يستحقها الفلسطينيون. ويضع السيد بيلي شروطاً لقبول اسرائيل تعويض اللاجئين الفلسطينيين، منها استعادة اسرائيل لممتلكات تركها ٢٠٠ ألف يهودي وراءهم في المغرب والعراق وايران واليمن وليبيا ومصر وسورية ولبنان، عندما نزحوا الى اسرائيل. وقبل أن تلفظ حكومة الليكود انفاسها برئاسة بنيامين نتانياهو بايام تحدث وزير الخارجية الاسرائيلي السابق اريل شارون عن هذا المطلب نفسه لكن مع عدم ربطه بدفع تعويضات اسرائيل للاجئين الفلسطينيين. ويذكر في هذا الصدد أن هناك منظمة يهودية جديدة هي «المنظمة العالمية ليهود البلدان العربية» تطالب بما طالب به شارون وما قال به كلينتون بيلي، وأن كانت ايران خارج نشاطها. وإذا انتقلنا الى بيان مؤتمر القاهرة للسلام الصادر في ١٩٩٩/٧/٧، سنجد انه لم يحافظ على الموقف السابق نفسه فقط، بل وضع قيداً على المتفاوضين حول القدس، بأن يحتفظوا بها كمدينة غير مقسمة، وساوى بين الحقوق الوطنية الاصلية للفلسطينيين في القدس والحقوق التي اكتسبتها اسرائيل فيها بقوة الاحتلال وسياسات الامر الواقع ومصادرة الارض وهدم احياء وبيوت فيها، وما ظهر من تفسيرات ادلى بها هذا المشارك أو ذاك في هذا المؤتمر لا تسمن ولا تغني من جوع، فقد سلمنا للأسف بوجهة نظر اسرائيل وما قاله وزير الخارجية الاميركية السابق سيروس فانس، أنه حتى التفاوض لن يؤدي الى تقسيم مدينة القدس، هو ما قاله بيان القاهرة الأخير.

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢٦ يوليو ١٩٩٩

مشاريع تطوير مخيمات اللاجئين في الأردن تثير الفلسطينيين والمعارضة

المصادر الحكومية تؤكد: الهدف توفير الخدمات وتحسين ظروف الحياة ولا علاقة بمشاريع التوطين

173 مليون دينار للتطوير

ويوضح الدكتور بدران أن مشاريع حزمة الأمان الاجتماعي في مخيمات اللاجئين تأتي في إطار المشاريع التي تعتمدها الحكومة الأردنية لتنفيذها لتطوير المناطق الفقيرة أو المناطق الأقل حظاً في مختلف المناطق، موضحاً أن هناك 300 موقع تشتملها مشاريع حزمة الأمان الاجتماعي في كافة مناطق الأردن وخاصة المناطق المكتظة بالسكان ذات الكثافة السكانية العالية والتي تفتقر لمشاريع البنية الأساسية كالشوارع والأرصفة وشبكات المياه والصرف الصحي والانارة. وفي الوقت الذي تبلغ فيه كلفة مشاريع حزمة الأمان الاجتماعي في مختلف مناطق الأردن نحو 700 مليون دينار (نحو مليار دولار أميركي) فإن كلفة هذه المشاريع في مخيمات اللاجئين تبلغ 173 مليون دينار أردني (250 مليون دولار). وستنفذ هذه المشاريع على مرحلتين: المرحلة الأولى تمتد بين 1999 و2000 وتبلغ كلفتها 44 مليون دينار، والمرحلة الثانية بين 2001 و2007 وتبلغ كلفتها 129 مليون دينار.

وتم توزيع هذه المبالغ على 13 مخيماً على النحو التالي: مخيم الوحدات وتبلغ كلفة مشاريعه 5,5 مليون دينار. مخيم حنيكين (حي الأمير حسن) 3,65

ويبلغ عدد سكان المخيمات 296 ألف نسمة موزعين على 13 مخيماً للاجئين منتشرة في شمال ووسط الأردن على النحو التالي: مخيم الوحدات في عمان يقطنه 46 ألف نسمة وفق إحصائيات وكالة الغوث «الاونرو» في الحادي والثلاثين من ديسمبر (كانون الأول) عام 1998. مخيم الحسين في عمان وعدد سكانه 28 ألف نسمة. مخيم حنيكين (حي الأمير حسن) في عمان يقطنه 8 آلاف نسمة. مخيم الطالبيه (محافظة مادبا) وعدد سكانه 6 آلاف نسمة. مخيم مادبا يقطنه 6 آلاف نسمة. مخيم البقعة (في

محافظة البلقاء) على الطريق السريع بين عمان وأربد وهو أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن على الإطلاق وعسدد سكانه 75 ألف نسمة. مخيم جرش وعدد سكانه 14 ألف نسمة. مخيم سوف (في محافظة جرش) ويقطنه 14 ألف نسمة. مخيم الزرقاء وعدد سكانه 16 ألف نسمة. مخيم جطين (في محافظة الزرقاء) ويقطنه 38 ألف نسمة وهو ثاني مخيم في الأردن بعد مخيم البقعة. مخيم السخنة (في محافظة الزرقاء) وعدد سكانه 5 آلاف نسمة. مخيم أربد ويقطنه 22 ألف لاجئ ومخيم الحصن (مخيم الشهيد عزمي المفتي) في محافظة أربد ويبلغ عدد سكانه 18 ألف نسمة.

ويبلغ عدد المساكن في هذه المخيمات 36634 مسكناً. فيما يبلغ مجموع الأسر 33495 أسرة وبذلك يتضح أن غالبية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يعيشون خارج المخيمات.. ويتركزون في العاصمة عمان ومدن الزرقاء والرصيفة وأربد. وتمتاز مخيمات اللاجئين بكثافتها السكانية العالية.. وضيق مساحتها واكتظاظها.

عمان: «الشرق الأوسط»

تعيش مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن مرحلة جديدة تتمثل في عملية التطوير التي ستشهدتها بعد تنفيذ مشاريع حزمة الأمان الاجتماعي التي اقترتها الحكومة الأردنية وبدأت بتنفيذها اعتباراً من مطلع العام الحالي.

ومن شأن هذه المشاريع التي تتركز أصلاً على البنية الأساسية من شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والدخالات والأرصفة وخدمات النظافة والمرافق العامة والمحافظة على البيئة أن تحسّن ظروف سكانها صحياً واجتماعياً وببنيها الأمر الذي أثار الشكوك لدى بعض اللاجئين وخاصة لجنة العودة التي ترى في مشاريع تطوير مخيمات اللاجئين تغييراً لطبيعة المخيمات وانهاء صبغتها السياسية.

والأخطر من ذلك أن لجنة حق العودة المنبثقة عن أحزاب المعارضة تثير الشكوك في أهداف وإبعاد مشاريع حزمة الأمان الاجتماعي وترى فيها تطبيقاً عملياً للمشاريع والطروحات التي تصدر بين حين وآخر عن توطين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق وجودهم بعيداً عن وطنهم الأمر الذي يعني حرمانهم من حقوقهم المشروعة التي كفلتها قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها حق العودة إلى ديارهم.

اللاجئون والمخيمات

يقول الدكتور إبراهيم بدران مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية التابعة لرئاسة الوزراء أن وجود مخيمات اللاجئين يعتبر رمزياً أكثر مما يعبر عن واقع الحال.. حيث لا يقطن في هذه المخيمات سوى 18 في المائة من عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن البالغ عددهم مليوناً و497 ألفاً و894 نسمة.

المخيمات عن طريق استئجار الأراضي المقامة عليها ومساعدة اللاجئين في إقامة منازل لهم من الطوب ومغطاة بالواح الصفيح.. كما عملت على تقديم الخدمات الفردية لهم.. كالأعاشة التي تقتصر على المواد التموينية.. والخدمات التعليمية ممثلة بالمدارس والخدمات الصحية ممثلة بالعيادات الصحية.. وكانت هذه المخيمات تفتقر للعديد من الخدمات وخاصة شبكات الانارة والمياه والطرق والصرف الصحي.. وفي فصل الشتاء حيث تنهمر الأمطار تتحول المخيمات الى برك من الطين لأن شوارعها وأرضياتها غير معبدة ويصعب التجول أو السير في هذه الشوارع والأزقة.

وفي فصل الصيف تغدو المخيمات عبارة منزل يغطيها الغبار الكثيف بحيث لا يستطيع ساكنوها الرؤية لأن الرياح تحرك الأتربة على الشوارع وتقلعها من مكان الى آخر.. أما المياه فقد تم وضع مضخات في مكان واحد في كل مخيم وتقوم الأسر التي تقطن المخيمات بأخذ احتياجاتها من المياه من هذه المضخات.. لأن أنابيب المياه لا تصل الى المنازل.. وكذلك الحال بالنسبة للكهرباء.. وتفتقر المخيمات الى المرافق العامة ومشاريع الصرف الصحي ومحطات التنقية الأمر الذي يتطلب اهتماما متزايدا ببيئة

المخيمات والظروف المعيشية لسكانها.

ومع تزايد أعداد سكان المخيمات وتزايد العجز في موازنة الأونروا انخفضت الخدمات التي تقدمها الأونروا على صعيد الأعاشة التي توقفت نهائيا منذ 15 عاما وعلى صعيد الخدمات التعليمية والصحية علما بأن المدارس الموجودة في مخيمات اللاجئين مدارس ابتدائية أو إعدادية في أحسن الأحوال.

ورغم أن الخدمات داخل المخيمات هي مسؤولية الأونروا إلا أن الحكومة الأردنية تضطلع بدور كبير في تقديم الخدمات الضرورية لسكانها انطلاقا من أن سكان المخيمات من اللاجئين يحملون الجنسية الأردنية علاوة على أن الأردن يعتبر دولة مضيقة للاجئين ومأمنة للأونروا في وقت واحد.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة أعمال الخدمات الاجتماعية التي تقع ضمن مسؤولية الحكومة الأردنية وتشمل المراكز الصحية الشاملة والمراكز الاجتماعية والأندية والحدائق والمستشفيات.. وتم ادراج مشروعات لإنشاء مستشفيات في هذا الإطار أحدهما يقع في منطقة مخيم البقعة والآخر بجوار مخيم حطين وهما أكبر المخيمات في الأردن على الإطلاق وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع 58 مليون دينار.

المجموعة الثالثة: تمثل هذه المجموعة أعمال الخدمات الاجتماعية التي تقع ضمن مسؤولية عمل «الأونروا» ولكن لم تتمكن الأونروا من توفيرها لعدم توفر التمويل اللازم.. وتشمل هذه الأعمال نقل وتحسين جمع النفايات الصلبة وتبلغ كلفة هذه المشاريع 30 مليون دينار.

المجموعة الرابعة: وتمثل هذه المجموعة الوحدات السكنية غير الصالحة وهي وحدات سكنية مبنية في معظمها من الزينكو ولا تتوفر فيها متطلبات الصحة والسلامة العامة ولا يستطيع المستفيدون منها إعادة انشائها أو حتى تحسينها بسبب فقرهم الشديد.. وتبلغ كلفة مشاريع هذه المجموعة 39 مليون دينار.

الأردن والأونروا

عندما انشئت المخيمات بعد حرب عام 1948 وتشريد مئات الألوف من الفلسطينيين عهد بمهمة الإشراف عليها وتقديم الخدمات لسكانها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) التي أنشأتها الأمم المتحدة عام 1950 لتابعة قضية اللاجئين الفلسطينيين.. وتعهده المجتمع الدولي آنذاك بتوفير الأموال اللازمة للأونروا عن طريق التبرعات التي تقدمها الدول المانحة وهي في مجملها من الدول الغربية. وأخذت الأونروا بإنشاء

مليون دينار.. مخيم مأدبا 4,3 مليون دينار.. مخيم الطالبية 10,65 مليون دينار.. مخيم حطين 37 مليون دينار.. مخيم الزرقاء 3,64 مليون دينار.. مخيم السخنة 8,26 مليون دينار.. مخيم البقعة 49,54 مليون دينار.. مخيم سوف 4,83 مليون دينار.. مخيم جرش 21 مليون دينار.. مخيم أربد 5,34 مليون دينار.. مخيم الحصن (الشهيد عزمي المفتي) 17,2 مليون دينار.. علما بأن البنية الأساسية البالغة كلفتها 44 مليون دينار (60 مليون دولار) تشكل الحاجة الأساسية القصوى في هذه المرحلة من بينها 20 مليون دينار تمثل الاحتياجات داخل المخيمات و24 مليون دينار الاحتياجات خارج المخيمات والمناطق المجاورة لها والتي تتركز أساسا على محطات التنقية.

احتياجات المخيمات

وقام فريق يضم ممثلين عن مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية بجولات ميدانية على جميع المخيمات واجتمع مع لجان تحسين الخدمات في المخيمات حيث تم حضور احتياجات المخيمات من المشاريع الأساسية.. وقد تم تصنيف هذه المشاريع ضمن 4 مجموعات:

المجموعة الأولى: وتشمل أعمال البنية التحتية المادية مثل أعمال الصحة والسلامة العامة والصرف الصحي ومياه الشرب والطرق الإسفلتية والممرات والأرصفة والجدران الاستنادية وتقسيم هذه المشاريع الى قسمين: قسم يقع داخل حدود المخيمات وتقدر كلفته بنحو 24 مليون دينار والآخر يقع خارج حدود المخيمات وتقدر كلفته بحوالي 22 مليون دينار ويخدم هذا القسم من المشاريع المخيمات وغيرها من المناطق مثل محطات التنقية وخطوط المجاري الرئيسية وجميع هذه الأعمال من مسؤولية الحكومة الأردنية عادة.



لقطتان لمخيم البقعة على الطريق بين عمان واربد وهو اكبر المخيمات الفلسطينية في الاردن (ارشيف «الشرق الاوسط»)

المياه والكهرباء يؤكد الدكتور ابراهيم بدران عدم وجود صيغة سياسية لهذه المشاريع. ويقول انه من خلال استعراض هذه المشاريع يتبين انها بعيدة كل البعد عن اية اهداف سياسية وان القصد منها هو المحافظة على الصحة والسلامة العامة والبيئة في مختلف مناطق الاردن بما فيها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي لا تقتصر عليها هذه المشاريع وانما تشمل مناطق عديدة اخرى.

ويؤكد مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية ان مشاريع تطوير وتحسين مخيمات اللاجئين لن تؤثر بأي حال من الاحوال ولا بأي شكل من الاشكال على حقوق اللاجئين في حال التوصل الى حل عادل لقضيتهم.. كما انها لا تتعارض مع المفاوضات اللاحقة حول قضية اللاجئين بأي شكل من الاشكال. موضحا ان هذه المشاريع تهدف الى رفع خدمة البنية التحتية ومستوى الاداء للخدمات المقدمة في المخيمات الى المستويات المقبولة.

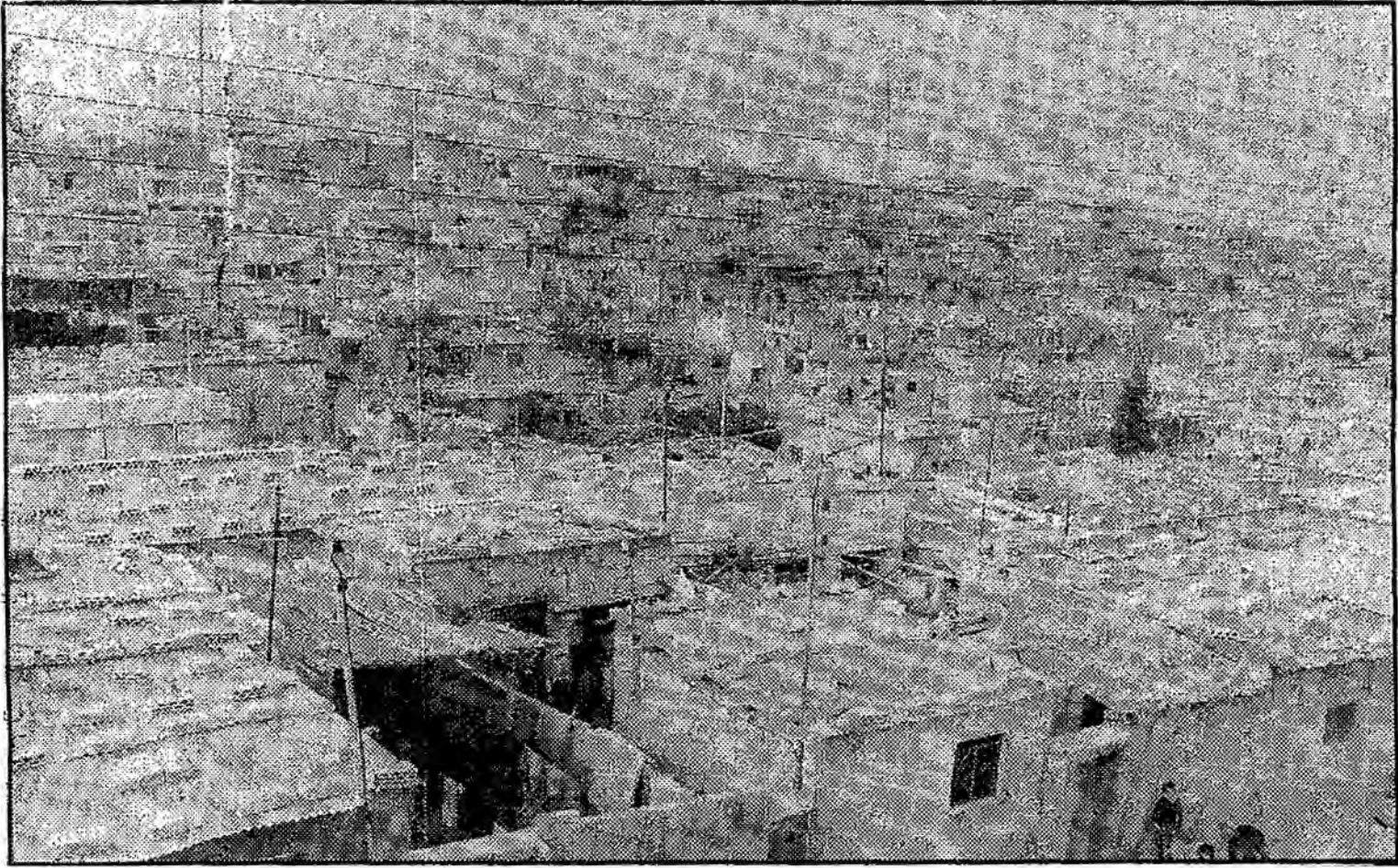
اماكن وجودهم وحرمانهم من حق العودة الى مدينتهم وقراهم وممتلكاتهم التي ارغموا على مغادرتها عام 1948... هذا الحق الذي كفله قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 والذي يقضي بحق عودة اللاجئين بصورة فورية الى ديارهم وتعويض من لا يرغب منهم في العودة... وهناك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 لعام 1967 والقرار 338 لعام 1973 حيث يطالبان بايجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة الاردنية ان مشاريع تحسين اوضاع المخيمات تأتي في اطار مشاريع حزمة الامان الاجتماعي التي تشمل نحو 300 موقع في الاردن تمتاز بفقرها واكتظاظ سكانها وانعدام توفر الخدمات الضرورية فيها وخاصة خدمات البنية الأساسية كالشوارع والصرف الصحي والمرافق العامة ومحطات التقية والارصفة والدخالات وشبكات

اعقبت مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 واتفاقية اوسلو بين الفلسطينيين واسرائيل عام 1993 ومعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية عام 1994.

ورغم ان قضية اللاجئين لم تبسح حتى الآن في اطار المفاوضات العربية - الاسرائيلية كونها احدى قضايا مفاوضات المرحلة النهائية بين اسرائيل والفلسطينيين الا ان المخاوف بدأت تساور جماهير اللاجئين والشكوك اخذت تتزايد حول مستقبل قضيتهم لا سيما وان مشاريع حزمة الامان الاجتماعي من شأنها تغيير طبيعة المخيمات ومعالجتها وتحويلها الى مدن صغيرة ومتوسطة وكبيرة الامر الذي ينفي عنها صفة المخيمات.

ويتساءل اللاجئون بأصوات مرتفعة فيما اذا كانت مشاريع حزمة الامان الاجتماعي في المخيمات تهدف الى تحسين اوضاعهم المعيشية وتوفير كافة الخدمات ومتطلبات العيش الكريم لهم او انها مقدمة لحل قضية اللاجئين عن طريق توطينهم في



تحسين أو توطي

ومع أهمية مشاريع حزمة
الامان الاجتماعي في مخيمات
اللاجئين الفلسطينيين في الأردن
على صعيد تزويد هذه المخيمات
بكافة المرافق والخدمات من
مدارس وعيادات صحية وشوارع
وارصفة وطرق ودخالات وشبكات
الصرف الصحي والمياه والأنارة
وتحسين وصيانة المنازل الآيلة
للسقوط، إلا أن هذه المشاريع
حوت باعتراضات وتحفظات
كبيرة من قبل العديد من سكان
هذه المخيمات ولجان حق العودة
خاصة وأن هذه المشاريع تزامنت
مع الحلول السلمية ومفاوضات
السلام العربية - الإسرائيلية التي

وتنفق الحكومة الأردنية على
مخيمات اللاجئين نحو 350
مليون دولار سنوياً على شكل
خدمات ومشاريع ومساعدات
ومخصصات مالية للهيئات
التطوعية ولجان تحسين الخدمات
في المخيمات كما عوّضت الحكومة
النقص في خدمات الأوروا في
المجالات البيئية والصحية
والتعليمية وأيجاد المرافق العامة
وتطوير المخيمات وتنفيذ مشاريع
اقتصادية واجتماعية من شأنها
تحسين مستوى الاسر الفقيرة
وايجاد دخل لها يعينها على
تحمل اعباء الحياة. وتخصص
الحكومة الأردنية مبالغ مالية
لمراكز المعاقين وجمعيات رعاية
الاسرة واصدقاء الاطفال وفروع
اتحاد المرأة والاندية الثقافية كما
تقدم مبالغ مالية للجان تحسين
خدمات المخيمات تتراوح بين
25,000 دينار و60,000 دينار لكل
مخيم كل عام بالإضافة الى
المساعدات التي تقدمها للاندية
الرياضية ومراكز الشباب في
المخيمات والتي تزيد عن 100,000
دينار سنوياً.

من المؤكد ان قضية اللاجئين لم تبحث حتى الآن باعتبارها احدى قضايا مفاوضات المرحلة النهائية.. ومن المعروف ان منظمة التحرير هي التي ستتفاوض حول هذه القضية الأمر الذي يجعل من توطيد اللاجئين أمرا بعيدا عن الواقع ولن يتم التطرق اليه مع الجهات المعنية ومن بينها الحكومة الاردنية ولذلك فان مشاريع تحسين اوضاع المخيمات تبدو أمرا ضروريا لتوفير الخدمات الضرورية لهذه المخيمات ورفع المستوى الصحي والبيئي والاجتماعي لسكانها.

فلسطين دولة المؤسسات

نحو غد أفضل لكيان السلطة الوطنية بمساعدة أميركية وأوروبية

مجلس العلاقات الخارجية

مصر اعطيه للتدقيق من قبل هيئة خارجية. ان مدى وعمق التغيير والاصلاح المقترح في التقرير واسع جداً، فهو يشمل اعتماد دستور رسمي، كما سبق ان اقترح المجلس التشريعي الفلسطيني وخفض عدد ونطاق المؤسسات العامة المرتبطة بمكتب الرئيس، وتفويض الوزراء والبلديات بسلطة اكبر، واتاحة المزيد من الانفتاح المالي والمحاسبية بتقديم ميزانية مفصلة في الموعد المحدد الى المجلس التشريعي، تكشف كشفاً كاملاً عن النفقات والواردات العامة بما في ذلك موارد الاحتكارات الحكومية والغاء محاكم امن الدولة وتأمين جسم قضائي مستقل حقيقة، ووضع قوات الشرطة تحت امرة مدنية واضحة، وتخفيض عدد الذين يتقاضون مرتبات حكومية تخفيضاً ملحوظاً لتخفيف الاعباء المالية وتحسين اداء الخدمات العامة بشكل فعال. ان هذه الاصلاحات وغيرها حسب توصيات فريق العمل هي اصلاحات جوهرية تنطبق على حكومات اخرى اكثر تقدماً وازدهاراً من الناحية الاقتصادية. ولا يتوقع احد ان تقوم السلطة الفلسطينية بتنفيذها في الحال دفعة واحدة لكنه لا بد من البدء بهذه المهمة لان بناء وترسيخ مؤسسات حكومية ديمقراطية وفعالة قائمة على الشفافية والمحاسبية هو من الخطوات الكبرى على طريق بلوغ الفلسطينيين مرحلة تقرير المصير بصورة جدية بالإضافة الى امن اسرائيل وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأكملها. ان انتخاب يهود باراك رئيساً لوزراء اسرائيل يفتح افاقاً جديدة امام الاستئناف السريع لعملية السلام. وفيما ينخرط المسؤولون الرئيسيون جدياً في محادثات الوضع النهائي فإن تنفيذ توصيات فريق العمل تكتسب الحاحاً خاصاً. ومما يشجع كثيراً على التفاؤل قرار الرئيس عرفات بتعيين لجنة من كبار المسؤولين

والواقع ان ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية نجحوا في اقامة مجلس وزراء فاعل في وجه

ظروف معاكسة جداً، منها اغلاق اسرائيل للحدود رداً على الاعمال «الارهابية» مما ادى الى خسائر اقتصادية جسيمة تعادل تقريباً مجموع ما تلقاه الفلسطينيون من مساعدات دولية. كما نجحوا في اجراء انتخابات ديموقراطية نزيهة للرئاسة والمجلس التشريعي. وكذلك اقامة خدمات ناجحة في مجال التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاساسية. بالإضافة الى تنشيط عملية حيازة الضرائب وحفظ الامن والنظام وتطبيق القانون.

ولا بد من الاعتراف بما في هذه الانجازات من مزايا. لكن هذا لا يعني، كما يوحي البعض، التخفيف من اثر الانتقادات التي يستتبعها التقرير في تقديراته. ذلك انه بغیر هذا الاعتراف تبدو الصورة المعروضة مشوهة وغير منصفة وغير مسعفة. لأن ما

انجزه الفلسطينيون حتى الآن من شأنه

وبوسع ان يشكل اساساً لبناء مستقبل افضل.

وما تبقى من مهام يجب القيام بها بشكل في الحقيقة عبثاً ثقيلاً. وبالتالي فإن التوقف عن الاصلاح ليس خياراً مجدياً. فالسلطة الفلسطينية سوف تبقى متكلة اتكالا كبيراً على المساعدات الدولية، وهي بالتالي بحاجة الى اكتساب ثقة المجتمع الدولي، ناهيك من ثقة شعبها، وفوق ذلك فإن استثمارات القطاع الخاص، التي بدونها لن يستطيع الفلسطينيون تحقيق النمو الاقتصادي وقابلية الحياة، لن تأتي الى الضفة الغربية وعزة بدون استقرار قضائي ومناخ قانوني وتنظيمي واضح. ومن حسن الحظ ان الرئيس عرفات يعرف ذلك بدليل تشجيعه لهذه الدراسة. ولنا نعرف أي حكومة اخرى افسحت المجال على

أعد هذا المقال فريق عمل مستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، الذي اصدر تقريراً عن «تقوية المؤسسات الفلسطينية العامة» يوم 28 حزيران (يونيو) 1999. ويتولى رئاسة فريق العمل هذا ميشال روكار رئيس الوزراء الفرنسي الاسبق، ويديره هنري سيغمان، والعضو البارز في مجلس العلاقات الخارجية، ومن اعضاء الفريق ميغيل مورتنوس المبعوث الخاص للاتحاد الاوروبي الى الشرق الأوسط، وتبرج رويد لارسن، مستشار وزير الخارجية النرويجي.

♦♦♦

ان الدراسة التي اصدرها اخيراً فريق عمل مستقل، برعاية مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، وتمويل من الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية النرويجية، حول مؤسسات السلطة الفلسطينية، هي وثيقة

في غاية الأهمية على المدى البعيد، فهي ترسخ التوجهات الأساسية

لبناء مؤسسات ديموقراطية فعالة. ليس فقط بالنسبة الى القيادة الراهنة للسلطة الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات، بل ايضاً بالنسبة الى الجيل المقبل من القيادات الفلسطينية الذي ستناط به مهمة استمرار واستكمال الارث الذي تركه المؤسسون. وقد وجد التقرير الرسمي الصادر عن منتدى ضم رؤساء دول سابقين، ووزراء خارجية، ووزراء مالية واقتصاد، ومحافظي بنوك مركزية، ان هذا الارث الذي تركه المؤسسون يتضمن سجلاً باهراً من الانجازات التي تضاهي، بل تبرز في بعض النواحي، تلك المتحققة في بلدان مماثلة من حيث التطور والدخل.

الفلسطينيين برئاسة الدكتور
نبيل شعث وزير التخطيط
والتعاون الدولي لمراجعة
التوصيات الواردة في تقرير فريق
العمل، ووضع خطة لتنفيذها. وقد
طلب الرئيس عرفات من أعضاء
فريق العمل ان يقدموا المشورة
للجنة، وان يساعدوها في عملها.
فوافقنا على ذلك. وهذه مبادرة
تعد بتعزيز ثقة المجتمع الدولي
ببناء المؤسسات الفلسطينية
وتؤذن بمرحلة جديدة من الإنماء
الفلسطيني المستديم وأهليته
للمنافسة على الصعيد العالمي.
لقد تم وضع تقرير فريق العمل
بتعاون مدهش من شأنه ان يكون
قدوة تحتذى من قبل المسؤولين
الاميركيين والاوروبيين الراغبين
في مساعدة الفرقاء المعنيين في
سعيهم الى احياء عملية السلام
الى خاتمتها الناجحة.

* هيئة اميركية مستقلة - بالاتفاق
مع «الديبلوماسية»
خاص به الشرق الأوسط»

مؤشرات إلى بداية نهاية لجنة المتابعة المعارضة واحتمال عودة القيادة العامة والصاعقة إلى المنظمة

عرفات يجري محادثات مع وفد من الشعبية ويتأسس اجتماعات مركزية «فتح» في القاهرة

لندن: علي الصالح

للعودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم المشاركة في الحوارات في وقت لاحق. وفي هذا الإطار يبدأ اليوم في القاهرة أول الحوارات بين السلطة و«فتح» ممثلة بعرفات وأعضاء في اللجنة المركزية للحركة ووفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة أبو علي مصطفى الأمين العام المساعد للجبهة ووفد من الداخل والخارج. وثمة اشارات إلى وجود خلافات أو حتى انشقاق طولي داخل الجبهة التي تقول مصادر فلسطينية مطلعة أن أوضاعها الداخلية مهلهلة للغاية.

ومن المقرر أن يجري الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة محادثات مع الرئيس عرفات في القاهرة في وقت لاحق من أغسطس (آب) الجاري.

يذكر أن اللجنة المركزية لحركة «فتح» بدأت أمس في القاهرة وبكامل أعضائها سلسلة من الاجتماعات تدرس خلالها الأوضاع السياسية المستجدة بعد فوز باراك ولقائعه مع الرئيس عرفات وكذلك الأوضاع التنظيمية التي ترهلت وتهللت على مدى السنوات الخمس الماضية عندما أصبحت «فتح» حزب السلطة الحاكمة.

وحسب المصدر الفلسطيني أن هذه التطورات تأتي في إطار رؤية سورية جديدة لموضوع الوحدة الفلسطينية في ضوء الأوضاع الجديدة المترتبة على مجيء إيهود باراك إلى الحكم في إسرائيل واحتمالات استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني. وترى سورية أن تعود جميع الفصائل المعارضة إلى حظيرة منظمة التحرير الفلسطينية. وتعتقد سورية أن العلاقة ستكون أكثر ايجابية بين

وكشف مصدر فلسطيني مطلع أن الفاهوم، الذي تعرض لانتقادات شديدة من بعض الفصائل المعارضة الأكثر تشددا لاتصاله الهاتفي بالرئيس عرفات أثناء زيارة لعمان قبل أسبوعين ولقائه مع الطيب عبدالرحيم الأمين العام لرئاسة السلطة الفلسطينية، سيشارك في الحوارات الوطنية أذراكا منه لأهمية التغييرات التي تجري من حوله. وحسب المصدر فإن مشاركة الفاهوم وحوامة اللذين التقيا أمس في دمشق، أصبحت وشيكة. وأكد الفاهوم في تصريح

لـ الشرق الأوسط، أنه «سيشارك في الحوار الفلسطيني الشامل الذي تشارك فيه كل الفصائل». ويأمل الفاهوم في أن يبدأ الحوار الشامل قريباً.

ووفق ما قاله المصدر المطلع لـ «الشرق الأوسط» فإن الفاهوم طلب نقل مكان الحوار من العاصمة المصرية إلى العاصمة الأردنية لاعتبارات تخصه شخصياً. وتوقع المصدر الفلسطيني أن يحدث الحوار والمصالحة الفلسطينية انفراجاً نسبياً في العلاقات الفلسطينية - السورية تتبعها استضافة دمشق لجلسات الحوار الوطني في وقت لاحق، أي بعد أن تكون قد أحرزت تقدماً.

ويقول المصدر إن سورية غير راضية عن رعاية القاهرة للحوارات الفلسطينية ولهذا فإنها تسعى إلى إعادة الفصائل المعارضة خاصة القريبة منها

ثمة دلائل تشير إلى بداية نهاية لجنة المتابعة العليا المنبثقة من المؤتمر الوطني الفلسطيني للمعارضة الفلسطينية لاتفاقات أوسلو. وتتحدث مصادر فلسطينية معارضة عن إمكانية أن تعود الفصائل المعارضة، بما فيها الصاعقة والجبهة الشعبية للقيادة العامة إلى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لبدء حوارات فلسطينية شاملة.

وقال مصدر فلسطيني من المعارضة في دمشق أنه «يمكن القول أن المعارضة الفلسطينية بشكلها السابق قد انتهت، وأن لجنة المتابعة قد انتهت عملياً، كما أن ما يسمى الفصائل العشرة لم يعد لها وجود فعلي».

وشهد الاجتماع التحضيري للجنة المتابعة العليا الذي عقد في دمشق الأسبوع الماضي خلافات شديدة بين المشاركين فيه إلى درجة أن خالد الفاهوم رئيس اللجنة هدد بحلها. وانتهى الاجتماع من دون إصدار بيان باسمه. (راجع «الشرق الأوسط» عدد 29 يوليو (تموز)).

إلى ذلك يتوجه الكثير من فصائل المعارضة إلى الحوار مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. ويحاول البعض التنصل من السلطة الفلسطينية وتبرير لقائه عرفات بأنه لقاء مع زعيم لحركة فتح وليس كرئيس للسلطة.

وحسب المصادر فإن الجبهة الشعبية أصرت على قيادة «فتح» والسلطة الفلسطينية أن يبدأ الحوار معها أولاً وقبل الديمقراطية ولعبت قيادة فتح والطبيب عبد الرحيم على هذه المعزوفة وهددتها بأنها ستبدأ مع الديمقراطية أولاً إذا ما تخلفت الجبهة الشعبية عن الحوار. وعلم أيضاً أن الجبهة الشعبية ستقدم على اتخاذ خطوات بعد فترة ليست طويلة: أولاً: الالتحاق بالسلطة بشكل كامل ونهائي بالتوازي مع التقدم في المفاوضات على المسار السوري. وكل تقدم على المسار السوري يترافق بتقدم بين السلطة والجبهة الشعبية. ثانياً: فك الارتباط الشكلي مع الجبهة الديمقراطية كما أقرت بذلك حلقة اللجنة المركزية في الخارج، حيث دفع أبو علي مصطفى والدكتور جورج بكل جهودهما لاتخاذ هذا القرار. وكشفت المصادر أن الشعبية عادت منذ فترة إلى تسلم مخصصاتها الشهرية (400 ألف دولار شهرياً) من الصندوق القومي الفلسطيني.

بالحوار مع السلطة بل والمشاركة في مؤسساتها. وأضافت المصادر «لم يعارض القرار سوى عدد ضئيل جداً لا يتجاوز أصابع اليد: جورج حبش، أبو علي مصطفى، أبو أحمد فؤاد، ماهر الطاهر فقط». وأشارت المصادر إلى أن هذه المعارضة المحدودة لم تكن سوى تلوين فقط لأهداف تكتيكية لإظهار موقف القيادة التاريخية (حبش، أبو علي) كالمغلوب على أمره أمام المعارضة الفلسطينية وأمام مواقع جغرافية تهم الجبهة الشعبية، بينما في حقيقة الأمر فإن قيادة الجبهة مهدت ودفعت بوعي كامل كل الأوضاع داخل الجبهة الشعبية للوصول إلى هذه النتائج خاصة وأن الموقف السوري بدأ متفائلاً مع قدوم باراك.

واتهمت المصادر جورج حبش باللعب «بتكتيك معروف اتبعه سابقاً عدة مرات، منها المرة التي ترك فيها جبهة الإنقاذ وذهب إلى لقاء عرفات في الجزائر وحضر المجلس الوطني عام 1987، وقبل أن يذهب جلس في دمشق مع جبهة الإنقاذ وبرر لهم ما سيقدم عليه على أساس أنه قرار مركزي مجبر على الالتزام به وترك بذلك الباب مفتوحاً أمامه للعودة إلى دمشق بينما لم يدخل أحد من الذين حضروا المجلس إلى سورية إلا بعد استشهاد خليل الوزير». وقالت المصادر إن الجبهة الشعبية، أبلغت لجنة المتابعة بأن وفدها للحوار مع عرفات سيشكل من: «أبو علي مصطفى وعلي جرادات وجميل مجلاوي، وماهر الطاهر، وعبد الرحيم ملوح وخالد غزة. وأن اللقاء الأول لن يحضره حبش، وسيحضر اللقاء الثاني إذا ما تم نجاح اللقاء الأول».

سورية والفلسطينيين بوجود المعارضة في إطار منظومة التحرير. وباختصار كما يقول مصدر فلسطيني آخر فإن سورية تريد ترتيب أوضاع المعارضة الفلسطينية لديها، بما يخدم توجهاتها في عملية السلام. والمعارضة المعنية هي تلك المحسوبة على سورية مثل الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية) التابعة لدمشق والجبهة الشعبية - القيادة العامة التي يتزعمها أحمد جبريل. وتقول المصادر أن هذه الفصائل ستلحق بالحوارات الوطنية في وقت لاحق أي بعد اخراج عملية العودة إلى صفوف المنظمة.

أما بالنسبة إلى الجبهتين الديمقراطية والشعبية فهما ممثلتان في اللجنة التنفيذية للمنظمة وتمارسان نشاطاتهما في هذا الإطار. ولا تعارض حركة «حماس» فكرة الانخراط في المنظمة لكن لديها شروطها. وأما بقية الفصائل الصغيرة مثل النضال الشعبي وجبهة تحرير فلسطين المنشقة عن التنظيمين الأم برئاسة سمير غوشه ومحمد عباس (أبو العباس) فسيكون لديهما الخيار بين العودة إلى فصائلها الأصلية أو خسارة دورها. وبخصوص «فتح» الانتفاضة التي يتزعمها العقيد أبو موسى فقد تبقى تنظيم مثل تنظيم «فتح - المجلس الثوري» (أبو نضال) خارج المنظمة.

وحول حقيقة ما يجري داخل الجبهة الشعبية بزعامة جورج حبش والتغييرات التي تشهدها قالت مصادر فلسطينية إن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية كانت قد اجتمعت على ثلاث حلقات خلال الشهر المنصرم: حلقة غزة، حلقة الضفة الغربية، حلقة الخارج، واتخذت قراراتها بالأغلبية

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ١ أغسطس ١٩٩٩

حملة تواقع للاجئين الفلسطينيين تطالب بالعودة وترفض التوطين

عمان: «الشرق الأوسط»

تبدأ اليوم لجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين المنبثقة من أحزاب المعارضة تحركاً لضمان حق العودة للاجئين وقطع الطريق على الطروحات والمشاريع التي تستهدف توطينهم في مناطق وجودهم.

وقال رئيس اللجنة الشيخ عبد العزيز جبر، وهو من رموز الحركة الإسلامية، له الشرق الأوسط: إن اللجنة ستبدأ اليوم توزيع إعلان يؤكد تمسك اللاجئين بحق العودة إلى ديارهم ومدنهم وقراهم ورفض مشاريع التوطين والتعويض التي تنادي بها إسرائيل وتطالب فيها بتعويض اليهود الذين هاجروا من البلاد العربية إلى إسرائيل بعد قيامها عام 1948.

وأوضح أن اللجنة ستقوم بجمع مئات آلاف التواقيع على هذا الإعلان للتعبير عن موقف اللاجئين وتمسكهم بالعودة إلى وطنهم، مشيراً إلى أن اللجنة ستزور اللاجئين في مناطق وجودهم في المخيمات والمدن الأردنية وعرض الإعلان عليهم والحصول على توقيعاتهم ليصار بعد ذلك إلى إرسال هذه التواقيع إلى الحكومات العربية وجامعة الدول العربية والمحافل الدولية.

وقال إن هناك تنسيقاً بين لجنة الدفاع عن العودة في الأردن واللجان المماثلة في سورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الصدد بهدف التحرك على الساحتين العربية والدولية وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى المناطق التي أرغموا على مغادرتها عام 1948، مؤكداً أن اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم زهاء 5 ملايين نسمة لن يرضوا عن وطنهم بديلاً. وسيعملون على إسقاط مشاريع التوطين والتعويض مهما كانت التضحيات.

المصدر: الشعب

التاريخ: ٦ أغسطس ١٩٩٩



عودتهم من فلسطين
أكثر من الأسرائيليين

اللاجئون الفلسطينيون.. كيف يتصور الصهاينة الحلول لمشكلاتهم؟

يعانى لاجئو الأرض المحتلة عام ٤٨ و ٦٧ شظف العيش وعدم توفير متطلبات الاستمرار في البقاء، مما جعلهم غير مرغوب فيهم إلى ما شاء الله في الدول التي لجأوا إليها.. ويزيد من معاناتهم أن مؤسسات المجتمع الدولي تسير بتوجيه أمريكي - أوربي، ومن هذه المؤسسات وكالة «الأونروا» التي أنشئت عام ١٩٤٩ لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتوفير فرص عمل لهم. والتي وصل بها الأمر إلى التحكم في مناهج الدراسة الفلسطينية بحذف كل ما يتعلق بإدانة إسرائيل بناء على طلب واشنطن! ويبلغ عدد الفلسطينيين لدى وكالة «الأونروا» ٣.٥٠٠.٠٠٠ لاجئ موزعين على مخيمات داخل فلسطين ولبنان وسوريا والأردن، حيث يقيم (٤١٪) منهم في أربع مدن وثمانية مخيمات أقيمت عام ١٩٤٨ تبعتها ٥ مخيمات بعد حرب عام ١٩٦٧. إلا أن ما يزيد من إعاقة عملية الإحصاء بروز وضع جديد يتمثل في تضارب الأعداد التي تزيد لدى دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية مما يقرب من ١.٥٠٠.٠٠٠ لاجئ لاتعترف «الأونروا» بوجودهم في وقت يبدو فيه أن مصير هذه الوكالة الدولية نخل مهيب الاحتمالات بإلغائها وهو ما عبر عنه نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا «كمال درويش» حين دعا الفلسطينيين إلى الاعتماد على أنفسهم بعيدا عن الدول المانحة والمساعدات الخارجية التي ستأخذ طريقها نحو التضائل والتساؤل القائم حاليا هو حول السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين بعد ما أعرب الرئيس الأمريكي «بل كلينتون» عن تمنياته أن يشعر الشعب الفلسطيني بأنه حر أكثر للعيش حيثما يرغب وحيثما يريد. ثم عاد ليلجس تصريحاته. وربما تأتي الإجابة من موقف السفير الأمريكي في بيروت «دافيد ستروفيلد» الذي يرى أن إثارة قضية اللاجئين مع قرب استئناف المفاوضات هي نوع من وضع الهواجس أمام موجة التفاؤل المشاعة في الوقت الحالي، والتي يرغب الأمريكيون في استمرارها بانسجام مع مواقف رئيس الوزراء الصهيوني «إيهود باراك» وبتوجيه النضائح لـ «ياسر عرفات» من أجل التآلف وعدم التحدث عن مصاعب أو وضع عراقيل. ويتضح الصورة أكثر من خلال تقرير أعدته المحرر العسكري الصهيوني «زائيف شيف» يزعم فيه أن الفلسطينيين ملزمون بالتخلص من فكرة مطالبة «إسرائيل» بأن تستوعب اللاجئين الفلسطينيين على المساحة القليلة التي ستبقى في يدها، كما تقول حربية التقرير! ويضيف «زائيف شيف» في تقريره: «إن إسرائيل لاتستطيع الموافقة على أن تواجه مشكلة وجودها كدولة يهودية فهذا سيحدث مشكلة ديموغرافية ترافقها مشاكل أمنية صعبة».

من رابع المستحيالات، كما أن دفع الصهاينة للتعويضات يعد مستحيلا أيضا. وكحل يراه الصهاينة ممكنا للقضية قدم البحث حلا صهيونيا أشار إلى إنه الوحيد الممكن للمشكلة.

وهو- كما يقترح البحث- أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدفع التعويضات اللازمة نيابة عن الكيان الصهيوني، وذلك بتحويل جزء من المساعدات الأمريكية السنوية للكيان الصهيوني للاجئين الفلسطينيين. وأشار البحث إلى أن هذا الحل إذا كان غير ممكن فلدى الصهاينة مورد آخر يمكن عن طريقه دفع التعويضات دون المساس بخزانة الحكومة الصهيونية وهذا المورد عرضه البحث لأول مرة في الكيان الألماني، حيث ذكر البحث أن للكيان الصهيوني لدى ألمانيا تعويضات عن المذابح المزعومة من جانب «هتلر» إبان فترة الحرب العالمية الثانية قدرها- على حد تقدير البحث - من ٥ - ١٠ مليارات دولار، وأن هذا المال يمكن للكيان الصهيوني أن يستغله في دفع التعويضات اللازمة.

وفي نهاية الاقتراح كشف البحث عن أن هناك خطة صهيونية معدة لمطالبة الدول العربية وعلى رأسها مصر وسوريا والعراق واليمن وليبيا وتونس والمغرب بدفع تعويضات ضخمة لليهود من أصول تلك الدول العربية، وذلك بزعم أن يهود تلك الدول قد تركوا أموالهم بها ورحلوا دون حصولهم على التعويضات التي يسعى إليها اللاجئون الفلسطينيون، وفي النهاية يرفض العرب فيرفض الكيان الصهيوني هو الآخر. ويعتقد الصهاينة أن الذين يطالبون بعودة اللاجئين الفلسطينيين إنما يعيرون انتباهها ضئيلا لحقائق الموقف الاقتصادية والسياسية واهتماما أقل لما سيخلفه هذا النقل الهائل للاجئين من سلامة واستقرار «الدولة اليهودية». وتفسير ذلك من وجهة نظر الصهاينة أن وضع الكيان الصهيوني الاستراتيجي المكشوف والذي يحقق به البحر وأربع دول عربية معادية.. هذا الوضع يزيد من تعقيد المشكلة ويجعل قبول الكيان الصهيوني في ظل هذه الظروف لشعب معاد يرتبط مع جيرانه بروابط الدم يعتبر انتحارا لا يحتاج إلى وقت قصير، ولا تقف الحجة ضد عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وأرضهم عند حد اعتبارات الأمن والسلامة ولكن هناك أيضا اعتبارات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، حيث إن عودة اللاجئين الذين يشكلون وحدهم عددا أكبر من عدد اليهود في كل أرض فلسطين المحتلة- هذا بخلاف عرب ٤٨ وسكان الضفة والقطاع- تشكل خطرا على المشروع الصهيوني الذي بات يعاني التصدع والانحيار وهو ليس في حاجة إلى قضية يمكن أن تجهز عليه.

الدولة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
لبنان	٣٩٢.٣١٥	٤٦٣.٠٦٧	٥٣٣.٤٩٢	٦٠٣.٦٦٣
سوريا	٣٥٧.٨٨١	٤١٠.٥٩٩	٤٦٠.١٨٨	٥١٤.٧٤٣
الأردن	١.٨٧٠.٣٤٢	٢.٢٥٥.٩٠٨	٢.٦٦٤.٨٧٦	٣.٠٩٢.٤١٩
قطاع غزة	٧٢٦.٨٣٢	٨٣٧.٦٩٩	٩٤٩.٧٩٥	١.٠٦٠.٤٨٥
الضفة الغربية	١.٢٢٧.٥٤٥	١.٣٨٣.٤١٥	١.٥٤١.٩٩٦	١.٧٠٥.١٠٧
الإجمالي	٦.١٩٢.١٥٣	٦.٠٣٦.٦٦٣	٨.٢٤٦.٥٩٠	٩.٣٥١.٩٨٥

«تصور إسرائيلي للزيادة السكانية للاجئين الفلسطينيين حتى عام ٢٠١٠»

يعتبر الصهاينة موضوع اللاجئين الفلسطينيين خطرا لا بد من تجنبه بأي ثمن، وهو يذكر جيدا أن مشكلة اللاجئين اليهود المزعومة أدت إلى تحقيق مكاسب لإسرائيل في الأمم المتحدة عام ١٩٥٧ بعد أن عولجت بمهارة وبشكل مسرحي، وبالتالي يخشى تكرار ذلك مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي طفت على السطح مؤخرا واستغلالها في المفاوضات كراس مال سياسي للفلسطينيين. أي أن الصهاينة يخشون أن يعيد التاريخ نفسه! ومع بداية انفجار مشكلة اللاجئين أعلن الصهاينة أنهم سيعوضون اللاجئين عن أراضيهم الزراعية التي تركوها، كما أعلنوا عن استعدادهم للدخول في محادثات مع هيئة مناسبة تعينها الأمم المتحدة حول كمية وطريقة دفع مثل هذه التعويضات. وذلك حتى تنجز حلا سريعا لمشكلة اللاجئين حتى بدون حل نهائي، وقد تغير الوضع الآن بعد مرور أكثر من خمسين عاما.

وتحت عنوان «التعويض الإسرائيلي الممكن لمشكلة حق العودة» أشار بحث حكومي صهيوني غير مصرح بنشره إعلاميا أعده رئيس المخابرات العسكرية الصهيونية السابق «شلوموجازيت» إلى أن مسألة الاعتراف الصهيوني بحق العودة تعد طبقا لما جاء في البحث

المصدر : الحياة

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٩

مخيم الحسين : "السلام الى الجحيم" ولكن اللاجئين الى أين؟

□ عمان - ياسر أبو هلاله

بيد ان أم موسى تفكر في بيع البيت الذي لا يستعمل إلا في الصيف اذا حصلت على سعر مناسب في الوقت الذي تحتفظ بمفاتيح البيت الذي هجرته في فلسطين. غير ان بيع بيوت المخيم (النمر) لا يعتبر قانونياً باعتبار ان أرض المخيم مستأجرة لصالح وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. ويعبر اللاجئون الفلسطينيون عن رفضهم لمسار ومآل عملية التسوية السلمية من خلال انتخاب الاسلاميين، فقبل مقاطعة جبهة العمل الاسلامي لانتخابات ١٩٩٧ كانت تعتمد على المخيمات في ايصال ممثليها لمجلس النواب، وفي الانتخابات البلدية الأخيرة كان صوت المخيمات حاسماً في نجاح الاسلاميين في الزرقاء وأريد ومادبا.

غوث وتشغيل اللاجئين) فإن نسبة اللاجئين في المخيمات وعددها عشرة في الأردن لا تتجاوز ١٨,٢ في المئة من تعداد اللاجئين الذي يصل الى ١,٤٨٧,٤٢٩ لاجئاً. ولا يتفاعل اللاجئون بإمكانية الوصول الى «حق العودة» خصوصاً بعد «لاءات ايهود باراك»، لكن تعلقهم بمدنهم وقراهم التي هجروا منها قبل زهاء نصف قرن ما زال ظاهراً. فالذين يشجعون فريق كرة القدم لنادي مخيم الحسين الذي أسس سنة ١٩٥٤ يهتفون لـ«كابتن اللدادة» نسبة الى مدينة اللد. وعلى رغم تعلق أم موسى بقريتها التي غادرتها طفلة فإنها تعتبر المخيم منطقة أثيرة لديها «فيه نشأ أطفالنا وتخرجوا من الجامعة» ولم تعد تسكن المخيم الا في الصيف حين يأتي ابنها وعائلته من السعودية، فيما تمضي باقي السنة عند ابنائها الذين يقيمون في أحياء عمان الراقية.

■ يشق طريق رئيسي من اتجاهين وثلاثة مسارب مخيم الحسين (العائدين سابقاً) للاجئين الفلسطينيين الذي انشئ قبل زهاء نصف قرن، فيما كتب على عمارة من طابقين تحاذي الشارع: «للبيع» في إشارة واضحة على هجرة من المخيم الذي يوشك على الاختفاء متحولاً الى حي شعبي.

ويقسم الشارع المخيم الى قسمين: شرقي تماهى مع جبل النزهة الشعبي وغربي لم يتمكن من الاندماج مع جبل الحسين الذي تسكنه الطبقة الوسطى. وعلى هذه القسمة توزع سكان المخيم الذي غادرته الأكثرية وحل مكانهم مصريون وعراقيون ناسبتهم الايجارات المنخفضة. وبحسب احصاءات «الانروا» (وكالة

بيد ان اللافت في «مخيمات» اللاجئين الفلسطينيين في الاردن انها حققت اندماجاً سياسياً كاملاً من خلال الانتخابات النيابية والبلدية، وهي لا تعتبر دوائر منفصلة اصلاً، في الوقت الذي تسعى الحكومة الى تحقيق اندماج معاشي من خلال حزمة الامان الاجتماعي التي تسعى الى تطوير مناطق المخيمات.

الا يحمل ذلك مخاطر القومين؟ يجيب عماد عزام وهو أحد سكان مخيم الحسين سابقاً ان اللاجئين عندما جاؤوا الى الاردن كانوا يحملون الجنسية الأردنية، وتآلفوا مع اخوانهم الذين استقبلوهم ويتساءل: «هل يقبل في ظل تعذر حق العودة بفعل موازين القوة ان تبقى مجاري المخيم مكشوفة وبلا خدمات؟ هل تجربة القذافي في احياء المخيمات على الحدود المصرية تستحق التقليد؟».

وكثيراً ما تنشر الصحف الأردنية اخبار زيارات اعضاء لجنة فلسطين في البرلمان ومديرية الشؤون الفلسطينية الى المخيمات والذين يؤكدون على حق العودة وتحسين شروط الحياة في المخيمات معاً. ويعتبر النائب عبد الحميد الاقطش رئيس اللجنة ان المخيمات «شاهد ورمز لقضية فلسطين يجب الحفاظ عليه»، ويستدرك «لا يعني هذا عدم تقديم الخدمات والاحتياجات حتى تحل مشكلة اللاجئين في اطار حق العودة الذي لا يمكن التنازل عنه». ويشدد مسؤول ملف اللاجئين الفلسطينيين الدكتور اسعد عبد الرحمن على مواقف السلطة الفلسطينية الرافضة للتوطين والمطالبة بحق العودة، موضحاً ان اللاجئين الذين يشكلون ٧٠ في المئة من الشعب الفلسطيني يعتبرون أنفسهم مهاجرين عند انصار «بنو» في الدولة الفلسطينية المقبلة أو في الدول العربية.

ويعتبر عبد الرحمن في حديثه الى «الحياة» ان لاءات باراك المتعلقة

باللاجئين تعني في حال الإصرار عليها «ليذهب السلام الى الجحيم»، ويوضح «نحن نقول الشيء ذاته». بيد ان السؤال الذي لا جواب عليه أين يذهب اللاجئون؟



المصدر: الأهرام
التاريخ: ١٠ أغسطس ١٩٩٩

اللاجئون الفلسطينيون المقيمون بالأردن يرفضون المساومة على حق العودة

عمان - أ.ش.أ: رفض اللاجئون والنازحون الفلسطينيون بشكل قاطع المساومة على حق عودتهم إلى ديارهم ووطنهم في فلسطين أو التفريط فيه أو أى بديل عنه مهما كانت صيغة هذا التعويض وأنواعه وجهاته. ورفضت لجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن في بيان لها أمس توطين اللاجئين الفلسطينيين بجميع صيغه وأشكاله، مشيرة إلى أن مؤامرة التوطين والتعويض تهدف إلى نزع حق الملكية من أصحابها الشرعيين ومحاولة شطب حق العودة إلى الوطن. وأكدت اللجنة تمسكها بالحق الوطني والتاريخي والإنساني في العودة باعتباره حقاً لا تنتزعه مؤامرة زرع اليهود في أراضي اللاجئين ولاتلغيه معاهدات أو اتفاقيات بعيدة عن مرتكزات الحق ومبادئ حقوق الإنسان.

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٥ اغسطس ١٩٩٩

تعويض اللاجئين الفلسطينيين . . . مصيدة لمن يريدون الحل السهل

اسرائيل تراوغ في موضوع التعويضات لانتزاع شرعية قانونية لاحتلالها

سلمان أبو ستة *

وثاني الشروط الاسرائيلية ان الدفع يتم على مراحل يرافقها تنفيذ الشروط الاسرائيلية. فلا يتم دفع مبلغ الا وتصاحبه دلائل على قبول الحل الاسرائيلي الكامل. ولهم في اتفاق اوسلو، وحتى في اتفاق واي ريفر، اسوة حسنة. فقد كانت هذه الطريقة احسن وسيلة للتحكم في مجرى الأمور. وما هي تلك الشروط الاسرائيلية التي تواكب دفع التعويض على مراحل؟ هي ازالة المخيمات، حل منظمة الاونروا، الغاء صفة اللاجئين القانونية، ثم الغاء القرار ١٩٤. وهكذا تفتقت العقيلة الاسرائيلية عن فكرة دفع كل دولار مقابل هدم كل خيمة، وإلغاء كل اسم من سجلات اللاجئين. وثالثة الاثافي الاسرائيلية، انها لا تستطيع دفع مبالغ التعويض، لأن عليها التزامات كبيرة لايواء وتشغيل مهاجرين روس واثيوبيون جدد. لذلك فانها تطلب من اميركا وأوروبا ودول البترول (هكذا) ان تدفع هذه المبالغ نيابة عنها. وتبقى في يدها حجة الملكية لاملاك الفلسطينيين كلها، ملكاً خالصاً لاسرائيل بالمجان معترفاً به من المجتمع الدولي.

ورابع الشروط ان تكون اسرائيل جزءاً مسيطراً من الهيئة الدولية التي تتولى دفع التعويضات، ويكون لها حق قبول او رفض اي طلب، مع انها لم تدفع شيئاً يذكر.

وخامس الشروط ان لاسرائيل حق تحديد من هو اللاجئ، وان عليه ان يقدم وثائق الطابو الكاملة التي تعترف بها اسرائيل حتى يدرج في قائمة المستفيدين.

كان غرض الورشة تحديد الأساس القانوني للتعويض، ومن يستحقه، وما قيمته، وكيف يدفع، وما هو الاطار القانوني لذلك، ومن هي الجهة المنفذة وغير ذلك. لكن من الاسهل ان ندرج هنا الاقتراحات الاسرائيلية، وهو تعبير مخفف، لأن الواقع ان تلك الاقتراحات هي شروط محددة، على رغم ان مقترحيها من الحماثم الذين يدعون الى السلام، ومن دونها لن تقبل اسرائيل طوعاً اي اتفاق.

أولها ان التعويض اذا حصل، فهو جزء من تسوية كاملة ونهائية لا رجعة عنها. وترجمة ذلك ان دولاراً واحداً لن يدفع قبل الاعتراف بحدود جديدة ووضع القدس والمستوطنات وطبيعة الدولة الفلسطينية، وفوق ذلك لن يسمح لأي لاجئ فلسطيني بالعودة الى بيته على أي حال. هذا هو شرط اسرائيل، على رغم ان خبراء القانون اكدوا ان التعويض حق معترف به حسب القانون الدولي وحسب القرار الشهير ١٩٤، الذي وجدوا انه متطابق مع القانون الدولي. وطرح الخبراء ما لا يقل عن ٤٠ حالة دولية مماثلة، استوجب فيها التعويض من دون شروط لأن التعويض حق قائم بذاته في حال وقوع الضرر، وهو مبني على مبدأ «ارجاع الشيء الى أصله».

■ هناك فئة من الناس، يوصفون احياناً بالواقعية والاعتدال، يعتقدون ان تنفيذ حق العودة شبه مستحيل، ويكتفون من الغنيمة باعتذار اسرائيل عما فعلت بهم، ويقبول تعويض معقول ينفعهم في يوم أكثر سواداً مما هم فيه. ويتساوون في ذلك مع بعض الحكومات العربية التي تسعى الى اقفال ملف اللاجئين بشرط الحصول على تعويض مجز يعوضها عما صرفته على هؤلاء الايتام في محنتهم القاسية.

لهؤلاء أخبار سيئة. فحتى هذا القدر المتدني من تحصيل الحقوق لا يبدو انه ممكن الحدوث. نظمت حكومة كندا حديثاً ورشة عمل اجتمع فيها عدد من الاسرائيليين المتخصصين وعدد قليل من الفلسطينيين انضم اليهم عدد من خبراء القانون الدولي في موضوع التعويض. وفي اعتبار ان هذه المجموعة غير سياسية وقادرة على النقاش والمحااجة الموضوعية، فان الفجوة التي تبين وجودها بين الطرفين كانت أكبر بكثير مما يمكن قبوله، حتى لدى أكثر الاطراف استعداداً للتسليم.

منها: عودة الكاميبوديين الى ديارهم بعد انتهاء الصراع المدني، ودعوة مجلس الامن الى عودة الجورجيين المطرودين من ابخازيا، وعودة الهوتو الى رواندا بعد الحرب، وعودة المسلمين والكروات والصرب الى ديارهم بعد اتفاق دايتون، وعودة اهالي كوسوفو الى ديارهم، واسترجاع اليونان القبارصة املاكهم في قبرص التركية. والمثال الاخير مثير للاهتمام للغاية. فقد صدر حكم يعتبر سابقة مهمة للاجئين الفلسطينيين. ان صدر حكم من المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان في ١٩٩٨/٧/٢٨ في القضية التي رفعتها السيدة لويزيديو ضد تركيا، طالبة حقها في استرجاع ملك لها في قبرص التركية، وتعويضها عن عدم قدرتها على الانتفاع به طوال مدة السيطرة التركية. وحكمت لها المحكمة بالاسترجاع والتعويض، على رغم انه لم يكن المسكن الرئيسي لها. ويذكر ان قوانين حقوق الانسان اصبحت مصدراً للتشريع في الدول الأوروبية ولها اولوية في الغالب على القوانين المحلية.

لكن يبقى القرار الشهير رقم ١٩٤ القاضي بحق العودة والتعويض اهم مصدر للحقوق الفلسطينية، وهو في هذا موافق للقانون الدولي. وكونه قراراً من الجمعية العامة، الذي تعتبر

قراراتها عادة توصيات غير ملزمة، لا يقلل من اهميته، لان المجتمع الدولي اكد عليه ١١٠ مرات على مدى ٥٠ عاماً، وهذا يدل بوضوح على اجماع دولي مستمر، يرقى الى صفة الالتزام. كما ان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ نفسه يشير الى «تسوية عادلة لقضية اللاجئين» ويترك تفسير ذلك الى ما سبق من قرارات الأمم المتحدة. وتؤكد ذلك مرة اخرى في قرار الجمعية العامة رقم ٨٤/٥٠ الصادر في ٩٥/١٢/١٥ الذي يعيد تأكيد القرار رقم ١٩٤ ويشير في المقدمة الى قرار ٢٤٢ و٣٣٨، كما يشير ايضاً الى قرار التقسيم رقم ١٨١. وهذا يعني ان قرار ٢٤٢ المقصود به معالجة المسائل الناجمة عن حرب ١٩٤٧ لا يلغي من قرارات سابقة مثل قرار العودة والتقسيم.

اذن فالحجة القانونية لصالح اللاجئين الفلسطينيين دامغة بشكل واضح. ولكن ما هي مكونات التعويض؟

كثيرة، منها استحقاق التعويض من الدولة عن سلب المواطن، الى جانب الحق في استرجاعها. وعكس ما تطالب به اسرائيل فإن حق اللاجئين في مقاضاة اسرائيل ومطالبتها بالتعويض لا يسقط بتوقيع اي اتفاق، فهو حق فردي مطلق ليس له حد زمني. وسبب هذا الرأي القانوني الدولي ازعاجاً لاسرائيل تحاول التخلص منه بالبقاء حمل المسؤولية على ظهر السلطة الفلسطينية او الدولة العربية التي توقع معها، لتحميها من مطالبات مواطنيها القانونية. ومنها ايضاً حق الدول المجاورة التي استقبلت اللاجئين على الدولة الطاردة. وهذا يهم الأردن وسورية ولبنان خصوصاً. ان ينص القانون الدولي على حق الدول المجاورة في طلب التعويض من اسرائيل، ان انها

سلبت اللاجئين مواطنيتهم وأضافت عبئاً جديداً على الدول المجاورة، وتحملت لاسباب انسانية. واسرائيل بذلك خرقت سيادة تلك الدول بارغامها على قبول لاجئين غير مواطنين فيها. لذلك فإن تلك الدول المجاورة تستحق تعويضاً منفصلاً من اسرائيل، وليس جزءاً من تعويضات اللاجئين، كما تعتقد بعض الدول العربية. كما ان الدول التي منحت اللاجئين جنسيتها مسؤولة عنهم اعاشة وتعليماً وصحة بموجب عقد المواطنة المعقود بين الدولة والمواطن فيها، من دون ان يؤثر ذلك على حقوقهم الفردية تجاه اسرائيل.

ويقول خبير القانون الدولي البروفيسور جون كويجلي ان عدم حيازة المواطنة (في اسرائيل) لا تحرم اللاجئ من التعويض والعودة الى بيته. ويضرب مثلاً على ذلك ان اكرانيا اعادت التنازل الى مواطنهم في جزيرة القرم التي بسطت عليها اكرانيا سيادتها عام ١٩٥٣، على رغم ان التنازل عندما طردوا من القرم كانوا يحملون جنسية الاتحاد الروسي، ولم يحملوا ابداً الجنسية الاكرانية. فالمبدأ ان المواطن مرتبط بوطنه، بغض النظر عن يسط السيادة عليه. وإذا بسطت دولة سيادتها على أرض، فهي ملزمة بمنح سكانها المواطنة من دون استثناء، ولو خرجوا، لأي سبب كان، لهم حق العودة والمواطنة.

ويضرب ايضاً امثلة اخرى على تطبيق الأمم المتحدة لهذه المبادئ،

وسادس الشروط ان تكون قيمة التعويض مبلغاً مقطوعاً ثابتاً (وهو حد اعلى قد ينخفض) ويدفع الى جهة واحدة يتفق عليها، ولا يجوز للأفراد ان يتقدموا بطلباتهم الا الى تلك الجهة وذلك خلال فترة زمنية محددة، يقفل بعدها باب الطلبات.

وسابع الشروط ان على السلطة الفلسطينية واجب الزام الفلسطينيين بقبول هذه الشروط وذلك على غرار

القبول باتفاق اوسلو، ومن لا يقبل يتعرض للمساءلة القانونية كعدو للسلام. (وهنا نشأت مشكلة اللاجئين الذين يحملون جنسية اخرى مثل الأردنية، هذا عدا اولئك الذين يعيشون في اميركا وكندا الذين لا يخضعون للسلطة).

وثامن الشروط ان عروض اسرائيل السابقة لاغية، ومنها عرض عودة ١٠٠ الف لاجئ عام ١٩٥٠ (عندهم اليوم ٥٠٠,٠٠٠) والتعويض المعروض في ذلك العام بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه استرليني.

هذا وغيره كثير، ما ينتظر اولئك الذين يعتقدون ان التعويض وسيلة مربحة وسريعة للتخلص من مشكلة اللاجئين واللجوء. وبالطبع فإن الطرح الاسرائيلي مناقض تماماً للقانون الدولي، وليس لديه ما يسندة الا القوة الاسرائيلية والخضوع العربي. فقد بين خبراء القانون الدولي الحاضرون، ومنهم من يعمل في الأمم المتحدة، ان حق التعويض حق ثابت في القانون الدولي منذ زمن بعيد، وانه مبني على «ان كل ضرر يقابله الالتزام بإصلاحه».

وأدرج هذا الحق في القانون الدولي لحقوق الانسان الذي صادقت عليه مجموعات اقليمية مختلفة منها اوروبا وأميركا، كما انه ادرج في مؤتمر القانون الدولي الذي نظمته اللجنة الدولية للوضع القانوني للاجئين الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٢، وصدر فيه «اعلان مبادئ القانون الدولي لتعويض اللاجئين».

وخلاصة ذلك الاعلان انه اذا طردت دولة مواطنيها مباشرة او غير ذلك، فإن لهم حق العودة والتعويض كلاهما. واحتجاج اسرائيل بأن الفلسطينيين ليسوا مواطنين فيها غير مقبول، لأنهم كانوا مواطنين على الأرض التي بسطت عليها اسرائيل سيطرتها، وان الدولة التي تعلن السيادة على الأرض ملزمة بواجباتها تجاه من يعيشون على هذه الأرض، ومن هذه الواجبات منحهم حق المواطنة. ويترتب على ذلك اشياء

أشار بعض الخبراء أن حلول السلام سيؤدي إلى تخفيض النفقات العسكرية ما يساعد على تحويل تلك الأموال الفائضة إلى التعويضات، فرد الاسرائيليون أنهم لا يتوقعون السلام الحقيقي إلا بعد أجيال، وأن نفقاتهم العسكرية ستزيد ولا تنقص. ومع اعتراف اسرائيل بأن العرب لا يمثلون تهديداً عسكرياً لاسرائيل، إلا أنها رأت أن إيران وباكستان، والعراق في المستقبل، تمثل خطراً حقيقياً بعيد المدى. والمتابع للأخبار العسكرية يرى في حصول اسرائيل على طائرات «اف ١٦»، دفعت ثمنها اميركا، وغواصات نووية، دفعت ثمنها المانيا، خطة واضحة لبروز اسرائيل كقوة عظمى، متحالفة مع اميركا، ليس لاختراع العالم العربي والاسلامي فحسب، بل ربما لمحاربة روسيا، وحتى أوروبا، إذا انقلبت الموازين الغربية في المستقبل. وطائرات «اف ١٦» والغواصات النووية مقصود بها في المقام الأول السيطرة على البحر الأبيض المتوسط لمجابهة اعداء محتملين في شماله وجنوبه.

وعرض الاسرائيليون مرة أخرى ضرورة تعويض اليهود العرب كجزء من صفقة التعويضات. ويقدر قيمة التعويض المطلوب لهم اضعاف ما يقبلون به لتعويض الفلسطينيين، وهذا مسعناه أن كل لاجئ سيكون مديناً لاسرائيل بعد خسارة أرضه وبيته. وأجمع الخبراء على أن هذا الطرح ما هو إلا مراوغة واضحة. فاليهود العرب خرجوا من بلادهم لاحتلال منازل الفلسطينيين بعد طردهم، ولو لم يطردوا، لما تمكن هؤلاء من احتلال بيوتهم. لذلك فهم طرف مستفيد وليس متضرراً. ثم إن المجتمع الدولي أقر عودة اللاجئين وتعويضهم، ولم يصدر أي قرار مثله لليهود العرب. لكن النقطة الجوهرية أن هذا الموضوع لا يخص الفلسطينيين. وإذا كان هؤلاء اليهود مطالبات، فليتقدموا بها إلى بلادهم السابقة عربية كانت أو اجنبية.

أذن أعود فاقول أن القلة القليلة التي كانت تأمل في حفنة من الفضة لبيع الوطن، سيصابون بخيبة أمل فاجعة. لكن الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني متمسكة بحقوقها في العودة إلى الوطن، وتطالب أيضاً بحقوقها في التعويض للمعاناة النفسية واستغلال الأرض والممتلكات، لكنها لا تتوقع حدوث ذلك عن طريق المفاوضات في ظروف التهالك الحاضرة.

المئة من مساحة اسرائيل.

هذا هو ما تريد اسرائيل الاستحواذ عليه بصك شرعي دولي، مقابل مبالغ تافهة تدفعها الدول الأخرى عنها، وتحت شروط اسرائيلية قاسية.

وتدعي اسرائيل أنها لا تستطيع دفع مبلغ أكثر من ١ في الألف من الناتج القومي موزعاً على عشر سنوات، أي ما قيمته بليون دولار كتعويضات نهائية. ولكنها لا تذكر أن ناتجها القومي وصل إلى ١٠٠ بليون دولار وفي ازدياد، وأنها استلمت تعويضات من المانيا عن جرائم النازية (على رغم أن اسرائيل لم تولد عندئذ) وصلت إلى ١٠٢ بليون مارك الماني، وتسلم من اميركا ٣ بلايين دولار سنوياً مباشرة، تصل إلى ٦ بلايين لو أخذ في الاعتبار المساعدات غير المباشرة، وأنها تتسلم من اميركا أيضاً معونة سنوية مقدارها ٨٠ مليون دولار لاستيعاب المهاجرين الروس، (أي أن اميركا تدفع لكل مهاجر روسي ١٥٠٠ دولار سنوياً بينما تدفع ٢٠ دولاراً لكل لاجئ فلسطيني). ولا تذكر اسرائيل أيضاً أن منظمة استرجاع أملاك اليهود في أوروبا ((WJRO) تمكنت من استرجاع عقاراتهم وممتلكاتهم في كل بلد أوروبي، بالإضافة إلى صندوق تعويضات قيمته ١٢٥٠ مليون دولار، وذلك من دون صدور أي قرار دولي لصالحها، بل تحت تأثير الضغوط الاميركية، التي يسيّرهما اللوبي الصهيوني.

بين بعض الخبراء أن اسرائيل قادرة على دفع التعويض المطلوب، لأن السلام سيعود عليها بالاستثمارات الأجنبية، مثلما تدفقت عليها الأموال بعد اتفاق أوسلو، ونضبت عند تعثرها. كما أن السلام سيؤدي إلى زيادة الناتج القومي الاسرائيلي ما يعني أنه باستطاعة اسرائيل دفع نسبة أكبر منه على سبيل التعويضات. ورد الاسرائيليون أن على اسرائيل اعباء ثقيلة، فهي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لاستيعاب المهاجرين الجدد ضمن خطة ترمي إلى استقدام خمسة ملايين يهودي آخر، ليصبح عدد اليهود في المنطقة عشرة ملايين.

يستحق اللاجئين خمسة أنواع من التعويض هي:

١ - الخسارة المادية الفردية وتشمل النهب والسلب والتدمير واستغلال العقار لمدة خمسين سنة. وأكد على هذا الأخير قرار الأمم المتحدة رقم ٦٤٤/٥٢ الصادر في ١٩٩٨/١١/٥ الذي أشار إلى حق اللاجئين في عائد ممتلكاتهم منذ عام ١٩٤٨.

٢ - الخسارة المادية العامة وتشمل الطرق والموانئ والمطارات والمهاجر

والمساكن والزيت والمعادن والثروة السمكية والشواطئ والغابات.

٣ - الخسارة المعنوية الفردية، وتشمل المعاناة النفسية والشقاق وانفصال الأسرة والتعذيب وسوء المعاملة والسجن وأعمال السخرة.

٤ - الخسارة المعنوية العامة، وتشمل فقدان الهوية والوثائق والسجلات العامة والتطهير العرقي والطرده والمذابح.

٥ - جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وضد السلام. وهذه مستثناة من القرار ١٩٤، لأنها تخضع لقوانين أخرى ثابتة، آخرها ميثاق روما عام ١٩٩٨ الذي نشأت بموجبه محكمة جرائم الحرب الدولية.

قدر المختصون أن قيمة الخسائر والأضرار والممتلكات الفلسطينية اليوم بمبلغ ٥٦٢ بليون دولار، وهذا لا يشمل كثيراً من البنود التي لم يمكن تقديرها بعد. لكنه يشمل قيمة الأرض والممتلكات الفلسطينية، التي لن يقبل أحد التعويض عنها، لأن الوطن لا يباع. وتبلغ مساحة الأرض اليهودية في فلسطين ١,٤٤٩ كيلومتر مربع يضاف إليها حصة غير مقسمة تبلغ ٥٦ كلم مربع و١٧٥ كلم مربع امتيازات محدودة الأجل منحها حكومة الانتداب. وهذا يعني أن مساحة الأرض الفلسطينية في اسرائيل ١٨,٦٧٣ كلم مربع، أو ٩٢ في

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢ سبتمبر ١٩٩٩

فايننشال تايمز أكدت أنه سيكون من الصعب على عرفات فصل القضيتين عن المفاوضات النهائية إسرائيل مستعدة لقبول دولة فلسطينية شرط تأجيل المفاوضات بخصوص القدس واللاجئين

التي احتلتها إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ عاصمة دولة فلسطين في المستقبل.

ونقلت «فايننشال تايمز» عن مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين أنه سيكون من الصعب على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قبول أي اتفاق للفصل بين قضيتي القدس واللاجئين ومحادثات الوضع النهائي من دون اتهامه بخيانة شعبه.

وبمقتضى اتفاق واي ريفر الذي توصل إليه الطرفان بوساطة اميركية على أساس الأرض مقابل الأمن يتحتم على إسرائيل الانسحاب من ١٣ في المئة اضافية من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، إلا أن تنفيذه تجمد ثمانية شهور.

وتقول مصادر من الجانبين إن الخلافات حول شروط الافراج عن السجناء الفلسطينيين وتوقيت التوصل لاتفاق الوضع النهائي ما زالت عقبة رئيسية امام الانتهاء من اتفاق يجري تعديلات على اتفاق واي.

واللاجئين، فهو يعلم أنهما أصعب قضيتين في محادثات الوضع النهائي.

ولم يرد تأكيد للتقرير من الحكومة الاسرائيلية أو المسؤولين الفلسطينيين.

لكن الوزير الاسرائيلي حاييم رامون قال إنه شخصياً يعتقد بأن الاعتراف بدولة فلسطينية عام ٢٠٠٠ داخل حدود موقفة مع تأجيل قضيتي القدس واللاجئين لمفاوضات لاحقة اتجاه معقول.

وقال رامون لـ«رويترز»: أعتقد بأن رئيس الوزراء يعلم ذلك، وعلى سبيل المثال لا يمكن حل قضية القدس العام المقبل، إذ أنه لا يمكننا سد الفجوة في المستقبل القريب.

وأضاف أن «محاولة حل جميع المشاكل لن تسمح لنا بحل ما يمكن حله خلال عام أو عام ونصف».

وتقول إسرائيل إن القدس عاصمتها «الموحدة والأبدية». ويريد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أن تكون القدس الشرقية

■ لندن - رويترز - قالت صحيفة «فايننشال تايمز» أمس إن رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك مستعد للاعتراف بدولة فلسطينية بحلول كانون الثاني (يناير) المقبل، إلا أن ذلك معلق على الوفاء بمجموعة من الشروط الصارمة.

وأوضحت الصحيفة أن الشروط التي تتضمن تأجيل المفاوضات حول القدس ومصير أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني عرضت على المفاوضات الفلسطينية قبل زيارة وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت للمنطقة غداً. وأضافت مستشهدة بتصريحات مسؤولين حكوميين إسرائيليين أن الشروط سترتبط بقبول الفلسطينيين للتعديلات التي اقترحتها باراك على اتفاق واي ريفر وانها ستوضع في صياغة جديدة للتسوية النهائية للسلام.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول اسرائيلي قوله: «يسعى باراك لاتخاذ اجراءات لبناء الثقة مع الفلسطينيين قبل مناقشة القدس

المصدر: الحياة
التاريخ: ٣ سبتمبر ١٩٩٩

في إطار صفقة تسوية تتناول المنطقة كلها

مساومة العراق لحل مشكلته مقابل توطين مليون لاجئ فلسطيني

□ لندن - سامي نبيان

حوالي مليوني نسمة. وتؤكد تلك المصادر أن الرئيس العراقي صدام حسين التقط الرسالة بسرعة عندما توقف طويلاً في خطابه الأخير عند قضية فلسطين، داعياً الصهيونية للرحيل من الأراضي الفلسطينية. وتؤكد المصادر أن الرئيس العراقي لم يكتف بهذا التوقف طويلاً عند أزمة الشرق الأوسط في خطابه الأخير في ذكرى تأسيس حزب البعث الحاكم، وإنما سبق أن نقلت التقارير عن لسانه قوله لأصحاب صفقة توطين اللاجئين أنه يعرف كيف يخدم القضية الفلسطينية، كما سبق له أن فعل.

ونذكر صدام حسين بمواقفه خلال حرب الخليج والتي كانت وراء ذلك التحرك الذي جرى تجسيده بتلك المفاوضات التي وصفها بأنها بشعة وأنها تهدد فلسطين والأرض العربية ولا تحفظ حقوق العرب. لكن المصادر نفسها ترى أن التصعيد من جانب صدام هدفه إفهام الجميع أنه معني بتلك الأزمة بشكل ذاتي أو بناء لاتصالات معه. فالفقرات الطويلة التي خصصها في خطابه عن الشرق الأوسط ليست مجانية وإنما أرادها للقول إنه رقم مهم أيضاً في السلام في الشرق الأوسط والمنطقة ككل.

وتشير تلك المصادر إلى أن تلك المساومة بدأت باتجاه العراق منذ أشهر، وتتواصل حالياً في الوقت الذي تستمر الضغوط عليه من عسكرية وسياسية، داخلية وخارجية، وذلك لإقناعه، ولو مرغماً، بقبول الصفقة المعروضة عليه. وتوضح المصادر أن تسارع الخطى في المفاوضات الخاصة بالعملية السلمية باتجاه المرحلة النهائية التي تتضمن حلاً لمشكلة اللاجئين هو الذي عجل بالصفقة مع العراق حتى تتزامن مع أي حلول للمشكلة العراقية لرفع العقوبات عنه وإتاحة عودته للساحتين العربية والدولية مع قبوله بالصفقة لتسهيل

تعددت المشاريع المقترحة لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في المهاجر العربية والعالمية، أملاً في الأخذ بأحدها بعد أن أصبح حل هذه المشكلة أمراً ملحاً مع اقتراب دخول المرحلة النهائية من المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لإيجاد حلول لمشاكل الحدود والقدس واللاجئين. وإذا كانت قضية حدود الدولة الفلسطينية أمراً يمكن أن يبقى محصوراً بين هذين الطرفين، إلا أن قضية اللاجئين والقدس لا يمكن حلها إلا في إطار عربي وإسلامي يشمل المنطقة كلها. لذلك يجري حالياً حديث عن كيفية ادخال كل دول المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً العراق وإيران والسودان وليبيا وغيرها، في إطار هكذا حل، حتى يدخل الجميع إطار التسوية حسب قول مصادر دبلوماسية مطلعة في لندن لدى تعليقها على لقاء الدقائق المحدودة بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في الرباط.

وتوقفت تلك المصادر في حديثها عند العراق تحديداً، فقال في معلومات خاصة إن دولة أوروبية قطعت شوطاً في مساومة العراق لتوطين حوالي مليون لاجئ فلسطيني في إطار صفقة شاملة لحل مشكلته بالتزامن مع حل مشكلة الشرق الأوسط ككل، بما فيها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أينما وجدوا. وقالت تلك المصادر إن خطة أميركية لحل مشكلة اللاجئين الذين لن تقبل إسرائيل بعودتهم إلى بلادهم تقضي بتوطينهم حيثما وجدوا، فإذا لم تنجح، فإن العراق قادر على استيعاب ملايين السكان بفعل اتساع أرضه وثروته وكمية مداخله الكبيرة، وهي تكفي لسكانه ولزيادة تصل إلى

لكن هذا التصريح، وهذه الصيغة، لم تعتبره أوساط عربية كافياً، وأبلغت جامعة الدولة العربية بأن المطلوب هو اعتذار عراقي واضح ورسمي. وتقول المصادر المشار إليها إنها أيضاً على صلة بالصفقة العربية المعروضة على العراق، وإن معلوماتها تشير إلى أنها وصلت إلى حد أن الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد أبلغ الصحاف أن تصريحه غير كاف، وإن المطلوب هو مذكرة عراقية تبليغ للأمانة العامة للجامعة تتضمن الاعتذار العراقي رسمياً وبتعابير واضحة لتكون أساساً

لعودة العراق العربية.

وترى تلك المصادر أنه أياً كانت عليه الصفقة العربية ومصيرها، فإن هناك تحريكاً للمشكلة العراقية من أكثر من جهة، وفي أكثر من اتجاه حتى يتزامن حلها مع أزمة الشرق الأوسط، وحتى يخدم حلها جوانب عدة في العملية السلمية وأبرزها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتوطين قسم كبير منهم في أراضيهم إن لم يكن مليون لاجئ، فعلى الأقل مئات الآلاف. وتوقعت تلك المصادر أن تتزايد لهجة الخطاب العراقي السياسي وترتفع أكثر فأكثر مستقبلاً في محاولة من صدام لتحقيق مكاسب كثيرة قبل أن يقبل صفقة اللاجئين الفلسطينيين كلياً أو جزئياً.

وتنقل تلك المصادر عن أوساط سياسية في بيروت قولها إن الجماعات الحزبية المحسوبة على العراق بدأت تتحرك ببطء وتبدي رأيها في أكثر من موضوع، وأصدرت حديثاً بياناً في ذكرى تسلم حزب البعث للسلطة في العراق هو الأول من نوعه يصدر ويوزع بشكل محدود ولو بشكل غير علني وذلك لتلافي أزعاج سورية في لبنان. وعلى رغم الموقف السوري الرسمي الإيجابي من العراق، في حدود معينة، إلا أن السلطات السورية العليا تعرف تماماً حدود الارتضاء والمرونة في العلاقات مع العراق، لكنها لا تعير أهمية كبيرة لما سمي بـ«صفقة اللاجئين» لأن الأمر سابق لأوانه، فهناك جوانب عديدة في الموضوع الفلسطيني مثل قضية اللاجئين، وقضية القدس، وغيرهما يحتاج حلها وقتاً لا يمكن حلها إلا في إطار عربي. وتنقل تلك المصادر عن الأوساط نفسها قولها إن هكذا صفقة تعرض على العراق لا بد من أن تعرض في إطار عربي وتنال قبولاً، إلا إذا كان ذلك قد حصل فعلاً أو يحصل في سياق تأهيل العراق للعودة عربياً وعالمياً.

مفاوضات المرحلة النهائية. ولم توضح المصادر نفسها ما إذا كانت الصفقة موضع قبول من الفلسطينيين والعرب، لكنها قطعاً صفقة أميركية - إسرائيلية بمباركة أوروبية جزئية أو أقرب للكلية. فالمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية تتناول مجمل المشاكل في إطار مفاوضات المرحلة النهائية، ومن بينها، بل وأهمها، قضية اللاجئين الفلسطينيين التي لن تتساهل بها إسرائيل. كما أن العرب ككل معنيون بها بسبب وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في أكثر من دولة عربية. كما ترى تلك المصادر أن إسرائيل قد تجد حلاً لديها لقضية القدس، لكن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لن تقبل بحلها إلا خارج ما تعتبره أراضيها وحتى خارج الأراضي الفلسطينية، وذلك لتلافي الخطر الذي يجسده الحجم البشري للاجئين إذا عادوا إلى ديارهم في فلسطين أو في الأراضي الفلسطينية. من هنا تعددت الصفقة الأميركية المقترحة لتوطين اللاجئين وكان منها الصفقة المقترحة مع العراق. وإذا لم تتحقق تلك الصفقة برفض العراق لها، فستكون العودة لصيغ التوطين في لبنان وفي الأردن. وعلى صعوبة ذلك في لبنان، فإن باحثة أميركية من الجامعة الأميركية في واشنطن لارا ديريك بسطت أمر توطين قسم كبير من اللاجئين في الأردن عندما قالت في محاضرة لها في لندن إن مجمعات سكنية ضخمة وعديدة اقيمت في منطقة الأزرق الأردنية وأصبحت جاهزة لاستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين على رغم أن الأردن ينفي ذلك أو على الأقل لا يؤكد.

لكن المصادر نفسها تقول إن المتوقع أن يقبل العراق الصفقة المعروضة عليه، خصوصاً أنها تتزامن مع صفقة عربية أخرى يجري تسويقها سرّاً وحتى علناً لتسوية وضعه. والصفقة المقترحة أن يعتذر العراق عن ما قام به

تجاه الكويت من غزو مدمر حتى يصبح ذلك مبرراً للكويت للقبول بمساع عربية لإعادة العراق إلى الإطار العربي. وذاك الاعتذار الذي جرى الحديث عنه علناً سيشكل مدخلاً للتخضير لقمة عربية شاملة بحضور العراق.

وقصة الاعتذار بدأت في تصريح لوزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف لصحيفة تصدر في القاهرة، وقال فيه: إن العراق مستعد لمناقشة أسباب احتلاله الكويت، وربما لارتكابه خطأ في هذا المجال. وأكد الصحاف أن العراق مستعد لخوض حوار جاد ومسؤول لحل الاشكال والخروج من حالة التردّي والانقسامات إلى حالة أفضل حتى نخدم مصالحنا جميعاً بضمانات تطمئن الجميع بحيث لا يشعر أي قطر عربي بأنه مظلوم. وأوضح الصحاف أن العراق ليست لديه أي حساسية اطلاقاً لفتح أي من الملفات حول لماذا دخلنا الكويت ولماذا ضرب العراق. وفي سؤال محدد للصحيفة عن استعداد العراق للقول إنه أخطأ في غزوه الكويت؟ قال الصحاف: نحن مقدماً نقول ذلك. لكن الصحاف حاول الحديث أيضاً عن أخطاء الآخرين، في نوع من الإشارة إلى أن العراق يريد أن يفتح ملفاً لا أن يغلق ملفاً ويبلسم جرحاً.

المصدر: الحياة

التاريخ: ٤ سبتمبر ١٩٩٩



واشنطن عرضت على لبنان توطين اللاجئين عام ١٩٦١

أميركا تبحث للاجئين عن وطن بديل في العراق!

سليم نصار *

الولايات المتحدة عن التزاماتها السابقة بحيث تجاهلت قرار الأمم المتحدة الرقم ١٩٤ الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض. وكان للمداخلة التي قدمها أحد مهندسي اتفاق أوسلو يوسي بيلين الأثر السلبي لأنه فسر أسئلة الرئيس كلينتون باجوبة اسرائيلية، فقال ان تمنياته للاجئين بأن يعيشوا أحراراً أينما يريدون لا تعني العودة إلى البلد الذي غادروه، بقدر ما تعني حسم وضعهم الشرعي في البلدان المضيفة مثل الأردن ولبنان وسورية. أي ألا يكونوا لاجئين بعد اليوم!

الضججة التي أثارها تصريح الرئيس الأميركي تلازمت مع فوز إيهود باراك وموعد استحقاق التسوية السياسية للنزاع العربي - الإسرائيلي، وأثر ذلك على مستقبل اللاجئين في الشتات. وكان من المنطقي أن تزداد مخاوف اللبنانيين من انعكاس الحلول المطروحة على الساحة الداخلية بطريقة تؤثر على التوازن الداخلي، خصوصاً وأن الشريحة الكبيرة من فلسطينيي الشتات في لبنان تتمثل بلاجئي ١٩٤٨ أكثر من تمثلها بنازحي ١٩٦٧ والفارين من الأردن عقب أحداث ١٩٧٠.

ومع أن لبنان والأردن وسورية ومصر تعتبر من الدول الحاضنة لأكثر من تسعين في المئة من فلسطينيي الشتات، إلا أن اتفاق أوسلو ١٩٩٣ استبعد لبنان وسورية من اللجنة التي كلفت بدراسة موضوع العودة. أي اللجنة التي انقرط عقدها بعد سبعة اجتماعات فقط بسبب وفاة اسحق رابين وإصرار شمعون بيريز على استبعاد لاجئي ١٩٤٨ وحصر المعالجة بنازحي ١٩٦٧. ولكي يزيد البلبلة حول تصورات

■ منذ اطلق الرئيس الأميركي بيل كلينتون تصريحه حول حرية اللاجئين الفلسطينيين في اختيار أماكن عيشهم (٢ تموز/ يوليو) وردود الفعل في لبنان تتسع وتتعاظم بحيث شكلت استنكاراً جماعياً للموقف الاسرائيلي الرفض أي حل يسمح برجوع الفلسطينيين إلى ديارهم. ومع أن جواب كلينتون المبهم على سؤال المقارنة بين احتمال معاملة الفلسطينيين كمشردي كوسوفو، لم يتطرق إلى حق العودة... إلا أن إيهود باراك انتقد التصريح بقسوة، وطلب الإدارة الأميركية بضرورة اعلان إيضاح وتصحيح. وعلى الفور أصدرت السفارة الأميركية في إسرائيل بياناً أكدت فيه أن قضية اللاجئين أرجئت إلى مفاوضات الوضع النهائي، وأن معالجتها رهن بقرار الأطراف المعنية. ويبدو أن كلينتون حاول في الشق الثاني من جوابه استتراك الخطأ الذي ورط نفسه به، فإذا به يطلق سلسلة أسئلة محيرة قال فيها: إن عودة اللاجئين الفلسطينيين تتوقف في جانب منها، على الوقت الذي أمضوه بعيداً عن البلاد... وما إذا كانوا فعلاً يريدون العودة إلى الوطن؟ وما هي مساحة الأرض التي ستعطى لهم؟ وأين ستكون هذه الأرض؟

وكان من الطبيعي أن تحدث هذه الأسئلة الهادفة موجة من التشويش والقلق، خصوصاً وأنها عبرت عن تنكر الإدارة الأميركية لمسؤوليتها المعنوية والعملية تجاه القرارات الدولية. كما عبرت في الوقت ذاته عن تراجع

واعترض الوزير تقلاً على تحريف معنى الكلمة، لأن نص القرار يؤكد حق اللاجئين في العودة الى فلسطين، ولا يمكن أن يعني حق الاستيطان في البلدان العربية. ثم أعطى لبنان كمثال على الوضع المعقد الذي خلقته اسرائيل بواسطة اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون (في حينه) نسبة عشرة في المئة من عدد السكان. وقال: «ان الوطن الصغير يعجز عن استيعابهم، إضافة الى تعلقهم بفلسطين وترقبهم العودة وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة والتعهدات الدولية وحقهم الطبيعي. ان اسرائيل تبني المستوطنات استعداداً لاستيعاب بضعة ملايين من المهاجرين اليهود. والعرب أحق بأرضهم وأولى بها. واسمح لي بأن أقول لك بأنكم تعاملون السارق معاملة المسروق منه.

لقد تساهل العرب كثيراً عندما وافقوا على بروتوكول لوزان. ولا يجوز أن يطلب منهم التنازل عن حقهم في العودة».

بعد الظهر انتقل مندوب لجنة التوفيق جونسون الى السرايا لمقابلة رئيس الوزراء صائب سلام. وبعد نقاش طويل عن دور الولايات المتحدة في مساندة اسرائيل، طرح الزائر ثلاثة خيارات تتعلق باللاجئين. واعترض سلام على تحويل معنى كلمة Resettlement لان الغموض يعطي اسرائيل الذريعة للتخلص من مسؤولياتها تجاه القرار ١٩٤. وأصر جونسون على موقفه معتبراً ان كلمة Repatriation لم ترد في التوصية، وانها الكلمة المعبرة عن إعادة اللاجئين الى وطنه. ورد عليه صائب بك باظهار الفارق بين التوطين والاستيطان مرة ثانية، مؤكداً ان مساعدة اميركا لاسرائيل تشجعها لان تكون الاداة العدوانية المهددة للسلام في الشرق الأوسط.

ويستدل من التطور الذي طرأ على الموقف الرسمي الأميركي حيال قضية اللاجئين الفلسطينيين، ان حرب ١٩٦٧ ساعدت على إضعاف زخم القرار ١٩٤ الصادر عقب حرب ١٩٤٨، وذلك عن طريق تحويله من مسألة حقوقية قانونية سياسية الى معضلة انسانية بالغة التعقيد. والملاحظ عن تقلبات موقف واشنطن ان الرؤساء الأميركيين كانوا يطرحون القرار ١٩٤ كسبيل لتخفيف اسرائيل كلما اختلفوا معها. ولكنهم في الواقع لم يتعاملوا مع موضوع حق العودة كمبدأ ثابت لا يمكن تجاهله والحياد عنه، وكان من نتيجة ذلك ان اسرائيل لم تنفذ شرطين أساسيين وضعوا لقبولها عضواً في المجتمع الدولي لهما اوثق صلة بقضية اللاجئين: أولاً - قرار تقسيم

الأطراف المشاركة، إدعى بيريز ان المسألة يجب أن تحال الى لجنة دولية لمعرفة عدد النازحين... ثم الى لجنة فنية بهدف وضع تعريف للنازح. ويعد أن الغى حقوق الذرية والابناء من الاحصاء، واختصر عدد النازحين الى الثلث تقريباً، طالب شمعون بيريز بحصر عدد العائدين سنوياً على خمسة آلاف فقط، بحجة المخاوف من انفجار سكاني في الضفة وغزة. ويقتضي العمل بمثل هذه النسبة مرور أربعة قرون لكي تنفذ عملية نقل أكثر من مليوني لاجئ الى الضفة الغربية. علماً بان اسرائيل سمحت باستقدام ثمانمئة ألف مهاجر يهودي من الاتحاد السوفياتي سابقاً خلال عامين فقط وهي تستعد حالياً لاستقبال مليون مهاجر من بلدان مختلفة.

والحديث عن مصير اللاجئين يقود حتماً الى استكشاف موقف الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الراعية والوسيط المشارك في مفاوضات السلام.

اول محاولة قامت بها واشنطن لتمرير مشروع التوطين في لبنان كانت في ايلول (سبتمبر) ١٩٦١. يومها زار بيروت كمندوب عن لجنة التوفيق لقضية فلسطين جوزيف جونسون يرافقه شروود مو، ضابط الارتباط بين وكالة الاغاثة (الاونروا) والأمم المتحدة في نيويورك. واستقبله في الاجتماع الاول وزير الخارجية فيليب تقلا في حضور الأمين العام المرحوم فؤاد عمون الذي سجل في تقريره الدبلوماسي وقائع النقاش الخطير. أي النقاش الذي اعتبرته حكومة صائب سلام في حينه نوعاً من الاختبار الأميركي لاستجلاء حقيقة الموقف الرسمي اللبناني من موضوع اللاجئين. ولقد سجل الأمين العام عمون وقائع الجلستين في تقريره الدبلوماسي تاريخ ١٩٦١/٩/٩.

يقول التقرير: «استهل جونسون الحديث بالاشارة الى توصية الجمعية العامة الصادرة في ١٩٤٨/١٢/١١، ملمحاً الى أن مهمته منفصلة عن قرار التقسيم المتخذ عام ١٩٤٧.

وأجاب وزير الخارجية فيليب تقلا بان الحديث عن اللاجئين الفلسطينيين يقود تلقائياً الى مراجعة القضية برمتها ضمن الإطار الذي رسمته لجنة التوفيق. ثم أوضح له أن القرار الصادر عام ١٩٤٨ ينص على عودة اللاجئين الى فلسطين أو تعويضهم.

وأجاب جونسون بلهجة المنتقد أو المصحح قائلاً: أن القرار يؤكد حق اللاجئين في العودة أو التعويض أو الاستيطان في البلاد التي يقيمون فيها استناداً الى كلمة Resettlement الواردة في النص.

يجمع المؤرخون على القول إن محاولات تغييب فلسطين والفلسطينيين من التاريخ كانت هدفاً أساسياً لخلق قناعة عالمية بأن تاريخ اليهود انتهى بغيابهم عن أرض الميعاد، وبأن عسودتهم من المناقش تشكل عودة التاريخ والحضارة الى المكان الذي فرغ باستيلاء غيرهم عليه. وفي ضوء التناقض المتنامي بين مخاوف اسرائيل من إفساد النقاء العنصري بواسطة اكرثية عربية... وإصرار الفلسطينيين على رفع الظلم الذي اقترف بحقهم وطناً وشعباً، تبرز قضية اللاجئين كمسألة مركزية مهددة لمشروع السلام الذي لا يعتبر شاملاً ونهائياً من دون تطبيق قرار العودة. والمطلوب في هذه المرحلة الخطيرة ترجمة تايبيد حق المصير الذي صدر عن الجمعية العامة في ١٩٤٧/١٢/١٢ بأكرثية ١٥٩ دولة، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. ويمكن للسلطة الفلسطينية المنتخبة ان تدعم قرارها بتايبيد الراي العام الدولي وبحق تقرير المصير استناداً الى أحكام القانون الذي لا يحرم أي شعب من أرضه. ومن الخطأ الركون الى وعود إدارة كلينتون بأنها ستمنع اسرائيل من ضم القدس الشرقية مقابل الامتناع عن اعلان الدولة الفلسطينية. والدليل ان الإدارة الأميركية خالفت المرجعيات الدولية، وسمحت لباراك بمخالفة الاتفاقات التعاقدية الموقعة في أوسلو وواي ريفر. والسبب ان اسرائيل تريد تحسيد احتياجاتها الأمنية في ضوء حاجتها للأرض. وعندما تنتهي هذه المهمة تكون السلطة الفلسطينية قد فقدت وحدة الأرض لإعادة رسم الوطن. من هنا تبرز الحاجة الى تحديد مصير الأرض لأنها وحدها تقرر مصير الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات، أي الشعب الذي ينتظر منذ أكثر من نصف قرن الانتماء الى رقعة من وطن كان في الماضي يدعى فلسطين!

فلسطين الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. ثانياً - القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ الذي نص في الفقرة ١١ منه على «أن اللاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك في أقرب وقت ممكن... ويجب أن يدفع تعويض عن الممتلكات لأولئك الذين يختارون عدم العودة، وعن فقدان ممتلكاتهم أو عن اصابتها باضرار». من المآخذ البارزة التي يأخذها المشرعون على المفاوض الفلسطيني انه تخلى من المرجعيات الدولية في اتفاقية أوسلو وأحل الاتفاقات التعاقدية محلها. واسرائيل في هذا المجال تتمنى التحرر من ضوابط القرارات الدولية الملزمة لكي تستفرد السلطة الفلسطينية وتجعل منها سلطة من دون شعب ولا أرض. وكان من الطبيعي أن تزداد مخاوف اللاجئين في لبنان وسورية والأردن ومصر بعدما أعطت اتفاقية أوسلو الأولوية الى «نازحي» ١٩٦٧. وانطلاقاً من موقف المحافظة على حقوق اللاجئين في العودة، توافق اللبنانيون مجمعين على رفض توطينهم في لبنان وفق ما جاء في التعديلات الدستورية الصادرة في ٢١ أيلول ١٩٩٠ التي تقول «لا تقسيم ولا توطين». ومثل هذا الموقف أتخذ في حينه للإعلان ان الفلسطينيين في لبنان وعددهم في آخر احصاء (٣٦٦,٦١٠ نسمة) هم جزء مكمل للشعب الفلسطيني في أي بلد آخر، وان قضيتهم مرتبطة بمصير هذا الشعب.

مذ كتب الرئيس ريتشارد نيكسون الى غولدا مائير في تموز ١٩٧٠ يقول لها ان بلاده لن

تضغط لحمل اسرائيل على قبول مشكلة اللاجئين، والإدارات الأميركية المتعاقبة تتجاهل قرار العودة وتؤيد تنفيذ القرار ٢٤٣ المطالب بالتوطين داخل الدول العربية كبديل من القرار ١٩٤. وفي ضوء هذا التحول المتنامي سيسعى باراك بالتعاون مع إدارة كلينتون، الى إحياء مشروع بن غوريون وإدخاله في خطة إعادة تاهيل العراق وفك الحصار عنه مقابل استقبال مليوني لاجئ فلسطيني كحل انساني. وكان نتانياهو بواسطة وزير دفاعه مورديخاي (وهو من اصل عراقي) قد طرح فكرة إحياء مشروع بن غوريون الذي يجعل من العراق الوطن البديل للاجئين. ولقد اقترح ذلك اثناء اجتماعه برئيس وزراء فرنسا الأسبق غي موليه (٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦) على اعتبار ان مساحة العراق وثروته النفطية وبعده عن حدود اسرائيل، كل هذه الأسباب تسمح باستيعاب مليوني لاجئ بسهولة. والغريب ان وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت صرحت مراراً ان معاودة قبول العراق في الأسرة الدولية مع رفع الحظر عنه، تتطلب تايبده مشروع سلام الشرق الأوسط. وهذا يقتضي في نظرها الغاء حال الاحتراب مع اسرائيل والدخول في المفاوضات المتعددة الأطراف حيث الاهتمام الحقيقي بمشكلة اللاجئين.

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٩٩

البيان الختامي لوزراء الخارجية العرب يرفض توطين اللاجئين الفلسطينيين ويدعم موقف سورية

القاهرة: «الشرق الأوسط»

تستخدمها إسرائيل في تنفيذ مشاريع استيطانية في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان. وحول الجولان، جدد المجلس رفضه لكل ما تتخذه إسرائيل من إجراءات تهدف لتغيير الوضع القانوني والديمقراطي للجولان واعتبار هذه الإجراءات لاغية وغير قانونية، وطالب راعي عملية السلام بتحمل المسؤولية الكاملة في إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تدعو إلى الانسحاب الكامل من الجولان، ومساندة سورية في موقفها الثابت بتحقيق سلام عادل، ودعم صمود السوريين في الجولان وتصديهم للاحتلال.

وأدان المجلس إسرائيل بشدة لاستمرار اعتداءاتها على لبنان والمجازر التي ترتكبها الآلة الحربية الإسرائيلية ضد المواطنين اللبنانيين، والحصار الذي تفرضه على سكان المنطقة المحتلة فيها، وحمل إسرائيل على دفع التعويضات للبنان عن الأضرار الناتجة عن احتلالها واعتداءاتها المتكررة على أرضه وخرقها المستمر لتفاهم إبريل (نيسان) 1996.

وأعلن شجبه للتهديد الأميركي بشأن عدوان جديد على السودان، وجدد تأكيده لدعم السودان في مواجهة ما يهدد سيادته واستقراره ووحدته وسلامه أراضييه ورفض أي محاولات تجزئته، ونبه لخطورة التدخل الأجنبي في شؤون السودان الداخلية وإدانة أية قرارات تعمل على دعم أي توجه انفصالي خاصة عن طريق الدعم المادي أو العسكري أو فرض مناطق حظر طيران في السودان، وأدان أي اتهامات للسودان بدعوى وجود رقب، وبارك المجلس جهود السودان لتحقيق الوفاق الوطني، وأشاد بالمبادرة المصرية الليبية في هذا المجال. كما عبر المجلس عن بالغ قلقه من استمرار التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، وناشد تركيا إعادة النظر في هذا التعاون العسكري لما يشكله من مخاطر على الأمن القومي العربي، كما عبر عن قلقه لاستمرار تركيا في إقامة السدود على نهري دجلة والفرات دون التشاور مع سورية والعراق، ودعا الدول العربية لإعادة النظر في تعاملاتها مع الشركات التي تقوم بتنفيذ المشاريع التركية على النهرين.

وطالب باستمرار الاتصالات مع الدول الأوروبية الأعضاء في قوة التدخل الأوروبية في البحر المتوسط لشرح وجهة النظر العربية تجاه هذه القوة التي تؤثر على المصالح القومية العربية وعلى العلاقات العربية الأوروبية، وضرورة قيام الدول الأوروبية المشاركة في القوة بإحاطة الجانب العربي في إطار عملية برشلونة.

وجدد رفضه وإدانته للإرهاب بكل صورة والتمييز بينه وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وحث الدول التي تؤوي الإرهابيين التوقف عن إيوائهم، ومطالبة هذه الدول باتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية لرصد تحركات الإرهابيين المعنيين وتسليمهم للدول العربية ذات العلاقة، وأكد دعمه لجهود مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال مكافحة الإرهاب ومساندة جهوده لتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

أكد مجلس جامعة الدول العربية الذي اختتم اجتماعاته أمس في القاهرة رفضه للمواقف الإسرائيلية التي تحاول استباق مفاوضات الوضع النهائي مع الفلسطينيين والتي عبر عنها إيهود باراك في لاءاته بشأن قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود، وأكد دعمه للموقف الفلسطيني بكل السبل في مواجهة مراوغات حكومة إسرائيل ومحاولاتها التهرب من تنفيذ الاتفاقات الموقعة عبر اقتراح دمج بعض بنودها في مفاوضات الوضع النهائي.

وأعلن المجلس في بيانه الذي صدر أمس تأييده الكامل للموقف السوري باستئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من النقطة التي توقفت عندها وضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان إلى حدود الرابع من يونيو (حزيران) 67 ومن جنوب لبنان.

وعبر المجلس - الذي ترأسه وزير خارجية العراق - عن القلق البالغ إزاء عزم الولايات المتحدة استمرار مساعداتها العسكرية السنوية لإسرائيل ورفع مستواها بنسبة (ثلث) خلال العقد المقبل لتبلغ 2,4 مليار دولار وتزويدها بأحدث الأسلحة مما يدفع إسرائيل للتشدد إزاء عملية السلام ويدفع الدول العربية لتعزيز قدراتها الدفاعية لمواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي مما يؤدي لاشاعة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

وبالنسبة لقضية القدس ذكر المجلس بقرار القمة العربية ومجلس الجامعة التي تنص على قطع العلاقات مع أية دولة تنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، ومتابعة موقف حكومة جمهورية بنما في هذا الشأن، ورحب المجلس بموقف الرئيس الأميركي إزاء محاولات الكونجرس تطبيق قانون نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس ودعوة الاتحاد البرلماني العربي لاتخاذ إجراءات واتصالات مع الكونجرس لتوضيح وجهة النظر العربية إزاء هذا الموضوع، واستمرار الاتصال بالفاثيكان للحفاظ على الحقوق العربية في القدس.

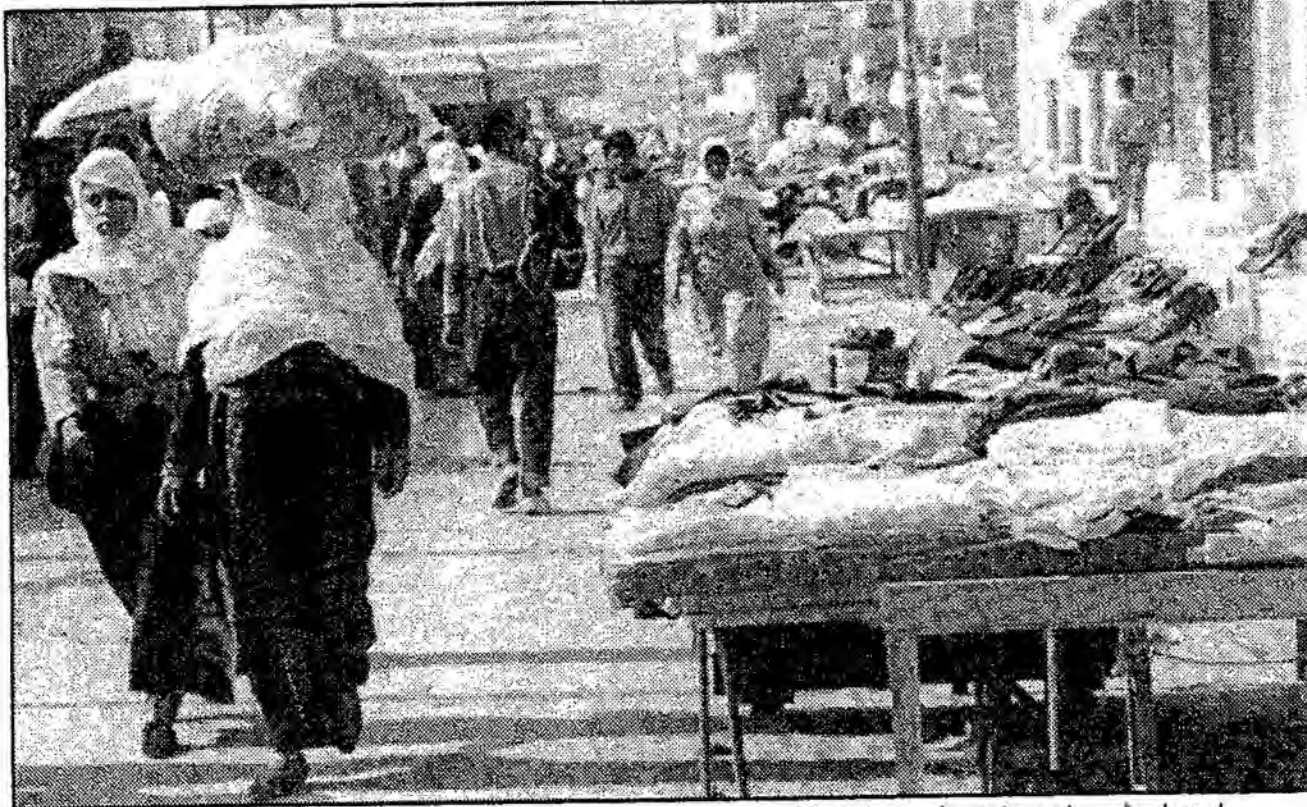
وحول موضوع اللاجئين أكد المجلس على دور الدول العربية في ضمان استمرار الموقف الدولي في التمسك بحقوق اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق حل عادل للمشكلة وفق القرار 194 لسنة 1948، وأكد رفضه كافة المخططات التي ترمي إلى حل قضية اللاجئين عن طريق توطينهم خارج فلسطين، ووجه الشكر لكل من سورية ولبنان على قرار السماح للفلسطينيين المقيمين في سورية بالسفر إلى لبنان دون عائق.

وبالنسبة للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي أكد المجلس ضرورة استمرار الاتصالات مع دول العالم خاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لتنفيذ قرار مجلس الأمن 465 لسنة 1980 الذي يعتبر المستوطنات غير شرعية ويطالب بتفكيكها، ودعوة أميركا ودول الاتحاد الأوروبي وصناديق التمويل الدولية إلى عدم تقديم مساعدات اقتصادية ومالية

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٩٩

إجماع سياسي وشعبي على حق العودة

قضية اللاجئين الفلسطينيين أعقد قضايا الحل الدائم



اجتماع أبو مازن - ليفي أنعش آمال آلاف اللاجئين الفلسطينيين بالعودة (أرشيف «الشرق الأوسط»)

ويكفي النظر الى الجانب الأكثر ايجابية في معظم هذه المقترحات، ومنها استيعاب قسم كبير من اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية، لنتبين المصاعب الجمة التي تعترض التنفيذ العملي لهذه الخطوة، بل وسوء النية في ظل غياب الخطط الحقيقية لاستيعاب عشرات الآلاف من العائدين في ظل

٤ ملايين لاجئ فلسطيني

وأدت جملة هذه المواقف والاصطفافات الشعبية والسياسية الى سد ثغرات في الموقف الفلسطيني تجاه حلول وصيغ عديدة حاولت خلال السنوات الاخيرة تقديم مقترحات لقضية اللاجئين.. ونجمت عن تعامل فلسطينيين أكاديميين وباحثين ومشاركين في بحث الافاق الواقعية لحل مشكلة قرابة اربعة ملايين لاجئ في فلسطين والمنفى.. وعلى أي حال فإن احدا لم يتبن ما تم اقتراحه من صيغ ظلت الى الآن حبرا على ورق، ولكنها على ما يبدو ستكتسب أهمية متزايدة خلال الاسابيع والأشهر المقبلة خاصة ما اعد من هذه الابحاث بدعم مجلس العلاقات الخارجية الأميركي. ومعظم الصيغ المطروحة باتت تعترف نظريا بالهوية الوطنية الفلسطينية وتسعى الى تحويل الفلسطينيين اللاجئين الى مواطنين في الكيان الفلسطيني المقبل او في المحيط العربي ودول عربية أخرى.

على مقربة من نقطة العبور بين مدينة غزة واسرائيل تابع آلاف اللاجئين الفلسطينيين من مخيماتهم مراسم افتتاح مفاوضات الحل الدائم. ورغم الاسى والاحباط الذي رافق هؤلاء منذ النكبة وتوابعها منذ عام 1948 وحتى الآن، فإن مجرد الاجتماع أنعش آمال هؤلاء التمسك بحال أفضل، واحيا آمالا كادت ان تتلاشى بفضل مصائب وعواصف العقود الخمسة الاخيرة من الصراع العربي - الاسرائيلي، وتوجت تصريحات الرئيس ياسر عرفات عن الاصرار الفلسطيني على تنفيذ قرار الامم المتحدة 194 الداعي الى حق العودة والتعويض لمن لا يرغب من اللاجئين، جملة من التصريحات العديدة والأنشطة والاجتماعات الشعبية وتشكيل عشرات من اللجان في المخيمات، ومهد كل ذلك الى جعل قضية اللاجئين وكأنها اهم والابرز من بين القضايا الاخرى موضع البحث.

والتوصل الى الحل الدائم.
يعلق الحاج محمد سعيد،
الرجل المسن من مدينة الرملة في
فلسطين والذي يقطن مخيم بيرزيت
على طرح ونقاش قضية اللاجئين
بالقول «الحمد لله ما متنا». والحاج
محمد فرح لانه ايضا اصبح يسكن
في مخيم بيرزيت آخر مخيم
فلسطيني تم الاعتراف به من قبل
وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين، وذلك قبل اسابيع
فقط، مع العلم انهم اقاموا في المكان
مع قرابة خمسمائة لاجئ آخر منذ
النكبة عام 1948.

وحتى يبدأ الفلسطينيون
بالحديث عن واقعية الحل.. وكذلك
الى ان ينزل الاسرائيليون عن
شجرة الرفض المطلق لعودة
اللاجئين وحققهم في فلسطين، يتابع
سكان المخيمات خاصة، واللاجئون،
وهم الاغلبية الفلسطينية، تطورات
جوهر المأساة الفلسطينية والملف
الذي وضع اخيراً على طاولة
المفاوضات، عليهم يقطفون بعض
ثمار قيادتهم للمقاومة والانتفاضة.
ويقومون باغلاق الثقوب في الجوار
الفلسطيني وتصليب الموقف
التفاوضي عبر اللجان العديدة
والاجتماعات المتواصلة ويشكلون
اكبر تجمع ضاغط ومؤشر في
القرار السياسي الفلسطيني. والى
الآن من النادر ان تجد من يجرو
علناً على خفض المطالبة دون سقف
القرار الدولي رقم 194 الذي يجمع
الفلسطينيون بكافة معتقداتهم
وولاءاتهم في الوطن وفي المنفى
على كونه المطلب الذي يجب تنفيذه.

الاكبر سناً من وجود بلد اسمه
فلسطين سكنه ناس آلاف السنين
وبنوا مدناً في الجبل وعلى
الساحل المتوسط، وانجبوا انبياء
دعوا الى صالح الاعمال.. وان بلاد
هؤلاء الذين يقطنون في مخيمات
على بعد اميال من المدن
الاسرائيلية.. كانت كما هي الآن
خضراء يغسل الندى والطل
صباحات تلالها كل صباح حتى في
أب الهباب.

معضلة العضلات

ويغضب الاسرائيليون امام
الارقام والوقائع، من الجدل
ويعودون الى التوراة التي لا
يحتكم الى تشريعاتها 98 في المائة
من الاسرائيليين ويقولون انهم
كانوا في وطنهم هذا منذ الف سنة.
وانهم اينما كانوا حلموا في العودة
الى القدس و«ارض الميعاد» وانهم
واثناء ممارستهم حلمهم هذا.. كان
هناك من يعيش في الواقع على
الارض وفي هذه البلاد المقدسة.
وبعد قرابة نصف قرن يواجه
الاسرائيليون معضلة العضلات
وهم يحاولون التعامل مع حق
الفلسطينيين في العودة الى بلدهم،
وبين وجود كيان اقتضى تأسيسه
نفي هؤلاء واثرتهم ولا يستترف
رسمياً بأنه على الاقل أساء لأهل
البلاد.

وهذه المعضلة لن تجد حلاً
حتى شهر شباط المقبل موعد
انتهاء مفاوضات وضع اطار لمبادئ
حل القضايا الدائمة ولا كذلك في
أيلول (سبتمبر) من العام المقبل
موعد الاتفاق على مجمل القضايا

استفحال الازمة الاقتصادية
الفلسطينية واصرار اسرائيل على
ربط وتبعية اقتصاد الضفة وغزة
بشكل مطلق بسياساتها
الاقتصادية.

وتمعن الحكومة الاسرائيلية
الى اقصى حد في رفض تحمل
مسؤولية هذا مع العلم ان كثيراً من
السياسة والمثقفين ونخبة يطلق
عليهم التاريخيون الجدد يعلمون
جيداً، ويقرون احياناً ان اقامة
اسرائيل تمت على انقاض دولة
فلسطين واهلها. وان اللاجئين
دفعوا ثمن ذلك اخلاقياً ومعنوياً ثم
مادياً ومن السهل على هؤلاء تبين
ان قرابة خمسة وتسعين في المائة
من فلسطين كان ملكاً للعرب حسب
الاحصاءات المتوفرة لدى الأمم
المتحدة وسلطات الانتداب
البريطاني ذلك الوقت.

وليس هناك حقاً حل منصف
وعادل لقضية اللاجئين يمكن
للالاسرائيليين القيام به سوى
السماح بعودة الفلسطينيين الى
بلادهم.. لذلك يجمع الاسرائيليون
بكافة اجناسهم وانتماءاتهم على
رفض مطلق لعودة الفلسطينيين
الى ما احتل من فلسطين عام النكبة
سنة 1948.. وفي العادة يؤدي نقاش
ملكية فلسطين وما ألحقه الارهاب
الصهيوني بأهلها الى هز وجدان
الاسرائيليين واطهار الشروح
العميقة في ضمائرهم.. ويحاولون
تصحيح المعادلة عبر الطرق
المتواصلة على ما لحقهم في التاريخ
من نفي ومعاناة ومجازر. ويصدم
الجيل الجديد من الاسرائيليين
عندما يدركون حقائق الوضع قبل
عام 1948 وانكرته الى الآن الاجيال

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩

معزوفة التوطين الاستخدامية اللاجئون الفلسطينيون لهم حق العودة في الأعراف الدولية



لاجئون جدد.. عملية هدم منازل الفلسطينيين من قبل القوات الاسرائيلية متواصلة (ارشيف «الشرق الأوسط»)

علي بدوان

تتواصل مفاوضات الوضع النهائي في ظل موقف اسرائيلي يدعو الى استبعاد قرار حق العودة الدولي رقم (194) مع وجود حلول امريكية واوروبية بعيدة عن منطق القرار المذكور. استحقاقات المرحلة القادمة، باتت قريبة نسبياً. وهنا فان القضايا الكبرى التي تشكل العناوين الرئيسية للقضية الوطنية الفلسطينية بدأت تفرض نفسها على جدول اعمال الحل القادمة من الزاوية التفاوضية اولاً، ومن زاوية الجبهود الاسرائيلية والامريكية لتبهِيت هذه العناوين وتحويلها الى قضايا يجري حلها بعيداً عن مرجعية الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة. في العناوين المطروحة تقع قضايا اللاجئين والحدود والاستيطان والمياه والقدس وفي المقدمة تأتي قضية اللاجئين الذين يشكلون اكثر من 65 في المائة من مجموع ابناء الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

الاشتباكات التفاوضية

الاشتباكات التفاوضية

مع سخونة مسألة اللاجئين ومما تشكله من صداد دائم للمشروع التوسعي الاستيطاني الصهيوني، بذلت الدولة العبرية قصارى جهدها على مدى أكثر من 50 عاماً لتنفيذ هذه القضية وإيجاد حلول لها على قاعدة منع عودة أي فلسطيني إلى أرض وطنه من خلال التوطين في البلاد العربية والتهجير إلى دول أوروبا وكندا وأستراليا وغيرها، وهنا لا يتسع المجال لتقديم سرد تاريخي يظهر كم هي السيناريوهات والمشاريع التي وضعت منذ الخمسينات وحتى اللحظة لانتهاء وشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وبكل الأحوال، من المستبعد أن تحقق عملية التسوية على طاولة مفاوضات الحل الدائم، أي نتائج أو حلول بدون استحضار قرارات ومرجعيات الشرعية الدولية، والأفانها ستبقى تدور في دوامة من الاشتباكات التفاوضية بدون أي نتائج ملموسة على صعيد تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية وفق المرجعية الدولية.

و الآن، مع الانتهاء الزمني للمرحلة الانتقالية وفق اجندة اتفاقيات أوسلو، ومع انتهاء مفعول توافق رعاة المرحلة الانتقالية واقتصد الولايات المتحدة وروسيا بتاريخ (1999/5/4) فإن مهام جسيمة اضحت مطروحة على جدول الأعمال، وأعني تحديداً ضرورة إعادة بناء الوضع الفلسطيني من جديد وتجميع عناصر القوة المتاحة بيد الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لخلق وتوليد الحالة الفلسطينية المطالبة بالعمل على استحضار

قرارات الشرعية الدولية وفي المقدمة القرار (194) الخاص بحق اللاجئين في العودة إلى أرض الآباء والأجداد. فالعملية التفاوضية الشائكة المتوقعة لمفاوضات الحد الدائم يجب أن تستند إلى الإطار السياسي والمرجعيات الدولية بعيداً عن منطق الاحتلال ومفهوم الدولة العبرية التي ترمي إلى استبعاد القرار (194) وحل قضية اللاجئين تحت عنوان إنساني يتمثل في التأهيل والتوطين والتهجير إلى بلدان العالم المختلفة.

إن عملية استحضار قرارات الشرعية الدولية، لا يمكن أن تتم بقرار ذاتي بيروقراطي إداري من وراء الطاولة، بل تحتاج إلى مجهود فلسطيني فاعل ومؤثر وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي والتوصل إلى خطوط إجماع قومي وطني فلسطيني تقوم على حدود قرارات الشرعية الدولية في مواجهة «الاجماع القومي الصهيوني الاسرائيلي» الذي شرع له ودعا له نعتيا هو، باراك...

هكذا نعيد قضية اللاجئين إلى أصولها، فهي لب وجوهر القضية الفلسطينية، وعلى قاعدة تشريد الشعب الفلسطيني قام المشروع الصهيوني التبديدي الاقتلاعي للشعب الفلسطيني من فوق أرضه الوطنية.

إن الشرعية الدولية وقراراتها، وعلى الأخص القرار (194) معطوفاً عليه جميع القرارات التي سبقت القرار (181) والقرارات اللاحقة، تعتبر أسلحة فائقة إذا احسن استخدامها وتمت إدارة العملية الصراعية الاشتباكية التفاوضية مع الدولة الاسرائيلية التوسعية وبالروافع

العربية الداعمة.

اللاءات المعلنة لباراك

مواقف باراك وبرنامجه الحكومي تجاه العملية السياسية القائمة حالياً في الشرق الأوسط على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي تقوم على اساس اللاءات المعلنة اكثر من مرة، بلسان باراك قبل واثناء وبعد الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة التي جرت في مايو (أيار) 1999، وعاد باراك وأقصح عنها اكثر من مرة في واشنطن، وفي حاجز ايربترز وفي مجمل تصريحاته السياسية المتتالية.

في اللاءات المعلنة لباراك، يؤكد بأنه لن يسمح بعودة اي لاجئ فلسطيني واحد، وهذا الموقف ينسجم مع مواقف الاطار العريض جداً من مختلف الكتل والاحزاب السياسية داخل الدولة العبرية التي تجمع على رفض عودة اي لاجئ بما في ذلك «حركة ميرتس اليسارية».

وبالأصل كانت اتفاقيات اوسلو قد قذفت قضية اللاجئين الى لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الاطراف ودون الاستناد الى القرار الدولي (194)، وعندما بدأت الجلسة الافتتاحية الاولى والوحيدة حتى الآن لمفاوضات الحل الدائم في (مايو 1996) في طابا، اشترط أوري سافير ممثل اسرائيل آنذاك في المفاوضات عدم التطرق للقرار (194)، والافانه سوف ينسحب من الاجتماع، فما كان من المندوب الفلسطيني محمود عباس سوى الاستجابة للموقف الاسرائيلي الذي اعلنه اوري سافير. لذا فإن السلطة الفلسطينية مسا زالت الى الآن تتعاطى مع

موضوع اللاجئين دون الاستعداد والتحضير ودون الاصرار على استحضار المرجعية الدولية الى طاولة المفاوضات، الى درجة بات معظم ابناء التجمعات اللاحقة في مخيمات الضفة والقدس الشرقية وقطاع غزة وفي مخيمات الشتات الفلسطيني يعيشون حالة من القلق والخوف من المستقبل المجهول في حال استمرار السلطة الفلسطينية بموقفها الراهن.

اننا بحق نملك الاسلحة التفاوضية التي تحظى بالشرعية الدولية وباجماع العالم بأسره، لكن هذه الاسلحة تحتاج الى الحركة الوطنية الفلسطينية الواحدة الموحدة لتحملها وتشرعها في وجه الدولة العبرية، ويمكن لها بالدعم والاسناد والروافع العربية والدولية ان تفرضها على الطاولة تمهيداً لدفع الدولة الاسرائيلية للقبول بمنطق الحلول الوسط القائمة على اساس المرجعية الدولية.

وفق ذلك كنت في عداد الوفد الفلسطيني المشارك في حوارات القاهرة في (22 - 23 / آب / اغسطس 1999) خلال هذه الحوارات كانت قضية اللاجئين عنواناً رئيسياً تم طرحه، وتم التأكيد بأن لا مفاوضات ممكنة للحل النهائي بدون تحديد اطارها السياسي وآلياتها ومرجعياتها التفاوضية (الشرعية الدولية) ومرجعيتها الفلسطينية اي ان تكون بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ونحن لمسنا في هذه الحوارات الهاجس الذي خيم على الحضور من زاوية الادراك العميق بأن لا احد يستطيع ان يشطب بتوقيعه حق اللاجئين في العودة ما دام هناك لاجئ واحد خارج وطنه فلسطين.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٩٩

الحلول الصعبة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين

جاء رفض لبنان لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في اراضيها، قاطعا هذه المرة وفي أكبر تجمع سياسي عالمي عندما أكد هذا الرفض رئيس الوزراء اللبناني الدكتور سليم الحص في كلمة بلاده أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها الأخير بنيويورك.

وقال: ان الرفض اللبناني يأتي طبقا لاتفاق الطائف ١٩٨٩ ودستور لبنان وحرصا على الوفاق الوطني في البلاد. ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي الملف الأكثر ارتباكا في لبنان، حيث يعيش هناك نحو ٤٥٠ ألف لاجئ فلسطيني، أغلبهم من لاجئي ١٩٤٨، ووجهة النظر الاسرائيلية في مصير هؤلاء اللاجئين تتسم بعدم المسئولية، وترفض كل القوى السياسية في اسرائيل عودتهم الى وطنهم، وتطرح لهم فكرة التوطين والتجنيس في الدول التي يعيشون بها كحل وحيد لمشكلتهم، وهو ما لا توافق عليه الدول العربية ومنها لبنان، وترى أنه لابد من عودتهم الى وطنهم لأن هذا حقهم الشرعي.

وعلى هذا الأساس كما يرى لبنان فلا تسوية بين بيروت وتل أبيب إلا اذا كانت التسوية بين الفلسطينيين والاسرائيليين تتضمن عودة اللاجئين الى منازلهم. والواقع ان غزو لبنان كان جزءا من مخطط لمناحم بيجين ودافيد بن جوريون من قبله لعزل الفلسطينيين في لبنان عن فلسطين، كما كانت تخطط جولدا مائير أيضا لنقل الفلسطينيين المتبقين في الجليل وجزء من فلسطيني الضفة الغربية الى لبنان، ويشكل السكان الفلسطينيون في الأراضي العربية المحتلة واسرائيل هاجسا أمنيا لتل أبيب تسعى للتخلص منه بشكل استيعادي، من خلال عملية التسوية السلمية، لذا قدمت مخططا الى لجنة اللاجئين التي انبثقت عن مؤتمر موسكو للمفاوضات متعددة الأطراف يقضى بدفع مبلغ من المال يصل الى ٢٥ مليار دولار الى الحكومة اللبنانية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين. ومثل هذا المبلغ كفيل بانعاش الاقتصاد اللبناني واعادة بناء البنية التحتية المتطورة لاستيعاب مئات الآلاف من الفلسطينيين بسهولة، ولكن لبنان والدول العربية، رفضت هذا المخطط من أساسه. واقامة عملية التسوية مع لبنان من

منظور اسرائيل بدون معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية في هذا المجال وأهمها القرار ١٩٤ الداعي لعودتهم وقرار التقسيم ١٨١ الذي يحقق هدفا مزدوجا لاسرائيل، الأول تحطيم المعادلة اللبنانية القائمة على توازنات داخلية دقيقة، والثاني تفكيك الكتلة الفلسطينية بالاستبعاد والتي اذا ما جمعت في حيز جغرافي واحد فإنها تشكل خطرا حقيقيا على الدولة العبرية من منظور تل أبيب. ويرفض لاجئو لبنان من الفلسطينيين التوطين، لذا طرح بعض سياسة اسرائيل بديلا ثالثا وهو سفر من يرغب من هؤلاء اللاجئين خارج لبنان وفلسطين معا على أن تقوم اسرائيل بتعويضهم ماليا ومساعدتهم على الهجرة الى دول أمريكا الشمالية والجنوبية، لكن حتى هذا البديل يرفضه الفلسطينيون وكذلك الدول العربية. وهكذا لا يبدو في الأفق شيء واضح بشأن اللاجئين الفلسطينيين الذين يصعب توطينهم في لبنان أو عودتهم الى فلسطين.

مختار شعيب

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٩٩

مسؤول إعلامي فلسطيني لـ الشرق الأوسط : الأونروا لم تمنح حق الدفاع عن اللاجئين

عمان: الشرق الأوسط

قال الناطق الإعلامي باسم لجان الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، طلعت أبو عثمان، ان اللاجئين الفلسطينيين وضعوا منذ بداية نكبتهم عام 1948 خارج مظلة الحماية الدولية المقررة والمُعترف بها للملايين من لاجئي العالم، حيث تمكنت غالبيتهم من العودة لأوطانهم بعد انتهاء الأسباب الموجبة لخروجهم منها بعد تقديم المساعدات اللازمة لهم.

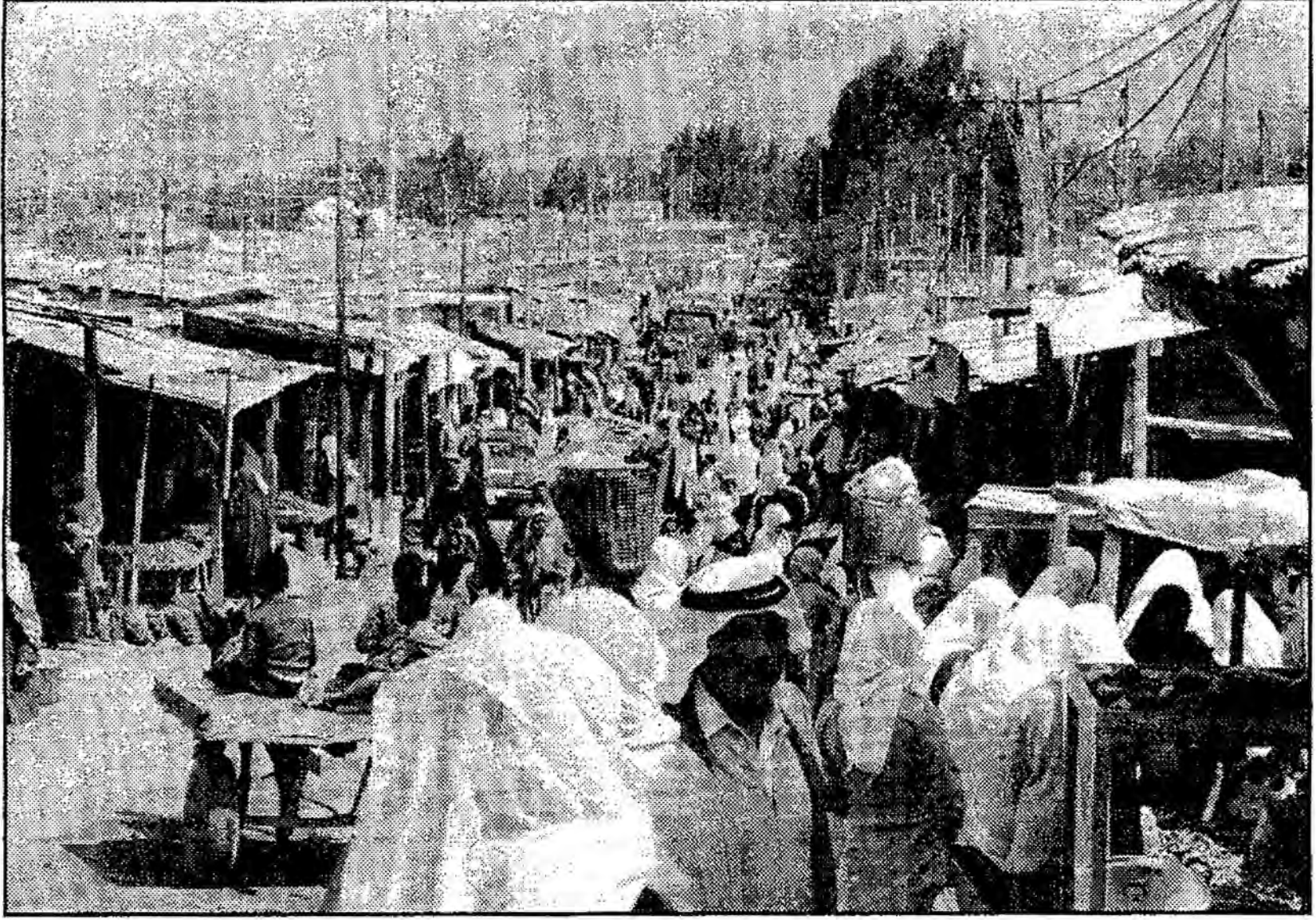
وقال أبو عثمان لـ«الشرق الأوسط» ان الأونروا وعند تأسيسها لم تمنح حق الدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين أو العمل على تأمين عودتهم لديارهم، كما أنها لم تتمتع بميزانية تابعة للأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لوكالة الغوث الدولية

التابعة للأمم المتحدة، مشيراً الى انه ولهذه الأسباب، لجأت الأونروا لتقليص خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين بعد توقيع اتفاقية اوسلو عام 1993 بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. المسؤول الاعلامي ذاته، نوه الى استحداث وكالة الغوث بناء على توجيهات لجنة اللاجئين العامة التابعة للمتعددة في أكتوبر (تشرين الاول) 1993 وبدعم من أميركا وبريطانيا «برنامج تطبيق السلام» حيث تم رصد مبلغ 400 مليون دولار لإنشاء مشاريع البنية التحتية في مخيمات الشتات، في إطار مشاريع التأهيل والتنمية وتحت اشراف لجنة العمل التابعة للمتعددة بهدف الترويج لاتفاق اوسلو تحت شعار «السلام ازدهار والنزاع ندرة وعوز». وقال ان الأونروا اعتمدت ما

أسمته خطة المواعمة بين خدماتها وخدمات الدول المضيفة، بما يمكنها من تسليم خدماتها للدول المضيفة عندما يصبح الوضع السياسي مناسباً. وأوضح أبو عثمان ان مراجعة الوضع المالي لوكالة الغوث تشير الى أن العجز المالي فيها يعد عجزاً مفتعلاً تتخذه الوكالة «فزاعة» لتغطية سياستها وتبرير اجراءاتها المتناسقة مع المنحى السياسي للعملية التفاوضية وبما يتطابق مع اتجاهات عمل لجنة اللاجئين منوهاً في ذات السياق، أن برنامج الوكالة المالي ومنذ البداية لم يأخذ بعين الاعتبار التضخم المالي وانخفاض اسعار العملة في المنطقة، كما أنها لم تحسب كلفة الخدمة واحتياجات اللاجئين والزيادة السكانية لهم، مشيراً الى أن المدقق لموازنة

الوكالة للعام الحالي، يلاحظ انها زادت عن سابقتها بحوالي 9,9 مليون دولار، غير أنه يلاحظ بالمقابل ثباتاً بالنسبة المئوية لبند الخدمة الأساسية، فالتعليم مثلاً، بقيت نسبته 47 في المائة من الموازنة، والصحة 18 في المائة، والإغاثة والخدمات 12 في المائة من الموازنة والإدارة 12 في المائة وتعويض نهاية الخدمة 3 في المائة وهو ما يؤكد ان الموازنة لا تخضع لدراسة فعلية، وبالتالي تبقى بنودها ثابتة. وانتقد أبو عثمان اجراءات التدقيق التي طالت البنود الرئيسية في الموازنة. وكشف الناطق الاعلامي للجان حق العودة عن أن نفقات مشاريع تطبيق السلام بلغت 120,1 مليون دولار، أي بعجز قيمته 17,8 مليون دولار، مما يؤكد ان العجز الذي تدعيه

الوكالة مصدره هذه المشاريع، وليست الميزانية العامة. وكشف الناطق الاعلامي للجان حق العودة أن عملية غلق الحسابات في الأونروا تظهر أن الادارة تنفق من موازنة الصندوق الخاص بالخدمات لصالح صندوق «برنامج تطبيق السلام» المقرر من قبل لجنة اللاجئين في المتعددة، ولصالح مصاريف نقل مقر الرئاسة من قيسيا الى غزة تمثيلاً مع العملية التفاوضية وتطبيقاً لاتفاقياتها، منوهاً بأن النفقات الفعلية لعامي 1997/1996 بلغت 531,5 مليون دولار، فيما بلغت الإيرادات الفعلية النقدية لنفس الفترة 531,8 مليون دولار، وهو ما يفيد بوجود فائض في الصندوق العام. الى ذلك أيضاً أوضح أبو عثمان أن الأونروا ناقضت نفسها حين كانت تدعي سابقاً أنها لن



مخيم للاجئين في الأردن: نفقات تطبيق اتفاق السلام تبلغ 120 مليون دولار (ارشيف «الشرق الأوسط»)

تتدخل في العمل السياسي، وأن
صلاحياتها فقط تنحصر في
تقديم الخدمات للاجئين
الفلسطينيين، «فقد باتت تمارس
العمل السياسي علانية عن طريق
اشتراكها في برنامج تطبيق
السلام».

وأوضح ان الهدف الأساسي
لكل ذلك، هو الوصول الى مرحلة
تسليم خدمات الأونروا المقدمة
للاجئين الفلسطينيين أي تصفية
الوكالة رسمياً وتسليم

مؤسساتها للدول المضيفة. مشيراً
الى ان الخطورة في ذلك تكمن بأن
مضير ومستقبل الأونروا بات
مرهوناً بمصير العملية
التفاوضية، بمعزل عن مصير
اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ أكتوبر ١٩٩٩

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا.. رؤيتهم لمفاوضات الحل النهائي:

رفض التنازلات والتمهيدات والإجماع على أهمية الجنسية الفلسطينية خالد الفاهوم يؤكد أن عرفات لن يقبل بحل دون القدس أو عودة اللاجئين

وفي الوطن العربي كله، كما وصف ما يقوم به الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من تفاوض بأنه الأسلم لأنه يقوم على أساس أن الحصول على متر واحد أفضل من لا شيء، في حين أن ما تفعله التنظيمات الفلسطينية الأخرى كلام في كلام. ولم تفتني الإشارة إلى أنه لا ينتمي إلى أي تنظيم فلسطيني لأنه تربى في أسرته على حب العمل لكسب القوت فقط.

عاجز عن المقاومة

أما أبو علي (طيرة - حيفا) فيؤكد أنه لا يرضى بديلاً عن وطنه، لكن إذا تم اتخاذ قرار بشأن مستقبل اللاجئين، فإنه عاجز عن مقاومة هذا القرار لأنه ليس صاحب يد فيه، وبناء على ذلك، فإنه يرى أن القيادة في السلطة الفلسطينية هي التي تتخذ القرارات، وأنه لا يستطيع أن يحدد ما إذا كانت هذه القرارات صحيحة أم خاطئة. أما المنظمات الفلسطينية في دمشق فقد اعتبرها موجودة لمقاومة الاحتلال، وإن كان يرى أنها لا تفعل شيئاً، واعتبر أنه لا يستطيع طرح تصوره لحدود دولة فلسطين القادمة لأن «المسألة أكبر من تفكيرنا ومن أن نعطي قرارات في هذا الموضوع»، لكنه يأمل بعودة كل فلسطين وطرده المستعمر الصهيوني من الوطن العربي، وإن تكون القدس العاصمة الشرعية والدينية ليس لفلسطين وإنما للوطن العربي كله.

الحل السلمي

ورأى أبو عبد الله (سحمانا - قضاء عكا) أنه مع المفاوضات الجارية، لأن الحل السلمي صحيح، ولأنه في ظل هذا الواقع العربي والإسلامي ليس «بيدنا أكثر من ذلك»، كما رأى أنه إذا استعاد الفلسطينيون ٦ آلاف كم² من مساحة فلسطين التاريخية، خلال ٥١ عاماً مرت منذ نشأة إسرائيل، فإن هذا مكسب رائع جداً، وأضاف أن إقامة دولة فلسطينية تكون حدودها متطابقة مع خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ مكسب كاف في ظل الظروف الحالية، متمنياً أن يحقق الجيل الفلسطيني القادم ما هو أفضل.

واعتبر أن القدس مسألة مهمة جداً جداً لأنها تساوي القضية كلها، لأن الدولة الفلسطينية دون القدس ليست دولة سليمة، لذلك لابد من حصول الفلسطينيين على

مع بدء مفاوضات الحل النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بدت قضية اللاجئين أخطر قضايا هذه المرحلة باعتبارها تنعكس على بقية القضايا بدءاً بالحدود ومروراً بالمستوطنات وانتهاءً بالمياه والقدس.

هذه القضية تكون واضحة بشكل ساطع بين اللاجئين، الذين أصبحوا خارج فلسطين عام ١٩٤٨ وما قبلها، وهم الذين يشكلون نحو نصف الشعب الفلسطيني الذي يوجد نصفه الآخر داخل الضفة الغربية وقطاع غزة أو الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ولتوضيح أبعاد هذه القضية من وجهة نظر أصحابها التقيت مع بعض اللاجئين بمخيم البرموك أكبر المخيمات الفلسطينية في سوريا، فضلاً عن أحد القيادات البارزة بمنظمة التحرير الفلسطينية (خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأسبق)، وقدمت جانباً من دراسة أعدتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حول قضايا الحل النهائي بعد مذكرة شرم الشيخ الموقعة أخيراً بمصر.

وتحدث اللاجئون عن موقفهم من حق العودة، وارتباطهم المستقبلي بسوريا، بعد أن باتت لديهم ارتباطات مادية ونفسية بها، وكذلك رؤيتهم لما تقوم به القيادة الفلسطينية من مفاوضات تخصصهم وما تقوم به التنظيمات الفلسطينية المعارضة من نشاط سياسي وإعلامي في سوريا أو أنشطة أخرى داخل الأراضي الفلسطينية.

تأييد العودة

يقول خالد (أحد أبناء حيفا الواقعة داخل إسرائيل الآن): أتمنى العودة إلى الوطن، وإن كانت العودة صعبة لأنها تعني أن أبدأ حياتي من جديد بعد أن أسست عملاً لي بالمخيم، وعلى الرغم من ذلك أؤيد العودة ولا أؤيد التعويض، لأنه مهما يتم تعويض الإنسان لا يتم تعويضه عن وطنه.

وتمنى خالد أن تعود فلسطين كاملة ومعها القدس، لكنه اعتبر أن الوفد الفلسطيني المفاوض يسعى فقط من أجل الحصول على جزء من فلسطين ليقم عليه الدولة، ويرر موقف الوفد المفاوض بأنه يواجه أطماع الإسرائيليين في فلسطين



اللاجئون ينتظرون الحل النهائي

كما تمنى أبو عبد الله أن يقول لا، إذا وافقت القيادات الفلسطينية على التعويض، لهذا يرى أن التنازلات الفلسطينية المعارضة، رائعة جداً حتى تشعر إسرائيل بأن هناك من يرفض، متمنياً أيضاً أن تكون هناك معارضة داخل القيادة الفلسطينية حتى لا ترضى بأي شيء خلال المفاوضات.

جزء من القدس كعاصمة (إسلامية)، لأن هذه المشكلة ليست فلسطينية، وإنما (إسلامية) وأعرب عن ثقته أن يأخذ الفلسطينيون جزءاً من القدس والاسرائيليون جزءاً آخر.

وعن حق العودة، فيرى أنه من اللازم أن يعود إلى فلسطين ولو كانت على مساحة ٦ آلاف كم^٢، بحيث يكون له الحق في حمل جواز سفر تلك الدولة أو الدولة، ويستطيع زيارة تلك الدولة، لكن إقامته ستكون في سوريا، فاصداؤه ومعارفه في سوريا، وسوريا تعامله معاملة جيدة ويحصل على كل حقوقه بما في ذلك الحصول على السكر والأرز المدعم من الدولة. ويدفعه ذلك إلى الإقامة في سوريا حتى لو قامت الدولة الفلسطينية، لكن يريد الانتماء إلى تلك الدولة وزيارتها.

وتمنى أبو عبد الله - الذي قال إن لسوريا فضلاً كبيراً على الفلسطينيين - ألا يفرض عليه أي قرار خاص بالتعويض لأنه من الأفضل أي يزور فلسطين على أن يأخذ تعويضاً.

المنظمة عاشوا على المساعدات الأجنبية الأمر الذي جعلهم لا يشعرون بحقيقة معاناة اللاجئين العادي. واعتبر ذلك برهانا على أن القيادات الفلسطينية الحالية لا تستطيع أن تعبر عن مصالح كل الشعب، وأن ما فعلته هو تجميع بسيط لأشخاص يريدون أن يحكموا.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه يأمل في أن تتوصل القيادة الحالية لاتفاقية تمكنه من أن يزور بلده عكا، دون أن يحسب بصفه يهودي قتل عمه أو جاره أو مواطنه.

وتحدث جاره محمد سليم عباس (أمني متقاعد) عن أنه غادر قريته حطين بقضاء طبريا وعمره ١٨ عاما أو آخر ١٩٤٨، مغربا عن تشاؤمه تجاه امكانية الوصول الى الحق العربي الفلسطيني والحقوقي العربية بشكل عام نظرا لقيام اسرائيل على التوسع والاحتلال والدعم الأمريكي لها، ويطمح ابن طبريا (نسبة الى بحيرة طبريا) في عودة كل فلسطين، مفسرا القبول بجزء منها حاليا بأنه نتيجة ضعف وليس عن قوة.

مرحلة ضرورية

أما خالد الفاهوم الشخصية ذات التاريخ بمنظمة التحرير، فإنه رأى أن مرحلة المفاوضات النهائية مهمة جدا وأساسية لما تشمله من موضوعات: القدس، المستوطنات، عودة اللاجئين، حدود الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة أي عند خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧.

ورد الفاهوم على ما أعلنه باراك حول رفض عودة اللاجئين أو العودة الى خطوط ١٩٦٧ بأن الجانب الفلسطيني يقول بعودة اللاجئين، والتمسك بحدود ١٩٦٧، وأن هذه طبيعة المفاوضات، وأعرب عن ثقته الكاملة بأن عرفات لن يقبل بحل دون القدس أو دون عودة اللاجئين، لذلك فإن المرحلة النهائية قد تستغرق عشر سنوات على الرغم من أنهم حددوها بعام واحد، وفسر ذلك بأن باراك سيكون عنيدا، متوقعا أن تبني اسرائيل المزيد من المستوطنات، لكن ستكون لدى الفلسطينيين دولة واعترافات بها مما يقوى موقفهم.

ورد الفاهوم على ما أعلنه بعض الفصائل المعارضة، أن عرفات سيبيع القدس وقضية اللاجئين بأن هذا ليس صحيحا، داعيا الى حوار وطني شامل حتى لا يكون هناك تفريط. وفسر تكوين الوفد الفلسطيني في الجلسة الافتتاحية للمفاوضات الخاصة بالوضع النهائي بأن هذا الوفد ليس مفاوضا ولكن مهمته خاصة بالافتتاح فقط، وتوقع أن تكون هناك عدة وفود فلسطينية للتفاوض حول القضايا المطروحة.

تنازلات

أما أبو طارق (عائلته من عكا ومولود في سوريا) فإنه يرغب في العودة لوطنه ويحمل جنسية فلسطينية، وجواز سفر تعترف به دول العالم. فقد عاش ٨ سنوات بأسبانيا وهو يقول لمن حوله انه سوري ولا يذكر انه فلسطيني، وتذكر رحلته مع زوجته الاسبانية السابقة ونزوله ترانزيت لمدة ٢٤ ساعة في مطار روما معها وطفلهما البالغ من العمر حوالي السنة حينذاك، حيث سمحت سلطات المطار لزوجته وطفلهما دخول مدينة روما للمبيت حتى موعد الطائرة لكنها لم تسمح له لأنه يحمل وثيقة سفر وليس جواز سفر، مما اضطر الزوجة الى النوم معه والطفل على مقاعد المطار. لهذا يحرص على العودة التي توفر له جواز سفر وليس وثيقة سفر كما هو معمول به حاليا. ويعتبر ان الحصول على تعويضات هو تنازل عن الهوية والكرامة مقابل مبلغ من المال أو جنسية من دولة ما. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يقبل العودة على أساس الوضع الحالي، خصوصا أنه ترعرع في سوريا التي يعتبرها مسقط رأسه والمكان الذي يوجد فيه ما يحن إليه. وعن تقويمه لما تقوم به القيادة

الفلسطينية من مفاوضات حاليا، فإنه يأسف للتنازلات، مطالباً الرئيس عرفات بالكف عن تقديم تنازلات، مذكرا القيادة الفلسطينية بما كانت تقوم به من كفاح ضد اسرائيل وهو ما يعنى ان لديها رصيда من الكرامة والشهامة بالقدر الذي كان يجب أن يحول بينها وتقديم تنازلات. ويطالب القيادة بالتخلى عن المفاوضات اذا لم تكن قادرة على الحصول على كل حقوق الشعب الفلسطيني.

الشك في المنظمات

وعلى الرغم من ذلك، أعرب التاجر الفلسطيني عن أسفه لأنه ليس هناك تنظيم فلسطيني قدم له ما يريد، متذكرا ما قاله مفكر ألماني: عجباً لأن كل الثورات في العالم بدأت بعامية الشعب وانتهت بخيرته، ما عدا الثورة الفلسطينية التي قامت بخيرة الشعب وانتهت بغير ذلك، وشرح ان منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت تضم بعض الأشخاص غير الأكفاء، مشيراً الى أن هذا التعبير مخفف.

كما تذكر، وهو يشير الى المخيمات التي بناها اللاجئين وأصبحت مدناً، أن المنظمة لم تساعد والده أو الناس العاديين في مواجهة معاناتهم اليومية، لكنهم استطاعوا أن يقيموا مبانيهم ومشروعاتهم، في حين أن رجالاً من

تسعى إليه إسرائيل من خلال اتفاق إطار الحل الدائم هو تبهيت قرارات الشرعية الدولية الوارد ذكرها في اتفاق أوسلو، وبالتالي قطع الطريق أمام إمكان تعزيزها بقرارات أخرى واضحة المضمون بحيث تستجيب للحقوق الفلسطينية، واتفاقينا وإي ريفر وأوسلو للتسوية الدائمة لا تعالج القضية الفلسطينية من كل جوانبها بما في ذلك عدم تطرقهما إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودة اللاجئين، وأضافت أن هذا المسعى لتحويل اتفاق إطار الحل الدائم إلى مرجعية للمفاوضات لا يرمي فقط إلى صياغة بنية تفاوضية أخرى (اتفاق إطار ثم اتفاق حل تفصيلي) ويخفض سقف المطالب الفلسطينية، بل إنه يعيد تعريف الحل الدائم، وأوضح أن الحل الدائم يمكن أن يتحول - في هذه الحالة - إلى حل مرحلي طويل الأمد يستغرق عقدا أو اثنين، ثم يليه حل دائم وحذرت من أن تحويل اتفاق إطار الحل الدائم إلى مرجعية للمفاوضات سيعيد تعريف القضايا المطروحة، وبالتالي تغيير مضمونها وهو ما ينطبق على قضيتي اللاجئين والقدس وغيرهما.

خطورة المرحلتين

وتناولت دراسة للجبهة الديمقراطية، بعنوان: مذكرة شرم الشيخ، مفاوضات الوضع النهائي وارتباطها بقضايا المرحلة الانتقالية. واعتبرت أن اتفاق شرم الشيخ تناول مفاوضات الوضع الدائم ضمن آلية واضحة المعالم تتخطى كل ما سبق طرحه بهذا الخصوص. وتوقعت ألا يتم الالتزام بالفتترات الزمنية المحددة للتوصل إلى اتفاقية إطار (إعلان مبادئ) حول كل مسائل مفاوضات الوضع الدائم ٢٠٠٠/٢/١٣، والتوصل إلى اتفاق شامل في ٢٠٠٠/٩/١٣، بسبب المبررات والظروف التي سيتم اختلافاها.

وذكرت الدراسة، التي حصل عليها «الأهرام» أنه من بين نتائج إقرار الجدول الزمني لمفاوضات الوضع الدائم أنه مدد رسميا للمرحلة الانتقالية وبتوافق الطرفين معاً، وأنه ليس بالأمر الواقع الذي يمكن نقضه أو التراجع عنه.

وانتقدت ما ترتب على ذلك من امتناع الجانب الفلسطيني عن إعلان سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة في عدوان ١٩٦٧ حتى تنتهي مفاوضات الوضع الدائم مع حكومة إسرائيل، كما انتقدت عدم وجود التزام بوقف الأعمال الاستيطانية والتغييرات الاسرائيلية - الأحادية الجانب - في مدينة القدس، كذلك عمليات الاستيلاء على الأراضي وتشريد بنية تحتية لدعم وجودها في المناطق الفلسطينية التي تزعج الاحتفاظ بها في ظل التسوية الدائمة.

وتناولت الدراسة خطورة تقسيم التسوية الدائمة إلى مرحلتين: اتفاق إطار (مبادئ) واتفاق شامل مفصل لم يرد في أي من الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية السابقة. وفسرت الخطورة بأنها تكمن في أن هذا التقسيم يسلح إسرائيل بإمكانية فرض أو الاقتراب من فرض مرجعية أخرى للمفاوضات متراجعة عن مرجعية أوسلو بكل سلبياتها. واعتبرت أن ما

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٢ أكتوبر ١٩٩٩

دعت للعمل على طمأنة "ليس لبنان وإنما الشعب الفلسطيني"

عشراوي: مصرون على حق العودة للاجئي ١٩٤٨ الفلسطينيين الى اسرائيل

□ باريس - «الحياة»

يريد تحديد حدودها للإبقاء على المستوطنين، وفي الوقت ذاته فإنه سيحاول ضم القدس ومنع عودة اللاجئين. ان هذه القضايا الجوهرية يتطلب التفاوض في شأنها إعداداً مُحكماً وتحركاً سياسياً وديبلوماسياً عربياً يكون متناغماً ومنسجماً وقوياً وهذا غير موجود الآن».

أضافت: «أنا أستغرب ما نسمعه من طفرات بين دولة وأخرى والدول المضيفة تتكلم حسب أوضاعها هي، بينما لا بد من التنسيق لدعم حق العودة وليس برفض التوطين والموقف يجب ان يكون ايجابياً بإتجاه حق العودة الذي نصر عليه».

وعن مدى واقعية استيعاب دولة واحدة لكل اللاجئين، قالت عشراوي: «نحن لن نبدأ باستيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية فأنا مصرّة أن يطبق حق العودة على فلسطيني ٤٨ ولا أقبل القول بأن هذا غير واقعي، فأنا لا أفهم لماذا عندما تقول اسرائيل أنها تريد اجتذاب كل يهود العالم يكون هذا واقعياً ومسموحاً بينما هي لا تريد السماح بعودة أهل البلد الأصليين قائلة: «ان ذلك غير واقعي؟»

وتابعت «لدينا قرارات وشرعية دولية وقانون دولي وسوابق في كل الأماكن، فلماذا أصبح هذا الأمر غير واقعي؟ ينبغي أن يعود اللاجئين الفلسطينيون الى اسرائيل».

■ عبّرت حنان عشراوي في حديث الى «الحياة» عن استغرابها لما أسمته بـ«طفرة» الكلام حول توطين اللاجئين في لبنان والتخوف اللبناني من هذا الاحتمال، وقالت انه «ليس هناك أي كلام أو أي احتمال لحل قضية اللاجئين عبر التوطين»، وأن مثل هذا الاحتمال «لم يطرح إلا في لبنان وبطريقة سلبية».

ودعت عشراوي للعمل ليس لطمأنة لبنان وإنما لطمأنة اللاجئين والشعب الفلسطيني الى ان حقهم محفوظ ولا بد أن يكون هناك تنسيق بحيث لا تصدر كل دولة عربية، خصوصاً الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين تصريحات فردية وتتخذ مواقف وتتكلم مع الدول الأخرى.

وقالت انه ينبغي ان «نتحدث معاً حول الموضوع خصوصاً قبل مفاوضات الحل الدائم الذي يوجد على جدول أعماله موضوع اللاجئين الذي هو أصعب قضية وأعقدها وجوهر الحل».

وأشارت الى أن القضيتين الجوهريتين في هذه المفاوضات هما «قضية اللاجئين والقدس، وأنا أقول لك ان رئيس الحكومة الاسرائيلي ايهود باراك يمكن ان يقبل بالدولة (الفلسطينية) بين يوم وليلة ولكنه

المصدر: الأحرار

التاريخ: ٢ نوفمبر ١٩٩٩

القدس. المستوطنات. اللاجئون.. قضايا شائكة أمام قمة أوسلو باراك يطالب الفلسطينيين بتنفيذ اتفاق شرم الشيخ.. وكلينتون متفائل

وأشار التقرير إلى أنه يوجد ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني يريدون العودة وإن إسرائيل تعترض على ذلك. وتوقعت شبكة «سي. إن. إن» تكون هذه المسائل الشائكة هي محور المفاوضات التي ستشهد أوسلو على مدى اليومين القادمين. وتوقعت شبكة «بي. بي. سي» البريطانية أن يشير الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مسألة تجميد المستوطنات الإسرائيلية وتنفيذ اتفاق المساعدات المالية خلال القمة الثلاثية. وأشارت الشبكة إلى أن الكونجرس الأمريكي كان قد رفض الموافقة على تخصيص مليار ونصف المليار دولار للفلسطينيين والإسرائيليين إلا أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وعد بالنضال من أجل تنفيذ الاتفاق.

عواصم العالم - وكالات الأنباء:

ذكر تقرير أمريكي أمس أن ثلاث مسائل شائكة تنتظر الوصول إلى حلول في القمة الثلاثية التي ستعقد بين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وإيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل في أوسلو اليوم. وأشارت شبكة «سي. إن. إن» الاخبارية في تقرير لها إلى أن تحديد مستقبل القدس والمستوطنات واللاجئين تمثل هذه المسائل الثلاث... حيث أنه فيما يتعلق بمستقبل القدس فإن الجانب الإسرائيلي يشير إلى أن القدس عاصمة أبدية لها وأنه لا يمكن تقسيمها في حين يصر الجانب الفلسطيني على أنها عاصمة الدولة الفلسطينية التي سيتم إقامتها وأنهم لا يقبلون عنها بديلاً. وأوضح التقرير أنه فيما يتعلق بمسألة المستوطنات فإن الفلسطينيين يشيرون إلى أنه على الرغم من تصريحات باراك إلا أن عملية توسيع المستوطنات في الضفة الغربية مستمرة. ونقلت الشبكة عن مسئول فلسطيني قوله أنه إذا استمرت المستوطنات فإنه لن تكون هناك مفاوضات.



رئيس الوزراء النرويجي يتوسط باراك وليا رابين لدى وصولهما إلى أوسلو للمشاركة في مفاوضات الوضع النهائي

بين غزة والضفة الغربية وسمحت ببناء ميناء غزة وتم إطلاق سراح مئات من المعتقلين الفلسطينيين.

وقال ان إسرائيل أيضا سمحت بعودة بعض القادة الفلسطينيين من غير الاعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية مثل حواتمة الا انه ادلى بتصريحات معادية لإسرائيل.

وأضاف باراك في تصريحات للصحفيين في أوسلو انه يتوقع ان ينفذ الجانب الفلسطيني التزاماته المنصوص عليها.

وأشار باراك إلى انه تم احراز الكثير في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وانه يرى ان النزاع بين سوريا وإسرائيل يستنزف الكثير من

بالتفاؤل الحذر في اطار احتمال عدم التوصل إلى حلول سريعة للمسائل المعقدة.

وأشار التقرير إلى ان هذه القمة التي تعقد بعد مرور ست سنوات من المباحثات بين المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين سوف تبحث سبل دفع عملية السلام إلى الامام.. موضحة ان كلينتون سوف يعقد مباحثات ثنائية مع كل من عرفات وباراك قبل عقد القمة المشتركة لبحث امكانيات التوصل إلى تسوية نهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

من جانبه أعلن ايهود باراك رئيس وزراء إسرائيل ان إسرائيل نفذت التزاماتها المنصوص عليها في اتفاق شرم الشيخ حيث قامت بفتح الممر الآمن

وأوضحت الشبكة ان مفاوضات المرحلة النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي أصعب مرحلة للتفاوض بين الجانبين.

وقالت الشبكة ان الإدارة الامريكية أعربت عن قلقها لعدم احراز تقدم في الكثير من مسائل الخلاف بين الفلسطينيين والإسرائيليين خاصة فيما يتعلق باقامة الدولة الفلسطينية وتقرير مستقبل القدس على الرغم من اتفاق المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين على فتح الممر الآمن بين غزة والضفة الغربية الأسبوع الماضي.

وذكرت الشبكة في تقرير لها أمس عن القمة الثلاثية التي تعقد بأوسلو اليوم ان كلينتون وصل إلى أوسلو وسط شعور

الموارد وأن حل هذا النزاع سوف يوفر هذه الموارد مما يساعد على احراز تقدم فى المنطقة.

وأعرب باراك عن امله فى ان تتوصل القمة الثلاثية التى ستعقد بينه والرئيس الأمريكى بيل كلينتون والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى ذكرى اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الراحل إلى تحديد مواعيد لعقد الاجتماعات بين الوفود الفلسطينية والإسرائيلية للتوصل إلى تسوية نهائية.

وأعرب وزير الدولة فى ديوان رئيس الوزراء جاييم رامون عن اعتقاده بأن دولة فلسطينية على أى شاكلة كانت تخضع لقيود عديدة ومختلفة ستقام فى نهاية المطاف فى إطار عملية السلام.

ونقل راديو إسرائيل أمس عن رامون قوله ان هذه الدولة قد قامت فعلا فى العديد من النواحي وان السؤال الذى يطرح نفسه وسيكون من الضرورى بحثه خلال مفاوضات الوضع النهائى هو طبيعة العلاقات التى ستقام بين إسرائيل وهذه الدولة وما اسماء بالقيود التى ستفرض عليها والترتيبات الامنية التى سيتفق عليها الجانبان.

وأشار الراديو إلى ان تصريحات رامون جاءت تعقيبا على ما نشرته صحيفة «ها آرتس» الإسرائيلية من ان إسرائيل ستوافق ضمن اتفاقية الاطار التى من المقرر توقيعها فى شهر فبراير القادم على اقامة دولة فلسطينية على جزء من الاراضى.

ومن ناحية اخرى أكد مصدر أمنى مسئول انه لن يتم اعادة فتح سوق الجملة فى مدينة الخليل.. وكان من المقرر ان يعاد أمس فتح هذه السوق وفقا لاتفاق شرم الشيخ.

ونقل راديو إسرائيل عن المصدر ان إسرائيل تصر على اقامة شتون يتصل بين سوق الجملة والطريق المؤدى إلى الحي اليهودى.

وأضاف المصدر الأمنى ان إسرائيل مستعدة لبناء السور.

المصدر: الحياة

التاريخ: ٩ نوفمبر ١٩٩٩

سيثيرها خلال زيارته لسورية ولبنان بعد غد

فيدرين: قضية اللاجئين الفلسطينيين قنبلة موقوتة تجب معالجتها

□ باريس - «الحياة»

تحديد جوهر هذه التنازلات، وإذا اعتبرت هذه الأطراف أن الحل واجب وأن مصلحتها تقضي بذلك، فإنها ستنجح في إيجاد هذا الحل. وعن كثافة الاتصالات العربية التي تقوم بها فرنسا حالياً، قال فيدرين إن هذه الاتصالات مستمرة وغير مرتبطة بظرف معين، «فنحن نتابع التطورات عن كثب ونسعى إلى معرفة ما إذا كانت تتضمن عناصر جديدة وإيجابية ونفكر في سبل تجاوز العقبات».

لكنه أضاف: «نحن لن نحل محل الأطراف» التي تتولى بنفسها تحديد عناصر الاتفاقات، و«ما نفعله يقضي بأن نسهل وننصح» لدفع الأمور إلى أمام. ورداً على سؤال عن العراق، أكد فيدرين مجدداً أن الوضع القائم فيه «غير مقبول وسيئ سواء بالنسبة إلى الأمن الإقليمي أم بالنسبة إلى الناحية الاجتماعية والإنسانية، لأن منطق الحظر المستمر بات يفكك بني المجتمع العراقي».

وتابع أن هذه السياسة «خطرة وعيانية» والمفاوضات مستمرة في مجلس الأمن من أجل استئناف الرقابة على العراق بما يتيح رفع الحظر، والبحث يتركز على تحديد طبيعة هذه الرقابة. وعن العلاقات الفرنسية - الجزائرية، قال فيدرين إن الحلول تتقدم في شأن الملفات الموروثة عن السابق ومنها قضية التاشيرات وإعادة فتح القنصليات الفرنسية، وأن العمل جارٍ على إعادة تأهيل مقرات القنصليات، بحيث يلقي زائروها استقبلاً لائقاً.

أما عن استئناف رحلات شركة طيران «اير فرانس» إلى الجزائر، فأشار إلى أن هناك مشكلات تقنية يجب حلها، وأن هذه مسألة معقدة تستوجب معالجة جديّة. وأكد أن لا شيء يعيق تطوير العلاقات الفرنسية مع ليبيا وأن منطقة شمال أفريقيا يمكن أن تكون عامل حوار وتبادل استثنائي نتيجة روابطها وموقعها.

■ وصف وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين أمس قضية اللاجئين الفلسطينيين بأنها قنبلة موقوتة تتوجب معالجتها، مشيراً إلى أنه سيثير هذا الموضوع في كل من سورية ولبنان خلال جولته التي ستبدأ بعد غد.

وقال فيدرين في حديثه خلال مأدبة إفطار أقامها «برس كلوب دارابي»، الذي يترأسه ناشر مجلة «ارابي» ياسر هوارى، أن قضية اللاجئين من ضمن المشاكل الحساسة التي ينبغي حلها في إطار عملية السلام، معتبراً أن لا حل دائماً سورياً - لبنانياً - إسرائيلياً إن لم يتضمن تسوية لهذه القضية. أضاف أن الحل ينبغي أن يكون خالياً من أي قنابل موقوتة، وأنه سيأتي وقت تعمل فيه الأطراف أنفسها على معالجة مشكلة اللاجئين، وفرنسا مستعدة للمساعدة في ذلك.

وتطرق إلى الزيارة التي قام بها العقيد الركن بشار الأسد لباريس حيث التقى الرئيس جاك شيراك، بالقول أنها تندرج في إطار الرغبة الفرنسية في التعرف إلى كل المسؤولين والمحيطين بهم في المنطقة، كما تندرج في إطار الرغبة في الحصول على أوسع إطلاع ممكن على الأوضاع.

وعن دواعي القلق القائم حيال مسيرة السلام، قال فيدرين إن هذا القلق سببه ببساطة التعقيد الفائق الذي تتسم به المسائل التي يتوجب حلها. وتابع: «أنا على قناعة بأن الأطراف تريد الحل، لكن لكل منها نظرة مختلفة لهذا الحل»، لافتاً إلى أن قضايا القدس والمستوطنات والحدود واللاجئين مطروحة في إطار الحل النهائي لكن المواقف في شأنها متباعدة جداً.

وأشار إلى أن الحل الشامل والمستقر غير ممكن بلا تنازلات، وما هو مطروح على كل من المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي هو

عبدربه يشدد على تنفيذ القرارين ٢٤٢ و ٢٣٨ وحق تقرير المصير وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين

■ في ما يأتي نص كلمة السيد ياسر عبدربه رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات الوضع الدائم: «اسمحوا لي في البداية ان اعيد التأكيد على مبدأ عام سبق تكراره مراراً، ولكنه يظل مع ذلك صحيحاً اليوم بقدر ما كان صحيحاً في المرة الأولى التي قيل فيها: «السلام هو أكثر من غياب الحرب». وإذا كان ممكناً تحقيق الشق الأخير في هذا المبدأ من خلال حالة اللاحرب، فإن تحقيق الشق الأول (أي السلام) يكون ممكناً فقط من خلال العدل. ذلك أن السلام العادل الذي تتوافر فيه عوامل الديمومة والاستمرارية، هو السلام الذي يستند إلى جذور عميقة في القانون والشرعية الدولية، واحترام حقوق الإنسان وتوفير الكرامة للجميع والاعتراف بالمسؤولية عن أخطاء الماضي. فعند تلبية هذه الشروط فقط يمكننا التحدث فعلاً عن تسوية دائمة. لقد جنأ إلى هنا حاملين معنا رؤية صادقة للمستقبل - رؤية تتنبأ بنهاية حقيقية للصراع المستمر منذ بداية القرن. وفي هذه الرؤية، هنالك دولتان تعيشان بسلام ضمن حدود معترف بها، وأمنة ومفتوحة. وتقوم العلاقات بينهما على السيادة المتساوية، والتعاون، وحسن الجوار، في حين سيكون بوسع شعبيهما التمتع بكل ما تتمتع به المجتمعات المفتوحة من المزايا الاقتصادية، والثقافية، والفنية. في هذه الحال فقط، يمكن تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.

ووفق هذه الرؤية أيضاً، سوف تنعم الدولتان بالأمن الذي لا يقوم على الخوف، والاضطهاد والاحتلال، بالأمن الذي لا يتحقق لطرف على حساب انتهاك الحقوق الوطنية وحقوق الإنسان للطرف الآخر، بل بالأمن المشترك القائم على احترام السيادة، والذي يضمنه رفاه الناس واحترام حقوقهم. هنالك ثلاث نقاط تشكل منطلقاً لمفاوضات الوضع الدائم، وتمثل مراعاتها اختباراً لمدى النجاح الذي نحققه، كما أن التوصل إلى اتفاقية لن يكون ممكناً بدون تحقيقها.

تتمثل نقطة الانطلاق الأولى، والتي طالما أكد عليها الطرفان بشكل مستمر في الاتفاقيات السابقة، في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٢٣٨. أن أكثر ما يمتاز به هذا القرار هو التركيز الكبير، والقاطع على الاعراف والقوانين الدولية، التي ترفض احتلال أراضي الغير بالحرب، فضلاً عن أن هذه الاعراف والقوانين، التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة وأكدها عدد لا يحصى من الوثائق العالمية، والإقليمية، والثنائية، متصلة وأساسية في القانون الدولي، بحيث لا يمكن الانتقاص منها. أن الانسحاب إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ هو مطلب أساسي لتحقيق السلام. ومن دون إعادة إسرائيل لجميع

الارض التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، لن تفضي جهودنا إلى أكثر من تأجيل الازمات. ان الصيغة الوحيدة المقبولة هي صيغة الارض مقابل السلام. اما نقطة الانطلاق الثانية التي تقوم عليها عملية السلام في الشرق الأوسط ككل، والتي تعتبر المفاوضات الراهنة جزءاً لا يتجزأ منها، فتتمثل في تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وأولها وأكثرها أهمية حق تقرير المصير. فمع اقتراب الألفية الثانية من نهايتها، ليس من المعقول أن نتصور بقاء الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. وكما هو الحال في نقطة الانطلاق الأولى، فإن حق تقرير المصير الذي يعتبر متصلاً في الشعب الفلسطيني قد تحدد بوضوح شديد في القانون الدولي بحيث لا يمكن إنكاره أو التنازل عنه. ولذا، فإن هدفنا هو التأكد من التحقيق التام لحق تقرير المصير على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق حقوق الإنسان التي نلتزم بها جميعاً.

اما نقطة الانطلاق الثالثة، فإنها تتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ذلك أن الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي لم يبدأ عام ١٩٦٧. ومن دون تسوية أحد أبرز الآثار الدائمة التي خلفتها النكبة، لن يكون ممكناً الاتفاق على القضايا الأخرى. أن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، قد تم تأكيده في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وتأكيداته اللاحقة، إضافة إلى عدد لا يحصى من قرارات المؤسسات والهيئات الدولية الأخرى. أن السلام وتشريد الشعوب لا يلتقيان. نحن في فلسطين ملتزمون بالسلام. وأمل أن يشاركنا شركاؤنا الاسرايليون هذا الالتزام.

ان جدول اعمال المفاوضات حافل، ولدينا العديد من القضايا قيد البحث للتوصل إلى اتفاق بشأنها خلال الأسابيع أو الشهور القادمة. وقبل الانتقال إلى هذه القضايا، اسمحوا لي أن استذكر مرجعيتنا، لقد أخذت عملية السلام في الشرق الأوسط بعداً دولياً منذ البداية، وهذا أمر سليم في ظل المسؤولية التاريخية للمجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني في فلسطين والشتات. نحن نثق بأن المجتمع الدولي، وبشكل خاص راعيي عملية السلام، سيواصل الوفاء بمسؤولياته، بناء على ما جاء في رسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام، المؤرخة بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١.

ان المفاوضات الراهنة تأتي في سياق المفاوضات الثنائية الفلسطينية - الاسرائيلية، وعلى ضوء ذلك، أود التأكيد مجدداً على التزامنا باتفاق إعلان المبادئ للعام ١٩٩٣، جنباً إلى جنب مع كل من الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء الراحل إسحاق رابين والرئيس ياسر عرفات، واتفاقية القاهرة في أيار

انني اتساءل هنا عما إذا كان هذا يخدم المناخ الإيجابي الذي اتفقنا عليه. واتساءل أيضاً عن مدى انسجام ذلك مع تصريحات الرئيس كليتتون أثناء قمة أوسلو. يتفق الجانبان على الامتناع عن أية أعمال من شأنها أن تخلق صعوبات للجانب الآخر - في الوقت الذي يحاولان فيه التوصل إلى اتفاقية.

وإذا كنتم تريدون لهذه المفاوضات أن تحقق النجاح فعلاً، فإنني أحثكم على احترام ما قمتم بالتوقيع عليه، وادعوكم إلى القيام فوراً بإلغاء جميع القرارات والخطط والسياسات الاستيطانية، نحن نعتقد بأن من غير المفهوم أن تستمروا في تغيير الحقائق على الأرض في الوقت الذي نقوم فيه باتخاذ الترتيبات لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ على هذه الأرض المحتلة نفسها.

ستجري المفاوضات وفق معايير معينة:

- أن انسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧، هو نتيجة لتطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.
- لا يمكن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلا بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

- أن القدس في قلب الصراع في الشرق الأوسط والقدس الشرقية هي أراضٍ احتلت عام ١٩٦٧، ولا بد من التعامل معها بناء على قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، مع ضمان حق الجميع في الوصول إلى الأماكن الدينية.

- أن النشاط الاستيطاني هو نشاط غير شرعي بموجب اتفاقيات جنيف، وبموجب العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي، وهو لا يمكن أن يشكل في حال من الأحوال مبرراً للاستيلاء على الأرض.

- تعتبر المصادر المائية الاستراتيجية من جملة القضايا الرئيسية التي ينبغي أن نتوصل إلى اتفاق بشأنها. إن المبادئ بحد ذاتها بسيطة: حق جميع الشعوب في السيطرة على مصادرها الطبيعية، واقتسام المصادر المائية الحدودية وفقاً لأحكام القانون الدولي والتعويض عن الأضرار التي تحدث من جراء أفعال محظورة في القانون الدولي.

- أخيراً، هناك موضوع الترتيبات الأمنية، إن حق جميع شعوب المنطقة في العيش بأمن ليس موضع تساؤل. وفي الواقع، فإنه يشكل أحد أهداف المفاوضات، من حيث أنه يشكل أحد أسس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لكننا لا نعتبر الأمن حكراً على طرف دون آخر، ولا يمكن للأمن أبداً أن يشكل ذريعة لانتهاك سيادة ووحدة أراضي أي طرف. إذا قبلنا بهذه النقاط للنبد، يمكن تسوية الجزر المتبقية بسهولة نسبية.

إن الاختيار بين النجاح والفشل هو ملكنا، والفرصة موجودة هنا، فلا تدعونا نفوتها.

١٩٩٤، والاتفاقية الانتقالية في أيلول ١٩٩٥، وبرتوكول الخليل في كانون الثاني ١٩٩٧، ومذكرة واي ريفر في تشرين الأول ١٩٩٨، ومذكرة شرم الشيخ في أيلول ١٩٩٩، وغيرها من الوثائق ذات العلاقة. ولأن فلسطين وإسرائيل عضوان في الأسرة الدولية، فإن علينا إعادة التأكيد على التزامنا الثابت بالقانون والشرعية الدولية، كمرجعية ملزمة لكلا الجانبين. إن مبدأنا في إعداد تفاصيل اتفاقيتنا هو الالتزام بمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ونتوقع من شركائنا في إسرائيل أن يشاركونا هذا الموقف. وأود أن استغل فرصة وجودي هنا لإعادة التأكيد كذلك على التزام منظمة التحرير الفلسطينية بشكل راسخ، قولاً وعملاً، بالقيام بكافة الإجراءات اللازمة لضمان استمرار الاجواء التفاوضية المواتية لتحقيق السلام العادل والدائم، أننا نؤمن بضرورة أن يسود حسن النية العملية ككل، كي يتسنى لنا تحقيق هدفنا المشترك.

وفي هذا الصدد، فإنني أحث شركاءنا الاسرائيليين على الامتناع عن القيام بأعمال غير قانونية من شأنها الانتقاص من نتيجة المفاوضات، وأشير بشكل خاص إلى الأنشطة الاستيطانية. إن عدم احترام قرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي، واجتماع المجتمع الدولي، والتزام الطرفين بعدم اتخاذ أية خطوة من شأنها أن تحدث تغييراً في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حين ظهور نتائج مفاوضات الوضع النهائي والحفاظ على سلامة ووضع الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة أثناء المرحلة الانتقالية، يقوض أسس العملية السلمية برمتها. لقد تضررت مصداقية العملية السلمية بشكل كبير خلال ثلاث سنوات أو أكثر من الركود. ولذا فإنني أدعوكم إلى إعادة الاعتبار إلى هذه المصداقية من خلال ضمان عدم القيام بأعمال أخرى يكون من شأنها المساس بالحقوق الوطنية والانسانية للشعب الفلسطيني.

لقد أكدنا بوضوح في اجتماعنا المنعقد في أوسلو خلال الأسبوع الماضي على وجوب وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فوراً، سواء كانت على شكل توسيع المستوطنات القائمة أو بناء مستوطنات جديدة، وطالبنا بإلغاء جميع الخطط والسياسات ذات العلاقة، وقد كان حاضراً في ذهننا إذ ذاك الرجل الذي اجتمعنا في ذكراه، رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين، والذي قطع التزاماً بعدم بناء أية مستوطنات جديدة، وبعدم توسيع أية مستوطنات قائمة وبعدم تقديم أي دعم حكومي للمستوطنات. وبأن يتم نصب سياج في مسافة لا تزيد عن ٥٠ متراً فقط من محيط كل مستوطنة. لكننا علمنا أمس بقرار توسيع مستوطنة إيتيمار بمعدل عشرة أضعاف، كمكافأة للمستوطنين لقاء إخلائهم عشرة من المواقع الاستيطانية الوهمية.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١١ نوفمبر ١٩٩٩

الحصص: الإجراءات حول المخيمات «عادية»

بيروت: «الشرق الأوسط»

الانسحابات الاسرائيلية من طرف واحد ستخلق متاعب أمنية، قال: «سبق لي أن قلت، غير مرة، أننا نتمنى أن يتم الانسحاب بموجب اتفاق تسوية في إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري حتى يكون الانسحاب منتظماً، لأننا في حال استئناف المفاوضات سيكون مضمون القرار 425 سقف الموقف اللبناني، أي أننا سنطالب بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي اللبنانية التي تحتلها حتى الحدود المعترف بها دولياً بموجب هذا القرار.

جسد رئيس الحكومة اللبنانية وزير الخارجية الدكتور سليم الحص «عدم وجود أي حصار لبناني على المخيمات الفلسطينية»، معتبراً أن هناك «إجراءات أمنية عادية»، وقال إنه اتّصل بقيادة الجيش لتوضيح هذا الأمر ونها ستصدر بياناً بذلك». ورداً على سؤال عن كلام لرئيس الوفد الفرنسي في لجنة مراقبة تفاهم ابريل (نيسان) من أن



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٥ نوفمبر ١٩٩٩

اللاجئون الفلسطينيون في مرحلة مفاوضات الحل النهائي (٤)

□ تستمر المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتقرير النتائج النهائية للقضية الفلسطينية. وتحتل مسألة عودة اللاجئين إلى أراضي المحتلة نقطة اختلاف لكونها تمثل جوهر الصراع العربي - الصهيوني. فالجانب الإسرائيلي يرفض مبدأ العودة ويصر على توطيد الفلسطينيين في مناطق انتشارهم ويقبل بحدود معينة فكرة تعويضهم أو عودتهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية. بينما يؤكد الجانب الفلسطيني على الشرعية الدولية التي تعطي أولوية لحق العودة والتعويض نظراً لضيق مساحة أراضي السلطة وعدم قدرتها على استيعاب الأعداد الضخمة من الفلسطينيين. وفي مناسبة بدء مفاوضات الحل النهائي قامت «الحياة» بإجراء تحقيقات ميدانية عن المخيمات الفلسطينية في طول الطوق العربية وأجرت مسحاً لأوضاعهم السكانية والاجتماعية والقانونية في مناطق وجودهم القسري.

الأردن سبق الدول العربية إلى الاعتراف بالأمر الواقع للاجئين

التركيز على حق العودة إلى الدولة الفلسطينية والتعويض

□ عمان - سلامة نعمات

■ بعد مرور نصف قرن على إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وإقتلاع مئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم وبيوتهم، بذرت حديثاً المفاوضات بين الجانبين لتقرير الوضع النهائي لـ ١٢ مليون فلسطيني يعيشون في الأردن. ويتوقع الأردن أن تتخلى عن هذه المفاوضات تسوية وسط ما بين تحقيق حلم الفلسطينيين بالعودة إلى قراهم ومدنهم التي أجبروا على مغادرتها في العام ١٩٤٨، وإصرار إسرائيل على عدم السماح لهم بالعودة إلى ما وراء الخط الأخضر. ويعتبر الأردن أن القضية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون على أرضهم هم مواطنون أردنيون من أصول ومنازل فلسطينية، وأن سقف التوقعات هو تعويضهم وموئيلهم الدولة الأردنية على استيعابهم مع احتمال عودة نسبة محدودة منهم إلى الدولة الفلسطينية المتوقعة إعلانها مع انتهاء مفاوضات الوضع النهائي. وفيما ترغب إسرائيل في إغلاق ملف اللاجئين بأسرع وقت ممكن بسبب امتدادها العربي الذي يحول دون تسوية سلمية دائمة في المنطقة، يؤكد مسؤولون فلسطينيون على أن المشكلة أكثر تعقيداً على صعيد «توطين» الفلسطينيين المقيمين في كل من سورية ولبنان مقارنة بوضعهم في الأردن إذ حصلوا على حقوق المواطنة القانونية. ولا يستبعد الأردن أن تشمل التسوية الدائمة توطين أعداد كبيرة من اللاجئين في أماكن إقامتهم الحالية مع إعادة تأهيلهم وتحسين أوضاعهم من خلال آلية دفع التعويضات الفلسطينية وتقديم مساعدات مالية من الدول المضيفة.

ويؤكد مسؤولون أردنيون أن الحكومة العمالية برئاسة إيهود باراك أكثر مرونة في موقفها من تسوية مشكلة اللاجئين مقارنة بالحكومات الإسرائيلية السابقة. إذ أنها تعتبر تسوية مشكلة اللاجئين اختصاراً للمسافة التي تفصل ما بين الوضع الحالي المعنق وإغلاق ملف النزاع مع الفلسطينيين. فيما سعت الحكومات الإسرائيلية السابقة إلى تأجيل المشكلة لتكون آخر بند

على جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي. وترى الحكومة الأردنية أن باراك يستسهل حل مشكلة اللاجئين لخيبات البعد النفسي لديه مقارنة مع إسحق رابين الذي كان مسؤولاً شخصياً بصفته قائداً عسكرياً عن بعض أعمال التهجير التي مورست ضد الفلسطينيين خلال الحرب، بينما كان باراك في السادسة من عمره في العام ١٩٤٨ وكان اللاجئين جزءاً من الواقع على الأرض قبل تخرجه من المدرسة الابتدائية. ويقول مسؤول ملف اللاجئين في السلطة الفلسطينية أسعد عبدالرحمن: إن إسرائيل اقترحت عودة مقننة لعدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين يتراوح ما بين ٥٠ إلى ١٥٠ ألف لاجئ من دون اعترافها بحق العودة لجميع اللاجئين، وإنما استناداً «لاعتبارات إنسانية» تتم الموافقة على طلبات لم الشمل، إضافة لإمكانية تخفيف حدة التطرف الإسرائيلي في ما يتعلق بقضايا المستوطنات والحدود والمياه ضمن الحل النهائي، وذلك مقابل موافقة الفلسطينيين على إغلاق ملف اللاجئين إلى الأبد وعدم المطالبة بالسيادة الكاملة على القدس.

وبالنسبة لمن تبقى من اللاجئين، تقترح إسرائيل إنشاء منظمة دولية بديلة من وكالة الغوث، وظيفتها تقديم تعويضات للاجئين والدول المضيفة لهم.

ويقول عبدالرحمن أن طروحات توطين اللاجئين متعددة، ومنها ما يقترح توطين اللاجئين في منطقة الأزرق الأردنية والآخر يتناول توطينهم في منطقة الرمادي العراقي، وهي طروحات مرفوضة من القيادة الفلسطينية. ويؤكد وجود تنسيق مكثف على مختلف المستويات مع الحكومتين المصرية والأردنية في مواجهة الطروحات الإسرائيلية.

ويؤكد مسؤولون أردنيون على أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يرغب بالتوصل إلى تسوية لمشكلة اللاجئين كجزء من الاتفاق - الإطار الذي من المقرر أن يوقع بعد أقل من أربعة أشهر. ويرى باراك أن هذا هو الطريق الوحيد لطماننة الرأي العام الإسرائيلي بأن الاتفاق سيضع نهاية للنزاع مع الفلسطينيين وسيزيل مخاوف عميقة من أن سياسة «الخطوة

خطوة» التي يتبناها الفلسطينيون ستؤدي إلى دمار دولة إسرائيل. ويعتبر باراك أن اتفاقاً يترك مسألة اللاجئين مفتوحة في المستقبل لا يمكن أن ينجح لأن إسرائيل ستظل تواجه مطالبات إضافية بالتنازل ما قد يؤدي إلى فقدان الثقة بحكومتها.

وتتضمن مشكلة اللاجئين ثلاثة جوانب أساسية هي الاعتراف التاريخي بمسؤولية إسرائيل عن المشكلة، وحقوق العودة، والتعويضات. وسيطالب الفلسطينيون ومن وراءهم الأطراف العربية المعنية إسرائيل بالاعتراف بمسؤوليتها الأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين في العام ١٩٤٨ وبحقوقهم من حيث المبدأ في العودة إلى أراضيهم. وسيطالبونها تعويضهم عن ممتلكاتهم الضخمة التي تركوها وكانت أساس بناء وتطوير دولة إسرائيل بينما حكم على أصحاب الأرض والممتلكات الأصليين بالفقر والمعاناة والحرمان في مخيمات اللاجئين.

وتقول الحكومة الإسرائيلية أن خطة باراك لتسوية مشكلة اللاجئين هي الاستجابة للمطالب الفلسطينية مع المحافظة على المصالح الإسرائيلية في إطار مجموعة من الخطوط الحمراء. وفي خطابه في الكنيست قبل أكثر من أسبوعين، أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي عن «أسفه للمعاناة الشديدة» التي تسبب بها النزاع للفلسطينيين، لكنه قال بأن هذا الأسف لا يعني بأي حال شعوراً بالذنب أو الاعتراف بالمسؤولية عن النزاع ونتائجه. وفي تموز (يوليو) الماضي تحدث أيضاً عن الاعتراف بالمعاناة، ما فسر أنه محاولة لبناء الثقة نحو

الفلسطينيين عشية مفاوضات الوضع النهائي وتحضير الرأي العام الإسرائيلي للتسوية المقبلة. وقال: «ليس لدينا ما نخجل منه، وليسنا الملامين وحسبنا، لكن المعاناة التي تترتب على الفلسطينيين... هي مسؤولية تاريخية ولا بد من قول الحقيقة». وتلوم بعض الأوساط الإسرائيلية العرب لخلقهم مشكلة اللاجئين بشنهم حرباً ضد إسرائيل تمنعهم من إقامة دولتهم اليهودية، ما تسبب بالدمار للشعب الفلسطيني. وبعد الحرب،

وفي تموز من العام الجاري عقد مؤتمر في أوتاوا تحت رعاية الحكومة الكندية عن التعويضات كجزء من حل مشكلة اللاجئين بمشاركة باحثين فلسطينيين واسرائيليين. وفي التقرير النهائي اعترفت اسرائيل بجزء من المسؤولية عن مشكلة اللاجئين بالاشتراك مع المجتمع الدولي بوصفها المستفيدة الاولى من الأراضي والبيوت التي تركها اللاجئين. ومن أبرز المصاعب التي واجهت محادثات أوتاوا كانت مسألة تمويل صندوق التعويضات. وقدر الخبراء ان المجتمع الدولي ان يكون متحمساً جداً لدفع هذه المبالغ لتمويل عملية السلام في شكل يتجاوز ما تم الالتزام به حتى الآن تجاه السلطة الفلسطينية من خلال آلية الدول المانحة، فيما تعاني الدول العربية من ازمات اقتصادية من حيث خفض حجم مساعداتها الخارجية في موازنتها الوطنية. وسيطلب ايجاد مصادر اضافية للتمويل جهداً كبيراً على المستوى الدولي. وتقترح بعض الاوساط الغربية ان يشمل التعويض إخلاء مستوطنات يهودية مقامة في الأراضي الفلسطينية وتسليمها للفلسطينيين ومشاركة شركات اسرائيلية في مشاريع إعادة تأهيل اللاجئين. يذكر ان مجموعة العمل للاجئين التي ترأسها كندا منذ

العام ١٩٩٢ تهدف الى تحسين الاوضاع المعيشية للاجئين في اماكن اقاماتهم الحالية اكثر منها الى معالجة مشكلة حق العودة. واستست المجموعة حتى الآن قاعدة معلومات عن اللاجئين برئاسة النروج اضافة الى برنامج لم الشمل الذي يتم بالتنسيق مع فرنسا. وبحسب الحكومة الكندية، تم جمع ٩٠ مليون دولار في إطار برنامج «تطبيق السلام» الذي ترعاه وكالة الغوث في مخيمات اللاجئين ومشاريع أخرى مثل بناء المدارس ونوادي الشباب والعيادات التي تبصر ببنائها بعض الدول الغربية.

وتنص اتفاقات اوسلو على ان مصير لاجئي حرب ١٩٤٨ يؤجل الى مفاوضات الوضع النهائي، مع السماح بعودة الأشخاص النازحين نتيجة حرب عام ١٩٦٧، والذين تم تهجير غالبيتهم من الضفة الغربية الى الاردن. وتم

الاجتماعية بين الذين كانوا من اصحاب الاراضي والممتلكات من جهة، والمزارعين الفقراء من جهة أخرى. وتصدر اسرائيل على المطالبة بان تتركز التعويضات على تأهيل اللاجئين وتفكيك المخيمات الفلسطينية وبناء مساكن دائمة وخلق فرص عمل للاجئين وتطوير خدمات الضمان الاجتماعي لهم.

وتطالب اسرائيل أيضاً بأن تكون ترتيبات التعويض نهائية وليست مفتوحة لمطالبات مستقبلية فضلاً عن مطالبتها بالاشراف على آلية تصريف اموال التعويضات كإداة للضغط السياسي والاقتصادي. وفي المقابل، يطالب الاردن الى جانب السلطة الفلسطينية بالجزء الأكبر من مخصصات التعويضات بوصفه الدولة الأكثر تضرراً من مشكلة اللاجئين التي يعيش على ارضها نحو مليون ونصف المليون لاجئ. وذكر وزير الخارجية الاردني عبدالاله الخطيب خلال زيارته الاخيرة الى اسرائيل ان الاردن يتحمل عبئاً اقتصادياً كبيراً نتيجة استيعابه للاجئين بعد حرب ١٩٤٨ والنازحين بعد حرب ١٩٦٧. ويقول مسؤولون اسرائيليون ان تعويض الاردن بشكل كبير يتوافق مع مصالح اسرائيل، وكذلك تقديم تعويضات لسورية ولبنان بهدف إعادة تأهيل اللاجئين.

وتتراوح التقديرات للمطالبات بالتعويض ما بين ثلاثة وستة بلايين دولار بحسب مسؤولين اسرائيليين و ٦٧٠ بليون دولار بحسب الخبير الفلسطيني سليم التعمري، الذي يطالب اسرائيل بتعويض الفلسطينيين على املاكهم التي تركوها ومعاناتهم والعائلات الاسرائيلية التي تأتي من الاراضي التي سيطروا عليها نتيجة للاحتلال.

ويقول الباحثان يوسي البر و خليل الشقائي اللذان نشرتا تقريراً مشتركاً عن مشكلة اللاجئين ان حجم التعويضات يتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ بليون دولار. وفي عام ١٩٥١، قدرت الامم المتحدة قيمة الاملاك التي هجرت بحسب الوالي ١٢٠ ألف جنيهه فلسطيني، وهو ما يعادل ٣،٤ بليون دولار بأسعار اليوم.

تقول تلك الاوساط ان الدول العربية زادت من معاناة اللاجئين برفضها استيعابهم كمواطنين، وأبقته في المخيمات ويحرمها براك ان هذا الموقف يعيق المفاوضات على رغم معرفته بان اسرائيل ستتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية التاريخية في إطار الوضع النهائي. وجاء قرار وزير التعليم يوسي ساريد بإدراج فصل عن مذبحه كفر قاسم في منهج تعليم التاريخ في المدارس الاسرائيلية كخطوة أخرى نحو تهيئة الرأي العام الاسرائيلي لتقبل الموقف الرسمي الجديد. ويرفض براك بالكامل عودة اللاجئين الى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، على أساس انها خط احمر سيصير عليه في اتفاقات الوضع النهائي. وكان ابلغ الرئيس الفرنسي جاك شيراك والمستشار الالمانى غيرهارد شرودر الذي التقاه الشهر الماضي بذلك الموقف. وقال إنه سيتوافق على عودة اللاجئين الى الاراضي الواقعة تحت سيادة السلطة الفلسطينية، لكنه اشار الى ان الفلسطينيين لا يملكون البنية التحتية التي تؤهلهم لاستيعاب اعداد كبيرة من اللاجئين.

وترفض الدول العربية المضيفة للاجئين وخصوصاً الاردن مطالبة اسرائيل بالاشراف على عودة اللاجئين الى الاراضي الفلسطينية وتحديد اعدادهم، وهو ما يتوقع ان يشترطه الجانب الاسرائيلي في المفاوضات. وعلى رغم المواقف المعلنة، تعترف الدول العربية ان معظم اللاجئين المقيمين لديها ستتم إعادة تأهيلهم في اماكن اقاماتهم الحالية في اراضي السلطة الفلسطينية والاردن وسورية ولبنان.

وتتوقع مصادر اردنية رسمية ان يتم تأسيس هيئة دولية لتعويض وتأهيل اللاجئين بمساهمة اسرائيلية مع تحمل المجتمع الدولي العبء المالي الأكبر. ويذكر ان اسرائيل تعارض دفع تعويضات شخصية لاصحاب الاراضي والممتلكات الفلسطينية على أساس ان ذلك سيعزز الفجوة



فلسطينية تستقبل العاهل الأردني خلال زيارته الأخيرة لمخيم اللاجئين.

الذين يقيمون خارج أراضيها . كما ينص الاتفاق على حل وكالة الغوث واستبدالها بهيئة للتجويضات وإعادة التاهيل تحت رعاية السويد. وفي الشهر الماضي زار رئيس الوزراء السويدي غوران بيرسون إسرائيل وأكد تمسك حكومته بالاتفاق.

من جانبه، يرى الأردن ان ضمان حق العودة والتعويض يجب ان يكون اساس حل مشكلة اللاجئين مع ضمان حريتهم في ممارسة او عدم ممارسة ذلك الحق، مع الفصل ما بين تعويض الاشخاص وتعويض الدول. وفي ضوء استبعاد موافقة اسرائيل على عودة اللاجئين الى أراضيها واعتراف الدول العربية والمجتمع الدولي بدولة اسرائيل، فإن سقف الحل يبدو أكثر وضوحاً مما تبدو عليه الأمور عشية انطلاق المفاوضات.

ضمن اتفاق اوسلو تشكيل لجنة رباعية تضم ممثلين عن إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ومصر لمناقشة اوضاع النازحين واجتماعات اللجنة للمرة الأخيرة عام ١٩٩٧ لكن الجانب الاسرائيلي واصل المماطلة في المحادثات متفادياً اتخاذ أية قرارات. وفي اتفاق شرم الشيخ الأخير، تقرر تجديد نشاط اللجنة الرباعية، وكان من المقرر ان تجتمع في بداية تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. لكن الاجتماع تأجل في ضوء رفض إسرائيل اقتراحاً تقدم به وزير الخارجية المصري عمرو موسى لفتح احتفالي للمحادثات عن اللاجئين في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية بدلا من رؤساء الوفود. وتمت محاولة أكثر جدية لبدء محادثات عن النازحين على اساس اتفاق ابو مازن - بيلين نهاية العام ١٩٩٥، الذي لم تعترف به إسرائيل أو السلطة الفلسطينية. وينص الاتفاق على عدم عودة اللاجئين الى الاراضي الاسرائيلية وان تكون عودتهم الى الدولة الفلسطينية محدودة. ويسمح الاتفاق للدولة الفلسطينية بمنح جوازات سفر للاجئين بمن فيهم

رؤية مصرية

أفكار إسرائيلية أمريكية:

توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق!

من عقبات التوصل الى حل نهائي على المسار الفلسطيني الاسرائيلي هي «عودة اللاجئين الى ديارهم»، وتثير الصحافة الاسرائيلية هذه القضية الخطيرة، وتتساءل الصحافة، وتقف أمام سؤالين:

- الى اي أرض يعودون، الى أرضهم قبل عام ١٩٤٨، الى اسرائيل، ويعني هذا خلا شديدا في التركيبة السكانية الاسرائيلية، والتي حاولت - وفشلت تماما - في اقامة مجتمع في اسرائيل يهودي مائة في المائة.

- كم عدد اللاجئين العائدين الى ديارهم؟.. لمحت اسرائيل بعودة ما لايزيد على خمسين الف لاجيء فلسطيني هي التي تحدد اسماءهم.

وتتساءل السلطة الفلسطينية: وباقي اللاجئين؟

●●●

قبل الاجابة عن هذا السؤال. فان اسرائيل طلبت من الادارة الامريكية التدخل لحل هذه المشكلة. وعرضت ان يتم توطين اللاجئين في الدول التي يعيشون فيها حاليا. وهم في ثلاث دول هي سوريا ولبنان والاردن. وعرضت الولايات المتحدة على لبنان توطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بها مقابل ٢٤ مليار دولار هم حجم الديون على لبنان الا ان لبنان رفضت العرض حتى الان. وفي بيان مشترك، صدر عن الملك عبدالله ملك الاردن والرئيس اللبناني أميل لحود، رفضت كل من لبنان والاردن العرض الامريكي الاسرائيلي وكذلك سوريا.

●●●

علمت ان اسرائيل ترى ان العراق حاليا قد فقد ارادته، ولا يملك الموافقة او الرفض للقرارات الامريكية، وان أرضه تحتمل اضافة عدة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين، وان صدام حسين سوف يوافق بل ربما يتحمس خاصة اذا لوحته له الولايات المتحدة الامريكية برفع العقوبات المفروضة عليه، فصدام مستعد أن يدفع أي ثمن مقابل رفع العقوبات. ولذلك.

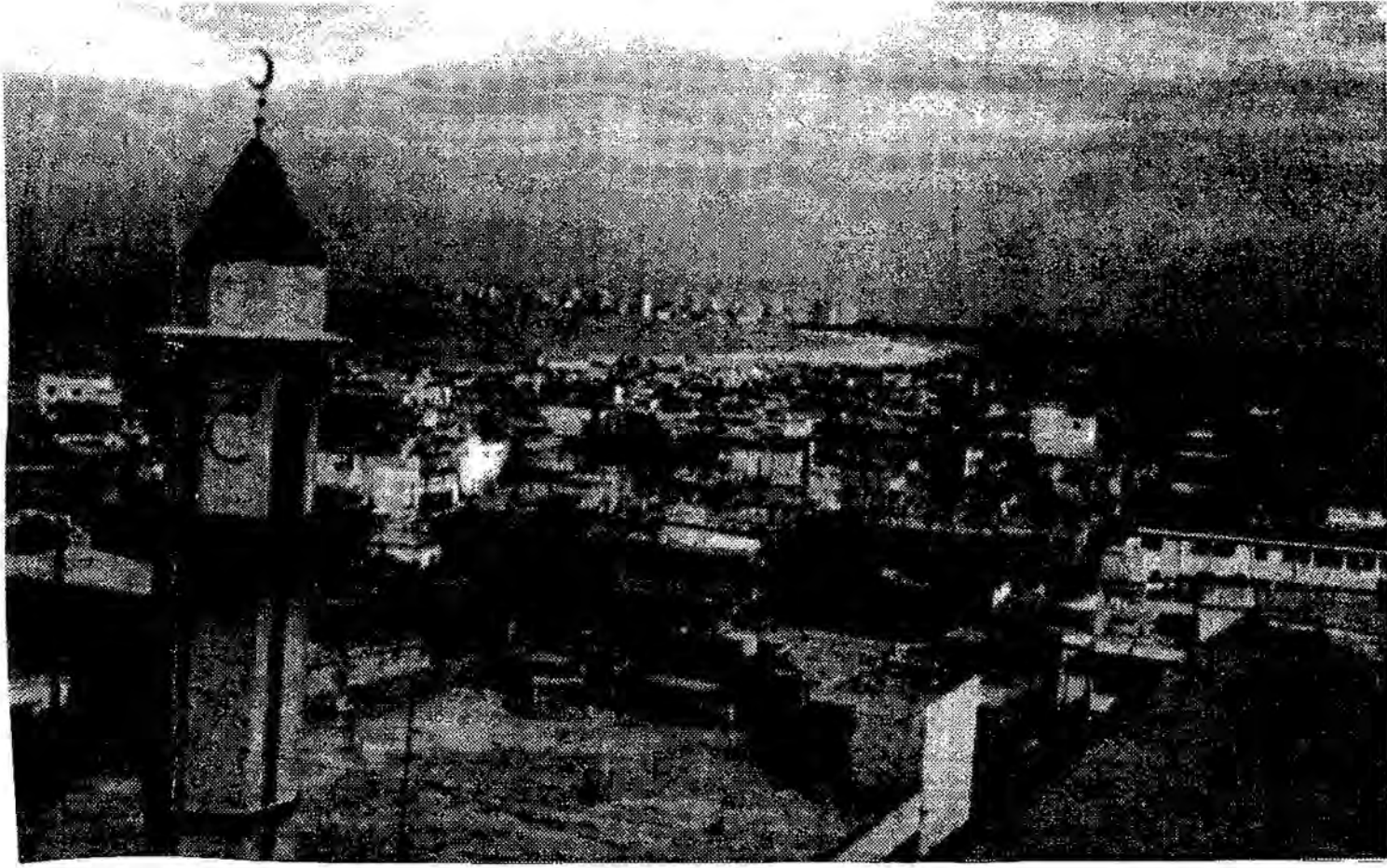
أتوجه الى الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية لعقد مؤتمر عربي على أي مستوى يناقش فيه الافكار الاسرائيلية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق أو في الدول العربية.

وجيه أبوذكرى

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٨ نوفمبر ١٩٩٩

اللاجئون الفلسطينيون في مرحلة مفاوضات الحل النهائي



(٤ من ٤)

□ تستمر المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي لتقرير النتائج النهائية للقضية الفلسطينية. وتحتل مسألة عودة اللاجئين الى ارضهم المحتلة نقطة اختلاف لكونها تمثل جوهر الصراع العربي - الصهيوني. فالجانب الاسرائيلي يرفض مبدأ العودة ويصر على توطين الفلسطينيين في مناطق انتشارهم ويقبل بحدود معينة فكرة تعويضهم أو عودتهم الى مناطق السلطة الفلسطينية. بينما يؤكد الجانب الفلسطيني على الشرعية الدولية التي تعطي أولوية لحق العودة والتعويض نظراً لضيق مساحة أراضي السلطة وعدم قدرتها على استيعاب الاعداد الضخمة من الفلسطينيين.

وفي مناسبة بدء مفاوضات الحل النهائي قامت «الحياة» بإجراء تحقيقات ميدانية عن المخيمات الفلسطينية في دول الطوق العربية واجرت مسحاً لأوضاعهم السكانية والاجتماعية والقانونية في مناطق وجودهم القسري.

غطت الحلقات السابقة اوضاع الفلسطينيين في الأردن وسورية. وهنا حلقة عن اوضاع المخيمات في لبنان.

□ بيروت - حازم الأمين

■ بين مخيمات منطقة صور الفلسطينية وحده مخيم الرشيدية غير متصل بالسكن اللبناني ولا يخترقه. أما باقي المخيمات كالبص والبرج الشمالي، قضاعت حدودها وخرج أهلها ليقوموا منازلهم ومتاجرهم عند تقاطعات الطرق الخارجية وفي الأحياء اللبنانية المجاورة، وتغلغل كثير من اللبنانيين داخل المخيمات وانتسبوا إليها.

وبين مخيم الرشيدية، وهو الأكبر في قضاء صور، والمدينة التي يقع إلى جنوبها، مساحة رمل طويلة نسبياً، كان من المستحيل على التمدد الإسمنتي أن يقطعها، أنها منطقة الشواكير، حيث كان يحلو دائماً للإسرائيليين اختيارها لإنزالاتهم البحرية إبان حكم الفلسطينيين الجنوب وأجزاء أخرى من لبنان، وفي هذه المساحة الرمل أيضاً كانت الشرارة الأولى لانتقال حرب المخيمات بين «حركة أمل» والمنظمات الفلسطينية من بيروت إلى الجنوب، فساهمت في عدم تمدد المخيم شمالاً ليتصل بالمدينة.

يقول ناصر، وهو صاحب دار متواضعة للسياسة في منطقة الحوش إلى الشرق من مدينة صور، أن فلسطينيين كثيراً يأتون إلى صالته لحضور الأفلام، من مخيمي برج الشمالي والبص. أما الآتون من مخيم الرشيدية، وهم قلة فيشعر هو أنهم جاءوا متسللين وأنهم على عجلة من أمرهم. وهذا الانطباع ولدته أيضاً سمعة المخيم في وعي أبناء المدينة الذين اختلطوا بسكان المخيمات الأخرى وتاجروا وتظاهروا. أما الرشيدية فبقي بعيداً تفصله عنهم مسافة يغطها هواء مثقل بالرمل والرطوبة وبحكايات عن ملثمين يقفون هناك على الشاطئ يحرسون البحر وخلفهم في المخيم أساطير الحصار والتسلل إلى الشواكير القريبة.

يقيم في مخيم الرشيدية اليوم نحو ١٥ ألف نسمة. أما عدد سكانه بحسب سجلات «أونروا» فيفوق الـ ٢٣ ألفاً، وقد خضع منذ نشوئه عام ١٩٤٨ لموجات تهجير منه وإلى حولة طبيعة الإقامة، وجعلت مكان رصد معشى مرور الزمن على المقيمين أمراً غير ممكن. فهو أقرب المخيمات الفلسطينية في لبنان إلى الحدود مع إسرائيل، وكان من أول المخيمات التي تعرضت للقصف

والغارات الإسرائيلية، ما حال دون استقرار السكان على وضع واحد. فهم تهجروا إليه كما معظم الفلسطينيين في لبنان من الجليلين الأعلى والغربي، وأقاموا في أحيائه عائلات وقرى، وأطلقوا أسماء بلداتهم وعشائرتهم على شوارعهم. وعاد قسم كبير منهم فتهجر منه في مطلع السبعينات إلى المخيمات الأخرى القريبة والبعيدة. ومع بدايات الحرب في لبنان أصيب بهجرة، ولكن إليه هذه المرة. فقد قصده أبناء مخيمات تل الزعتر والضبية في بيروت وأقاموا فيه تجمعات خاصة، فتمدد شمالاً بما أصبح يعرف في داخله بالحي الجديد.

وزائر مخيم الرشيدية يلاحظ بلا شك اختلافاً جوهرياً بينه وبين المخيمات الأخرى. إذ يبدو واضحاً أن الاكتظاظ السكاني فيه أقل وطأة منها. ويعود الأمر إلى وقوعه على مساحة كبيرة، وكذلك إلى إمكان التمدد على الشاطئ وبين البساتين ربما. وأزرقته مخترق أسمنتها بأشجار متفرقة، قد لا يكون لمجموعها قوام جمالي، لكنها بلا شك علامة تفوق على المخيمات الفلسطينية الأخرى. وفيه ساحات وتقاطعات أحياء لم تشد عليها منازل، فتحوّلت فسحات يلتقي رجال تحت أشجارها القليلة، ويتجمع فيها أطفال يلعبون بخروضات وهياكل سيارات قديمة.

وفي شوارعها التي تفصل أحياء عن أخرى، أبنية مكشوفة لصرف المياه الصحية التي تصب في نهاية الأمر في البحر القريب، ومن أحيائه أيضاً تعبر أبنية مياه أخرى لري البساتين المجاورة، تتغذى من ينابيع مياه قريبة. ووفرة المياه هذه هي التي جعلت الأشجار المتبقية تقاوم عوامل موتها الأخرى. فخرجت أشجار من بين ركام منزل هنا، ونبتت أخرى في جدار قديم هناك.

وغطت هذه الأشجار طبقات من الغبار يحدثها عبور السيارات على طرق تخلو من الأسفلت.

والرشيدية هو المخيم الفلسطيني الوحيد في لبنان الذي يخضع بالكامل لسلطة منظمة التحرير الفلسطينية. فعلى مدخله الوحيد وبعد حاجز الجيش اللبناني، الذي يشكو الفلسطينيون منعه لهم من إدخال حاجات كثيرة وضرورية للعيش، حاجز لحركة «فتح» ترتفع فوقه صوراً الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ومساعدته الذي اغتيل خليل الوزير (أبو جهاد)، علماً أن صورة الثاني يفوق انتشارها في المخيم صورة الأول. وأمام مكتب المسؤول في الحركة سلطان أبو العينين. تقف نساء شاقيات وطالبات

وإبان اشتباكات الحركة والمنظمات الفلسطينية تعرضت المؤسسة لهجمات عدة من المخيم، فيما اتخذت منها «أمل» معتقلاً للفلسطينيين الذين كان يسهل عليها اعتقالهم لإقامتهم خارج المخيم. وفي المنطقة وإلى الغرب من البلدة أيضاً يقع تجمع المعشوق الذي يقيم فيه فلسطينيون أيضاً، ويفصل بينه وبين المخيم مساحات تتخللها منازل وأبنية متفرقة لسكان من الجنسيتين. وشريط السكن المضطرب والمتفاوت بين إقامة مرتجلة في غرف الصفيح، والمنازل غير المكتملة اسمنتها، يمتد من المعشوق إلى الشارع الذي يفصل مخيم البص عن هذه المنطقة ليستأنف من جديد متدرجاً من متاجر على الشارع العام ثم سكن مختلط في محيط المخيم، إلى سكن فلسطيني في الداخل، ويختلط هناك التجار اللبنانيون بالفلسطينيين، وكذلك الأسواق والمشافي. هذا الاختلاط الاجتماعي والاقتصادي هو أحد مستويات العلاقة بين اللبنانيين والفلسطينيين التي لها مستويات أخرى.

إذ كانت له نتائج كارثية خلال حرب المخيمات، ما زالت إلى اليوم تقف وراء حساسيات متبادلة حادة. فسهلت على الأطراف المتقاتلين عمليات الاعتقالات والتصفيات المتبادلة، التي لا يزال في وعي اللبنانيين والفلسطينيين من أبناء المنطقة حكايات اليمّة منها تحول دون اكتمال تواصلهم.

الجواب البديهي الذي يلقيه السائل عن موضوع التوطين، من معظم سكان مخيمات صور، هو لماذا يقبل من له وطن أن يوطن في بلد آخر؟ لكن هذا الجواب هو العبارات الأولى، أما بعده وأثناء البحث في التفاصيل، فتبرز تساؤلات تنم عن إدراك أن القضية ليست في يد أحد منا وأن ثمة أيدي بعيدة وقوية تعمل على تحديد مصير ما زال يجهله الناس والمسؤولون المحليون. أما القيادات السياسية والأمنية فتتميل إلى الاعتقاد أن مشروع التوطين قرار ضالعة فيه الحكومة اللبنانية وليست حملات رفضه إلا من قبيل تسويق وجس نبض ضحيته الفلسطينيين في الدرجة الأولى ومشاعر العداء والعنصرية حيالهم.

ويشعر زائر مدينة صور ومخيماتها أن الحديث عن التوطين يفقد حدته عندما يصبح مجالاً لتناول منطقي والتفكير بالممكن، ويشعر أيضاً أن العيش اليومي كسر إلى حد ما الموقف من السكان الفلسطينيين وجعله منفصلاً عن الموقف من التيارات السياسية الفلسطينية.

المساعدة، وتحمل أخريات أوراقاً من مستشفيات تطلب على أساسها مساعدات يلبي الكثير منها في مكتب أبو العيين. وبين النساء لبنانيات كثيرات، منهن من هي جدة لأطفال فلسطينيين، أو زوجة لأجد «الفدائيين». وعند سؤالهن عن سبب قدومهن يجبن مباشرة أن في المخيم أكثر من مئة امرأة لبنانية متزوجات من فلسطينيين. وأمام مكتب أبو العيين أيضاً يقف مسلحون يحملون أسلحة فردية حديثة من النوع الذي طورته الدول الاشتراكية بعد انقلابها إلى اقتصاد السوق.

قرى صغيرة

يعيش في منطقة صور نحو ٧٥ ألف فلسطيني يتوزعون على المخيمات الرئيسية الثلاثة: الرشيدية والبص والبرج الشمالي، ويتوزع عدد منهم على تجمعات تحولت ما يشبه قرى فلسطينية صغيرة كالمعشوق والبرغلية والقاسمية وكفربد. ضاعت حدود مخيمي البص والبرج الشمالي وتداخل فيها وعلى حدودها وإلى جوارها السكن الفلسطيني باللبناني، وتداخلت المصالح والأسواق. فعلى حدودها تنتشر المدن الصناعية، حيث ورش معامل الحديد والميكانيك التي يعمل فيها اللبنانيون والفلسطينيون، والتقارب في الأوضاع الاجتماعية لسكان هذه المناطق أزال فوارق أخرى، وزاد في سهولة الاختلاط وجود عدد لا بأس فيه من أصحاب الانتماء الملتبس. فأبناء القرى السبع وهم شيعة تهجروا من قراهم إبان نكبة فلسطين، لم تعترف الدولة اللبنانية إلا أخيراً بلبنانييتهم، وهم يحملون إلى اليوم بطاقات اللجوء التي توزعها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وموجودون بكثرة في منطقة صور وكانوا إحدى قنوات الاختلاط الرئيسية، إذ ساعدتهم شيعيتهم على السكن في القرى وخارج المخيمات كما سهلت بطاقات «أونروا» عليهم دخول المخيمات والعمل فيها. ومن الأمثلة على تضافر ظروف وعوامل زادت حدة الاختلاط من جهة. وفاقمت من نتائجه من جهة أخرى، منطقة برج الشمالي، إذ توجد قرية سكانها شيعة لبنانيون وإلى جوارها مخيم فلسطيني وعلى الحدود بين القرية والمخيم شارع فرعي معظم سكانه من أبناء القرى السبع، وفيه تقع مؤسسة الإمام الصدر للتعليم المهني التي شكلت في ما مضى أحد أهم مراكز «حركة أمل».

دولهم التي هاجروا اليها ينعكس مباشرة على معظم أسواق صيدا، إذ تتوقف التحويلات وينحسر الازدهار حتى أمام محال الخضار والفاكهة. والاختلاط الفلسطيني - الصيداوي كانت له وجوه أخرى قبل الحرب

وأثناءها وحتى بعدها. فغالباً ما تخلل الأحزاب اللبنانية في المدينة انتماء فلسطيني والعكس صحيح أيضاً. ويلاحظ أحد المراقبين الصيداويين أن في الستينات كان بين خمسة أعضاء لقيادة حزب البعث في المدينة فلسطينيان. وكذلك كان أحد الوجوه البارزة في الحزب الشيوعي اللبناني في المدينة فلسطينياً، وفي الحقبة نفسها أيضاً انخرط لبنانيون وفلسطينيون في حركة القوميين العرب المختلطة القيادة آنذاك، ثم أبرز الوجوه النقابية الصيداوية هو من أصل فلسطيني.

وفي أثناء الحرب وقبلها بقليل انعكست الآفة قليلاً فاجتذبت الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية مئات الصيداويين، وأنشئت فروع فلسطينية لأحزاب كانت لبنانية القيادة والسمات العامة ثم عادت هذه الفروع فتصدت الأصل اللبناني واستتبعته. أما اليوم فوجه هذا التداخل الأبرز هو التنظيمات الإسلامية اللبنانية. وإن الامتدادات

الفلسطينية التي تصل إلى داخل المخيم، والتنظيمات الإسلامية الفلسطينية التي ينضوي فيها عشرات من الصيداويين واللبنانيين الآخرين، ولهذا التداخل اليوم وظائف أمنية تستفيد منها هذه التنظيمات في تحركاتها ومشاريعها في المدينة والمخيم.

لم يعد المقيمون الفلسطينيون في المدينة ينحصرون بأبناء المدن الفلسطينية وإنما هم اليوم من أبناء معظم مخيمات لبنان. فالمقتدرون المتوسطون من الفلسطينيين في معظم مخيمات الجنوب وحتى بيروت يفضلون المجيء إلى صيدا والإقامة في أحيائها نظراً إلى شعورهم بأن الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية فيها، مهما تطورت لغير مصلحتهم فإن ثمة عوامل أخرى تؤمن حمايات وتشكل دفاعات، منها التجانس الطائفي ووجود مخيم كبير (عين الحلوة) يمكن أن يكون امتداداً وملاجئ، إضافة إلى الوجود الفلسطيني الذي أصبح أحد مراكز الثقل السكاني فيها.

مخيمات صيدا

والإقامة الفلسطينية في مدينة صيدا ومخيماتها مختلفة عن الإقامة في مدينة صور. ربما يعزى السبب الأول إلى التجانس الاجتماعي والطائفي. فإلى المدينة وفدت، قبل نكبة فلسطين مئات من العائلات الفلسطينية، وكذلك ذهب نظير هذا العدد من الصيداويين إلى المدن الفلسطينية بهدف التجارة والعمل، وانعقدت بين العائلات الفلسطينية والصيداوية أثناء ذلك علاقات ومصاهرات كثيرة. وبعد النكبة وأثناءها قدم الصيداويون من فلسطين، واستقر الفلسطينيون حيث هم في المدينة، وأعدادهم ليست قليلة. ولهذا فإن الوجود الفلسطيني في صيدا نوعان: الأول سكان المدن الذين أقاموا في أحياء المدينة، وأبناء منطقة الجليل الأعلى الذين استقروا في مخيمي عين الحلوة والمية ومية. وما زال الوضع على هذه الحال إلى اليوم على رغم تبدلات كثيرة حصلت في البنية والتركيب السكاني لأبناء الجنسيتين.

ففي عين الحلوة والمية ومية يعيش اليوم نحو ٤٢ ألف فلسطيني، في حين يعيش في صيدا وفي أحيائها اللبنانية نحو ٣٩ ألف فلسطيني بحسب احصاءات وكالة «أونروا» صحيح أنه أصبح من الصعب العودة إلى التصنيف السابق لتحديد نوع السكن، أي أبناء المدن وأبناء الجليل، لكن تداخل السن والمصالح أصبح اليوم معقداً أكثر ودخلت على نسيجه عناصر جديدة يصعب تخليصها في ظل غياب احصاءات دقيقة. فالفلسطينيون في مدينة صيدا قوة استهلاكية لا يستهان بها، وهم أحد مصادر تمويل مشاريع اسكانية وتجارية كثيرة وازدهارها. وفي المدينة أحياء جديدة معظم سكانها من الفلسطينيين، كحي الزهور وشارع دلاعة، ويقيم هؤلاء في أبنية جديدة اشترها فيها منازل وانخرطوا في نشاطات تجارية وإدارية خارج المخيم، ومعظم العائلات الفلسطينية المقيمة في هذه الأحياء لديها عدد من أبنائها في دول الخليج أو في دول أوروبية وتعتبر تحويلاتهم المالية إلى أهلهم أحد ركائز الاقتصاد الصيداوي. ويقول مقاول صيداوي أن نسبة المشترين الجدد للشقق والمنازل في الأبنية الجديدة من الفلسطينيين تتجاوز أحياناً الخمسين في المئة. ويضيف أن تعرض المغتربين من أبناء العائلات الفلسطينية، لآزمات في

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩ نوفمبر ١٩٩٩

اللاجئون الفلسطينيون في سورية

حق العودة مقدس ونرفض التوطين والتعويض وفتح باب الهجرة

□ دمشق - علي الكردي

■ في هذا التحقيق استطلعت «الحياة» آراء بعض اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية، وحاولت اختيار نماذج مختلفة لتعكس - قدر الامكان - مختلف التلاوين والمستويات الاجتماعية والثقافية.

● يقول خالد عبدالكريم (ابو رامي)، من سكان مخيم اليرموك، عمره ٥٨ سنة، مدينته الأصلية (يافا)، كل الحلول التي تطرح لحل قضية اللاجئين هي حلول ظالمة، وتلغي حق الشعب الفلسطيني في الحياة، وفي العمل السياسي المستقل، وحتى الدولة الفلسطينية لا تلبي حق العودة. انا من حيث المبدأ ضد فكرة التوطين او التعويض نهائياً على رغم ان هذه الفكرة (اذا اردنا ان نكون صائبين) قد تحل بعض المشاكل الاجتماعية لبعض الناس، لكن خطورتها انها تلغي حقنا كفلسطينيين في الكيانية، وتلغي حقنا في الصراع مع العدو من اجل تحقيق حقوقنا وستسد المنافذ امام الفلسطيني الذي سيصبح أسيراً لها، لأن التوطين يتناقض مع حق العودة، ويلغيه تماماً.

وعن امكان ان يحصل اللاجئ الفلسطيني على الجنسية الفلسطينية وجواز السفر الفلسطيني مع حق الإقامة الدائمة في البلد المضيف كسيناريو آخر محتمل قال خالد عبدالكريم: ان نتحول الى جالية فلسطينية تنتمي الى كيانية محددة لكنها لا تعيش واقعياً على ارضها ربما يكون من وجهة نظر من يرسمونه مخرجاً من المتأرجح، وهو ربما اهلون نسبياً من موضوع التوطين، لكنه أيضاً وبسهولة لتعطيل عملية النضال باتجاه تحرير فلسطين، صحيح انني من الناحية المعنوية

سأحتفظ بجنسيتي الفلسطينية اذا حصلت على هوية وجواز سفر فلسطينيين، لكن من الناحية الواقعية ممنوع علي ان اكون ضمن دائرة ما يسمى بالدولة الفلسطينية، التي لا يريدونها ان تستوعب كل الفلسطينيين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عندما نصبح جالية فلسطينية في بلد عربي، مطلوب منا ان نراعي قوانين الدولة التي نقيم على ارضها.

وعن فتح باب الهجرة لمن يرغب يرى عبدالكريم: ان هذا الموضوع مخطط يستهدف الشباب الفلسطيني، حتى يتعد عن قضيته وينوب في مجتمعات أخرى، وقد يراه البعض اسهل الحلول، لكنه في حقيقة الامر ليس هروباً الى الامام وانما الى جهنم... او الى مصير مجهول. ليس امامنا سوى التمسك بحق العودة والتشبث به.

● المختار محمود احمد عودة (ابو منير) ٧٤ سنة من قرية لوبية قضاء طبرية (الجليل) يقول: ربما كنت من الاشخاص القلائل في مخيم اليرموك، الذين يعدون على الاصابع ممن يملكون عقارات وبناء، مع ذلك انا مستعد ان

اتنازل عن كل ثروتي في سبيل ان اعود.. لا اريد ان اتطرق في حديثي الى اكثر من ذلك ولكن اذا لم يرجع جيلنا، فجيل اولادنا، او اولاد اولادنا لا بد لهم ان يعودوا الى ارضنا وبلدنا شاعت اسرائيل ام لم تشأ.

وعن الحلول المحتملة التي قد تفرض بقرارات دولية يقول المختار ابو منير: اذا فرضت علينا حلول ولم نستطع حيالها اي شيء، فالحل الافضل نسبياً هو الحصول على الجنسية الفلسطينية والبقاء في البلد المقيمين فيه، فانا لست على استعداد لان اذهب الى اراضي السلطة الفلسطينية، او اذهب

بالتسوية، لا رأي لنا، وما علينا سوى الطاعة، ولو كانوا يسألون رأينا من البداية لما وصلنا الى الانهيار الحالي.

بالمعنى السياسي لا هذا الجيل، ولا الجيل الذي يليه يستطيع ان يحل هذه القضية لأن توازن القوى ليس لصالحنا.

● يوسف مشينش (٦٣ سنة) نجار من بلدة إكزم قضاء حيفا. يقول: خرجت من فلسطين وعمرى عشر سنوات، الآن عمرى ٦٣ عاماً.

لم تتوفر لنا أبسط حقوق الانسان، سكنت أنا وأخوتي العشرة في غرفة واحدة، كنا محرومين من كل متطلبات الحياة، نقاسي الحر أيام الصيف، والبرد أيام الشتاء، وكبر وعينا ونحن على هذه الحالة. رحلة اللجوء خارج وطننا فلسطين كانت رحلة من المعاناة والألم، ومع كل الشعارات الكبرى التي رفعت حول تحرير فلسطين نجد انفسنا اليوم في حال لا تصدق، نحن صدقنا تلك الشعارات ووصلنا الى مرحلة لم نعد فيها نصدق احداً.. كل قرارات المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة لم تطبق تجاهنا كفلسطينيين، نحن نشاهد الآخرين كيف يتمتعون بأوطانهم، وكنا نتحسر. فاي حلم ساحلمه الآن وأنا في العقد السادس من عمري؟ نحن بحاجة لأن نعيش كبشر لنا الحق في وطننا مثل كل البشر قائلين هي حقوق الانسان الفلسطيني؟

أنا لست مواطناً، وليس لي حق المواطنة، اسمي حسب سجلات هيئة الأمم المتحدة: لاجئ. لذلك اذا منحوني جنسية فلسطينية، وكان لي الخيار في ان اعيش في المكان أو الوطن الذي يحلو لي فربما سيخفف هذا بعضاً من معاناتي، من حقي كفلسطيني ان اقبل بخيار اشعر فيه انني طليق وحر التنقل، وحر في اختيار العمل الذي يناسبني

الكافية من اجل ان يعمل لفلسطين، من المهم للفلسطينيين ان يعودوا الى بلدهم، وان يبنوا كيانهم، ويبنوا دولتهم، ولكن هل هذا هو المطلوب بعد كل هذا الجهاد الفلسطيني، وبعد كل النضال الفلسطيني والثورات الفلسطينية. لا ليس هذا هو المطلوب فقط، المطلوب اعطاء الفلسطيني كافة حقوقه كإنسان: حق العمل والتنقل، وحرية الرأي.

نحن الآن مثل مريض تقول له قم واعمل، او مثل جائع تطلب منه صدقة. هذا الجائع اذا اعطيته كسرة خبز يمكن ان يرضى بها، ولكن على اقل ان يحصل على شيء في المستقبل. هل هذه الحلول عادلة انها غير عادلة لذلك حتى لو صار هناك سلام فالقضية لن تنتهي لأن الصراع في هذه المنطقة هو صراع حضاري. ما يتمناه كل فلسطيني قبل ان يموت هو العودة الى فلسطين، وأي مشروع فيه توطين او تعويض او غيره مرفوض.

بالنسبة للعودة الى الضفة وغزة كخيار بديل، هذا شيء مستحيل وذلك بغض النظر عن القيود الاسرائيلية، لسبب بسيط جداً، فلو اخذنا الموضوع من زاوية اقتصادية وجغرافية فقط نجد ان هذه المساحة قليلة جداً، وليس بإمكانها ان تستوعب كل الفلسطينيين.

● ابو عمر (٤٦ سنة) معلم تمديدات صحية من صفد. يقول: من المهم ان نظل محاقطين على الهوية الفلسطينية، على رغم انهم اوصلونا الى حال من اليأس، وتبخرت احلامنا، والآن نحلم بالخبز، لا بالسياسة، ولا ندري كيف سيلعبون بنا ايضاً. نحن متمسكون بفلسطين وأنا ارى ان لا حل لقضيتنا. نحن ليس لنا اي دور، لا بالحل ولا

وأرى عندي هناك ومن الأفضل البقاء في سورية لأنني اعتبرها مع فلسطين بلداً واحداً.

ويرى المختار ابو منير ان كل من يهاجر الى اميركا او كندا او استراليا او اي مكان آخر هو ناقص عقل ودين.

● الحاج محمود صالح السهلي (٧٥ عاماً) من بلد الشيخ قضاء حيفا قال: حق العودة، حق مقدس لا تنازل عنه، لكن اميركا ودول أوروبا سوف تفرض قرصاً بعض الحلول، فمن المحتمل ان يفتحوا باب الهجرة لابعاد الشباب المحيطين باسرائيل وقد يفرضون التوطين، وربما يسمحون للبعض بالتعويض وهم يبذلون جهودهم من اجل انهاء الأمر. هذه الحلول غير عادلة، لكن بحكم القوة ربما سيفرضونها فرضاً، لكن بكل الأحوال التوطين الاجباري لا احد يرضى به، وضمن هذه الحلول التي من الممكن ان تفرض علينا فرضاً واقلها سوءاً ربما منحنا جنسية فلسطينية مع حق الإقامة الدائمة في سورية هي افضل الحلول.

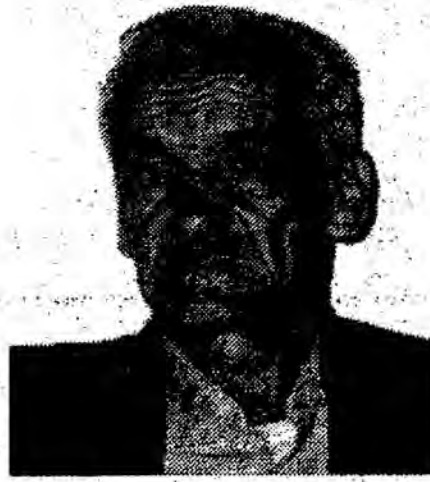
أنا افضل البقاء في سورية على العودة الى اراضي الضفة وغزة لأنها ليست البديل، بسبب كثافة السكان.

● مصطفى حجو (٧١ سنة) من قرية لوبية قضاء طبرية، الجليل يتساءل: ماذا يريد انسان مريض وجائع وليس لديه اي شيء؟ يريد الخبز. عندما تكون محروماً من كل شيء، وكل شيء ضاع بالنسبة لك، فيجب الا تسأل ماذا تريد؟ اسألني كيف يمكن لي ان اشقى من الألم، او كيف باستطاعتي التحرك ولو قليلاً؟

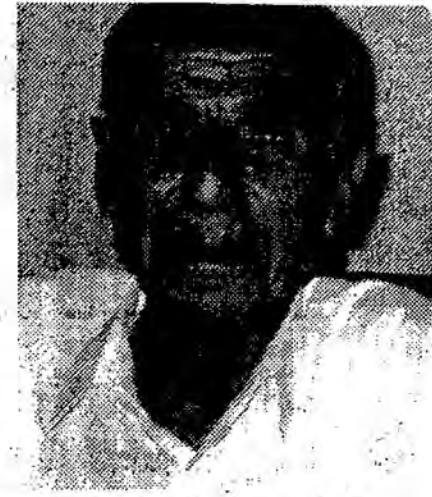
المهم بالنسبة لأي فلسطيني لاجئ في الخارج غنياً كان ام فقيراً العودة الى فلسطين. صحيح ان الدول العربية استضافتنا وأكرمنا، لكن لم يكن لدى الفلسطيني حرية الحركة



أبو عمر



طاهر عودة (أبو رياض)



الحاج محمود السهلي



المختار محمود أحمد عودة (أبو منير)



بلال سلوم



يوسف مشيش

سيصلون الى حل ما سواء برضانا او عدمه، وباعتقادي ان مسألة التوطين لن تحسم باتفاق بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية ولا يمكن ان تتم الا في ضوء اتفاق مع سورية ولبنان، والأمر أيضاً خاضع لاتفاقات دولية.

التوطين الاجباري اذا حدث ربما يكون اكبر ضربة توجه لقضيتنا كلاجئين فلسطينيين، وانا لست مع فتح باب الهجرة التي ربما يكون وراءها موافقات سرية مع بعض الدول، كذلك الحصول على جواز سفر فلسطيني مع حق الإقامة في البلد المضيف، اي ان نتحول الى جاليات فلسطينية في البلدان العربية، ليس بحل أيضاً.

حق العودة حق مقدس لا تنازل عنه، اما مسألة تحقيق هذا الحلم، فهي مسألة خاضعة لاعتبارات كثيرة، وكل الخوف ان تقفز السلطة الفلسطينية فوق مسألة اللاجئين، ويبدو ان القوي يفرض شروطه على الضعيف.

اقتطعت اجزاء كبيرة من الضفة وغزة وبنيت عليها مستوطنات. اين سيجتمع الفلسطينيون في هذه الرقعة الصغيرة، هذا ليس بحل.

● بلال سلوم (٤٠ سنة) متعهد دهانات من طيرة حيفا. يقول: ما نسمعه من اخبار عن قضية اللاجئين التي يجري التفاوض عليها ضمن مفاوضات الحل النهائي، انه سيحصل استفتاء حول المسألة التي من الصعب ان تحسم بطريقة عشوائية. حق العودة هو الأساس، ولكن كيف يمكن ان تتم هذه العودة؟ هنا الاشكالية.

يريدون لنا ان نصل الى شعور او قناعة، بأن هذه المسألة غير قابلة للتحقيق، هذا ما هو واضح حالياً من الصورة.

اتمنى ان تظل هذه المسألة معلقة، حتى يظل لنا امل للمستقبل. وأمل ان لا تساوم السلطة الفلسطينية على هذه القضية لا بالتعويض ولا بغير التعويض. علماً ان من يقرأ التطورات السياسية ويشعر انهم

اليسست هذه هي ابسط حقوق الانسان؟

● طاهر عودة (أبو رياض) ٧٠ سن من قرية لوبية/ الجليل. يقول: بصراحة نحن لا نتمنى اي حل لقضية اللاجئين الا حل العودة الى أرض الوطن والعودة الى بيتنا، لكن اذا لم يكن امامنا اية خيارات، فالمكان الأفضل برأيي هو المكان الذي نعيش فيه، في سورية، أشك بأن تقبل اسرائيل بعودة احد الى الأرض التي هجرنا منها فهذا الشيء يحتاج الى قوة، وطالما ان القوة التي ستجبرهم على هذا غير موجودة وغير متوافرة، فلا شيء يجبرهم، لكن هذا شيء وحقنا شيء آخر.

والدي توفي منذ خمس سنوات وكان في التسعين من عمره، كان يقول: «امنيتي ان اشوف الأرض وأبوس ترابها».

من ناحيتي لا افضل العودة الى غزة او الضفة الغربية، لأنها ليست بديلاً عن الوطن. شريط غزة شريط ضيق حتى بسكانه الاصليين، هذا عدا عن ان اسرائيل

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ١٩٩٩

السلطة الفلسطينية تطالب إسرائيل بدفع تعويضات عن سنوات الاحتلال

واكد صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين انه لا يوجد نص صريح فى اى من الاتفاقات الاسرائيلية الفلسطينية يعطى الحق للجانب الاسرائيلى وحده فى تحديد الاراضى التى يتم الانسحاب منها. وتصر اسرائيل على ان يتم الانسحاب وفقا للخرائط التى تقدمها.

وعلى صعيد آخر، ذكرت انباء صحيفة امس ان احمد الطيبي عضو الكنيست الاسرائيلى قدم مشروع قانون ينص على اخراج منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح من قائمة المنظمات «الارهابية» من وجهة نظر اسرائيل واقتراح الطيبي ان ينص مشروع القانون على ان منظمة التحرير لم تعد منظمة تعمل على تحرير الارض المحتلة بالسلاح مشيراً الى ان اسرائيل اعترفت بها كممثل شرعى للشعب الفلسطينى وتوصلت الى اتفاقات معها تمهيدا للتوصل الى تسوية دائمة.

غزة - وكالات الانباء:

طالبت السلطة الفلسطينية اسرائيل بدفع تعويضات عن احتلالها للاراضى الفلسطينية.

قدم المفاوضون الفلسطينيون اثناء جلسة محادثات بين الجانبين اول امس طلبا بان تدفع اسرائيل تعويضا عن ثلاثة عقود من الاحتلال للضفة الغربية وغزة ولم يوضح الفلسطينيون حجم التعويض الذى يطالبون به خلال جلسة المحادثات التى عقدت فى منتجع قرب القدس المحتلة واستمرت ٩٠ دقيقة. ولم يصدر تعليق على الطلب من جانب المسؤولين الاسرائيليين.

ومن ناحية اخرى، يعقد الجانبان الاسرائيلى والفلسطينى غدا اجتماعا جديدا لحل الخلافات القائمة حول خرائط المرحلة الثانية من اعادة الانتشار فى الضفة الغربية.

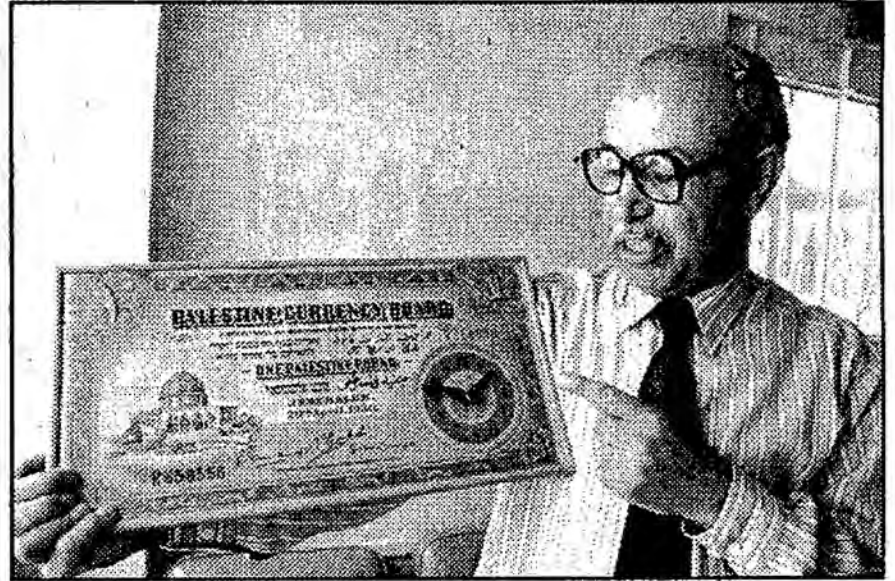
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٩

أبعاد أخرى في مفاوضات التسوية الفلسطينية الإسرائيلية

في كواليس المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية - حول قضايا الحدود والمستوطنات والمياه والقدس واللاجئين جملة اعتبارات وحسابات يتصدرها صراع الارادات السياسية، والقدرة على استدعاء الشرعية الدولية وقراراتها بشأن الحقوق العربية، وفي عمق «الكواليس» تتحرك عوامل قد تبدو بعيدة عن الاضواء ولكنها مؤثرة، ومن أبرزها: الاقتصاد.

ولقد كان الدكتور فؤاد سيسو محافظ سلطة النقد الفلسطينية محققا عندما أكد في كلمته الافتتاحية - في مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني - بمقر الجامعة العربية بالقاهرة الأسبوع الماضي أن استقلالية الاقتصاد الفلسطيني هي النواة الأساسية لبناء الدولة.

وقبل أيام من مؤتمر القاهرة، كان ملفتا مسارعة المسؤولين الفلسطينيين لاستيضاح تصريحات باراك رئيس الوزراء الاسرائيلي بشأن الفصل بين الفلسطينيين والاسرائيليين مع القبول به سياسيا بوصفه اعترافا ضمنيا بالدولة الفلسطينية القادمة، ورفضه اقتصاديا. وتكمن المفارقة هنا في أن المشروع الوطني الفلسطيني الذي يطمح لاقامة



صورة للجنيه الفلسطيني الذي جرى التعامل به اعتبارا من عام ١٩٢٧. وقبل اعلان قيام اسرائيل في عام ١٩٤٨.. وكان الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية قد استخدم في افتتاح مؤتمر ملامح النقد الفلسطيني عبارة «اعادة احياء العملة الوطنية الفلسطينية» وكأنه يذكر ضمنا بهذا الجنيه

ولاشك ان هذه الاعتبارات قد تسفر عن بيئة غير مواتية للتفاوض يستهدف اقامة دولة مستقلة. ولكن تجارب الشعوب في مواجهة الاستعمار تدفع لامكانية المراهنة على ارادة سياسية متحررة من قيود الواقع الاقتصادي القائم ومنطلقه الى الاستقلال اذ يظل بالامكان انجاز الاستقلال السياسي واقامة الدولة أولا قبل انتهاء التبعية لاقتصاديات الاستعمار.. وهي في النهاية عملية ليست سهلة.

وفي كل الأحوال فإن الوعي بالأبعاد الاقتصادية لعملية التفاوض الجارية يطرح ضرورة فهم مدى ترابط ملفات التسوية بالصراع حول الاقتصاد، ولاشك ان تحقيق الاتصال والوحدة الجغرافية وازالة المستوطنات وانهاء سرقة ٨٠ في المائة من مياه الضفة والقطاع من شأنه أن يحدد أيضا كيفية حل ملف اللاجئين ومن حيث قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب النازحين من الضفة وغزة.. كما سيحدد أيضا الى أي مدى سيتمكن وصف الدولة الفلسطينية المقبلة بأنها «مستقلة».. والى أي مدى ستكون قادرة على التحرك نحو الاستقلال الاقتصادي.. وطبيعة علاقاتها المستقبلية مع اسرائيل وعالمها العربي.

كارم يحيى

الدولة على الضفة وقطاع غزة وعاصمتها القدس يتطلب إنهاء التبعية الاقتصادية لاسرائيل ضمن شروط الاستقلال الحقيقي، إلا أن السياسات الاسرائيلية تجعل من فرص العمل للفلسطينيين في الضفة والقطاع، داخل اسرائيل (فلسطيني ٤٨) قيدا على هذا الاستقلال بل قيدا على التعبير عن مشروعه ومشروعيته.

ولقد اوضحت دراسة انجزها الباحث الفلسطيني غازي الصورياني الشهر الماضي ملامح تدهور الأوضاع المعيشية لسكان الضفة والقطاع على مدى سنوات المرحلة الانتقالية وفق اتفاقات «أوسلو» (من ٩٣ - ٩٨) وأشار الصورياني على نحو خاص الى تقليص اسرائيل لفرص العمالة الفلسطينية لديها من ١١٦ ألفا الى أقل من ٥٠ ألفا بينما عمدت الى سد سبل التنمية: زراعية وصناعية وخدمية داخل الضفة والقطاع، وكبلت المفاوضات الفلسطينية بينود قاسية مثلما جاء في بروتوكول باريس الاقتصادي وهي بنود تعرقل خطوات التنمية المستقلة وتسعى لتوثيق ربط الاقتصاد الفلسطيني بمختلف أشكال التبعية لاسرائيل، وكانت النتيجة.. وكما أكد الصورياني.. أن ارتفعت البطالة من ٥ في المائة الى ٤٠ في المائة فضلا عن انخفاض الدخل بصورة واضحة.

وقد رت دراسة أعدتها الامانة العامة للشئون الاقتصادية التابعة للجامعة العربية في أغسطس الماضي أن البطالة الفعلية وصلت الى ٦٠ في المائة بين الفلسطينيين في الضفة والقطاع وبذلك فاقت كل المعدلات العالمية.

وأشارت هذه الدراسة الى أن اسرائيل تهيمن وتتحكم وتحتكر نحو ٩٠ في المائة من الأسواق الفلسطينية تصديرا واستيرادا بينما انخفض متوسط نصيب الفرد في الضفة والقطاع من الناتج القومي بين عامي ٩٢ و٩٨ من ٢٠٢٦ دولارا الى ١٥٨٧ دولارا.

والقراءة السياسية لهذه المعطيات الاقتصادية تعني ان اسرائيل تسعى لتكثيف الضغوط على المشروع الوطني الفلسطيني وخلق مزاعم خطيرة مفادها ان أحوال الناس المعيشية في زمن الاحتلال أفضل منها في زمن سلطة فلسطينية، وتزداد هذه الضغوط خطورة مع نمو فئات تعيش على الفساد وتستفيد من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٩

الفلسطينيون يطالبون لبنان برفع الحصار عن مخيمات اللاجئين

غزة - بيروت - من مراسلى الأهرام:

دعت القيادة الفلسطينية الحكومة اللبنانية الى رفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية فى لبنان، وذلك فى أعقاب ما تعرض له مخيما عين الحلوة والرشيديّة من حشد عسكري وتمركز لدبابات لبنانية حولهما واقامة حواجز عسكرية على مداخلهما ومنع وصول المواد التموينية اليهما. وأكد بيان للقيادة الفلسطينية انها لا ترى مبررا لهذا الحصار العسكري الذى فرضته السلطة اللبنانية حول المخيمات. وقالت القيادة الفلسطينية انها تود أن تؤكد للشعب اللبناني والسلطة اللبنانية احترام اللاجئين الفلسطينيين فى المخيمات، وكذلك التنظيمات الفلسطينية على اختلافها للسيادة اللبنانية والقوانين السائدة هناك، وانه لن يصدر عنهم أى موقف أو إجراء يشكل مساسا أو انتهاكا للسيادة أو القوانين اللبنانية. وقد وصف الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات أوضاع اللاجئين والمخيمات الفلسطينية فى لبنان بأنها أوضاع صعبة.

من جانبه، أكد الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان - فى تصريحات صحفية أمس - ان الاجراءات الأمنية التى اتخذتها السلطة اللبنانية حول المخيمات الفلسطينية خاصة مخيمى عين الحلوة والرشيديّة اجراءات عادية وليست استثنائية.

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٩٩

لبنان: استدعاء الجيش لتطويق التوتير في المخيمات

جرح جندي في مواجهات مع اللاجئين الفلسطينيين وقطع الطرق وإغلاق مداخل «عين الحلوة»



فتى فلسطيني يركض بين إطارات السيارات المشتعلة أثناء مظاهرة في مدينة صيدا اللبنانية أمس (الغاب)

بيروت: خالد الغربي
عمان: «الشرق الأوسط»

انفجر أمس «التوتر السياسي» الذي أحاط بالعلاقة اللبنانية الفلسطينية على الأرض وترجم بإصابة جندي لبناني بحجارة متظاهرين فلسطينيين من مخيم «عين الحلوة» في جنوب لبنان كانوا يحتجون على إجراءات أمنية يتخذها الجيش في محيط المخيم الذي يعتبر أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان ويعيش فيه حوالي 70 ألف فلسطيني. وفيما تجنبت عناصر الجيش الصدام مع المتظاهرين مكتفين بإطلاق رصاصات تحذيرية، أعلنت قيادته «أن الإجراءات المتخذة في محيط المخيمات الفلسطينية هي إجراءات عادية قامت بها الوحدات العسكرية في أعقاب اغتيال القضاة الأربعة في صيدا وذلك من أجل حماية الفلسطينيين ومنع انتشار أي مخطط قد يستفيد منه العدو الإسرائيلي من وإلى المخيم». ومنعاً لتدهور الموقف بعد لجوء المعتصمين إلى حرق دواليب مطاطية وإغلاق مداخل المخيم عمد الجيش اللبناني إلى قطع الطرق في محيط المخيم واستدعت وحدات عسكرية على وجه السرعة. واتهمت أوساط لبنانية وفصائل فلسطينية معارضة حركة «فتح» التي يرأسها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات بـ«تدبير حوادث الشغب» واعتبرت مصادر في المعارضة الفلسطينية «أن الهدف من الشغب بعث رسائل سياسية» محذرة من «خطورة حالات التحريض والتهيج التي تنعكس سلباً على الشعب الفلسطيني».

الجيش اللبناني يقطع طريق مخيم «عين الحلوة» وحجارة الفلسطينيين تصيب جندياً بجراح

مسؤولو «فتح» ينفون اتهامات المعارضة بتدبير الحادث

بيروت: خالد الغربي

أصيب جندي لبناني بحجارة ألقيها فلسطينيون من سكان مخيم «عين الحلوة» المجاور لمدينة صيدا في جنوب لبنان، في حادث هو الأول من نوعه في محيط المخيم الذي يشهد إجراءات أمنية مشددة رافقها «توتر سياسي» أثر صدور بيان عن وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية يتهم لبنان بممارسة «التمييز العنصري» ضد الفلسطينيين في المخيمات، ردت عليه وزارة الإعلام اللبنانية بوصفه «حملة شعواء ضد البلد الذي احتضن ودافع عن قضية اللاجئين وحقوقهم».

ولم يرد الجيش اللبناني على الحجارة التي استهدفته، وأكدت عناصر الحجاز بإطلاق رصاصة تحذيرية واحدة في الهواء. كما أصدرت قيادته بياناً أكدت فيه «أن الإجراءات المتخذة في محيط المخيمات عادية وقامت الوحدات بأخذها في أعقاب اغتيال القضية الأربعة في صيدا، وذلك من أجل حماية الفلسطينيين ومنع انتشار أي مخطط قد يستفيد منه العدو الإسرائيلي من وإلى المخيم».

وكان فلسطينيون من سكان مخيم عين الحلوة قد نفذوا صباح أمس اعتصاماً احتجاجاً على الإجراءات الأمنية المتخذة على مداخل المخيمات وأضرمو النار في الإطارات المطاطية على مداخل المخيم الثلاثة (الفوقاني، التحتاني، درب السيم) ورفعوا العوائق وعمد السائقون الفلسطينيون إلى سد منافذ

المخيم بسياراتهم ولكن الاضراب والاختناج سرعان ما تطوراً بعدما اجبرت مدارس «الأوروا» على الإقفال حيث خرج مئات الطلاب من المدارس وشاركوا في الاعتصام وتحديداً عند المدخل «الفوقاني» الذي لا يبعد سوى 25

متراً عن حاجز الجيش اللبناني وأطلقوا هتافات «لا للتوطين، لا للتفجير». ورفعوا العصي، وتطور الأمر إلى القاء حجارة على عناصر الجيش مما أدى إلى إصابة أحد عناصر الحجاز بجرح طفيف قرب عينه، فيما عمد الجيش، إلى قطع الطريق منعاً لأي احتكاك ولتطور الأمور وتفاقمها. واستدعت وحدات عسكرية على وجه السرعة وضرب الجيش طوقاً أمنياً امتد من مدرسة الأميركان وقانونية صيدا وصولاً إلى حي الفيلات والتعمير التحتاني حيث انتشرت ملاحات من طراز أم 113، لكن اتصالات فلسطينية - لبنانية على مستويات عدة أثمرت عن فض الاعتصام الفلسطيني وإعادة الوضع إلى ما كان عليه كما عمد الجيش لاحقاً إلى فتح الطريق.

ولاحظت مصادر لبنانية على صلة بالموضوع الفلسطيني أن هذه التطورات أتت تنويعاً لحرب سياسية وإعلامية تشنها السلطة الفلسطينية منذ فترة على لبنان التي اتهمت في أحد بياناتها الدولة اللبنانية بـ «ممارسة إشيع الممارسات التبعسقية بحق الفلسطينيين وابتداء المخيمات وإن الشعب الفلسطيني بأسره «ضحية الجلال اللبناني»، وهو ما اعتبرته الأوساط اللبنانية أمراً مبالغاً فيه ويخفي في طياته نيات سلبية، خصوصاً أن الإجراءات الأمنية جاءت في أعقاب مقتل

القضية الأربعة في صيدا في يونيو (حزيران) الماضي، وتسببت عن أسباب الضجة «المفتعلة» الآن ولماذا تكبير الأمور وفي هذا الوقت بالذات؟

وأكدت المصادر اللبنانية أن «لا حصار للمخيمات ولا منع لإدخال مواد البناء، بل تنظيم وإجراءات معينة تأتي في سياق التخوف من دقة المرحلة المقبلة

على ضوء الحديث عن انسحاب إسرائيلي محتمل من الجنوب. وجرمت المصادر بأنه «لا توجد نيات ضد الشعب الفلسطيني وهناك متابعة دقيقة لكل الشكاوى بهدف المعالجة».

واعتبرت مصادر في المعارضة الفلسطينية «أن ما جرى كان تحريضاً من حركة «فتح» التي يرأسها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات والهدف منه هو بعث برسائل سياسية على خلفية الاتصالات التي جرت بين السلطة الفلسطينية والقوى اللبنانية عبر مصر، وتأكيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص أنه لا توجد إجراءات استثنائية حول المخيم، فأرادت منظمة التحرير بهذا الاعتصام والتحريك الإشارة إلى وجود إجراءات أمنية تأكيداً لكلام السلطة الفلسطينية». واعتبرت المصادر المعارضة أن الخطورة تكمن أيضاً في البيانات وحالات «التحريض والتفجير» التي يمارسها مسؤولو «فتح» في المخيمات، التي تنعكس سلباً على الشعب الفلسطيني.

تمويني تتعرض له هذه المخيمات لجهة منع ادخال مواد البناء اليها، فإن الاجراءات التي تطبق في هذا الخصوص إنما تطبق على الاراضي اللبنانية كافة إذ ليس ممنوعاً بالمطلق ادخال هذه المواد بل يسمح بإدخالها بعد ابراز المستندات القانونية اللازمة التي تخول اصحابها استعمالها وفق القوانين المرعية.

أما بخصوص المواد الاخرى فليست معينة بأي اجراء ما يدخل منها في خانة الممنوعات او المحظورات.

وخلص المصدر العسكري الى القول «ان قيادة الجيش إذ تضع هذه الحقائق في متناول الرأي العام تعلن ان محاولات التجيش والاثارة ليست في مصلحة قضية اللاجئين الفلسطينيين الاساسية وهي حق عنودتهم الى ديارهم التي يضعها لبنان كشرط اساسي لتحقيق السلام الشامل والعادل كما أنها تندرج في إطار الضغط الذي يمارس لقبول الشروط الاسرائيلية بعدد استنفاد العدو شتى أنواع الضغوط الأخرى».

الدولة اللبنانية منذ انتشار الجيش اللبناني في يوليو (تموز) عام 1991 في منطقة صيدا والتوقف عند مداخل المخيمات.

وعصراً قطع الجيش اللبناني بعض المداخل الفرعية التي تؤدي الى احياء «التعمير» وهي منطقة محاذية لمخيم عين الحلوة الذي يعتبر من أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان وهو يضم حوالي 70 ألف فلسطيني. كما أفاد مصدر عسكري بما يلي: «تعلقاً على ما يثار حول حصار عسكري وتمويني مقروض على المخيمات الفلسطينية بواسطة وحدات الجيش اللبناني يهم قيادة الجيش ان توضح الآتي:

- ان الاجراءات المتخذة في محيط المخيمات الفلسطينية هي اجراءات عادية قامت الوحدات العسكرية بأخذها في أعقاب اغتيال القضاة الأربعة في صيدا وذلك من أجل حماية الفلسطينيين ومنع انتشار أي مخطط قد يستفيد منه العدو الاسرائيلي من وإلى المخيم.

أما ما يحكى عن حصار

وأبدت المصادر رفضها «أن تكون المخيمات وقوداً لأية فتنة يريدها عرقات الذي طرح مشكلة اللاجئين على بساط البحث وأن الرسائل السياسية الآن مرفوضة من الشعب الفلسطيني، إذ لا يحق لمن تخطى عن الحقوق وفرط في القضية ان يتحدث باسمها».

وفي المقابل أكد قيادي من حركة «فتح» لـ «الشرق الأوسط» أن ما حصل «لم يكن مديراً» مشيراً الى أن ما جرى هو «مؤشر على مدى الاحتقان الذي يسود أبناء المخيم من جراء الاجراءات الامنية المتخذة وأن التحرك كان شعبياً». وقال القيادي «ان ما حصل ليس سياسياً بل هو تحرك شعبي وهدفه تخفيف الاجراءات

المتخذة حول المخيمات».

وقال القيادي الذي تمنى عدم ذكر اسميه: «ان السبلح الفلسطيني سيبقى بأيدي الفلسطينيين في المخيمات، وعند إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في المخيمات نعدكم بأننا سنقوم بوضع عشرات الشاحنات على مداخل المخيم لنحملها بأسلحتنا

ونعطيها للجيش اللبناني». ونفى القيادي «أن يكون تحرك اليوم جاء بطلب من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات». وقال «لا علاقة لنا بالتحرك لا من قريب ولا من بعيد».

وهذا التحرك الفلسطيني يكاد يكون الأول من نوعه من حيث الخلفية السياسية مع



لاجئون فلسطينيون من مخيم عين الحلوة (جنوب لبنان) يتظاهرون امس استنكارا للاجراءات الأمنية التي اتخذتها السلطات اللبنانية في محيط المخيم (أ.ف.ب)

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٩٩

تل أبيب ترفض 89% من طلبات لم شمل الفلسطينيين

غزة: صالح النعامي

ولا يوجد للسلطة أي دور في قبول الطلبات التي تكدست في مكاتب الارتباط الاسرائيلي. وتعتبر مشكلة الإقامة هي الأشد بالنسبة للفلسطينيين الذين يتزوجون من نساء من خارج الأراضي الفلسطينية، أو فلسطينيات متزوجات من

فلسطينيين من خارج الأراضي الفلسطينية، فبسبب ذلك تنشتت آلاف العائلات لأن إسرائيل ترفض منحها لم الشمل. وفي ظل عجز السلطة الفلسطينية الواضح على حل مشاكل هذه العائلات فإن الكثير منها توجه الى عملاء إسرائيل السابقين الذين ينجزون

أكد مسؤول في منظمة قومية فلسطينية ان إسرائيل رفضت 89% من طلبات لم الشمل التي تقدم بها الفلسطينيون. وذكر المحامي مصطفى مرعي في الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن في تقرير اعده اخيرا ان إسرائيل تتخذ خطوات عملية ترمي الى سلب اكبر عدد ممكن من الفلسطينيين حقهم في الإقامة. وأضاف ان هذه السياسة تشكل جزءا أساسيا من عملية تحقيق هدف إسرائيل المتمثل في السيطرة على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية والبقاء على أقل عدد من الفلسطينيين. وقال ان هذه السياسة تبدو أكثر وضوحا في القدس المحتلة، اذ ترمي إسرائيل الى خلق واقع ديموغرافي لصالحها بغية مواجهة المفاوض الفلسطيني خلال مفاوضات الوضع الدائم. ورغم تأسيس السلطة الفلسطينية الا ان إسرائيل تحتفظ بحقها في قبول أو رفض طلبات لم الشمل.

اعتقال أفراد شبكة دولية لتزوير التأشيرات الأوروبية بغزة

غزة: «الشرق الأوسط»

قالت مصادر فلسطينية ان أجهزة الأمن الفلسطينية اعتقلت افراد شبكة فلسطينية دولية تخصصت في تزيف تأشيرات الدخول الى عدد من الدول الأوروبية وبيعها للمواطنين الفلسطينيين. وتمت مصادرة التأشيرات المزورة والاختام المستعملة، واعترف المتهمون عن أطراف الشبكة في السويد والدنمارك. وأضافت المصادر الفلسطينية ان شبكة التزوير تقاضت مبالغ مالية تصل الى 2000 دولار للتأشيرة الواحدة. وتمكن بعض المواطنين الفلسطينيين من السفر الى دول اوروبية بتأشيرات مزورة، في الوقت الذي اعتقلت فيه أجهزة الأمن الفلسطينية أربعة أشخاص متهمين بالتزوير، وبقي عدد من المشتبه بهم يحملون جنسيات أجنبية وآخرون يقيمون حاليا في السويد والدنمارك وفرنسا. وتجري اتصالات فلسطينية مع بعض الدول الأوروبية لاعادة المواطنين الذين دخلوا تلك الدول بصورة غير مشروعة عبر تأشيرات مزورة لاعادتهم الى غزة، نظرا لأنهم لم ينجحوا بالحصول على عمل أيضا.

هذه المعاملات مقابل اموال طائلة. وتشدد إسرائيل على انها تتعامل مع طلبات لم الشمل التي يقدمها ذوو نازحي عام 1967 وليس لاجئو 1948، الذين ترفض رفضا قاطعا التعامل مع طلباتهم بأي صورة من الصور. وحسب تقرير اسرائيلي نشر اخيرا في صحيفة «هآرتس» فإن إسرائيل تعترف فقط بحق 200 ألف نازح فلسطيني بالعودة، لكنها ترى ان عودة هؤلاء ستستغرق 35 عاما على الأقل.

من ناحية أخرى تواصل سلطات الجيش الاسرائيلي منع سكان القدس من الفلسطينيين دخول غزة بدعوى انهم لم يستوفوا جميع الشروط المطلوبة. ورغم وجود علاقات قرابة وثيقة بين الكثير من العائلات في غزة والقدس الا ان إسرائيل تضع العراقيل امام وصول المقدسين لغزة. يذكر ان أبناء القدس لا يمكنهم دخول غزة عبر الممر الآمن على اعتسبار انهم «مواطنون يسكنون عاصمة دولة إسرائيل».



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩

احتفالات حاشدة في لبنان اليوم بذكرى الاستقلال وتولى لحود الحكم استمرار مظاهرات اللاجئين بالمخيمات الفلسطينية بصيدا

بيروت - من حسين ثابت- ووكالات الأنباء : تحتفل لبنان اليوم بالذكرى السابعة والخمسين للاستقلال عن الاحتلال الفرنسي عام ١٩٤٣ وتشهد العاصمة بيروت احتفالا حاشدا خاصة انه يواكب الذكرى الأولى لتولى الرئيس اللبناني العماد اميل لحود مقاليد السلطة وسيلقى الرئيس اللبناني كلمة .

وفي المخيمات الفلسطينية في مدينة صيدا تظاهرت اعداد من اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وقاموا باشعال النيران في اطارات السيارات على مداخل المخيم ومنعوا دخول أو خروج السيارات ورشقوا بعض افراد الجيش اللبناني بالحجارة ولم تقم قوات الجيش بالرد على هذه الاستفزازات وقامت بدعم وجودها حول المخيمات ومن المعروف ان التوتر يسود العلاقة بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والسلطة اللبنانية ووصل إلى ذروته عندما اصدرت المحكمة العسكرية اللبنانية حكما بالاعدام على مسئول حركة فتح في لبنان سلطان أبو العينين بتهمة رئاسة عصابة مسلحة وارتكاب افعال ضد القانون والاتجار في الاسلحة مما دعا السلطة الفلسطينية إلى مطالبة الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتوسط لدى السلطة اللبنانية لمعالجة الازمة.

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩

تصاعد أزمة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان السلطة الفلسطينية تندد بقرار اعتقال ٢ من قادة فتح وتصفه بأنه «أخرق»

غزة - بيروت - وكالات الانباء: نددت السلطة الفلسطينية امس باعتقال ٢ من قادة حركة فتح في لبنان ووصفت هذا الاجراء بأنه تصعيد خطير لامبرر له على الاطلاق. حذر أحمد عبدالرحمن أمين عام مجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية من أن هناك أطرافاً لها مصلحة في تفجير الأوضاع في لبنان بشكل عام عن طريق جر السلطة اللبنانية الى صدام مع المخيمات الفلسطينية وأكد وجود العديد من الأدلة التي تؤكد وجود هذه المؤامرة المرسومة. وصف عبدالرحيم قيام قوات الجيش باعتقال سلطان أبو العينين أعلى مسئول فلسطيني في لبنان ومحاصرة المخيمات وأخيراً اعتقال ٢ من قادة فتح بأنه حكم أخرق وحذر من انفجار الموقف. وأكد أن السلاح الموجود في المخيمات الفلسطينية يهدف الى الدفاع عن النفس وملتزم بالسياسة الفلسطينية عامة وقال «نحن لانريد صداماً ولا نريد تفجير الأوضاع في لبنان» وأشار الى أن السلاح الفلسطيني في لبنان تنظمه عدة اتفاقات بين منظمة التحرير وناشد الاشقاء العرب التدخل السريع لحماية المخيمات الفلسطينية. كانت لبنان قد الغت من طرف واحد اتفاق القاهرة. ونفى العقيد سلطان أبو العينين والمقدم منير المقدح المسئولان في حركة فتح الفلسطينية وجود حصار تمويني للمخيمات الفلسطينية. أكد أبو العينين تقديم ضمانات للقيادة اللبنانية تؤكد أن الوضع في المخيمات منضبط ونفى تجاوزاً للخطوط الحمراء كما نفى محاولة توطيئ اللاجئين الفلسطينيين وقال «لا بد من عودتهم الى ديارهم» وحول ما أثير من اجراء تدريبات لمقاتلين فلسطينيين داخل المخيمات نفى المقدح تخريج مقاتلين فلسطينيين وأوضح ان كل ما جرى هو تأهيل ٤٠ عنصراً دون استخدام سلاح وأوضح أن مهمة هذه العناصر هي حفظ الامن داخل المخيم مشدداً على أن السلاح الفلسطيني تحت تصرف الجيشين اللبناني والسوري.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩

تصاعد التوتر بين اللاجئين الفلسطينيين والسلطة اللبنانية

بيروت .. حسين ثابت: تصاعدت حدة التوتر في العلاقات بين السلطة اللبنانية والمنظمات الفلسطينية الموجودة داخل مخيمات اللاجئين في لبنان عندما قامت وحدات من الجيش اللبناني مساء أمس الأول بالقبض على اثنين من قيادات حركة فتح الفلسطينية على مشارف مخيم الرشيدية في مدينة صور الجنوبية وأحالتهم إلى المحكمة العسكرية. والمقبوض عليهما هما محمد عبدالقادر المعروف باسم خالد عارف أمين سر حركة فتح في صيدا الذي صدر ضده حكم بالسجن عشرين عاما في قضية متفجرات عام ٩٧ أدت إلى مقتل شخصين، والمقدم خالد الشايب مسئول حركة فتح في البقاع والذي صدر ضده حكم الاعدام عام ١٩٩٤ لاشتراكه في قتل شخصين وحكم عليه بالسجن عشرين عاما في جريمة قتل.

المصدر: الأهرام العربي
التاريخ: ٢٧ نوفمبر ١٩٩٩



الدبلوماسية المصرية تنزع فتيل المخيمات الفلسطينية في لبنان

■ كتبت، سوزى الجنيدى

إدخال مواد بناء داخل المستوطنات كما أصدرت المحكمة العسكرية اللبنانية حكماً بالإعدام على سلطان أبو العينين - مسئول حركة فتح في لبنان - بتهمة الاتجار في السلاح ورئاسة عصابات مسلحة مما أشعل المظاهرات الفلسطينية في المخيمات، وقد هرب أبو العينين إلى داخل المخيمات وتردد أنه نجح في الوصول إلى الضفة الغربية عن طريق البحر. وكان الدكتور سليم الحص - رئيس وزراء لبنان - قد استقبل السفير المصري في بيروت عادل الخضري ثلاث مرات خلال الأسبوع الماضي، كما بعث عمرو موسى - وزير الخارجية برسالة إلى فاروق الشرع - وزير خارجية سوريا - وتركزت المباحثات حول سبل حل الأزمة الأخيرة في ظل الوساطة المصرية المستمرة.

من ناحية أخرى ونحو استقرار الأوضاع في أرجاء الدولة اللبنانية بصفة نهائية أظهر تقرير إسرائيلي سري - رفع أخيراً إلى رئيس الوزراء إيهود باراك، أن الانسحاب الإسرائيلي من المنطقة المحتلة في جنوب لبنان، يجب أن يتم في وقت مبكر من العام القادم، قبل الموعد النهائي الذي كان باراك قد وعد به وهو يوليو ٢٠٠٠ حيث اقترح التقرير أن يتم هذا الانسحاب بحلول إبريل القادم.

وطالب التقرير - الذي رفعه لباراك الجنرال عاموس ملجى في المخابرات الإسرائيلية ونشرت ملخصاً له صحيفة «فورين ريبورت» البريطانية - بانسحاب فوري وعاجل من الشريط الحدودي الذي تحتله في جنوب لبنان وتعتبره بمثابة منطقة أمنية لها.

وفي حين يخلص عاموس جيلاد رئيس وحدة الأبحاث إلى أن الانسحاب من لبنان إلى حدود سنة ١٩٤٩ يعد أمراً خطيراً على الأمن الإسرائيلي، إلا أنه أضاف: ومادام هناك قرار سياسى بذلك، فمن الأفضل عندئذ أن يتم هذا الانسحاب بأسرع وقت ممكن، ويشكل أحادى ■

علمت «الأهرام العربى» أن الحكومة اللبنانية وعدت مصر بإنهاء الحصار قريبا حول المخيمات الفلسطينية في صيدا، وكانت الدبلوماسية المصرية قد واصلت وساطتها لحل الأزمة التي نشبت أخيراً بين اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والسلطات اللبنانية، وجرت اتصالات على مستوى عال بين مصر ولبنان لمنع تفاقم الأزمة بعد أن طالب البعض في لبنان باقتحام تلك المخيمات لأنها أصبحت تمثل دولة داخل الدولة واتهمتها بأنها تشكل مصدر تهديد للحكومة اللبنانية وطلبت تهجير هؤلاء الفلسطينيين إلى خارج لبنان بعد أن أصبحت لديهم ترسانة من الأسلحة تسربت إليهم من عناصر الموساد على حد زعم البعض.

وفي المقابل طالبت السلطة الفلسطينية بتدخل مصرى عاجل لحل الأزمة، كما طلبت من د. عصمت عبدالمجيد - الأمين العام للجامعة العربية - ومن أطراف فرنسية وأمريكية التدخل لدى الحكومة اللبنانية؟

ووصف نبيل شعث وزير التخطيط في السلطة الفلسطينية تلك المساعي بأنها نجحت في تخفيف التوتر، وأعرب عن أمله في عدم تكرار هذه الأزمات، التي تزيد من صعوبة الأوضاع في المخيمات الفلسطينية، وعبر عن أسفه لتهجير عدد كبير من الفلسطينيين إلى أوروبا وكندا وأستراليا، وقال: «كنا نريدهم أن يظلوا جاهزين للعودة إلى الوطن».

وأبدى بعض الدبلوماسيين حيرتهم من توقيت تفجر تلك الأزمة وتزامنها مع بدء بحث مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين.

الجدير بالذكر أن التوتر بين اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية في لبنان والسلطات اللبنانية قد بدأ بسبب رفض السلطات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٧ نوفمبر ١٩٩٩

الفلسطينيون يطالبون لبنان برفع الحصار عن مخيمات اللاجئين

غزة - بيروت - من مراسلي الأهرام:

دعت القيادة الفلسطينية الحكومة اللبنانية الى رفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، وذلك في أعقاب ما تعرض له مخيما عين الحلوة والرشيدية من حشد عسكري وتمركز لدبابات لبنانية حولهما واقامة حواجز عسكرية على مداخلهما ومنع وصول المواد التموينية اليهما. وأكد بيان للقيادة الفلسطينية انها لا ترى مبررا لهذا الحصار العسكري الذي فرضته السلطة اللبنانية حول المخيمات. وقالت القيادة الفلسطينية انها تود أن تؤكد للشعب اللبناني والسلطة اللبنانية احترام اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، وكذلك التنظيمات الفلسطينية على اختلافها للسيادة اللبنانية والقوانين السائدة هناك، وانه لن يصدر عنهم أى موقف أو إجراء يشكل مساسا أو انتهاكا للسيادة أو القوانين اللبنانية. وقد وصف الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات أوضاع اللاجئين والمخيمات الفلسطينية في لبنان بأنها أوضاع صعبة.

من جانبه، أكد الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان - فى تصريحات صحفية أمس - ان الاجراءات الأمنية التى اتخذتها السلطة اللبنانية حول المخيمات الفلسطينية خاصة مخيمى عين الحلوة والرشيدية اجراءات عادية وليست استثنائية.

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩

شعث: الحديث عن التوطين تأمري ولن نرضى بحل نهائي لا يعيد اللاجئين

□ نيويورك - راغدة درغام

وشدد شعث على ان السلطة الفلسطينية «تتكلم عن مصيرهم (اللاجئين) وعودتهم». وقال: «نحن نريد لهم ان يعودوا الى فلسطين». وتابع «صبرتم ٥٠ سنة، فاصبروا علينا قليلاً». وأضاف: «لا احد عنده مشكلة مع اللاجئين الفلسطينيين سوى في لبنان. ولا يوجد بلد عربي يشكو من اللاجئين الفلسطينيين ويتحدث عن توطينهم الا لبنان. وهذا لا يليق بلبنان». وتابع: «هناك نصف مليون ارميني في لبنان ومليون سوري. فما القضية». نحن نعمل على عودة الفلسطينيين الى فلسطين ولن نصل الى حل نهائي لا يعيدهم الى فلسطين».

وأشار شعث الى ان «سورية لم تطلب من فلسطيني ان يغادر»، واعتبر ان مواقف سورية من العمل السياسي الذي يقوم به فلسطينيون على أرضها «من حق سورية ان تقررها». وزاد ان أية اجراءات سورية نحو المنظمات الفلسطينية عندها هي «شغل سورية». وأضاف «ان الفلسطيني الذي يريد عملاً سياسياً، أهلاً به في فلسطين».

وأكد شعث ان السلطة الفلسطينية تود ان تصل سورية الى حل في مفاوضاتها مع اسرائيل في «أقرب وقت ممكن»، سيما وان هذا أيضاً «سيطلق سراح لبنان». وقال: «اي حل يحرر الأرض السورية واللبنانية معاً هو حل نريده، وفي اقرب وقت ممكن، ونتمنى ان يحدث اليوم لأنه في مصلحتنا».

وزاد: «ان القضية الفلسطينية تبقى الأساس. ذلك ان لا سلام في الشرق الأوسط من دون حل القضية الفلسطينية. فلينته الاحتلال لسورية ولبنان كما

■ حمل مسؤول السلطة الفلسطينية السيد نبيل شعث على انشغال اللبنانيين برفض توطين اللاجئين الفلسطينيين، وقال «غريب اننا عندما نقتررب من البحث في موضوع اللاجئين وعودتهم على اساس القرار ١٩٤ يتحدث اناس عن توطين... اي توطين؟ المقصود به هو التهجير. وللأسف هناك مؤامرة لتهجير الفلسطينيين... ونصف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، حوالي ١٥٠ ألفاً منهم، هجروا الى ألمانيا واسكندنافيا وكندا وغيرها. هجرتهم السياسة اللبنانية التي عملت على حرمانهم من العمل والحياة».

وجاء موقف شعث في حديث مع «الحياة» تناول الاستراتيجية الفلسطينية للتفاوض مع اسرائيل، وحصيلة لقاء الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالرئيس الأميركي بيل كلينتون في واشنطن، والاولويات الفلسطينية على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة.

وأشاد شعث بتضامن وتعاطف الشعب اللبناني مع الشعب الفلسطيني وقال ان «الشعب اللبناني أكثر من احتضن الشعب الفلسطيني وتأخى معه». لكنه حمل على توقيت كثرة الكلام عن التوطين وقال انه بعد تحمل اللاجئين الفلسطينيين لنحو ٥٠ سنة «الآن، وهم على وشك العودة، يكثر الحديث عن التوطين بطريقة وكأن الفلسطينيين عالة أو مرض خبيث». وتابع ان هذا «غير معقول» بل انه «مذهل ويشكل اهانة». وزاد ان الكلام الذي يتداول عن التوطين يكاد يكون «نكتة لبنانية» لأن الكلام عن التوطين «كلام فارغ وتأمري، فالحل النهائي هو الذي سيعيد اللاجئين الى فلسطين».

وقال شعث ان «الناس فهمت مرونتنا الزائدة في المرحلة الانتقالية فهماً خاطئاً وترجمتها خطأ في الحل النهائي». وتابع: «في الحل الانتقالي كنا نراكم بدأنا من الصفر، وكل شيء نافذة اضافية الى الحل النهائي. اما في الحل النهائي فإن اي شيء نتراجع عنه خصم من حقوقنا». وتابع: «الآن وقد دخلنا مرحلة الحل النهائي، ليس في امكاننا التنازل، فهذا ليس موقفاً تفاوضياً. لا يوجد حل سوى في الانسحاب الكامل الى حدود ٦٧ والمستوطنات ستلغى نهائياً كمناطق احتلال اسرائيلي».

ووصف شعث اجتماع «وولدورف» بأنه «اجراء احتفالي ارادت منه اميركا القول ان السلام الفلسطيني في قلب سلام الشرق الأوسط... وان عودة عملية السلام في المسار الفلسطيني الى طريقها هي مسألة في قلب اهتمام العالم». وزاد: «بطبيعة الحال، الكل ذكر بأن هذا السلام لن يتم الا بنجاح المسارين السوري واللبناني. لكن المناسبة كانت فلسطينية».

وعن لقاء الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالرئيس الاميركي بيل كلينتون أبلغ شعث الى «الحياة» ان «أهم شيء اخذناه من الرئيس كلينتون هو ان الاميركيين لن يبتعدوا عن القضية وسيبقون داخل عملية السلام الفلسطيني - الاسرائيلي وسيظلون على مقربة لتأكيد النجاح وضمانه».

وتابع شعث: «هذا الرجل، رئيس اميركا، بالنسبة اليه ان قضية السلام في الشرق الأوسط، وفي قلبها السلام الفلسطيني - الاسرائيلي، باتت قضية استراتيجية له شخصياً فيها دور يتعلق به الى نهاية عهده. يرى فيها وفي عملية السلام في ايرلندا ما سيبقى في التاريخ لأهم انجازات عصره. وهذا ما اكده في اللقاء. قال: سأفعل أي شيء وسأذهب الى أي مكان كي تنجح هذه القضية قبل نهاية مدتي. وفي هذا الدور استثمار كبير».

انتهى عن مصر والأردن. نحن لم نعترض على انتهاء الاحتلال في أي بلد عربي».

وكان السيد محمود عباس (أبو مازن) امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ابلغ الى «الحياة» ان السلطة الفلسطينية بعثت «مئة مرسال» الى سورية من دون ان تتلقى رداً. وأعلن: «نحن جاهزون للتنسيق مع السوريين حول قضايا المرحلة النهائية الخاصة بنا، ولا نطالبهم ولا اللبنانيين بالتنسيق معنا حول قضاياهم».

وعند شرح المواقف الفلسطينية لدى الدخول في مرحلة المفاوضات على الحل النهائي، قال شعث ان القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هما الأساس «وفي مذكرة شرم الشيخ بند واحد عن الحل النهائي هو: التطبيق التام للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وبالتالي، اذا اخذنا مبدأ كيف طبق القراران في مصر والأردن بانسحاب اسرائيل من كل شبر احتلته طبقاً للقرار ٢٤٢، وإذا اخذنا ما نعرفه عن المسارين السوري واللبناني بأنه لن يتم اي سلام من دون انسحاب من كل شبر محتل تطبيقاً للقرارين، فان هذين القرارين يطبقان ايضاً تطبيقاً كاملاً على الساحة الفلسطينية».

وتابع شعث: «لن نقبل بشبر اقل من حدود ١٩٦٧... فاذا قبلنا بشبر اقل، ضاعت القدس وضاع وقف الاستيطان وضاعت المياه». وأكد ان مشكلة اللاجئين «لا تحتاج عملاً كبيراً اذا افترضنا ان مصدر الشرعية الوحيد هو القرار ١٩٤» الذي اعطى حق العودة او التعويض لمن لا يرغب في العودة.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩

في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

مبارك يؤكد حق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة

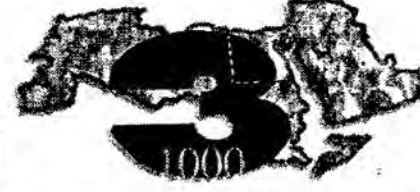
الأمم المتحدة - ثناء يوسف:

أعرب الرئيس حسني مبارك عن أمله في أن تتوصل مفاوضات المرحلة النهائية في إطارها الزمني المتفق عليه إلى حل عادل للقضية الفلسطينية بكل جوانبها باعتبارها لب مشكلة الشرق الأوسط.

جاء ذلك في الرسالة التي وجهها الرئيس مبارك إلى اللجنة المعنية بالحقوق الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وقال الرئيس في الرسالة التي يوجهها كل عام إلى اللجنة إن السلام العادل لن يتحقق إلا بقيام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإن مصر لن تألو جهداً في دفع عملية السلام قدماً إلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة والطبيعية وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة .

سلام القرن المقبل

اللاجئون الفلسطينيون.. ماض لا يموت ومستقبل له سيناريوهات!



العرب والألفية الثالثة

اقتراحات بالعودة من: لبنان إلى الجليل.. وغزة إلى جنوب إسرائيل.. والأردن إلى الضفة

تختلط بأوراق ملف اللاجئين المطروح امام مفاوضات التسوية النهائية بين الفلسطينيين والاسرائيليين حسابات ماض لا يموت ومستقبل مفتوح على احتمالات بعضها لا يجلب استقراراً أو سلاماً. ولقد مرت مسيرة اللاجئين الفلسطينيين - وعلى مدى أكثر من نصف قرن - فوق الكثير من الأشواك والألغام ولا تزال مذابح اسرائيلية عديدة ماثلة في الأذهان (دير ياسين - ١٩٤٨) و(صابرا وشاتيلا - ١٩٨٢) كما أن هناك سياسات سعت وتسعى لأن تختصر حقوق اللاجئين في جوانب انسانية وتستبعد الحقوق السياسية والوطنية، ومشاريع للتوطين. ومع ذلك ظل اللاجئين في وجه اسرائيل بمثابة «ساعة حقيقة» مؤجلة ولكن اكيدة.

واسرائيليون انتهت الى وضع أوراق عمل أوضحت نقاط الخلاف بين الجانبين، ويمكن تحديدها وفق عرض الصحيفة الاسرائيلية لحصيلة هذه الأوراق فيما يلي: ● تحديد المسؤولية عن مشكلة اللاجئين إذ ترفض اسرائيل الاستجابة لمطالبية الفلسطينيين لها بالاعتراف عن مسئوليتها ولو نظرياً، ومن حيث المبدأ وبصرف النظر عن النتائج العملية، ويذهب الاسرائيليون الى تحميل العرب والفلسطينيين انفسهم مسؤولية المشكلة!

● طبيعة واعداد اللاجئين الذين يحق لهم العودة الى اسرائيل.. وبينما أبدى الفلسطينيون مرونة أو نوعاً من التنازل بالاستعداد للتفاوض على أن يقتصر الحق عملياً على عدد محدود فإن الاسرائيليين يطرحون أن تأتي هذه العودة ولعدد محدود في إطار ما يسمى بلم أو جمع شمل عائلات فقط.

وقد فسر لنا مصدر فلسطيني مطلع في القاهرة المقصود بالطلب الاسرائيلي بأنه يقتصر على اقارب الدرجة الاولى من آباء

وأمهات وأبناء فقط على أن يكون احدهم قد ظل في اسرائيل الى الآن، وأوضح أن الأمر بالغ التعقيد والاستحالة أيضاً لأن أكثر من نصف قرن يعنى أن الكثير من الآباء والأمهات ممن سيستدعون أبناءهم أو سيعودون باستدعاء من أبنائهم قد ماتوا في اسرائيل أو خارجها في أراضى اللجوء.

● عدد اللاجئين الذين يحق لهم العودة ولكن الى اراضى الدولة الفلسطينية المزمعة فوق الضفة وغزة. وهنا يطرح الاسرائيليون ممارستهم لحقوق سيادية على هذه الدولة بأن يشاركوا بالزام هذه الدولة بعدد محدد وفق ما يرونه من قدرة اقتصادها على استيعاب اعداد اللاجئين. ويحتج الفلسطينيون على ذلك بحقوقهم في ممارسة السيادة.

وسواء كان اللاجئين في المخيمات أو خارجها فإن لهم - وبمقتضى القانون الدولى - ذات الحقوق في العودة أو التعويض اختيارياً وطوعاً ووفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٢ الصادر فى عام ٤٩ والذي استند الى تعريف اللاجئين بأنه أى فلسطيني أو فلسطينية ممن عاشوا عامين على الأقل فى فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطانى قبل مايو ٤٨ وكذا اولادهم وأحفادهم.

وهو تعريف اكده هانسن فى حديث منشور ضمن ملف كامل خصصته صحيفة «الجيرودايم بوست» الاسرائيلية عن قضية اللاجئين. **نقاط خلاف أمام المفاوضات**

ومسألة اعداد اللاجئين تبدو الإسهل بين أوراق التفاوض لأن أرقام وكالة (الأونروا) والتابعة للأمم المتحدة حاضرة وتقوم على احصاءات تابعت المشكلة لحظة بلحظة ومنذ الطرد الجماعى الكبير للفلسطينيين من ارضهم فى وحول عام ١٩٤٨ وعلى النحو الذى اكده ارقام «هانسن» وذلك بصرف النظر عن محاولات اسرائيل الادعاء بأن الأرقام مبالغ فيها.

ولكن العقبة الأساسية التى تضعها اسرائيل تتمثل فى مساعيها لانكار العودة كحق للاجئين، وهو ما أكدته تصريحات ايهود باراك رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبوع الماضى حين أنكر على اللاجئين الفلسطينيين حق العودة الى منازلهم وقراهم ومدنهم وممتلكاتهم وأراضيتهم فى اسرائيل (فلسطين ١٩٤٨) وحاول المراوغة بالتصريح بحق عودة جانب منهم الى المناطق التى ستقوم عليها الدولة الفلسطينية فى الضفة وغزة.

وتقول «الجيرودايم بوست» فى ملفها الخاص بشأن المشكلة أن اتصالات ومفاوضات غير رسمية جرت بين عامى ٩٤ و١٩٩٨ فى بوسطن ولندن وفيينا ورام الله شارك فيها اكاديميون فلسطينيون

ووفق أحدث تصريحات لبيتر هانسن المفوض العام لوكالة «الأونروا» فإن سجلات الوكالة تحتفظ باسماء ٥٧٨ ألف لاجئ فلسطيني اضطروا لمغادرة ارضهم ومنازلهم وترك ممتلكاتهم فى غضون حرب ١٩٤٨ وما سبقها وواكبها من مذابح، ولأن الماضى الذى لا يموت ينمو فإن اعداد هؤلاء اللاجئين تزايدت خمس مرات وتقدر الآن كما يؤكد هانسن بنحو ٢,٦ مليون وهو رقم لا يشمل على الأرجح من اقاموا بعيداً عن مناطق التمرکز الأساسية للاجئين، ولذا فإن تقديرات المسئولين والشخصيات الفلسطينية التى تذهب الى أن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني يعيش خارج ارضه تظل صحيحة (٤,٥ مليون لاجئ من اجمالى ٨ ملايين).

ووفق تقديرات «الأونروا» أيضاً فإن اللاجئين يتوزعون على خمس مناطق رئيسية، وهى:

- الأردن ١,٥ مليون لاجئ
- قطاع غزة ٧٩٨ ألفاً
- الضفة الغربية ٥٦٩ ألفاً
- سوريا ٢٧٤ ألفاً
- لبنان ٢٧٠ ألفاً

والصورة النمطية الباقية فى الأذهان عن اللاجئين الفلسطينيين من عام ٤٨ تتجسد فى «طابور» من البؤساء الذين يقفون امام خيام أو مقار (الأونروا) ينتظروا للمساعدة.. والآن فإن من يعيشون فى مخيمات اللجوء وفق تقدير الوكالة هم ثلث عدد اللاجئين، وتتوزع هذه المخيمات فى المناطق الخمس حيث يشغل سكانها النسب التالية: ٥٥ فى المائة من سكان قطاع غزة (فى ٨ مخيمات) و٢٧ فى المائة من سكان الضفة (فى ١٩ مخيماً) فضلاً عن ٢٥ فى المائة من الفلسطينيين فى لبنان و١٨ فى المائة و٢٩ فى المائة من الفلسطينيين فى كل من الأردن وسوريا على التوالى.

كارم يحيى



لاجئة فلسطينية في مخيم بالأردن بعد عام ٤٨ .. الحياة مستمرة .. ولكن الماضي لا يموت .. ولابد من العودة.

متكاملا لامكانية ممارسة حق العودة، وعملها ودون ان تتسبب في الحاق الضرر بالأغلبية اليهودية الحالية داخل اسرائيل أو ايزاء اقتصادياتها.

وتنطلق هذه الدراسة من تتبع مسوح شاملة وخرائط جغرافية انجليزية وأمريكية منذ أكثر من نصف قرن وتفيد أن ٧٨ في المائة من اليهود مازالوا يعيشون على ١٥ في المائة فقط من مساحة «اسرائيل»، وأن العديد من المناطق المتبقية تعود بالأساس إلى الفلسطينيين وأن المراكز السكانية الحضرية التي ظلت فلسطينية حتى عام ١٩٤٨ لا يقطنها الآن سوى ١٥٤ ألف يهودي من مزارعي الكيبوتزات (أحد أنواع المستعمرات التي اقامها حزب العمل والتكوينات الصهيونية التي انحدر منها)

وقالت الدراسة ان تكلفة عودة اللاجئين لن تتجاوز نوعا من الازاحة الارادية لجزء من هؤلاء الـ ١٥٤ ألف يهودي وانتهت الى وضع سيناريو للعودة من ثلاثة اتجاهات:

الأول: عودة لاجئي لبنان اساسا الى الجليل بشمال اسرائيل وهي مناطق لاتزال ذات اغلبية فلسطينية عربية وهي عودة لن تثير قلقا فعليا للاسرائيليين.

- الثاني: دخول لاجئي غزة الى مناطق شبه خالية من السكان في جنوب اسرائيل وبالقرب من «بئر سبع»

- اما الاتجاه الثالث فهو عودة جانب من لاجئي الأردن الى الضفة الغربية

والملاحظ ان هذا السيناريو تحديدا لم يتعرض لمستقبل اللاجئين في سوريا الا ان الدراسة برمتها مطروحة للنقاش بين القيادات الفلسطينية.

ولاشك ان اللاجئين الفلسطينيين انفسهم تنتابهم مشاعر قلق مشروع ازاء مصيرهم وعلى ضوء المفاوضات الجارية، كما ان هذا المصير يرتبط بمصالح وأقدار دول عربية هم في ضيافتها . ولعل درس التاريخ جاء بليغا حيث يدرك الاسرائيليون الآن ان «الفلسطينيين لم ولن يختفوا» وسيكون عليهم أيضا ان يدركوا رسالة التحذير التي وردت في دراسة دائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير حين اكدت «أن الهجرة غير المحدودة لليهود بناء على قانون العودة الاسرائيلي ورفض حق الفلسطينيين في العودة يعتبران سببا اكيدا للحرب وعدم الاستقرار، وعليه فلن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط دون عودة اللاجئين.

● التعويضات: والمطروح اسرائيليا هنا يستند أيضا الى انكار المسؤولية ويفترض مساهمات دولية.. ويذهب الاسرائيليون الى محاولة الربط بين تعويضات اللاجئين الفلسطينيين وبين المطالبة بتعويضات لليهود الشرقيين (السفاريديم) الذين غادروا دولا عربية بعد عام ١٩٤٨.

أما الفلسطينيون فقد تمسكوا بطلب تعويضات جماعية وفردية ورفضوا محاولة الربط بأوضاع اليهود في الدول العربية علما بأن المطالبة الاسرائيلية لاتستند الى أي نص قانوني دولي بينما يؤكد القرار (١٩٤٨) والقرارات الدولية المعززة له لاحقا أن عودة اللاجئين الفلسطينيين حق لايمكن المساومة فيه أو إسقاطه وأن التعويض اختياري وطوعي.

وما يتردد بين اللاجئين في سوريا والأردن ولبنان وفق مانقلته لنا مصادر آتية من هناك ان التعويضات الفردية المطروحة تدور حول رقم (٢٠ ألف دولار) وأن جهات رسمية في هذه الدول تبحث امكانية اقتسام اموال هذه التعويضات مع اصحابها.

توقعات وسيناريوهات

وتعكس تصورات وسيناريوهات المستقبل أوجه الخلاف الفلسطيني - الاسرائيلي، فالباحثة الاسرائيلية (تسفيت شتاينبوم) تتوقع في (الجيروداليم بوست) أن يعود نحو مليون فلسطيني في غضون السنوات الخمس الأولى بعد التوصل الى الاتفاق مع الفلسطينيين ولكنها تحدد اماكن عودتهم الى مناطق الضفة وغزة.

وتقول ان هذا الرقم التقديري يستند الى قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعابهم وعلى مدى اندماج اللاجئين في بلدان اللجوء. وتوقعت شتاينبوم أيضا ان يتشكل هذا الرقم (المليون غائد) من غالبية اللاجئين في لبنان وقدرتهم بنحو ٣٠٠ ألف ، ونحو ١٥٠ ألف لاجئ من الأردن وبين ٥٠ ألفا الى ٨٠ ألفا من سوريا.

وكانت تقارير اسرائيلية نشرت منذ شهر قد أشارت الى امكانية القبول بعودة اقل من ٥٠ ألف فلسطيني الى اسرائيل وفي اطار صيغة «جمع شمل العائلات»

أما الفلسطينيون فهم يطرحون حلولاً للمستقبل، استنادا الى حق العودة، وعلى سبيل المثال فان دائرة شئون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير طرحت في شهر يونيو الماضي دراسة محدودة التوزيع وتحمل عنوان (اللاجئون الفلسطينيون - قضايا ومقترحات) ويتوقيع الدكتور اسعد عبدالرحمن عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ومسئول ملف اللاجئين والنازحين بالسلطة الفلسطينية، تؤكد هذه الدراسة سيناريو

مقاومة التوطين تتطلب تآزراً عربياً

معتصم حمادة *

أصيب خليل ع. بخيبة أمل مريرة وهو يتسلم وثيقة سفره الخاصة باللاجئين الفلسطينيين وقد كتب فيها إلى جانب «المهنة» كلمة «بدون». فقد رفض الموظف المختص الاعتراف به طبيباً إلا إذا أبرز إفادة من نقابة الأطباء اللبنانية في بيروت. وخليل لاجئ فلسطيني سافر إلى إسبانيا حيث درس الطب وتخصص في جراحة المسالك البولية وعاد إلى لبنان واجتاز امتحان الكولوكيوم الحكومي بنجاح. وهو يعمل جراحاً في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني منتقلاً بين مستشفياتها وعياداتها في عين الحلوة والبرج الشمالي والرشيدية. ويحظر عليه، بموجب القوانين اللبنانية، الانتماء إلى نقابة الأطباء اللبنانيين أو العمل خارج المخيمات على رغم أن بعض المستشفيات اللبنانية يستعين به لأجراء عمليات جراحية بأجور منخفضة عن التسعيرة المعتمدة، مستغلاً عدم امتلاكه رخصة عمل. ويدرك خليل أنه بذلك قد يعرض نفسه للمساءلة القانونية على غرار ما وقع لزملائه الأطباء الفلسطينيين في البقاع الذين انشأوا مركزاً طبياً خاصاً بهم في سعدنايل، فاوقفتهم الشرطة

بناء لدعوى من نقابة الأطباء وأحيلوا إلى المحكمة بتهمة ممارسة الشعوذة (١) والقيام بأعمال غير مرغوبة (٢).

منذ أسابيع توفيت المواطنة الفلسطينية فاطمة العلي في مخيم الرشيدية بعد صراع طويل مع داء السكري أفقدها إحدى ساقيها، ولا زال ضريحها حتى الآن كومة من التراب على غرار العديد من الأضرحة التي لا زالت من دون بناء. فاجراءات الجيش عند مدخل المخيم تمنع على الفلسطينيين ادخال اية كمية من مواد البناء من حجار واسمنت وكلس ودهان وبلاط. كما يحظر عليه ادخال «كل ما له صلة بالبناء» كالاسلاك والمصابيح الكهربائية وانابيب المياه والزجاج والمغاسل والحفريات وغيرها. ومنذ أشهر نشرت صحيفة «السفر» البيروتية خبراً قالت فيه أن أحد أبناء المخيم أحيل إلى المحكمة بعد أن أوقف «متلبساً بالجرم المشهود» وهو يحاول «تهريب» علبة دهان وزنها كيلوغرام واحد إلى داخل المخيم. وتساءلت الصحيفة ساخرة متى صنف القانون اللبناني الدهان من المواد المحرمة والممنوع تداولها؟ واين في لبنان، ما عدا مخيم الرشيدية، يحاكم المرء لأنه يحمل علبة دهان وزنها كيلوغرام اشتراها من أحد المحلات التجارية في مدينة صور ليدهن بها بعض نوافذ منزله على اعتاب فصل الشتاء؟

بعد أن أمضى حوالى خمس سنوات في الخارج يعمل لاعالة عائلته في مخيم برج البراجنة قرب بيروت، عاد إلى لبنان المواطن الفلسطيني ج. ن. ليقتضي اجازة الصيف وليجد وثيقة سفره. لكنه فوجئ بحالته التي استجواب في إحدى الدوائر الامنية دام لأكثر من ثلاثة أسابيع «اتهم» خلاله أنه حصل في مكان إقامته في الخارج على جنسية البلد المضيف وأنه يحمل جواز سفر آخر إلى جانب وثيقة سفره الممنوحة له من السلطات اللبنانية. وقد ابلغ بضرورة التنبيه إلى أن مثل هذا الأمر سيقوده إلى فقدان الوثيقة اللبنانية وإلى شطب اسمه من سجلات اللاجئين الفلسطينيين لدى وزارة الداخلية في بيروت. علماً أن القانون اللبناني يتيح للمواطنين اللبنانيين الحصول على جنسية أخرى من دون أن

يعرضهم هذا الأمر لفقدان جنسيتهم اللبنانية، والالاف منهم المقيمون في دول افريقية واميركية يحملون جنسية بلد الاغتراب ويحتفظون في الوقت نفسه بجنسيتهم الاصلية.

تلك امثلة وصور عن معاناة اللاجئين في لبنان الذين استبشروا أخيراً مع ولادة العهد الجديد خصوصاً أنه استهل ولايته بالغاء القرار ٤٧٨ الذي قضى بفرض التأشيرة المسبقة لسفر الفلسطينيين. إلا أن وقوف الحكومة عند هذا الاجراء الوحيد - على اهميته - وتمسكها ببقاى الاجراءات الظالمة الاخرى نشرها في صفوف اللاجئين بداية موجة من التشاؤم وخيبة الامل.

وتثير مثل هذه الاجراءات انتقادات واسعة ليس فقط في صفوف اللاجئين الفلسطينيين بل لدى الاوساط العربية والدولية المهتمة بقضايا اللاجئين، الامر الذي يجرى ممثل الحكومة اللبنانية كلما اثير هذا الامر في الملتقيات الدولية وفي ورش عمل مراكز البحث المعنية بالقضية الفلسطينية. حتى أن وكالة الغوث (الاونروا) المعروفة بمواقفها المتحفظة وبحرصها على علاقة «محايدة» مع الدول المضيفة للاجئين اضطرت في تقريرها السنوي الأخير إلى انتقاد سلوك الحكومة اللبنانية واجراءاتها الامر الذي اضطر ممثل لبنان في اجتماع رئاسة الوكالة في عمان نهاية شهر ايلول (سبتمبر) الماضي لتقديم مداخلة مطولة اعترض فيها على ما جاء في تقرير (الاونروا) محاولاً في الوقت نفسه شرح ما اعتبره الاسباب الموجبة لمثل هذه السياسة المتبعة من قبل حكومته.

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٩

واشنطن تدرس إنشاء صندوق لتعويض اللاجئين الفلسطينيين

كشف تقرير اسرائيلي عن قيام الولايات المتحدة بدراسة امكانية انشاء صندوق تعويضات للاجئين الفلسطينيين وتذكر تقرير اعدته السفارة الاسرائيلية في واشنطن قبل جولة وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت للمنطقة نقلا عن دينيس روس المبعوث الامريكى للشرق الاوسط قوله اعتقد ان السلطة الفلسطينية تبحث عن وسيلة رمزية من اجل الظهور بأن تسلمها المناطق من اسرائيل تم من خلال اجراء مشاورات معها وبعد اخذ ارائها وهم

معنيون باثبات قدرتهم على التأثير وعلى تحدى المناطق التى تنتقل اليهم وكشف روس ضمن التقرير عن انه فى اطار الخلافات حول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم فإن الولايات المتحدة تبحث الان فى امكانية الموافقة على تقديم تعويضات مالية للاجئين وقال نريد معرفة حجم التعويضات ونعمل بحذر فى ضوء حساسية الموضوع وتنوى الولايات المتحدة اقامة صندوق تعويضات يستفيد منه الطرفان وحول تقييم الولايات المتحدة لمبادرة رئيس جنوب افريقيا السابق

نيلسون مانديلا الخاصة بمحاولة عقد لقاء بين الاسد ورئيس وزراء اسرائيل ايهود باراك ذكر التقرير ان روس اكّد خلال لقاء مع زعمان شوفال سفير اسرائيل فى واشنطن ان بلاده لاتعلق امالا كبيرة على هذه الخطوة رغم وجود مكانة دولية لمانديلا وقال اهارون ميلر نائب روس «مبادرة مانديلا لاتعدو كونها مجرد صرعة اعلامية واود التأكيد أن السوريين مصممون على مواقفهم وسيرفضون عقد لقاءات شخصية مع اسرائيليين وذلك حتى المرحلة الاخيرة من انتهاء المفاوضات.

المصدر : الأهرام الدولي

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٩

الخسائر الفلسطينية ١٩٤٨ - بالدولار الأمريكي عام ١٩٩٤

النوع	القيمة
الخسائر المادية	١٣٢
خسائر رأس المال البشري	٧٧
الأضرار النفسية والألم	٤٤
الإجمالي	٢٥٣

قيمة
الأجانب
الفلسطينيين
إحصائياً

خسائر اللاجئين عام ١٩٤٨ بالجنيه الفلسطيني

النوع	لجنة الأمم المتحدة للتسوية في فلسطين	اللجنة العربية العليا	يوسف صايغ	عاطف قبرصي
أراضي ريفية	٧٠	٢٢٠	٣٩٠,٥	٣٩٨,٦
أراضي حضرية	٣٠	١,١٠٠	٢٥٣,٧	١٣٠,٣
منقولات	٢٠	٢٠٠	٦٢,٥	٥٤
إجمالي الخسائر	١٢٠	١,٩٣٣	٧٠٦,٧	٧٤٣,٥
القدس ومشاركات القرى	١٠,٧	١٧٧,٨	٦٧,٣	٦٦
القدس وبيوت القرى	—	٢,٤	٢٥,٥	٢٦,٣

Source: UN Palestine Conciliation Documents and Atif Kubura, Palestine Losses in 1948 : The Quest for Precision, Washington, DC: The Center for Policy Analysis on Palestine, 1996.

مستوى التدمير للقرى الفلسطينية ١٩٤٨

مستوى التدمير	الوصف	عدد القرى	النسبة
١	المحو الكامل	٨١	١٩,٤
٢	تدمير ، انقاض معروفة	١٤٠	٣٣,٥
٣	تدمير ، بقايا حوائط	٦٠	١٤,٣
٤	معظم المنازل خربت ، عدا بيت واحد	٧٤	١٧,٧
٥	معظم المنازل خربت ، وبقي أكثر من عائلتين يهوديتين	١٧	٤,١
٦	أكثر من عائلتين يهوديتين تحتل المنازل	٣٥	٨,٤
٧	قرى تعذر الوصول إليها	١١	٢,٦

Source : Walid Khalidi (Ed.) , All That Remains, The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992.

اللاجئين لدى الاونروا حسب محل الإقامة منسوبا إلى المكان الأصلي - يونيه ١٩٩٢

محل الإقامة الحالي	القدس (وتشمل رام الله والخليل)	نابلس (وتشمل جنين وطولكرم)	غزة (تشمل بير سبع)	لیدا (وتشمل يافا ورام الله)	حيفا	الجليل (وتشمل نابلس وصفد)	اخرى	اجمالي
غزة	١,١٢٠	٩٢٢	٣٦٦,١٩٣	١٨٨,٦٢٠	٢,٩٤٨	٣٦٣	٤١	٥٦٠,٢٠٧
الاربع	٢٠٢,٢٧٩	٢٩,٩٧٣	١٧٠,٩٨٩	٤١٥,٨٨٢	٨٨,٨٢٥	٩٢,٦٥١	١٢٠	١,٠١٠,٧١٩
لبنان	١,٥٨٣	٣٩٤	٤١١	٢٦,٨٧١	٦١,٤٢٠	٢٢٨,٥٨٠	١٦٨	٣١٩,٤٢٧
سوريا	١,٩٢٣	٤٩٢	١,٢٩٥	١٨,٥٠٥	٢٧,٤٢٢	٢٠٩,٥١٦	٥٤	٢٩٩,٢٠٧
الضفة الغربية	١٥٠,٦٨٨	٥٥,٣٣١	٢٧,٨٨٩	١٣٧,٦٥٦	٧٧,٤٧٥	١٠,٠٣٠	٧٨	٤٥٩,١٤٧
اجمالي	٣٦٧,٥٩٣	٨٧,١١٢	٥٦٦,٧٧٢	٧٨٧,٥٣٤	٢٩٨,٠٩٠	٥٤١,١٤٠	٤٦١	٢,٦٤٨,٧٠٧

الموازنة العامة «للاونروا» - ١٩٩٩ بالمليون دولار أمريكي

المجال	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	قطاع غزة
التعليم	٤٨,٩	١٩,٨	١١,١	٢٦,٣	٥٦,٧
الصحة	١٢,٢	١٢,٥	٤,٦	١٣,٤	٢,٣
الاغثة والخدمات الاجتماعية	٢,٨	٧,٨	٤,٧	٧,١	١٥,٦
خدمات العمليات	٣,٢	٣,٢	١,٨	٤,٢	٦,٢
خدمات عامة	٢,٩	٣,٣	١,٦	٥,٠	٤,٧
الإجمالي	٧٨,٦	٤٨,٣	٢٤,٥	٥٨,١	١٠٢,٢

اللاجئون الفلسطينيون والحق في التعويض

قد تتوصل اليه بشأن اللاجئين أو المياه أو الأمن أو القضايا الأخرى لا يخرج عن كونه توصيات أو ربما خطط غير قابلة للتنفيذ، وغير مستندة إلى الرضاء الاقليمي نفسه.

أن استمرار مثل هذه الصيغة دون النظر في جوانب القصور فيها يعني أن المفاوضات النهائية تواجه مازقا حقيقيا يتطلب نوعا من إعادة الهيكلة لعملية التفاوض نفسها. ولما كانت إعادة الهيكلة هذه أكبر من طاقة المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، فلا مفر من العمل على ضبط أيقاع المفاوضات الثنائية ذاتها، من خلال معالجة الثغرات التي تنطوي عليها بالفعل. ومن أهم الثغرات الظاهرة غياب المعايير المشتركة التي سيتم من خلالها معالجة قضية اللاجئين، تماما كما يحدث في باقي القضايا.

ومن نافلة القول أن غياب المعايير الواضحة يعني أن المفاوضات سيكون عليهم عبء التوصل إلى تلك المعايير بصورة أو بأخرى. ورغم صعوبة المهمة، وتباين الرؤى تجاهها، فإن السوابق التاريخية والمعاصرة بشأن اللاجئين وحقوقهم، والمواثيق الدولية والقرارات الخاصة بموضوع اللاجئين الفلسطينيين، فضلا عن الدراسات الجادة التي قام بها أفراد وجهات بحثية ذات ثقل سياسي وعلمي عربيا ودوليا يمكنها أن تسهم إيجابيا في وضع إطار صارم يحل الكثير من النقاط المتعارضة.

مع بداية المفاوضات النهائية للمسار الفلسطيني الإسرائيلي دخلت عملية التسوية السياسية مرحلة مهمة بكل المقاييس، إذ يواجه المفاوضون اعقد القضايا وأكثرها حساسية، وهي قضايا المياه والقدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والأمن وقيام الدولة الفلسطينية. وكل من هذه القضايا شائك بطبيعته، وبما ينطوي عليه من مخاوف والتزامات وحقوق وهواجس حقيقية أو مصطنعة لهذا الطرف أو ذاك. وتبدو الأهمية في أن ما سيتم التوصل إليه سيؤثر على مجمل المناخ الاقليمي في الشرق الأوسط ككل، من حيث أنه قد يفتح بابا للاستقرار أو ربما يثير موجات من العنف غير المسبوق. ويعتمد ذلك على مدى استناد التسوية حال التوصل إليها، معايير الانصاف والعدل والشمول وتحقيق الهوية القومية للشعب الفلسطيني.

ورغم أهمية كل قضية على حدة، فإن ملف اللاجئين يمثل تعقيدا من نوع خاص نظرا لأنه يتقاطع مع مصالح سياسية وطموحات قومية وحساسيات سكانية لأكثر من طرف عربي، في حين أن المفاوضات التي تجرى على المسار الفلسطيني الإسرائيلي هي ثنائية بطبيعتها. ويثير ذلك أشكالية سياسية وعملية في وقت واحد تتعلق بمدى قبول النتائج التي يمكن أن تصل إليها المفاوضات الثنائية من قبل أطراف ذات مصلحة مباشرة ولكنها لم تشارك في المفاوضات بصورة مباشرة. وهنا تطرح أهمية المفاوضات المتعددة وكونها استكمالا لجوانب النقص التي تعترض المفاوضات الثنائية. لكن النظرة الفاحصة لطريقة عمل المفاوضات المتعددة بشأن اللاجئين في جولاتها السابقة قبل توقفها تكشف عن وجود ثغرات كثيرة شأنها شأن المفاوضات الثنائية، وبما يجعل ما

لكن الموقف الإسرائيلي وكعادته في قلب الحقائق لا يعترف بمسؤوليته عن مشكلة اللاجئين، ويذهب إلى القول أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي من صنع القيادات العربية، وإن مقابل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هناك مشكلة اللاجئين اليهود الذين تركوا بلادهم الأصلية وذهبوا إلى إسرائيل. وأنه في حين قامت إسرائيل بدمج اليهود اللاجئين فيها، فإن اللاجئين الفلسطينيين لم يدمجوا في البلاد التي رحلوا إليها.

والهدف الإسرائيلي من قلب الحقائق واضح تماماً ويتلخص في التهرب من المسؤولية السياسية والمادية والمعنوية عن تلك القضية. وفي أحسن الأحوال قبول مسؤولية مشتركة - أي عربية إسرائيلية - عن أزمة اللاجئين الفلسطينيين ومن تسميهم باللاجئين اليهود، والذين هم في حقيقتهم مجموع اليهود

د. حسن أبو طالب

من أصول عربية الذين تعرضوا لضغوط الوكالة اليهودية والمؤسسات الصهيونية المختلفة من أجل الهجرة إلى فلسطين بعد احتلالها عام ١٩٤٨، ومن ثم فهم تركوا أوطانهم الأصلية بمحض إرادتهم، وليس نتيجة ضغط أو عنف أو أساليب قسرية كمثل التي اتبعتها إسرائيل والعصابات اليهودية في مواجهة الفلسطينيين منذ منتصف الثلاثينات وحتى حرب عام ١٩٤٨.

مثل هذا المنطلق الإسرائيلي المغلوط يعني تصوير القضية في صورة مساومة الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين بإدعاءات عن حقوق مزعومة لمن تسميهم باللاجئين اليهود. ومثل هذا الطرح إذا ما قبله المفاوض الفلسطيني سيقود إلى نتائج كثيرة، أقلها ضياع حقوق اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم، والصاق مسؤولية التعويضات بالدول العربية وليس بإسرائيل نفسها. بل الأكثر من ذلك

ما يهتما في هذا المجال ما يتعلق بموضوع التعويضات المقررة شرعاً وقانوناً للاجئين الفلسطينيين، بمعنى المقصود بها وطريقة حسابها والأساس القانوني الذي تستند إليه، والآليات الأكثر مناسبة لتحقيقها. والتعويض عامة هو المقابل المادي الذي يحصل عليه الممر نتيجة فقد أحد ممتلكاته المادية أو المعنوية. وتعتمد طريقة حساب التعويض على حصر الأضرار الحقيقية التي تعرض لها الطرف المتضرر عبر الزمن، بما في ذلك تكلفة ضياع الفرص البديلة والآلام المعنوية والعوائد التي حصل عليها الطرف الآخر من ممتلكات الطرف المتضرر. ووفقاً للقرار ١٩٤ فإن اللاجئين الفلسطينيين لهم الحق في العودة والحق في التعويض، ويشمل حق التعويض شقين أولهما التعويض الذي يدفع مقابل الممتلكات للذين يفضلوا عدم العودة إلى ديارهم الأصلية، والثاني التعويض بسبب فقد الممتلكات أو تعرضها للضرر حتى بالنسبة للعائدين، وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي العام أو الانصاف. ومثل هذا المبدأ تأكد في كثير من الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في أقاليم مختلفة في غضون العقد الماضي. وحديثاً فقد لاحظ القرار الصادر عن الجمعية العامة رقم ١٢٩/٥١ الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ في فقرته الأولى أن اللاجئين الفلسطينيين لهم الحق في ممتلكاتهم وفي العوائد التي يمكن أن تنتج عنها، وفقاً لمبادئ العدل والانصاف. وفي السوابق الأخرى شملت التعويضات خسائر رأس المال البشري والخسائر النفسية والألم الذي تعرض له المتضررون. والواقع أن ذلك يثير قضية أساسية وهي المسئول عن وقوع الضرر، والذي يتحمل تبعه الأضرار التي أوقعها بالغير. ومن وجهة النظر العربية ومن وجهة نظر الأحداث التاريخية التي لا تقبل الشك أو التناويل فإن إسرائيل مسئولة مباشرة معنوية ومادية، عن جملة الأضرار التي تعرض لها اللاجئون منذ عام ١٩٤٨ وحتى اللحظة الراهنة، ومن ثم تتحمل تكلفة الأضرار بكل تفاصيلها، جنباً إلى جنب مع حق هؤلاء في العودة إلى ديارهم دون اعتراض أو تعويق.

بين ٢١٠ بلايين دولار إلى ٢٥٠ بليون دولار، وهو ما توضحه عناصر الجدول المرفق. وهناك تقديرات تذهب إلى أن نقطة البداية في تقدير ما تستحقه كل عائلة فلسطينية مكونة من ستة أفراد يصل إلى ٢٠ ألف دولار أمريكي مقومة حتى عام ١٩٩٨، وتزداد إلى ٤٦٢ ألف دولار أمريكي مقومة عام ٢٠٠٠. ومن الأفكار المطروحة هنا أن جزءاً من التعويضات يمكن توجيهه إلى إعادة بناء

الهياكل الأساسية للمناطق التي سوف يعود إليها اللاجئون، بمعنى أن تطرح قيمة تكلفة البنيات الأساسية كالطرق والمستشفيات ودور العلم والعبادة والاتصالات من القيمة الكلية للتعويضات، ثم يقسم الباقي على مستحقيه من اللاجئين الفلسطينيين. وتشير بعض التقديرات إلى أن مجمل هذه التكلفة مقوماً بأسعار عام ١٩٩٨ يتراوح بين ٩ إلى ١٤ بليون دولار. ويتوقف ذلك على طبيعة المناطق (القرى والمدن) التي سوف يعود إليها اللاجئون وعدد العائدين الذين سيسمح لهم بالعودة.

مثل هذه التقديرات تعني أن إقرار مبدأ التعويض والإقرار بمسئولية إسرائيل المباشرة عن هذه التعويضات لا يكفيان رغم أهميتهما القصوى. فهناك الأمور التطبيقية، أي مجموع الإجراءات التي سيتم من خلالها تنفيذ تلك التعويضات وإيصالها إلى أصحابها الحقيقيين. وهنا يمكن الإشارة إلى عدد من المسائل المهمة:

١ - ضرورة التفرقة بين الراغبين في العودة وهؤلاء الذين يفضلون البقاء حيث هم، أو الاندماج في مجتمعات أخرى. وهو ما يتطلب نوعاً من المسح الميداني لكل المجتمعات الفلسطينية في المهجر الطوعية أو القسرية، لمعرفة الاتجاهات وتقرير أعداد كل فئة. ومثل هذا المسح يتطلب تنسيقاً عربياً عالمياً المستوى، جنباً إلى جنب بتنسيق دولي لاسيما في الدول التي تعيش فيها جاليات فلسطينية كبيرة العدد. وهناك بالفعل بعض دراسات ميدانية جرت في عدد من المخيمات الفلسطينية في بعض الدول العربية، وأوضحت أن حوالي ٥٨٪ يفضلون العودة إلى الديار الأصلية في فلسطين التاريخية، وأن نسبة ١٤٪ تفضل البقاء على المجتمعات التي عاشت فيها ولكن مع الاحتفاظ بالهوية الفلسطينية التي تتيح لهم العودة بحرية مستقبلاً لهم أو لابنائهم من بعدهم.

أن تحصل إسرائيل على تعويضات من الدول العربية دون أن تكون هي ملزمة بتقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين. إن هذه النتائج التي تستهدفها إسرائيل تضع مسؤولية كبرى على المفاوض الفلسطيني، ومن ورائه المساندة العربية، ليس فقط في نقد ورفض الطرح الإسرائيلي المغلوط جملة وتفصيلاً، بل في جعل أساس المفاوضات حول اللاجئين مرهوناً بتطبيق القرار ١٩٤

لسنة ١٩٤٩، والذي يجسد ضمناً وصراحة المسؤولية الإسرائيلية عن تلك القضية طوال نصف القرن المنصرم، ويحملها منفردة مسؤولية تقديم التعويضات للاجئين الذين لا يرغبون في العودة، وأيضاً هؤلاء الذين سيعودون إلى أراضيهم وديارهم، وهم لهم الحق في التعويض عما لحق بهم من أضرار معنوية وخسائر مادية نتيجة استغلال الآخرين لممتلكاتهم طوال المدة المنصرمة.

إذن التساؤل كيف يمكن حساب هذه التعويضات؟ أولاً تجب الإشارة إلى أن إسرائيل حين حصلت على التعويضات من ألمانيا نتيجة المزايم المبالغ فيها حول معاناة اليهود الألمان، وعدد الضحايا الذين راحوا نتيجة السياسات النازية، سجلت بذلك سابقة تاريخية، وأعطت حجة للمفاوض

الفلسطيني قوامها أن هناك حقاً لا نزاع حوله في الحصول على تعويض من المتسبب في الضرر، وأن مسؤولية محدث الضرر لا تذهب أبداً عبر الزمن بل تظل عبئاً عليه واجب دفعه لأهله المستحقين له. والتأمل في التعويضات الألمانية لليهود توضح أنها كانت المقابل عن أضرار معنوية ومادية في آن واحد، وأن الأمر حسب بناء على معادلة جمعت بين حجم الأضرار الانسانية والمعنوية والفرص البديلة الضائعة. وبالتالي فإن مطالبة المفاوض الفلسطيني بتطبيق نفس المعايير التي طبقتها إسرائيل في مواجهة ألمانيا ما بعد النازية يعد تطبيقاً لمبدأ مارسسته إسرائيل في مواجهة الغير، وبالتالي فلا يحق لها أن تنقضه أو تتنصل منه.

وإذا ما تم تطبيق نفس المعادلة بما فيها عنصر الزمن وطبيعة الممتلكات المفقودة والناجح المتوقع منها ونسب التضخم واعتبارات انسانية ونفسية، سوف يتضح أن اللاجئين الفلسطينيين لهم الحق الجماعي في التعويض فيما

٥ - تحديد المناطق التي ستتم إليها عودة الراغبين في العودة، بناء على ما سيظهره المسح المشار إليه آنفاً.

مثل هذه المشكلات التي تتطلب مساحة زمنية وتعاوناً عربياً ودولياً، تفسر في جزء منها مدى تعقد قضية التعويضات الواجبة للاجئين الفلسطينيين، والدراسات العميقة والعمل الشاق الذي يتطلبه إنجازها. لكن تبقى القضية الأهم وهي تدبير الموارد المالية. ووفقاً لمنطق الأشياء فإن إسرائيل ملزمة بتدبير كل الموارد المالية. أو على الأقل الجزء الأكبر منها، وأن يكون ذلك وفق برنامج زمني يربط بين العودة وإعادة البناء وتوفير التعويضات للأفراد غير العائدين والعائدين معاً. لكن بعض الأفكار المتداولة تقوم على افتراض أن إسرائيل لاعتبارات عديدة لن تقدم سوى نسبة محدودة، والغالب أنها لن تفي بها. وتبقى النسبة الأكبر

مرهونة بتجاوب ودعم ومساندة دول كبرى ومؤسسات مالية واقتصادية مختلفة، بما في ذلك نسبة ستلزم دولاً عربية معينة بتوفيرها، استناداً إلى أن حل قضية اللاجئين سيوفر أرضية صلبة للاستقرار الإقليمي، الذي يجب أن يتعاون الجميع في الحفاظ عليه. وهنا وجب التنبيه.

بقي القول أن الحصول على التعويضات وفق أي صيغة لا يعني أنها مقابل التنازل عن الهوية الوطنية القومية أو التنازل عن العودة إلى الوطن الأم، فتلك قضية أخرى، فالوطن لا يباع أو يشتري، وحق العودة كما تقره الاتفاقية الدولية للاجئين ١٩٥١ يعطى للاجئ الحق في الاحتفاظ بهويته جنبا إلى جنب الحصول على جنسية أخرى، ولذا فإن الحديث عن التوطين في الدول التي يعيش فيها قطاع كبير من اللاجئين، لا علاقة به بالجنسية، ويجب ألا يكون مثارا لمهاترات سياسية عقيمة. كما يحدث في لبنان. لا تفيد سوى إسرائيل نفسها، وتزيد من الحساسيات والتوترات غير المبررة.

٢ - تحديد الجهة أو المؤسسة التي ستتولى مسئولية انفاق التعويضات، وهل ستكون جهة اقليمية أو دولية أو تابعة للأمم المتحدة، ومن سيضع نظامها الأساسي. مع الوضع في الاعتبار أن إنشاء مثل هذه الجهة لا يعني إنهاء دور الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين «الاونروا» فالمؤسسة المقترحة خاصة بالتعويضات.

٣ - الاتفاق على اجراءات التثبيت من حقوق الافراد أي مستندات الملكية للعقارات والأراضي والدواب والأشجار المثمرة وأبار المياه ووسائل المواصلات وغيرها، مع توظيف قواعد البيانات المتوافرة لدى الأفراد والدول ذات الصلة لاسيما بريطانيا التي كانت منتدبة على فلسطين حتى عام ١٩٤٨، والأردن بالنسبة للضفة الغربية، ومصر بالنسبة لغزة. ورغم ما تبدو عليه هذه المهمة من صعوبات بالغة، فإن استخدام تقنيات المعلومات الجغرافية الاليكترونية GIS يمكنها أن توفر الكثير من الوقت والجهد، وهناك بالفعل دراسات استندت إلى هذه التقنيات وقدمت تقديرات مختلفة للتعويضات المستحقة للاجئين الفلسطينيين.

٤ - الاتفاق على النسبة من التعويضات التي ستوجه إلى الافراد، والنسبة التي ستخصص لإعادة بناء البنية الأساسية. والنسبة التي ستوجه إلى الدولة الفلسطينية حال قيامها، وتلك التي ستوجه للدول العربية التي استضافت لاجئين فلسطينيين. مع تحديد النسب التي ستخصص للحكومات وتلك للأفراد.

المصدر: أكتوبر

التاريخ: ١٢ ديسمبر ١٩٩٩

هل يصبح اللاجئون الفلسطينيون وقودا للمسيرة السلمية؟

بينما يعيش لبنان احتفالاته بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين للاستقلال . والذكرى الأولى لتولى الرئيس اللبناني العماد إميل لحود مقاليد الحكم اشتعلت المظاهرات داخل المخيمات الفلسطينية في مدينة صيدا في الجنوب . حيث قام اللاجئون الفلسطينيون من سكان المخيم بالتظاهر احتجاجا على الحصار الذي فرضته عليهم قسوات الجيش اللبناني بدباباته ومصفحاته ومنعت إدخال المواد التموينية علاوة على مواد البناء. وقد أشعل المتظاهرون النيران في إطارات السيارات ورشقوا القوات المحاصرة بالحجارة وتصاعدت الاتهامات والبيانات الإعلامية بين الحكومة اللبنانية والسلطة الفلسطينية التي طالبت برفع الحصار عن المخيمات لتجنب الفتنة التي تدبرها القوى المعادية للشعبين اللبناني والفلسطيني .

الفلسطينيين والسلطات اللبنانية قد وصل إلى ذروته مؤخرا وبعد أن أصدرت المحكمة العسكرية اللبنانية حكما بالإعدام على «سلطان أبو العنين» مسئول حركة فتح في لبنان بتهم رئاسة عصابة مسلحة وارتكاب أفعال ضد القانون والاتجار في الأسلحة الأمر الذي دعا السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مطالبة الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد بالتدخل شخصيا لمعالجة الأزمة، وفي القاهرة طلب وزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني الدكتور نبيل شعث أثناء زيارته في الأسبوع الماضي طلب التدخل المصري لاحتواء هذا التوتر وتجنب الانفجار داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان . وقد تمت اتصالات فورية بين

وقد نفى رئيس الحكومة اللبنانية سليم الحص أي حصار على المخيمات الفلسطينية ووصف الأمر بأنه مجرد إجراءات أمنية عادية . وأكد مسئول عسكري لبناني كبير أن الإجراءات المتخذة في محيط المخيمات الفلسطينية قد اتخذت مؤخرا عقب حادث اغتيال القضاة الأربعة في محكمة صيدا . وأضاف أن هذه الإجراءات كانت لحماية الفلسطينيين ولتجنب أي مخطط قد يستفيد منه العدو الإسرائيلي وأوضح أن منع إدخال مواد البناء للمخيمات أمر يطبق على كافة الأراضي اللبنانية حيث يسمح بإدخالها بعد إبراز المستندات اللازمة التي تخول لأصحابها استعمالها وفق القوانين المرعية. ومن المعروف أن هذا التوتر بين اللاجئين



اللاجئون الفلسطينيون في أحد المخيمات

إلى أرض فلسطين . وقال : « إذا أردت التحدث مع أبو عمار فالأمر لا يتطلب الانتقال خارج المخيم . فهاتفى معى وأستطيع محادثته فى أى وقت . وكذلك محادثة أى من القيادات الفلسطينية من موقعى هنا».

والآن ما هى الأسباب الحقيقية لتأزم الموقف اللبناني الفلسطينى ؟ وما هو الهدف من وراء هذه الأزمة ؟ وهل يتعلق الأمر بمفاوضات الحل النهائى على المسار الفلسطينى ؟ تلك المفاوضات التى تتناول موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين لأرضهم والاقتراح الإسرائيلى الذى يقول بتوطينهم فى أماكنهم الأمر الذى يرفضه لبنان بجميع مؤسساته وأحزابيه . أم يتعلق الأمر بموضوع انسحاب إسرائيل الأحادى من الجنوب اللبنانى فى شهر يوليو القادم ؟ أم أن الهدف يكمن كما ذكر نبينه بوى رئيس المجلس النيابى اللبنانى فى محاولة الرئيس الفلسطينى إعادة سيطرته ونفوذه على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان لتكون ورقة رابحة فى يده يستعملها إزاء باراك رئيس وزراء إسرائيل ؟

وأفادت مصادر لبنانية رسمية أن قوات الجيش قد اضطرت فى المقابل إلى إطلاق بعض الطلقات الغازية فى الهواء لتفريق المتظاهرين . وأوضحت أن ثمة تحركات لا تدعو للارتياح تقوم بها قيادة فتح فى لبنان . فقد طلبت من بعض قادتها ممن يسكنون خارج المخيم أن يبقوا فى داخله لتنظيم التحركات والمظاهرات . كما أن أمين سر قيادة فتح فى لبنان العميد سلطان أبو العنين قد اختفى ٣٦ ساعة ثم عاد للمخيم بعد رحلته الغامضة . وأضافت هذه المصادر اللبنانية الرسمية أن الحواجز الأمنية القائمة لا تمنع دخول المواد التموينية للمخيم بل تمنع دخول مواد البناء إلا إذا كانت لها رخصة ترميم أو إعمار من وكالة غوث اللاجئين مشيرة إلى الشك فى استخدام هذه المواد فى إقامة تحصينات و دشم خرسانية داخل المخيم الأمر الذى يدعو للتساؤل .

ومن جهة نفى أمين سر فتح فى المخيم أن تكون هذه المظاهرات قد انطلقت بدعوة من فتح مؤكدا أنها عفوية ردا على منع إدخال مواد البناء وبسبب الزحام اليومى الذى تسببه عمليات التفتيش التى يقوم بها الجنود اللبنانيون على المداخل .

وأكد أن اتصالات عديدة قد تمت مع القيادات السياسية والأمنية اللبنانية لتفادى أى تداعيات خطيرة كما نفى أن تكون هناك عمليات بناء دشم أو مقاريس داخل المخيم . أما سلطان أبو العنين الذى تسبب قرار إدانته فى اشتعال الأزمة فقد نفى بشدة ما تردد عن مغادرته مخيم الرشيدية مؤكدا أنه لم ولن يغادره إلا بعد أن يغادره آخر لاجئ فلسطينى

مريم روبين

القاهرة وببيروت والتقى رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص بالسفير المصرى فى لبنان « عادل الخضرى » أكثر من مرة لمعالجة الموقف .

ومن جانبه أبلغ رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور عصمت عبد المجيد أن التدابير الأمنية التى يتخذها الجيش اللبنانى حول المخيمات هى تدابير عادية وليست استثنائية .

وحسب التقارير المتضاربة التى خرجت من بيروت وتعددت مصادرهما اللبنانية الفلسطينية كشفت أن بداية المشكلة قد برزت بتظاهرة قام بها عشرات من الفلسطينيين المقيمين بمخيم « عين الحلوة » احتجاجا على منع حواجز الجيش للبنانى المتمركزة على مداخل المخيم إدخال مواد تموينية ومواد بناء وتعالق هتافاتهم ضد الحصار .

كما شملت عيّنات التأييد للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات وقد أشعل بعضهم النيران فى إطارات السيارات . وقد شاركهم فى مظاهراتهم أصحاب المحلات التجارية فى المخيم . ورشقوا الحاجز بالحجارة مما تسبب فى إصابة أحد الجنود اللبنانيين . بينما حاول بعض المسؤولين عن اللجان الأهلية بالمخيم تهدئة الحال .

الرشيدية مخيم الأوهام والحقائق الثقيلة وفلسطينيو صيدا مختلفون عن المقيمين في عين الحلوة

أما مخيم عين الحلوة فهو خارج هذه الصورة تقريباً على رغم ارتباطه بها بشكل أو بآخر، فما يفصل بين سكانه وسكان المدينة من الفلسطينيين مسافة كبيرة، من اختلاف أساليب العيش وربما التفكير والاقتناع. ومن يخرج من المخيم للسكن في المدينة يخضع لعملية تمدين سريعة تماماً كالتي تحصل لأبناء القرى عندما ينزحون إلى المدن. إذ لا تزال العشائر فيه تقيم في أحياء شبه منفصلة، وعلاقات القرى تتحكم بالانتماء السياسي والعسكري، وحدود سكن أبناء القرى في أنحاء المخيم ما زالت منها ملامح أصول الساكنين قبل تهجيرهم.

فقراء الفلسطينيين هم من يقيمون في مخيم عين الحلوة اليوم، وفور نجاح الشاب في الوصول إلى دولة خليجية أو أوروبية للعمل يتركز همه الأول، على طريقة اخراج أهله منه، عبر شراء شقة في شارع دلاعة يشرع في إرسال أقساط شهرية لتسديد ثمنها.

لكن المخيم على رغم تشديد الإجراءات الأمنية حوله، هو اليوم أحد الأسواق الرئيسية لفقراء المدينة ومتوسطي الحال فيها من اللبنانيين والفلسطينيين. إذ يؤكد الجميع أن أسعار الحاجات فيه أدنى بكثير منها في خارجه. ويعود ذلك إلى عدم تكلف أصحاب المحال والمتاجر إيجارات وضرائب، وإلى تدني قيمة اليد العاملة لكن كل هذه العوامل لم تؤد إلى فك عزله التي تسببت بها أوضاع سياسية أصبحت معروفة. فالمخيم القريب من المدينة والمتمدد على مساحات من بساطينها، تفصله عنها مسافات أخرى، تزيد منها إحالة الاضطراب الأمني في المدينة إليه.

لكن خمسين عاماً وأكثر من الإقامة والتخالط والتناوب، ودخول قوى راعية للوجود الفلسطيني وأخرى رافضة له، واحتلال وانسحاب... خلفت أوضاعاً متباينة ونتائج في سياقات مختلفة ومتناقضة، تعثر التفكير في مستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان، وتجعله أكثر صعوبة ودقة، لكنها من جهة أخرى تؤكد ضرورته.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٣ ديسمبر ١٩٩٩

حق العودة الفلسطيني.. مقدس.. وقانوني.. وممكن

كتاب
جديد

٨ ملايين لاجئ فلسطيني في الداخل والخارج لن يتنازلوا عن حق العودة

باحثون في الحقوق الإسرائيلية

المنظمات اليهودية اقتلعت اللاجئين
من ديارهم بالعمليات العسكرية

لجملة أسباب يستحق هذا الكتاب.. «حق العودة الفلسطيني.. مقدس.. وقانوني وممكن» للباحث الفلسطيني الدكتور سلمان أبوستة أن يوصى بأن تروجه الجامعة العربية ضمن قائمة وثائقها عن قضية فلسطين. فالكتاب هو:

عرض:

عامر سلطان

لمشكلة اللاجئين دون الخوض في تفاصيل الحل ومسئولية الزعماء اليهود والاسرائيليين عنها.

ومن اللافت للنظر أن الكاتب يعتمد - في هذه الطبعة - على دراسات باحثين اسرائيليين أعادوا النظر في تاريخ بلادهم مثل بيتي موريس، بل إنه استند أحيانا إلى وثائق بن جوريون نفسه.

وبداية يكشف الكاتب في كتابه/ الوثيقة عن أن الإحصاء الدقيق للقرى التي أفرغت من سكانها بفعل ما يصفه و«ممارسات الهولوكوست» أو «النكبة» ضد الفلسطينيين عام ٤٨ من جانب العصابات الاسرائيلية المسلحة هو ٥٣ قرية وبلدية ومنطقة وليس ٤١٨ قرية كما يزعم الاسرائيليون. وشباب اللاجئين في الداخل والبدو المنسيون يبلغ اجمالي عدد اللاجئين ٧٧٨٨١٨٥ لاجئا (سبعة ملايين و٧٨٨ ألفا و١٨٥ لاجئا).

سادسا: وثيقة مطروحة الآن في أيدي جميع الأعضاء الـ ٦٥١ في مجلس العموم في بريطانيا.. الدولة صاحبة سلطة الانتداب عند وقوع النكبة وتحمل مسؤولية تاريخية وأدبية عما حدث للفلسطينيين ومن ثم لا بد أن يبدأ جهود تحريك الضمير العالمي تجاه اللاجئين من إيقاظ ضميرها أولا.

أخيرا: هو وثيقة أعلنت في يوم التضامن مع فلسطين بالبرلمان البريطاني الموافق الرابع والعشرين من نوفمبر.. وقد أصدر الكتاب عن مركز العودة الفلسطيني - أحد الرعاة الرئيسيين للحملات الداعية لمساندة الحقوق الفلسطينية ببريطانيا.. وهو طبعة بالانجليزية تكاد تختلف كلية عن الطبعة السابقة التي اقتصر على الاطار العام.

● أولا: وثيقة بالأرقام والاحصاءات والخرائط والصور الملتقطة بالأقمار الصناعية حول اللاجئين وحالة الأراضي التي اغتصبت منهم في عام ١٩٤٨ وما بعدها.

● ثانيا: وثيقة تبرهن على قانونية حق عودة الفلسطينيين ومسئولية الزعماء اليهود - في المنظمات العسكرية - والسياسيين والعسكريين في دولة اسرائيل عن الجرائم التي ارتكبت في حق الفلسطينيين.

● ثالثا: وثيقة ترد على مزاعم اسرائيل التي تروج لأفكار من قبيل أن الفلسطينيين باعوا أراضيهم وغادروا ديارهم بناء على أوامر الحكومات العربية.

● رابعا: وثيقة تكشف زيف الادعاءات الاسرائيلية التي تروج لقولة إن عودة اللاجئين مستحيلة واقعا وعمليا وتهدد التركيبة السكانية والشخصية اليهودية لدولة اسرائيل.

● خامسا: وثيقة جاءت في موعدها تماما حيث تصادف بداية مفاوضات التسوية النهائية التي تعد قضية اللاجئين واحدة من أخطر وأصعب وأشق ملفات.

ويتوزع هؤلاء على النحو التالي:

٩٥٣.٤٩٧ في اسرائيل، ١٠٠٤٤٩٨ في قطاع غزة، ١٥٩٦٥٥٤ في الضفة الغربية، ٢٣٢٨٣٠٨ في الاردن و٤٣٠١٨٣ في لبنان، و٤٦٥٦٦٢ في سوريا، ٤٨٧٨٤ في مصر، و٢٧٤٧٦٢ في السعودية، ٣٧٦٩٦ في الكويت و١٠٥٥٧٨ في دول خليجية أخرى، ٧٤٢٨٤ في العراق وليبيا و٥٥٤٤ في دول عربية أخرى، و٢٠٣٥٨٨ في الولايات المتحدة و٢٥٩٢٤٨ في دول عربية أخرى.

ويعيش ٣.٦ مليون فلسطيني يشكلون [٤٦ في المائة] داخل حدود فلسطين الانتداب (اسرائيل والضفة وغزة وغيرها) وفيما يتعلق بالأراضي المنتزعة بعد طرد أهلها الفلسطينيين، فإنها تشكل

الجمعية العامة برقم ١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر عام ٤٨ وتقول الفقرة ١١ من القرار تصمم الجمعية العامة على ضرورة السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت يمكن فيه تنفيذ ذلك، كما تصمم على حتمية أن يدفع تعويض عن الممتلكات للذين يختارون عدم العودة، وعن الخسائر أو الأضرار في الممتلكات على أن تتولى الحكومات أو السلطات المسؤولة.. دفعها بشكل جيد وفقا لمبادئ القانون الدولي. ومنذ صدور القرار جرى التأكيد عليه ١١٠ مرات من جانب الأمم المتحدة رغم اعتراض إسرائيل والولايات المتحدة.

والسؤال الأخير.. هل العودة ممكنة؟

على عكس ما تزعم إسرائيل فإنه من السهل تحديد القرى والمناطق التي طرد منها الفلسطينيون، فكل الخرائط مسجلة لدى بريطانيا والولايات المتحدة وإسرائيل نفسها فليست هناك أرض في العالم أفضل توثيقا بالخرائط من توثيق أرض فلسطين. ومن السهل استخدام أنظمة رسم الخرائط بالأقمار الصناعية الحديثة لمقارنة الخرائط القديمة بالخرائط الحديثة بعد التغيرات التي حدثت طوال الـ ٥٠ سنة الماضية.

ومن الناحية القانونية لن تنشأ أي مشكلة فجميع الأراضي الفلسطينية «مؤجرة» لليهود وليس هناك يهودي بشكل عام لديه سند ملكية لأرض فلسطينية ومن حسن الحظ إن فترة معظم الإيجارات انقضت العام الماضي مما يجعل الظرف الحالي هو الأنسب قانونيا لعودة اللاجئين.

في الحلقة الثانية والأخيرة: سيناريوهات الحلول الممكنة والحلول المقترحة لصيانة حقوق اللاجئين

الصهيونية وزعماء الوكالة اليهودية وقادة إسرائيل تدرج تحت بنوده فالمبدأ السادس من الميثاق يقول: إن الممارسات الآلية تعد جرائم يعاقب عليها القانون الدولي. جرائم ضد السلام (وتشمل التخطيط والاعداد والتنفيذ لأي حروب عدوانية أو المشاركة في مؤامرة لشنها)، جرائم الحرب وتشمل القتل وسوء المعاملة وقتل الرهائن ونهب الممتلكات العامة والخاصة وتدمير المدن والبلديات والقرى عمدًا، جرائم ضد الإنسانية (وتتضمن القتل والترحيل والاستبعاد والمحاكمة لأسباب سياسية أو عنصرية أو دينية)...

وقد ارتكبت الهيئات والمنظمات الإسرائيلية كل هذه الجرائم، ويعزز ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن «حرب العدوان تشكل جريمة ضد السلام». وينص ميثاق نورمبرج على أن المسؤولية عن ارتكاب هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم.

كيف - إذن - يمكن تقدير حجم التعويضات المستحقة للاجئين الفلسطينيين منذ ٤٨ وحتى الآن والتي ينص عليها قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يؤكد حق العودة قبل التعويض؟

هناك يجب التأكيد أولا على أن التعويض لا يلغى حق العودة، كما يستتبعه أيضا إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل نشوء الظروف التي أدت إلى التعويض. ووفقا لمراعاة الفارق بين عامي ٤٨ و ٩٨ فإن إجمالي التعويضات يبلغ ٥٩٣.٣ مليار دولار أمريكي وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذا ما فعلته حكومة ألمانيا الاتحادية عندما دفعت لليهود ١٠٢ مليار مارك ألماني تعويضا عن جرائم النازي والذي جاء في إطار المبدأ الذي عرف بالألمانية باسم

Wiedergutmachung قبل الرد على المزاعم الإسرائيلية بأن العودة غير ممكنة وغير عملية فلابد من التذكير بقرار

الآن ٩٢ في المائة من إجمالي مساحة إسرائيل البالغة ٢٠٣٢٣٠٠٠ دونم Donam (الدونم يعادل ١٠٠٠ متر مربع). أي إجمالي مساحة الأراضي التي تخص الفلسطينيين يصل إلى ١٨٦٤١٠٠٠ دونم. ورغم أن عدد المذابح الشهيرة التي ارتكبتها اليهود ضد الفلسطينيين لإجبارهم على الهجرة قليل ومنها دير ياسين، فإن إجمالي العدد Dayr Yassin المسجل هو ٣٤ مذبحه بأحجام مختلفة.

ولماذا ترك الفلسطينيون بيوتهم؟.. دأبت الدعاية الصهيونية على ترديد الادعاء بأن الفلسطينيين استجابوا لأمر الحكومات العربية حتى يمهّد الطريق لدخول الجيوش العربية الظافرة فلسطين. غير أن باحثين إسرائيليين - ومنهم موريس - يدحضون هذا الادعاء ويشرحون الدوافع التالية حسب أولوية تأثير كل منها:

مخططات الطرد التي تقدمها القوات اليهودية وتشمل العمليات العسكرية، هجمات عصابات مثل الهاجاناه Ha-ganah ثم جيش الدفاع الاسرائيلي في وقت لاحق، الخوف من الهجمات الاسرائيلية والرعب من الحصار خلال القتال، الهلع الذي سيطر على الفلسطينيين لدى سماعهم أخبار سقوط القرى والبلديات المجاورة والفرار الجماعي منها، أوامر رؤساء وزعماء القبائل بالهجرة خوفا من القتل، ولم يتسبب العامل إلا في هجرة واحد في المائة فقط من الفلسطينيين المهاجرين وحتى الآن لم يتمكن أحد من تحديد أسباب الهجرة من ٣٥ قرية بدقة.

هل هناك أسانيد قانونية تعزز المطالبة بمحاكمة المسؤولين عما حدث للفلسطينيين المهجرين بالقوة؟..

وفقا لميثاق محكمة نورمبرج Nuremberg Tribunal الشهيرة بعد الحرب العالمية الثانية. فإن ممارسات العضات

قضية اللاجئين الفلسطينيين: الأزمة والحل

وزاد من هذا القلق الشعبي الفلسطيني، أن بعض المسؤولين الفلسطينيين الكبار، أدلوا بتصريحات علنية، تتضمن تفسيرات لحق العودة وللتوطين، تصب في خانة القبول بالموقف الإسرائيلي، ومن أبرز هذه التفسيرات: أولاً: الإصرار على حق العودة، ثم القول بأن العودة تعني العودة إلى الدولة الفلسطينية التي ستنشأ، لا إلى أرض الوطن الذي طرد منه اللاجئ.

ثانياً: الإصرار على رفض التوطين، ثم القول بأن كل فلسطيني يعيش في بلد عربي سيحمل في المستقبل هوية وجواز سفر الدولة الفلسطينية، وهو بالتالي جزء من أقلية مهاجرة، وليس مستوطناً حيث يقيم. الأمر الذي يعني بقاء واقع التهجير على حاله مع تغيير في الصفة القانونية للاجئ.

وقد ترافقت هذه التفسيرات، مع بحث علني وآخر سري، في قضايا تعويضات توطين اللاجئين (سابقاً ولاحقاً). ومن هي الجهة التي ستدفع لها هذه التعويضات، هل هي الحكومات أم اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم؟ ويشكل البحث بتعويضات التوطين مصدر قلق آخر للاجئين الفلسطينيين، وله بالنسبة لهم ترجمة واحدة هي التنازل عن حق العودة.

البند الأول: ان قضية اللاجئين هي قضية اللاجئين ككل، المطرودين من وطنهم عام ١٩٤٨، والذين يبلغ عددهم الآن حوالي ٥ ملايين نسمة، موزعين في البلاد العربية وفي الشتات.

البند الثاني: إن معالجة قضية اللاجئين يجب أن تتم على أساس القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، والذي يقضي بإعادة اللاجئين وتعويضهم عن أضرارهم المادية والنفسية والمعنوية مع تعويض من لا يرغب بالعودة.

ومع سلامة الموقف الفلسطيني المعلن، فإن إسرائيل لا تقبل به، فهي ترفض عودة اللاجئين إلى «دولة إسرائيل» من حيث المبدأ، وهي ترفض أن تكون الطرف المسؤول عن تعويضهم لأنها ترفض الاعتراف بأنها هي المسؤولة عن طردهم من وطنهم. وهي تدعو إلى توطين الفلسطينيين في البلاد العربية وحيث يقيمون، كما تدعو إلى إنشاء هيئة دولية تتولى شؤون تعويضهم وكلفة توطينهم. وتستعد إسرائيل لتطرح بالمقابل قضية أملاك اليهود الذين تركوا البلاد العربية وهاجروا إلى إسرائيل.

وبما أن مفاوضات الحل النهائي (الحل الدائم) تجري على أساس صياغة «ورقة إطار» أولاً، تحدد مفاهيم وأسس الحل، ويتم إنجازها في شهر شباط (فبراير) القادم، وبما أن المواطن الفلسطيني تعود على أن إسرائيل تفرض مواقفها التفاوضية على الجانب الفلسطيني منذ أواسل حجتى الآن، وأن المفاوضات الفلسطينية يتراجع دائماً ويقبل بالطرح الإسرائيلي، فقد نشأ لدى المواطن الفلسطيني في كل مكان قلق عميق وخوف على ضياع «حق العودة» ونشأت عن هذا القلق تحركات فلسطينية شعبية داخل المخيمات الفلسطينية وخارجها، وداخل البلاد العربية وخارجها، وبدأت هذه التحركات تعبر عن نفسها بلجان عمل متعددة الأشكال.

■ بدأت يوم ١٣ ايلول (سبتمبر) الماضي، المفاوضات النهائية (مفاوضات الحل الدائم) بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتدور هذه المفاوضات حول قضايا عدة أبرزها قضية اللاجئين، وذلك استناداً لما ورد في اتفاق أوسلو الموقع عام ١٩٩٣.

لم يتضمن اتفاق أوسلو أي إشارة إلى مرجعية البحث في موضوع اللاجئين. وحين تم التوقيع أخيراً على تعديل اتفاق «واي ريفر» الموقع مع بنيامين نتانياهو، وحين برز إلى الوجود اتفاق واي ريفر المعدل (اتفاق شرم الشيخ، أو اتفاق واي ريفر - ٢) الموقع مع إيهود باراك، جرى التطرق إلى أن المفاوضات النهائية ستجري على أساس القرار ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ لمعالجة شؤون حرب حزيران (يونيو) التي اندلعت في ذلك العام. ويتضمن القرار المذكور إشارة إلى حل قضية اللاجئين، هكذا بشكل عام من دون تحديد، الأمر الذي من شأنه أن يفتح باب التفسيرات، حيث يعتبر الجانب العربي أن قضية اللاجئين تعني اللاجئين منذ العام ١٩٤٨، بينما يرى الجانب الإسرائيلي أن قضية اللاجئين تعني فقط اللاجئين عام ١٩٦٧ بسبب حرب ذلك العام.

ولقد أعلن الجانب الفلسطيني المفاوضات (في مفاوضات الحل الدائم) موقفه من هذه القضية مركزاً على بندين:

لجنة اللاجئين والعامل الدولي

ولا بد ان نلاحظ ان العامل الدولي، يشكل هو أيضاً عامل ضغط على الفلسطينيين وعلى الحكومات العربية، وباتجاه اقرار موضوع التوطين، وتلعب كندا (مدعومة من الولايات المتحدة الاميركية) في هذا الاطار، دور القوة الفاعلة التي تمهد الطريق. فكلنا هي التي تترأس «لجنة اللاجئين» في اطار مفاوضات اللجان المتعددة الجنسية، والتي وجدت اصلاً كلجان تفاوض موازية للمفاوضات التي انطلقت من مؤتمر مدريد المنعقد عام ١٩٩١، ويشترك في هذه المفاوضات الفلسطينيون، ودول عربية، ودول غربية، وقاطعتها منذ البداية كل من سورية ولبنان. وكندا ايضاً هي القوة التي تنشط سياسياً، وتقوم باتصالات مع الحكومات العربية، لتبحث في موضوع توطين اللاجئين، ومن مدخل تحسين أوضاعهم الانسانية. وقد أجرت كندا اتصالات عدة مع الحكومة اللبنانية، ولعبت هذه الاتصالات دوراً في اطلاق ناقوس الخطر لديها، فقامت بحملتها السياسية ضد توطين الفلسطينيين في لبنان، ويقال ان الولايات المتحدة الاميركية تدخلت لدى لبنان عبر القنوات الدبلوماسية، وطلبت منه وقف حملته ضد توطين الفلسطينيين.

ولا بد من ان نذكر هنا، ان «لجنة اللاجئين» برئاسة كندا، عقدت اول اجتماع لها في مدينة أوتاوا يوم ١٢/٥/١٩٩٢، وقاطعت اسرائيل ذلك الاجتماع، معترضة على ان رئيس الوفد الفلسطيني آنذاك، وهو الدكتور النحاس صنيبر، هو من اللاجئين الفلسطينيين (في الشتات) الذين لا يجوز لهم، حسب صيغة مدريد، المشاركة في المفاوضات، وفي غياب اسرائيل، نجح الوفد الفلسطيني في ادراج القرار ١٩٤ (حق العودة) كأساس للبحث في قضية اللاجئين. ولكن حين انعقدت الدورة الثانية للجنة في أوتاوا ١١/١١/١٩٩٢، وكان الوفد الفلسطيني برئاسة الدكتور محمد الحلاج، وأعلنت اسرائيل في هذه الجلسة رفضها لاعتماد القرار ١٩٤ كمرجعية للبحث في موضوع اللاجئين، وتم لها ما أرادت بدعم من الدول الغربية، وبدأ البحث يتركز منذ ذلك الحين على معالجة الجانب الانساني من قضية اللاجئين (صحة - تعليم - سكن ... الخ). وقد أثار اندفاع اللجنة نحو هذا الاتجاه، مخاوف اللاجئين، كما شكل اساساً مشروعاً لمخاوف بعض الدول العربية، وأبرزها هنا لبنان.

النشاط الشعبي الفلسطيني

وهكذا يجد اللاجئ الفلسطيني نفسه، امام موقف علني رسمي، يقول بحق العودة ويبحث القضية على اساس القرار ١٩٤، وموقف عملي يناقش قضايا التوطين والتعويض، ويدفع ذلك به الى فقدان الثقة بالمفاوضات والمفاوضين، والى ممارسة التحرك الشعبي للضغط وابقاء القضية حية في أذهان الجميع، وهناك مظاهر عديدة لهذا التحرك الشعبي منها:

● جمعيات ولجان أبناء القرى والمدن المدمرة والمحتلة.

● اللجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية.

● اللجان الشعبية في مخيمات الأردن.

● نشاط الفلسطينيين في الشتات لعقد مؤتمر شعبي يذكر الجميع بأن حل قضية عودة اللاجئين الى بلدهم هو المدخل لحل القضية الفلسطينية، ولا مدخل سواه.

نشاط الفلسطينيين في الشتات لتشكيل

لجان تتولى رفع دعاوى قانونية فردية، يطالب فيها اللاجئ الفلسطيني بحقه في ملكيته في فلسطين (أراض - عقارات)، وضرورة ان تدفع اسرائيل كلفة سيطرتها واستثمارها لهذه الملكية طوال خمسين عاماً مضت.

نشاط الفلسطينيين في الشتات لإرسال

مذكرات الى الهيئات الدولية والعربية (الامم المتحدة، الجامعة العربية، منظمة الوحدة الافريقية، المؤتمر الاسلامي، الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن)، تطالب بحق العودة، وتبلغ من يهمله الأمر ان الشعب الفلسطيني لم يوكل أحداً بتفاوض نيابة عنه لإلغاء حق العودة أو القبول بالتوطين.

ان هذه النشاطات تمثل ارهاصات أولى، تمهد الطريق لبروز جبهة شعبية تتمركز جهودها حول حق العودة، وقد تتحول هذه الحركة في النهاية الى حزب سياسي، يمثل الشكل الجديد لنضال سياسي وسلمي، يبقى قضية فلسطين حية، وينسجم في الوقت نفسه مع المناخ العالمي المتمركز حول رفض العنف والدفاع عن حقوق الانسان.

ان اللاجئين الفلسطينيين هم الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني. واللاجئون الفلسطينيون هم الذين صنعوا الثورة الفلسطينية وأطلقوها الى ان انتكست في اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣. واللاجئون الفلسطينيون بالتالي هم القادرون على استنهاض حركة شعبية جديدة، تواصل النضال السياسي والسلمي والقانوني من أجل ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، مهما كان نوع الاتفاقات التي ستوقعها أي مفاوض فلسطيني مع اسرائيل.

يتضح من هذا الشرح لبعض جوانب قضية اللاجئين الفلسطينيين، مدى التعقيد الذي تنطوي عليه، وهو تعقيد ينبع أصلاً من الموقف الاسرائيلي، ومن الموقف الدولي (الاميركي) الداعم للموقف الاسرائيلي، وباتجاه التوطن والتعويض. فهل من الممكن مقاومة هذا التوجه؟ يحتاج الأمر الى مواقف مسؤولة يبادر اليها أكثر من طرف. ويحتاج الأمر أولاً الى ادراك مسبق بأن معالجة قضية اللاجئين تحتاج الى جهد عربي جماعي، مثلما تحتاج الى موقف فلسطيني حاسم.

فلا بد أولاً: من موقف فلسطيني يقول برفض التوطن، والإصرار على حق العودة، وتوضيح أن هذه العودة تعني عودة اللاجئين الى مواطنهم الأصلية، لا الى الضفة الغربية ولا الى غزة. موقف فلسطيني يقول، أنه من دون الاقرار بهذا الحق، لن يكون هناك توقيع لأي معاهدة سلام فلسطينية - اسرائيلية، ويكون ما جرى التفاوض عليه حتى الآن هو اتفاق مرحلي، ينتهي مفعول اتفاقاته بانتهاء المدة الزمنية المحددة لها. موقف فلسطيني يقول أن قضية فلسطين باقية كما هي، ولم يتم انجاز أي حل في شأنها مع اسرائيل، وأن كل ما جرى من اتفاقات مرحلية تم (وبشكل ناقص جداً) يعالج جزءاً من نتائج حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ فقط.

ولا بد ثانياً: من موقف عربي يقول برفض التوطن، والإصرار على دعم حقهم في العودة الى وطنهم، ويتم اعلان هذا الموقف جماعياً (الجامعة العربية أو القمة العربية) وفردياً. ولا بد لهذا الموقف العربي من رفض مبدأ التعويضات، السابقة واللاحقة، تأكيداً لموقفه في رفض التوطن. ولا بد لهذا الموقف العربي من أن يفتح الأبواب لتشجيع أي موقف شعبي فلسطيني يعارض التوطن ويصر على المطالبة بحق العودة، بحيث يتطابق الموقف الفلسطيني مع الموقف العربي، وبحيث يشكل الموقف الفلسطيني اداة دعم قوية للموقف العربي، مع التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق هذا التطابق بين الموقفين من خلال سياسة تضيق اجتماعي أو سياسي على الفلسطينيين، فشرط النجاح هنا أن يكون المواطن الفلسطيني قادراً على حل مشكلاته الحياتية والاجتماعية، وبشير هنا الى أن ما يجري في لبنان من تضيق معاشي واجتماعي على الفلسطينيين يتناقض مع مصلحة لبنان، لأنه يفقده الصوت الفلسطيني

كذلك لا بد من أن نذكر هنا، أن اسرائيل وهي ترفض في لجنة اللاجئين اعتماد القرار ١٩٤، وترفض بالتالي البحث في قضية عودة اللاجئين ككل، كانت تطالب بإحالة هذا القضية الى المفاوضات الثنائية التي كانت تجري آنذاك في واشنطن، ومنطقها في ذلك، أن مفاوضات واشنطن التي تجري على أساس ثنائي، تعني أيضاً أن أي طرف يريد البحث بقضية اللاجئين، عليه أن يبحث بها على أساس اللاجئين المقيمين في أرضه فقط، ويقود هذا الى تجزئة قضية اللاجئين، فيبحث موضوع اللاجئين في لبنان مع الحكومة اللبنانية، وموضوع اللاجئين في سورية مع الحكومة السورية... وهكذا واستتباعاً لنفس المنطق، فإن البحث مع السلطة الفلسطينية سيقنصر على اللاجئين المقيمين داخل منطقة الحكم الذاتي. أن تجزئة البحث في موضوع اللاجئين حسب هذه الصيغة، ينتزع منها جوهرها السياسي الشامل كقضية شعب، ويحولها الى قضية مجموعات، والى قضية انسانية تحل بالتعويض والاستيعاب والتوطن. وشكل بروز هذا النهج في التفاوض منبعاً جديداً لقلق اللاجئين الفلسطينيين، وللقلق المشروع لدى بعض العواصم العربية، ومنها لبنان.

وحين تقول اسرائيل الآن، وأثناء البحث في موضوعات الحل النهائي (الحل الدائم)، أنها تريد الإبقاء على سيطرتها على المعابر الدولية،

فإن حجتها الاساسية في ذلك، هي التحكم بحجم تدفق اللاجئين الفلسطينيين على الكيان الفلسطيني الذي سينشأ، سواء كان حكماً ذاتياً أو دولة مستقلة، فاسرائيل لا تريد عودة اللاجئين حتى الى الدولة الفلسطينية المستقلة، حتى لا يشكلوا عامل ضغط سياسي مستقبلي باتجاهها وباتجاه وطنهم الأصلي، وهي ربما تقبل هنا فقط عودة النازحين، أي عودة لاجئي حرب ١٩٦٧، وبشكل تدريجي، سبق لها وأن أعلنت أنه سيكون على أساس خمسة آلاف نازح في كل عام (شمعون بيريز).

وتدرك اسرائيل بالطبع صعوبة قبول المفاوضات الفلسطينية بموقفها هذا، ولذلك فإنها تحتاط للأمر سلفاً، وتطرح فكرة الوصول الى اتفاق مرحلي جديد بدلاً من الحل النهائي (والدائم)، مع بقاء التفاوض مفتوحاً حول القضايا المعقدة، ومنها قضية عودة اللاجئين، ولمدة تصل الى عشرين عاماً، والاعراء الذي تقدمه اسرائيل هنا، هو استعدادها للموافقة على انشاء دولة فلسطينية مستقلة (منقوصة الأرض والسيادة)، ولا يخلو الأمر من أطراف فلسطينية تقول بأن التفاوض حول قضايا القدس واللاجئين ستطول الى عشر سنوات وربما الى عشرين سنة، ولذلك لا بد من التركيز على اعلان الدولة الفلسطينية، وهو موقف ينطلق من نقطة معاكسة لاسرائيل، ولكنه يلتقي في النتيجة مع ما تريده اسرائيل، ليس بسبب تواطؤ فلسطيني - اسرائيلي كما يحلو للبعض القول، بل بسبب قصور اتفاقات اوسلو، وتحكم اسرائيل في فرض نتائج المفاوضات بشأنها.

الشعبي الداعم لموقفه. ان الوضع الشعبي الفلسطيني في لبنان مؤهل لإطلاق تحرك شعبي واسع وعميق ضد التواطين، ودفاعاً عن حق العودة. كذلك لا بد ان نشير هنا بالمقابل، الى ان من حق لبنان الكامل ان يرفض النهج الذي تتدخل به السلطة الفلسطينية في أوضاع اللاجئين في لبنان، وبخاصة النهج غير المسؤول الذي يتحدث عن تخريج دورات عسكرية يعرف الكل ان هدفها ليس اسرائيل، في زمن أصدرت فيه قيادة السلطة أوامرها الى مقاتليها بوقف القتال، وقام مناضلون كبار منهم (مناضلو الانتفاضة) بتسليم سلاحهم الى اسرائيل عملاً بالأوامر التي صدرت اليهم. وكذلك في زمن تقوم به السلطة الفلسطينية باعتقال كل مقاتل فلسطيني يرفع سلاحه ضد الاحتلال الاسرائيلي. ولكن ادانة هذا النهج فلسطينياً في لبنان، يحتاج الى رافعة تتمثل بوقف الضغط الاجتماعي أولاً، وهو ما لم يتم حتى الآن.

إن انسجام وتكامل هذين الموقفين، الفلسطيني والعربي، من شأنه أن يولد حركة شعبية نشطة، يصل صوتها الى عواصم القرار الدولية، لتدرك الحاجة الى منطق جديد، وإلى منهج جديد، يعالج قضية اللاجئين، ويؤسس الى حل فعلي للصراع العربي - الاسرائيلي. اما الوضع الراهن، فهو لا يؤسس إلا الى معاهدة وحلول مفروضة، تفتقد الى العدالة التاريخية، وتنبع من احتشائها بالضرورة، حروب جديدة، ودورة عنف جديدة.

المصدر: الجمهورية
التاريخ: ٢٣ ديسمبر ١٩٩٩

من المهادنة الإسرائيلية

اللاجئون على جدول المفاوضات

الفلسطينية.

وقبل نحو أربعة أشهر دعا نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إليه كافة منظمات الرض وبلغهم أنه يجب عليهم من الآن فصاعدا التنازل عن الكفاح المسلح وانتهاج الكفاح السياسي فقط وتستطيع سوريا كما هو واضح مطالبة إسرائيل بأن يتضمن الاتفاق الموافقة على انتقال اللاجئين إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن هذه القضية لن تصدر المفاوضات مقابل ذلك ونحن نطرح مسألة اللاجئين في لبنان فإن الأمور ستتعدّد في لبنان ثمة حوالي ٢٥٠ ألف لاجئ، (هناك خلاف حول مصداقية معطيات الأمم المتحدة) ولكن وضعهم -بالمقارنة مع دول الشتات الأخرى- متين للغاية، ومعظمهم (حوالي ٢٠٠ ألف) يسكنون في مخيمات وتتعاقل معهم حكومة لبنان كعبء يجب التخلص منه. والمخيمات هي بمثابة جيوب لا تخضع للسيطرة اللبنانية ولا تحصل على خدمات من الدولة حتى أنه يحظر على اللاجئين العمل لدى مستخدم لبناني إلا بتصريح خاص. وبكلمة أخرى عليهم أن يتدبروا أنفسهم فقط من خلال مؤسسات الأمم

في المفاوضات مع سوريا ولبنان إن يتم البحث فقط في موضوعات الحدود والأمن، والتطبيع، بل ستطرح أيضا قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولم تكن هذه هي الحال في المفاوضات التي جرت في السابق مع مصر والأردن اللتين وقعتا على اتفاقيات سلام مع إسرائيل، ورغم أنه طرحت في هذه المفاوضات أبعاد معينة لمشكلة اللاجئين ١٩٤٨، مثلاً رفضت مصر أن يبقى اللاجئين الفلسطينيين في أراضيها في الجزء الجنوبي من بلدة رفح. وحسب الاتفاق الإسرائيلي - المصري، تم نقلهم تدريجياً (في عملية تستمر حتى اليوم) من الشطر المصري لرفح إلى داخل حدود قطاع غزة الخاص بالسيطرة الفلسطينية. وكان الأردن حذراً جداً من طرح قضية اللاجئين لأن معظم مواطنيه من الفلسطينيين من بينهم نحو مليون ونصف المليون من اللاجئين (أي يحملون بطاقة لاجئ من الأردن)، لذلك، اقتصر الاتفاق مع الأردن على ذكر أن الطرفين سيحلان مشكلة اللاجئين والنازحين في إطار تحديد بالاشتراك مع مصر وممثلي الفلسطينيين.

وفي المفاوضات مع سوريا وبعد ذلك مع لبنان إن يكون هناك مناص من مناقشة القضية حيث يوجد في سوريا حسب سجلات الأمم المتحدة حوالي ٢٥٠ ألف لاجئ، رغم أنهم لا يحملون الجنسية الكاملة (مثل الأردن) فإن مكانتهم لا تختلف كثيراً عن مكانة المواطنين العاديين، حيث يشاركون تقريباً في كل الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسوريا، ويوجد في دمشق جيهاث الرض

المتحدة وجمعيات خيرية أخرى إن من يسيطر على معسكرات اللاجئين هم الفصائل الفلسطينية المختلفة التي توفر معظمها الخدمات وثمة بين مختلف الفصائل خلافات وصراعات قوى عنيفة، وجهاز الأمن اللبناني يتدخل تقريبا، رغم أن النزاعات تمس أيضا أمن اللبنانيين، وهذه المخيمات هي جزر فقر وبطالة ومزارة وهي تهدد في كل لحظة الاستقرار والأزدهار في لبنان. وفي الأسابيع الأخيرة نشبت أزمة حادة بين السلطة الفلسطينية وحكومة لبنان التي فرضت حصاراً على مخيمات جنوب لبنان مطالبة بتسليم أمين عام فتح في المنطقة سلطان أبو العيدين الذي حكم عليه بالإعدام غيابياً من قبل محكمة لبنانية، ويحاول الكثير من اللاجئين مغادرة لبنان. ولكن القليل منهم نجحوا في السنوات الأخيرة بالهجرة إلى الدول الاسكندنافية وكندا. ويطالب عرفات ورجاله الآن حكومة لبنان بالسماح للاجئين بالعيش بشرف في الدولة إلى أن يتم إيجاد حل لهم. وترفض السلطات اللبنانية ذلك وتطالب بطرد اللاجئين.

ويبدو أن سوريا أيضاً ستتبنى هذا الطلب لأن طبيعة الحياة للاجئين في لبنان ستؤدي حتماً إلى اضطرابات تعرض الاتفاقيات مع إسرائيل إلى الخطر. هل من الممكن اخراج اللاجئين من لبنان؟ وإلى أين؟ من الواضح أن المباحثات السياسية في الأسابيع القادمة ستعبر حول ذلك.

داني روينشتاين
هآرتس - ٢٠ ديسمبر

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٣٠ ديسمبر ١٩٩٩

«فتح» و«الشعبية» تدعوان بقية الفصائل للمشاركة في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني الحوار في عمان ينتهي إلى اتفاق على إعادة تشكيل المجلس الوطني

عمان: «الشرق الأوسط»

دعت حركة «فتح» و«الجبهة الشعبية» لتحرير فلسطين» بقية الفصائل الفلسطينية إلى المشاركة في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني، للقيام بدوره وتحمل مسؤولياته تجاه الاستحقاقات السياسية في المرحلة المقبلة، ومعالجة القضايا التنظيمية، وفي مقدمتها تشكيل لجنة تحضيرية من أجل الإعداد وبحث الآليات المناسبة لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد، وفقاً للأسس والوقائع المعتمدة في م.ت.ف، حسب اللوائح المنظمة لأعمالها للقيام بوظيفتها ومهامها.

جاء ذلك في البيان الختامي الذي صدر أمس عقب اختتام جلسة الحوار الثانية بين ممثلي «فتح» و«الجبهة الشعبية» في عمان الليلة ما قبل الماضية.

وأكد الجانبان حق الشعب الفلسطيني الثابت بإعلان دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، فوق تراب وطنه على أساس حقوقه الوطنية التي تصونها قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي. وشددوا على أن هذا حق مقدس يتم بقرار

وطني فلسطيني مستقل.

كما أكدوا التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة. وجددا رفضهما ورفض جماهير الشعب الفلسطيني القساطر لمخططات التوطين والتهجير والتمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم وذلك وفقاً للقرار 194.

وأبرز الجانبان أهمية تعزيز وإرساء الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لتعميق ثقة الشعب في الوطن والشتات في المشروع الوطني، مشيرين إلى أهمية تكريس التعددية السياسية والفكرية وترسيخ مبدأ فصل السلطات والنهوض بدور النقابات والاتحادات الشعبية في الداخل والخارج، كقواعد أساسية في بناء المجتمع المدني والقواعد الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ووجه وفدا «فتح» و«الشعبية» في الحوار التحية للمعتقلين والتهنئة للمحررين. وأكدوا استمرار العمل الدؤوب للإفراج عن جميع المناضلين المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

وكان الوفدان عرضا الخطوات التي تمت في سبيل تعزيز الحوار الوطني الشامل منذ لقاء القاهرة الأول بين الوفدين في الأول من أغسطس (آب) الماضي. وثمنا الخطوات التي أثمرت مناخاً إيجابياً في الساحة الفلسطينية، انطلاقاً من النقاط الأساسية التي تضمنها البيان المشترك في القاهرة.

وتم تدارس عدد من الأوراق المقدمة عن موضوع الحوار الوطني الشامل وتطوير وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والاتفاق على تعميق النقاش بشأن مضامين هذه الأوراق في أطر المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومن خلال الحوار الوطني الشامل.

وأجمع مسؤولون فلسطينيون رفيعو المستوى، في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» عقب انتهاء الحوار، على أن الحوار الوطني، بات ضرورة ملحة لقيادة السلطة الوطنية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وذلك لمواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة وتحديد المفاوضات النهائية.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٦ يناير ٢٠٠٠

مسئول ملف اللاجئين الفلسطينيين لـ «الأهرام»

رفض مشاريع التوطين وحق العودة غير قابل للتحكيم والاستفتاء

أكد د. أسعد عبدالرحمن عضو اللجنة التنفيذية
ومسئول ملف اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية أن
القيادة الفلسطينية ترفض أية اقتراحات أو سيناريوهات
تتعارض مع الحقوق الأساسية للاجئين خاصة القرار
١٩٤. وقال عبدالرحمن في حوار مع الأهرام: إن هذا القرار
هو بمثابة الحل الوسط الذي يضمن حق عودة وتعويض
اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا عام ١٩٤٨ من مدنهم
وقراهم. وشدد على أن هذا الحق غير قابل للاستفتاء أو
التحكيم. وفيما يلي نص الحوار:

أجرى الحوار في غزة:

محمد أمين المصري

الاعلان العالمى لحقوق الانسان والقانون الدولي ان تتنازل نيابة عن أى فرد فى موضوع حق عودته الى منزله ودياره التى أجلى عنها قسرا.

■ وما الدور الجماعى اذا فى قضية اللاجئين اذا كان حق العودة مشكلة فردية؟

● لا.. حق العودة هو حق لكل الافراد وبالتالي هو حق جماعى لكل اللاجئين ولكن حق ممارسته هو حق الأفراد.

■ كيف يتسنى للاجئ الذى يملك منزلا أو أرضا فى فلسطين التاريخية ان يرفع دعوى حق أمام من؟

● أولا هناك نسبة معروفة وليست كبيرة من المالكين، وبالتالي هناك نسبة عالية من غير المالكين والمالك وغير المالك من حقهم التعويض سواء عادوا أو لم يعودوا. وتختلف نسبة التعويض من حالة الى أخرى وفقا لاثباتات الملكية وهى موجودة ومسجلة باسماء الأفراد والعائلات الفلسطينية المهجرة.

■ ألا يجوز لمحكمة العدل الدولية التدخل فى حسم قضية اللاجئين؟

● حق عودة اللاجئين فى أى بقعة فى العالم هو حق مقدس وطبيعى وفردى. وبالتالي لا يخضع لأى تحكيم ولا أى قضاء، الحق حق أساسى مثل حق الحياة. ولا يخضع حق الحياة أو حق العودة لأى محكمة، لان ذلك لا يدخل فى نطاق اختصاصها.

أردنة اللاجئ

■ وكيف يمكن الموازنة بين «أردنة» اللاجئ الفلسطينى فى الاردن وحقوقه فى العودة لفلسطين.. وما هو دور الاردن فى حل مشكلة اللاجئين؟

● عندما نتحدث عن أردنة اللاجئ يجب أن نتحدث عن لبننة وتكوين وسعودة وأمركة واسرلة اللاجئ. لانه نكاد نقول هذا عن كل بلد فى العالم تقريبا.. وحصوله على جنسية بلد وحق المواطنة فيه، لا يلغى على الاطلاق حق ذلك اللاجئ فى العودة الى وطنه الأصلى اذا ما هو اختار بارادته الحرة ذلك. وكون هذه

■ كيف تواجهون لاءات باراك وخصوصا رفضه عودة اللاجئين؟

● ليقبل باراك منا يريد ونحن سنقول ما يجب قوله. فما يقوله هو تصرف أحادى الجانب، أما أقوالنا فهى مستندة الى قرارات الشرعية الدولية. وأى حل يرفض حق ما يقرب من ٧٠٪ من أبناء الشعب الفلسطينى هو حل مفروض وبالتالي نرفضه. وإذا لم مرفوض قضية اللاجئين، فلن يعم السلام والاستقرار المنطقة ولتذهب حينها كل التسويات الى الجحيم. ونحن نواجه لاءات باراك بلأات فلسطينية ونواجه المرونة بمرونة والعدل بالعدل والظلم بالظلم. ولا نستطيع ان نضع على شفثيه لاصفا ولكن أقول حل الصراع لن يكون بسوى حل قضية اللاجئين وعدم انكار حقوقهم وإذا جاء حل مفروض فهو مرفوض.

■ الورقة الفلسطينية تطالب بحق العودة والتعويض.. والورقة الاسرائيلية تقول التعويض الدولى مع التوطنين، بصفتك مسئول ملف اللاجئين وتعلم أن التفاوض يقود الى حلول وسط.. فما هو هذا الحل فى رأيك؟

● الحل الوسط يقره اللاجئون أنفسهم. ومن وجهة نظرى فان القرار ١٩٤ هو الحل الوسط، لانه ما سبق هذا القرار من مواقف عربية وفلسطينية كان جذريا لدرجة عدم الاعتراف باسرائيل. وعندما صدر القرار ١٩٤ تضمن اعترافا ضمينا بدولة اسرائيل وعلى قاعدة العيش بسلام مع جيرانها وفى الوقت نفسه أقر حق التعويض للاجئين وعودتهم الى ديارهم. والنقطة المركزية الان هى اقرار حق العودة لجميع اللاجئين باعتباره واحداً من الحقوق التى نص عليها الاعلان العالمى لحقوق الانسان المادة ١٣. وكذلك القانون الدولى بمجمله والاسرة الدولية عبر القرار ١٩٤. فى مثل هذا الاختيار، تكون هناك فرصة حل وسط اضافى، إذ ان هؤلاء سيختارون عندئذ بارادتهم الحرة التوطن فى أى مكان يختارونه خارج مناطق الخط الأخضر وأكد مجددا ان حق العودة هو حق مقدس وفردى.

■ بمعنى؟

● انه حق لكل لاجئ فرد ولا تستطيع أى جهة سياسية رفض

● «وكالة في الأصل هي لاغثة اللاجئين وتأمين فرص عمل لهم ولذلك اسمها وكالة غوث اللاجئين. وهي تساهم في تعليمهم وتأهيلهم طبياً واجتماعياً وتشغيلهم كما قلت على قاعدة «علموه الصيد خيراً من أن تعطوه سمكة»، ومهمة الوكالة هنا تأتي وفق قرارات الشرعية الدولية وستستمر لحين إيجاد الحل العادل لقضية اللاجئين وهذا الحل يتجسد في القرار ١٩٤. ■ ذكرت ان الدراسة محل الأزمة كانت لأحد الباحثين.. بالمناسبة ما طبيعة التعاون مع الجهات البحثية والأكاديمية بشأن ملف اللاجئين؟

● طبعاً لدينا لجان عديدة لإعداد الأفكار والبحوث وتعاون مع خبراء فلسطينيين وعرب وأجانب مؤيدين بالطبع للقضية الفلسطينية وللحق الفلسطيني في عودة اللاجئين. وطبيعة الأمور تقودنا الى الاستفادة بكل الخبرات المحلية والقومية والعالمية من أجل إحقاق حقنا.

فيرجع الى البعض الذين لم يقرأوا النص الانجليزي للدراسة التي كانت موجهة أصلاً لقارئ غربي وليس عربياً أو فلسطينياً. الدراسة موجهة أصلاً للغرب، فهي حملت إشارات لهذا المتلقي وطالبته بضرورة كسر محرماته والتخلص من أفكاره «المعلبة» حول امكانية عودة اللاجئين «هـ ملايين لاجئ». ومعروف أن محرمات المتلقي العربي تختلف عن محرمات المتلقي الأجنبي، حيث يؤمن الكثيرون من الغربيين بحق العودة ولكنهم يقولون ان هذا الحل غير ممكن. وكان ردنا عليهم: اكسروا هذه المحرمات ودعونا نشرح لكم امكانية العودة. وللعلم فان الدراسة أوضحت هذه الامكانية لمن يراها صعبة.

وسبب الأزمة ان شخصاً - ولأسباب ذاتية وخاصة به - تعمد تشويه مضمون تلك الدراسة وتم توجيه شكوى ضده للجهات المسؤولة أوضحنا فيها أنه تعمد اساءة الفهم والتشويه. وقمنا بتصحيح الالتباس وتفهم الجميع أمر الدراسة.

ملحوظة: [قصد د. أسعد عبدالرحمن بهذا الشخص رئيس لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي]. ■ وهل تضمنت هذه الدراسة مقايضة المستوطنات بعودة اللاجئين اليها في الحل النهائي؟

● أولاً المستوطنات هي منشآت ومبان غير مشروعة وغير قانونية والأصل فيها ازالتها. لكن اذا ما خرج منها المستوطنون كما يجب أن يخرجوا في الحل النهائي، فهنا يتعين على شعبنا الانتفاع بها حيثما أقيمت تلك المستوطنات. أما اللاجئ في الأصل له حق العسودة الى منزله ودياره وما وراء الخط الأخضر وفقاً للقرار ١٩٤.

الاونرا وتوطين اللاجئين ■ كيف تواجهون ما يتردد عن ان الاونرا مهمتها الآن هي توطين اللاجئين وكيف يتم تنشيط عمل الوكالة؟

الدول ومن بينها الأردن قد اختارت مد يد العون الانساني والاخلاقي والقومي للأشقاء الفلسطينيين، فان ذلك لا يلغي وفقاً لقرار تأسيس المملكة الهاشمية بصفقتها الشرقية والغربية في حينة، أي حق من حقوق الفلسطينيين في أرضهم ومن ضمنها حق العودة.

ومن هنا جاء الموقف الرسمي الأردني الثابت والمستمر من ان أي مساوطين أردني من أصل فلسطيني لاجئ يحق له يوم تأتي لحظة الاختيار الحر وتقرير لمصيره الشخصي، ان يختار إما البقاء على جنسيته أو التخلي عنها ليختار الجنسية الفلسطينية أو أي جنسية أخرى. والقانون الأردني يسمح بذلك. ومن ناحية ثانية تصر الحكومة الأردنية على حق ان حصول اللاجئ الفلسطيني على الجنسية والمواطنة الأردنية، لا يلغي حقه في العودة أو التعويض وفقاً للقرار ١٩٤. ■ وهل ينطبق ذلك على أي جنسية مزدوجة؟

● بالطبع.. وإذا عدنا للأردن نقول ان فيه أعلى نسبة من اللاجئين حيث يوجد فيه أكبر مما هو موجود على أرض فلسطين التاريخية بالكامل. ونحن عندما نقول أرض فلسطين التاريخية، نقصد ما وراء الخط الأخضر أيضاً حيث يعيش ربع مليون لاجئ داخل اسرائيل.

■ لك وثيقة أثارت أزمة لدى اوساط اللاجئين، فما مضمون هذه الوثيقة؟

● أولاً هي ليست من وضعي لانه محظور على أن أنشر أي دراسة حتى لو كنت أنا واضعها لأنني في موقف رسمي مسئول. وعندئذ اذا ما فعلت ذلك، سيحدث خلط بين موقعي الشخصي أو ما اكتب وبين الموقف الرسمي. ومن جهتي لا أستطيع أن اكتب أي مقترحات بشأن اللاجئين. أما الدراسة التي صدرت فهي واحدة مما يقارب ١٧ دراسة أعدها باحثون عديدون أسهموا في مساعدتنا في الاعداد لمفاوضات الوضع الدائم حول اللاجئين. أما سوء الفهم الذي نجم عن هذه الدراسة «الوثيقة»

المصدر: الحياة

التاريخ: ٣ سبتمبر ١٩٩٩

ترجيح زيارة تقوم بها أولبرايت الى لبنان السبت

لحدود: الحل العادل والشامل يتضمن الانسحاب الكامل وعودة اللاجئين

□ بيروت - «الحياة»

لـ«حزب الله» نفذت تهديداتها بالرد على الاعتداءات الاسرائيلية التي تستهدف مدنيين لبنانيين، وقصفت فجراً مستعمرة كريات شمونة في شمال اسرائيل بنحو ٢٥ صاروخ كاتيوشا رداً على مقتل مدنيين في البقاع الغربي. وقال عضو كتلة الوفاء للمقاومة حسين الحاج حسن في تشييعهما «ان خرق اسرائيل لتفاهم نيسان (ابريل) هو محاولة بائسة لخلق معادلة جديدة تضع المدنيين مقابل عمليات المقاومة». وفي تل أبيب، أكد رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك ان بلاده «ستبذل كل ما في وسعها لضمان الأمن والسلامة لسكان الشمال ولن تقبل في أي شكل من الأشكال استهداف بلدات هذه المنطقة بالنار».

■ أكد رئيس الجمهورية اللبنانية اميل لحود ان لبنان معني بإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة والمتمثل بوحدة المسار والمصير مع سورية. وفي محطة له في لندن، اثناء توجهه الى كندا للمشاركة في القمة الفرنكوفونية الثامنة، صرح قائلاً ان «السلام لن يكون عادلاً وشاملاً إلا اذا تضمن انسحاباً كاملاً من الجنوب والبقاع الغربي والجولان وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين». كلام لحود جاء في اعقاب التصعيد العسكري الذي شهده الجنوب وتزامن مع بدء زيارة وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت الى منطقة الشرق الأوسط. وكانت المقاومة الاسلامية - الجناح العسكري

اللاجئون: ضرورة الخروج من الأطر البليدة



عبد الجبار عدوان

حتى الان كان اللاجئين لا يركزون على قضيتهم الذاتية وينصهرون في بوتقة العمل الوطني الجماعي لأن الاهداف كانت مشتركة، لكن الوضع تغير الان وتششت الاهداف ومن حق اللاجئين التساؤل: لماذا ذبت في الكل وخدمت مع الجمع، وما هو نصيبي الوطني او الشخصي الان؟ وهل يختلف نصيبي عن نصيب غيري الذي جنوه، أو سيجنوه من جراء النضال المشترك؟ كل من يضع نفسه امام هذه التساؤلات سيلطم على الخدود وهو يستنطق الاجابات. الوطن الفلسطيني المنشود، وحسب

التجربة الاخيرة، سيعج بالفوارق بين الناس، ولن يكون اشتراكياً تؤمم فيه الارض وتوزع مجدداً، ولن تتساوى الفرص في الوظائف، ولن يؤخذ بالرجل المناسب او السيدة المناسبة في المكان المناسب، اللهم الا اذا انقلبت الامور والتجربة الحالية رأساً على عقب، وهذا لن يحدث ولو لاسباب خارجية.

كانت واشنطن حتى سبع سنوات خلت لا تتجرأ على طرح حلول لقضية اللاجئين خارج اطار الشرعية الدولية، وجاءت اتفاقية اوسلو عام ثلاثة وتسعين من القرن الماضي بمثابة هدية للصهيونية الاميركية، ذلك لان الاتفاقية حولت المرجعية من الامم المتحدة الى نتيجة التفاوض بين الطرفين، واذا غابت مثل تلك النتيجة تبقى المرجعية معلقة حتى الاعلان عن نهاية وفشل اوسلو. هذا التحول اعطى الادارة الاميركية حرية العمل بعيداً عن الشرعية واصبح كل اتفاق يبعد الفلسطيني عن حقوقه ويعمق صلابة الموقف الاسرائيلي الى درجة انطلاق الرئيس كليلنتون في الكامب من فرضية ان الضفة والقطاع والقدس مناطق متنازع عليها، بعضها مع السلطة الفلسطينية واغلبها مع اسرائيل، ويمكن التفاهم على اقتسام ما لها... وما

كان اللاجئين الفلسطينيون طوال نصف قرن من بداية محنتهم، متقوقعين في وسط الجبهة العربية المدافعة معهم وعنهم والمدعمة بقرارات الشرعية الدولية حول قضيتهم. لكن في الاعوام الاخيرة بدأت الجبهة تتفسخ بينما بقي اللاجئين في حالة هلامية من الانتظار والامل والياس والقنوط. كان الخذلان قد وصل مداه في العام الماضي عندما انتهت الفترة المرحلية من الحل الاوسلوي بدون تقدم قيد انملة واحدة في قضية النازحين من عام سبعة وستين والمفترض ان تعيدهم المرحلة الانتقالية الى الضفة والقطاع... وكان الظن ان هذه القضية اقل تعقيداً من قضية اللاجئين منذ عام النكبة كونهم سيعودون الى اراض يفترض ان الحل سيعيدها وستقام عليها الدولة الفلسطينية.

كانت هناك لجنة فلسطينية - مصرية - اردنية - اسرائيلية، واجبها تسوية قضية النازحين، ولكن اللجنة لم تتوصل الى تعريف النازح، ناهيك من تحديد الارقام، او عودة أي فئة... وما ادى الى الشعور بالخذلان هنا هو مرور التعتات الاسرائيلي واستمرار العلاقات الاردنية والمصرية والفلسطينية على حالها مع اسرائيل، ثم الرضوخ الفلسطيني لرغبة الجنرال باراك بالقفز على الحل المرحلي غير المنجز الى الحل النهائي غير الممكن، وذلك من دون حل قضية النازحين، او تطبيق الاتفاقيات المرحلية المتتالية.

وزاد الخذلان إثر تسرب ما دار في كامب ديفيد الفلسطيني بان حل قضية اللاجئين مهما كان نوعه فلن يكون بعودتهم حسب قرارات الامم المتحدة، بل ان عودة النازحين (واللاجئين من الدول العربية) الى الضفة والقطاع، هي مسألة غير مضمونة بتاتا بحجة ان الوضع الفلسطيني الاقتصادي لا يستوعبهم، وانهم بالتالي سوف يتحولون الى عنصر اقلق للامن الاسرائيلي. (لاحظ هنا ان اسرائيل ضمن هذا المنطق ستعمل على ترد دائم للوضع الفلسطيني لان تحسنه سيساهم في زيادة السكان وبالتالي الخطر. ولاحظ ايضا أنهم لا ينوون دفع تعويضات تحسن الوضع الفلسطيني، وبالطبع لا تمر ملاحظة ان الضفة والقطاع الاعجز عن دعم السكان العرب، يزج فيهما المزيد من المستوطنين... هذا من دون الاشارة الى استمرار الهجرة اليهودية الى كل فلسطين بلا قيود).

من دون مستوطنات، وعودة القدس كاملة، وعودة اللاجئين حسب قرارات الأمم المتحدة. وإلى جانب إعلان الرفض لذلك الحل، هناك الكثير من الفرص والامكانيات امام العامة والخاصة والنخبة من الفلسطينيين واللاجئين والعرب طبعاً. مثلاً من مصلحة اللاجئين في المخيمات العربية، ومن مصلحة منظمة هذه البلدان، ان تتحرك اقواج اللاجئين عائدة الى بلادها بعد فشل الحلول المرحلية والنهائية في التوصل الى نتيجة... ان اسرائيل لن تستطيع قتل حتى العشرات في هذه الاجواء حيث يريد الجميع السلام، ومسييرة العودة سلمية وتحت اعلام الأمم المتحدة، وشعارات قبول الحياة تحت السيادة الاسرائيلية في فلسطين واللد والرملة ويافا... هذه ليست عقلية انتحارية تواجه بالرصاص والتشهير، ولكنها مسيرة شيوخ واطفال وناس عائدة الى بيوتها بعد فشل المفاوضات.

يجب الخروج من حالة الانتظار... انتظار النصر العسكري العربي، وانتظار النصر الفدائي، وانتظار الطحين من الأمم المتحدة، وانتظار الحل السلمي... هذا الانتظار أعاد اللاجئين الى نقطة التشريد الجديد والمضاعف هذه المرة.

من الممكن للنخبة الفلسطينية في الوطن والجوار العربي، وتحديد في الغرب، القيام بإجراءات قانونية تحافظ على حقوق اللاجئين. لماذا لا يتبنى محام بريطاني وآخر فرنسي وثالث اميركي وكلهم من اصول فلسطينية مع امثالهم من المحامين في الدول الاخرى، قضايا رعايا اجانب من اصل فلسطيني لاستعادة اراضيهم في فلسطين، وتحميل دولهم مسؤولية حماية تلك الاملاك عبر احكام قضائية. يمكن لمحامين في كل مكان، وتحديد في غزة والقدس ورام الله استصدار احكام تمنع السلطة والمفاوض الفلسطيني من التنازل عن حق افراد في فلسطين... ناهيك من قدرة المجلس التشريعي على التصويت في مثل ذلك، كما فعل الكنيست مراراً... ولكن ذلك سيعني العودة الى خاوة الانتظار من الرسميين ايها. عمان الاردن مليئة هي الاخرى بالمحامين الفلسطينيين الاردنيين الذين لهم املاك في فلسطين ويحق لهم حسب بنود المعاهدة الاسرائيلية - الاردنية، ان يستعيدوها... فماذا تنتظرون؟

نحن الان فعلاً في عالم سياسي يطالب فيه الجنرال باراك العالم بالضغط على الرئيس الفلسطيني المتشدد حتى لا تنتهي الامور بكوارث، حسب باراك... اخذ ثلاثة ارباع فلسطين ويريد سيطرة على القدس الشرقية واجزاء من الضفة والقطاع التي لا تتسع لسكانها، كما يقول، ويرفض عودة اللاجئين او تحمل المسؤولية الاخلاقية عن النكبة، ويرفض تطبيق أي قرار دولي، ثم يتهم عرفات بالتشدد ويستنجد بالعالم من اجل السلام!!

هذه الظروف للأسف وحسب التجربة، لن تتحسن بل هي تتراجع بسرعة الى الكارثة مما يتطلب من الفلسطينيين ومثّل اللاجئين تحديداً افعالاً وافكاراً خلاقة لنصرة ذاتهم والحفاظ على حقوقهم المادية والمعنوية والوطنية. السياسة الاميركية والاسرائيلية لا تسعى الى حل منصف للفلسطينيين يفتح امامهم المستقبل المشرق، بل يريدون العكس تماماً كونه الضمانة الوحيدة في نظرهم لمستقبل اسرائيلي متوسع وزاهر... دولة فلسطينية في جزر متفرقة سيصبح لاحقاً لكل منها زعيم مستقل ومستقبله مرتبط برضاء اسرائيل... ولاجئون متوطنون تحت الادارة العربية في بلدان متعددة لخلق الصراع بين تلك الفئات، فالفلسطيني سيظن ان النظام يقيض الهبات على حسابه، والنظام سيتصرف وكأن الفلسطيني ناكز للجميل... ثم تفريق وتشتيق قدر الامكان للبقية من الفلسطينيين في بقاع الارض لتذهب ريجهم وتنتهي قضيتهم التي حافظوا عليها رغم كل العواصف سابقاً عبر افعالهم ووحدتهم.

انقاذ الوضع لم يعد يتطلب البحث عن وحدة المواقف وانما ممارسة الفعل في الاطار السياسي المتوفر محلياً وعالمياً... اقل الايمان هو الجهر برفض أي حل لا يضمن عودة كل الضفة والقطاع

مستقبل الفلسطينيين في الشتات أمام ١٥٠ باحثاً ومفكراً من ١٦ دولة عربية

التوطين المرفوض أو العودة المستحيلة !

اليهود لا يعيشون إلا على ٢٢٪ من مساحة إسرائيل و ٧٨٪ من أراضي اللاجئين خالية في انتظارهم

الأول: مشروع شلوموجازيت، جنرال الموساد الاسبق، والعقل المحرك لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية وثيق الصلة بمراكز صنع القرار في إسرائيل، وينص هذا المشروع على مايلي: لعودة جماعية للاجئين، ومن ثم توطين لاجئي ٤٨ حيث هم، أو في دول أخرى، على السلطة الفلسطينية أو الدولة فيما بعد إصدار قانون عودة ينص على أن هذه العودة تكون فقط للضفة وغزة، أما نازحو ١٩٦٧ فيعودون وفقاً لما اتفق عليه في أوسلو، وليس إعمالاً لحق العودة المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة وفق آلية جمع الشمل، وبقرار اسرائيلي منفرد في كل حالة فردية، وأما التعويض فليس مسئولية إسرائيل، ومع ذلك فإذا كان الفلسطينيون سوف يحصلون على تعويضات عن ممتلكاتهم المتروكة في إسرائيل، فيجب أن يحصل اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من الدول العربية بدورهم على تعويضات عن أملاكهم السابقة في تلك الدول، ثم يعقب ذلك حل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وتفتكك المخيمات، والتزام الدولة الفلسطينية المقبلة بالتقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب إلغاء قرارها رقم ١٩٤ لسنة ٤٨ الذي يشكل الأساس لحق العودة، بمعنى انتهاء القضية وإغلاق الملف إلى الأبد.

والمشروع الاسرائيلي الثاني هو مشروع السيدة دونا أرزت استاذة العلوم السياسية اليهودية المهاجرة إلى الولايات المتحدة من روسيا، ونحن لم نعتبر مشروعها معبراً عن رؤية أمريكية ولكن عن رؤية اسرائيلية، لأنها أولاً تعتبره كذلك،

وثانياً لأن دورها مشهود في حملة تهجير آخر مليون يهودي روسي إلى إسرائيل، أي أنها اسرائيلية قلباً وقالباً. ويقترح هذا المشروع تطبيقاً رمزياً لحق العودة، تتحمل الدولة الفلسطينية العبء الأكبر فيه، فيعود ١٤٠ ألف لاجئ من الأردن إلى الضفة الغربية، وينقل ٦٩٠ ألفاً من لاجئي وسكان قطاع غزة إلى الضفة، ويعود ٧٥ ألف لاجئ فقط إلى إسرائيل، أما النازحون فتحل مشكلتهم على أساس

كل الأسباب متوافرة لعودة اللاجئين الفلسطينيين جميعاً، أو الجزء الأكبر منهم إلى أرضهم وديارهم حتى داخل إسرائيل نفسها، إلا سبباً واحداً هو موافقة إسرائيل، أو على وجه الدقة الاستناد إسرائيل إلى عامل القوة وحده لإبطال حق العودة عملاً، تمهيداً لإجبار الفلسطينيين على التنازل عنه قانوناً.

هذا الجدل بين الرؤية العربية والرؤية الاسرائيلية حول الامكانيات العملية لعودة اللاجئين الفلسطينيين هو ما اخترنا أن يكون موضوع هذه الرسالة عن أعمال ونتاجات مؤتمر مستقبل فلسطيني الشتات، وكان لنا حظ المشاركة في مناقشاته في العاصمة الأردنية عمان على مدى ثلاثة أيام هي ١١، ١٢، ١٣ من سبتمبر الحالي، بين أكثر من ١٥٠ مشاركاً مابين باحث ومفكر وسياسي من ١٦ دولة عربية، استمعوا إلى أكثر من ٥٠ بحثاً، فضلاً عن المحاضرات والبيانات والتقارير، بمبادرة من مركز دراسات الشرق الأوسط بعمان

الرؤية الإسرائيلية
لا يزال الموقف الرسمي الاسرائيلي هو أنكار أي وجه من أوجه المسئولية عن مأساة اللاجئين، وبالتالي فهو يرفض حق العودة نظرياً وعملياً، وإن كان يسلم بحق من يسمون بنازحي حرب ١٩٦٧ في العودة إلى مناطق الدولة الفلسطينية بعد قيامها، ولكن وفق معيار لم شمل الأسر المقسمة فقط، وأن يكون لاسرائيل حق الاعتراض لأسباب أمنية على عودة من ترى عدم عودته من هذه الفئة.

إلا أن هذا الموقف الرسمي هو موقف تفاوضي أولي، بمعنى أن الحكومة الاسرائيلية تعرف أن عليها أن تضيض عليه بعض الترويض التجميلية حتى يمكن تسويق طعمه المر للفلسطينيين والعرب والعالم، ينتج عن ذلك اتفاق ضمن اتفاقات السلام المرتقبة، وأذن فهناك عناصر أخرى في الرؤية الاسرائيلية لتسوية مشكلة اللاجئين، وهناك مشروعان عرضا في مؤتمر عمان يقدمان الرؤية الاسرائيلية المتكاملة.

القانون الدولي ينص صراحة على عودة هؤلاء اللاجئين جميعاً، وجعل من هذه العودة شرطاً لمنح اسرائيل عضوية الأمم المتحدة، وهذا هو مضمون قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨، الذي يتكرر صدوره كل عام، والذي كانت الولايات المتحدة نفسها تصوت لصالحه حتى ثلاثة أعوام خلت، لجأت بعدها إلى الامتناع عن التصويت عليه، وليس إلى الاعتراض عليه، ولهذا السبب كانت الدول العربية فيما مضى تعيد طرح قبول أوراق اعتماد اسرائيل على الجمعية العامة في كل دورة من دوراتها الاعتيادية في ضوء مدى التزامها بالسماح بعودة اللاجئين.

حقاً كانت اسرائيل تمنح العضوية مجدداً، ولكن بناء على التزام بحل مشكلة اللاجئين في إطار التسوية الشاملة.

العرف الدولي بدوره أعطى حق عودة لاجئي النزاعات الدولية إلى أراضيهم زخماً جديداً، بعد النجاح بجدارية في إعادة لاجئي حربي البوسنة والهرسك، وكوسوفا إلى ديارهم في سياق ثورة دولية سياسية وعسكرية وأخلاقية ضد سياسات التطهير العرقي.

والمكان الذي هو أرض فلسطين من النهر (نهر الأردن) إلى البحر (البحر المتوسط) يتسع لعودة اللاجئين الفلسطينيين المقدر عددهم الآن بأربعة ملايين نسمة هم تقريباً نصف تعداد الشعب الفلسطيني دون حساب سكان المخيمات في الضفة وغزة والطاقة الاقتصادية لهذه الأرض قادرة على إعاشة أصحابها الأصليين على عكس ما استقر في وعي الكثيرين بتأثير الدعاية الاسرائيلية التي تركز الآن على الموانع العملية من تطبيق حق العودة، بعد أن ركزت طويلاً في الماضي على إنكار المسئولية القانونية والأخلاقية عن تشريد ذلك النصف من شعب فلسطين أملاً في إبطال حق العودة من أساسه النظري والقانوني.

الرؤى العربية

نبدوها بالرؤية الرسمية الفلسطينية، وقد صاغها أمام المؤتمر السيد حسن عصفور الوزير في السلطة الوطنية الفلسطينية في نقطتين لا ثالث لهما، هما الاعتراف الاسرائيلي الكامل بحق العودة، والحق الفلسطيني المطلق في الاختيار، دون أن يقول لنا الاختيار بين ماذا، وماذا، تاركا للبيب أن يفهم أنه اختيار بين العودة، وبين التعويض.

وحتى لا نطمح السيد عصفور، فقد شهد مشاركون في المؤتمر من فلسطينيين يقيمون في لبنان ولبنانيين، أن أعدادا كبيرة من الفلسطينيين في المخيمات هناك أصبحوا يفضلون التعويض على العودة، كما تحدث فلسطينيون قادمون من الداخل عن أن سياسة الأردن الرسمية أنها الجهة الوحيدة الرسمية المسؤولة عنهم يحمل جنسيتها من أصل فلسطيني، ومقتضى ذلك أن الأردن لا يرحب بعودة أكثر من ٢٥٪ من لاجئي حرب ١٩٤٨ إلى أراضيهم وهم سكان المخيمات، وذلك حتى لا تحدث خلخلة في التركيب السكاني للدولة الأردنية.

والخلاصة أن الباب العربي مفتوح للتوطين والتعويض وحتى إذا كانت الحكومة اللبنانية ترفض مبدأ التوطين، فبالتعويض يمكن الهجرة إلى دول أخرى مستعدة للترحيب باللاجئ، الفلسطينى تسهيلات لحل المشكلة مثل كندا وألمانيا وحتى استراليا، أما التوطين في العراق فقد تحدثنا عنه في عدد الاثنين الماضى في الأهرام، وخلاصة ما قلناه أن الحكومة العراقية ترفضه، والمعارضة في الخارج تقبله، وأنه يستند إلى ذريعة تمكن الطائفة السنية في العراق من استعادة ثقلها الديمجرافى.

واضح أن خطة دونا أرزت وهى الأقرب للتنفيذ مصممة للتغلب على معارضة اللبنانيين لمبدأ التوطين، إذ سيكون العدد الذى تقترح هذه الخطة اعادته وهو ٢١٥ ألفا من سكان مخيمات لبنان الذين يتراوح عددهم وفقا لتقديرات متفاوتة ما بين ٣٠٠ ألف و٤٠٠ ألف، أما الباقون فقد يذهب بعضهم إلى كندا، وقد تقبل الحكومة اللبنانية توطينهم خصوصا إذا ما كانوا سيزودون بأموال التعويضات، وطبعاً فهذا توقع المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين والاسرائيليين، وليس رأى المسئولين في بيروت.

مقارب لما يقترحه جازيت، وأما ما يقترحه جازيت من نتائج تترتب على مشروعه فتوافق عليه أيضا السيدة أرزت، أى أنها فى نهاية المطاف لا تسمح بعودة أكثر من ٢١٠ ألف من اللاجئين إلى فلسطين التاريخية من بينهم ١٤٠ ألفا يعودون إلى الضفة، ومع ذلك فالبعض ممن نعرفهم جيدا يعتبرون مشروعه بالغ المرونة.

الرؤية الأمريكية

لم يكن فى وسع أحد من المشاركين فى المؤتمر أن يعتبر اعتراف الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى مؤتمره الصحفى المشترك مع الرئيس مبارك فى عام ١٩٩٨ بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين هو الكلمة الأمريكية النهائية فى الموضوع، خصوصا أن الرجل نفسه فرغ هذا الاعتراف من مضمونه حين جعله مشروطا بوجود الامكانية العملية للعودة، وهكذا برز مشروع مجموعة هارفارد بوصفه أكثر المشروعات تعبيرا عن الرؤية الأمريكية، وجامعة هارفارد - كما نعرف - مشغولة للغاية بالتخطيط الاستراتيجى لمنطقة الشرق الأوسط، وملخص هذا المشروع هو امكان مشاركة اسرائيل فى تحمل المسئولية العملية، وليس المسئولية الأخلاقية عن مأساة اللاجئين، وترجمة ذلك بصياغة واضع المشروع أنفسهم، هى أن تعترف اسرائيل باللاجئين دون قبول عودتهم إلى أراضيها، مع قبول عودة أعداد منهم إلى الدولة الفلسطينية فقط.

عبد العظيم حماد

وعندما حاول فريق جامعة هارفارد أن يجعل مشروعه أقل استهتارا بالقانون الدولى فإنه أدخل عليه تعديلا ينص على أن تعترف اسرائيل بنصيب من المسئولية عن مأساة اللاجئين، ويحقهم فى العودة، على أن يصدر فى اللحظة نفسها إعلان من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بالتنازل إلى الأبد عن استخدام هذا الحق!!

وبعد هذا الاقتراح امتدادا لما سبق أن كتبه هارولد سوندرز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق، وتحدثنا عنه فى «الأهرام» منذ بعض الوقت، وهو تسوية مشكلة اللاجئين بالطريقة نفسها التى تسوى بها قضايا الدم فى الثقافة العربية، إذ يكفى أن يقرر الجانى بذنبه ويندم عليه، لكى يعفو عنه أهل القتل، ناسيا بظبيعة الحال أن القاتل عندما يفعل ذلك يكون جادا فى تسليم رقبته لأهل قتيله، ولا يشترط عليهم مقدما أن يعفوا عنه.

هل تختفى إسرائيل التي نعرفها الآن في النصف الثاني من القرن الـ ٢١؟

من الواضح أيضا أنه لم يتيسر لأي باحث أن يصل إلى ما يمكن تسميته بمشروع فلسطيني عربي متكامل لتسوية مشكلة اللاجئين، ولا أدري إن كان هذا تقصيرا من الباحثين أم أنه لا توجد بالفعل مشروعات عربية، كما أنني لا أعرف أن السبب في غياب مثل هذه المشروعات على الأقل على ساحة الرأي العام، وإن كان البعض قد فسر عدم وجود مشروع عربي حول مشكلة اللاجئين بأنه ينطوي ضمنا على تسليم الأطراف العربية مقدما باستحالة تسوية المشكلة من خلال تطبيق حق العودة بطريقة جامعة مانعة.

لكنه يصح القول بثقة أن مؤتمر مستقبل فلسطيني الشتات في عمان أسفر عن بلورة مشروع عربي حول مشكلة اللاجئين، وهو ما تضمنته توصيات المؤتمر وإعلانه وستعود إليه تورا، بعد أن نستعرض المناقشات التي أفضت إليه.

اتفق جميع المشاركين على أن حق العودة لأمساقه عليه، وأن نص القرار الدولي رقم ١٩٤ على التعويضات يفسر على أن التعويض هو عن الأضرار المادية والجسدية والنفسية التي لحقت باللاجئين، وليس بديلا لحق العودة نفسه، لأن التعويض في حالة اعتباره بديلا للعودة يكون ثمنا للوطن، والأوطان لا تباع.

أما إذا كانت إسرائيل جادة في طلب تعويضات عن أملاك يهود الدول العربية المهاجرين إليها، فعلى هذه الدول العربية أن تعلن فتح أبوابها لمن يرغب من اليهود في العودة إليها واسترداد أملاكه فيها، مع التركيز على أن اليهود العرب هاجروا باختيارهم.

وقد أسهب فقهاء القانون الدولي ممن شاركوا في المؤتمر في شرح حيثيات إلزامية القرار ١٩٤ بما أن إسرائيل قبلته يوم صدوره، وبما أن إسرائيل تستمد شرعية عضويتها في الأمم المتحدة منه، وأبطل هؤلاء الفقهاء باقتدار محاولة تفسير نص القرار بطريقة تخلخل إلزامية وشمول حق العودة، حين أثبتوا أن النص بلفظ SHOULD RETURN لا يختلف عن النص بلفظ MUST RETURN.

لكن ذلك الجهد المشكور لم يكن هو الجديد الذي ظهر في المناقشات، أما الجديد فكان دراسة الدكتور سلمان أبو ستة مدير مركز العودة الفلسطينية في لندن، أقرت الدراسة بالاصول القانونية والنظرية لحق العودة لتخلص بسرعة إلى تفنيد العقيدة الراسخة لدى مختلف الأطراف باستحالة تطبيق هذا الحق عمليا.

فردا على ادعاء إسرائيل بعدم قدرة أراضيها على استيعاب هذا العدد الكبير من اللاجئين حتى لو اعترفت بحقوقهم، واعتذرت لهم، أثبت الدكتور أبو ستة من الاحصائيات الاسرائيلية ذاتها أن ٧٨٪ من سكان إسرائيل يعيشون على ١٤٪ من مساحتها فقط هو السهل الساحلي، ومدن المثلث، أما المناطق الريفية وتبلغ مساحتها ٧٨٪ من أراضي إسرائيل وتعرف باسم أراضي اللاجئين فلا يعيش الاسرائيليون سوى على ٢٢٪ من جملة مساحتها، وهكذا أصبحت أراضي اللاجئين مرتعا لعدد ضئيل من المستوطنين الذين يتمتعون بنفوذ كبير، ورغم اهدارهم للأراضي

والمياه فانهم لا ينتجون أكثر من ١.٨٪ من الناتج القومي الاسرائيلي.

ثم يفند الدكتور أبو ستة الادعاء بأن عودة اللاجئين تفسد طبيعة إسرائيل كدولة يهودية، إذ أن هذه الطبيعة ليست موحدة فهي مكونة من عناصر سياسية ودينية واجتماعية وديمقراطية مشتتة، بدليل أن عدد لغات التعامل الرسمي في إسرائيل يبلغ ٢٨ لغة، أضف إلى ذلك أن القول بأن من حق إسرائيل أن تحتفظ بالتفوق الكافي لليهود من الناحية العددية، فالرد عليه ببساطة هو أن هذا التفوق العددي لليهود معرض دائما للزوال، فالفلسطينيون الذين يحملون جنسية إسرائيل حاليا سيصل عددهم إلى ٤ ملايين نسمة عام ٢٠٤٠، وبحساب الزيادة المتوقعة في أعداد اليهود وفقا للمعدلات الحالية فستصل نسبة الفلسطينيين إلى جملة عدد سكان إسرائيل في ذلك التاريخ إلى ٤٠٪ أي أقل قليلا من النصف، وبذلك سيكون من حق الفلسطينيين وفقا للعرف الدولي ليس فقط المطالبة بنسبة من مقاعد الكنيست ولكن أيضا من مقاعد مجلس الوزراء، وإذا كان لنا أن نفرض أن هجرة المليون روسي التي دعمت الوجود اليهودي في فلسطين في السنوات الأخيرة لم تحدث، فإن ذلك يعني أنه في عام ٢٠٤٠ كان يمكن لعدد العرب الفلسطينيين أن يتفوق على عدد اليهود في إسرائيل ذاتها حتى دون ضم الضفة وغزة.. ومن المؤكد أن أبواب الهجرة اليهودية الضخمة من الخارج إلى إسرائيل قد أغلقت الآن بفعل العوامل الموضوعية، وليس بفعل التعنت السياسي في دول الشتات اليهودي،

ومن ثم فانه مالم تحدث طفرة ديمجرافية مثل ترحيل الفلسطينيين مرة أخرى بالاكراه في عمليات تطهير عرقي واسعة، فان اسرائيل التي نعرفها حاليا سوف تبدأ طريق الاختفاء في النصف الثاني من القرن ٢١.

كانت هذه هي معالم الرؤية العربية في مؤتمر عمان حول مستقبل فلسطيني الشتات، ويبقى ان أورد بعض التوصيات العاجلة التي كان من مهمة كاتب هذه السطور التقدم بها وصياغتها، وتتمثل في دعوة وزراء خارجية الدول العربية المضيفة للاجئين الى اجتماع فوري لاعلان موقف جماعي يرفض توطين هؤلاء اللاجئين فيها، ثم التقدم الى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة حاليا بمشروع قرار يوصي راعي عملية السلام بتنفيذ القرار رقم ١٩٤ حول حق العودة من خلال هذه المفاوضات، مع النص صراحة على أن اللاجئين كانوا ضحايا عملية تطهير عرقي من خلال الوثائق التي كشفها المؤرخون الجدد في اسرائيل ذاتها، وذلك بهدف تأكيد المضمون السياسي والحقوق لمبدأ العودة ومطالبة اسرائيل بالغاء قانونها للعودة الذي يجعل من حق كل يهودي يهاجر اليها اكتساب جنسيتها أوتوماتيكيا وأخيرا - امتناع الدول العربية عن المشاركة في تمويل صندوق التعويضات حتى لاتكون الأموال العربية هي التي اشترت أرض اللاجئين للمهاجرين اليهود، دون أن يخل ذلك بواجب الدول العربية في تقديم كل معونة ممكنة للفلسطينيين لاجئين ومقيمين بعيدا عن الصفقات المهيمنة لأجيالنا المقبلة

فاذا تعذر ذلك أو شيء منه، وكان لامفر من القبول واقعيا بعدم عودة غالبية اللاجئين، فيجب على السلطة الفلسطينية وبقية الدول العربية ألا تشارك في اعلان نهاية الصراع، ويكفى توقيع اتفاقات سلام تبقى قضية اللاجئين بالذات مفتوحة ثم لماذا لايربط العرب من غير الفلسطينيين حق العودة بالتطبيع بمعنى «قطعة من التطبيع مقابل قطعة من العودة» قياسا على المبدأ الأصلي لعملية السلام «قطعة من الأرض مقابل قطعة من السلام».

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ سبتمبر ٢٠٠٠

مسيرة بلندن للمطالبة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة

لندن - من عامر سلطان - في الوقت الذي يتركز فيه الاهتمام حول قضية القدس، باعتبارها العقبة الرئيسية أمام الاتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل، تشهد العاصمة البريطانية لندن اليوم، مسيرة حاشدة للمطالبة بحق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الشتات.

وتشير التقديرات الى أن هناك ٥ ملايين فلسطيني مشردون منذ عام ٤٨ حتى الآن، مما يجعلهم أكبر جماعة بشرية مهجرة في العالم، ويبلغ عدد المهجرين من ديارهم بسبب العمليات العسكرية اليهودية عام ٤٨ وحده ٨٠٠ ألف فلسطيني.

ومن جانبه، دعا عفيفي صافية الإدارة الأمريكية الى توخي الحكمة والانتباه، الى أن أمن إسرائيل، لن يتحقق إلا اذا تمتعت بقبول أطراف المنطقة. وأشار - في بيان بمناسبة مسيرة حق العودة - الى أنه اذا كانت إسرائيل ترغب في البقاء مقبولة بالشرق الأوسط، فلا بد أن تعيد القدس الشرقية الى الفلسطينيين.

وأكد أنه على إسرائيل أن تختار بين البقاء في الشرق الأوسط، أو البقاء بالقدس الشرقية.

وشدد صافية على أن مفتاح القبول بإسرائيل في الشرق الأوسط في يد الفلسطينيين، وأنه يجب أن يدرك الشعب الإسرائيلي ذلك.

وقال أعضاء اللجنة المنظمة - التي تمثل نحو ٦٠ من المنظمات العربية والإسلامية والشخصيات البريطانية والفلسطينية السياسية والبرلمانية - إن المسيرة سوف تبدأ من ويستمنستر، حيث يقع البرلمان البريطاني، وتنتهي بمؤتمر حاشد كبير في ميدان الطرف الأغر بوسط لندن.

وذكرت اللجنة - في بيان رسمي - أن المسيرة سوف تسلم الى مقر رئاسة الحكومة البريطانية في ١٠ دوننج ستريت، الذي ستمر به رسالة الى رئيس الوزراء توني بليير، تطالب بالعمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ولاسيما القرار ١٩٤، الذي يضمن حق اللاجئين في العودة الى ديارهم في فلسطين.

ومن المقرر أن يكون المتحدثون في المؤتمر الحاشد، عزمي بشارة عضو الكنيست الاسرائيلي، وحسام خضير عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وعضو البرلمان البريطاني البارزين توني بن وريتشارد بورد، ومنذوب فلسطين لدى لندن والفاتيكان عفيفي صافية.

ذكرى مذبحه «صبرا وشاتيلا» تشير مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

شهدت بيروت يومى السبت والاحد الماضيين مسيرات حاشدة منها مسيرة للشموع فى الذكرى الثامنة عشرة لمذابح صبرا وشاتيلا التى ارتكبتها القوات الاسرائيلية والمتعاونين معها ضد اللاجئين الفلسطينيين فى مخيمى صبرا وشاتيلا داخل العاصمة اللبنانية بيروت وذلك فى ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٢ اثناء اجتياحها للعاصمة اللبنانية بيروت وكان صاحب مبادرة هذا العام الصحفى الايطالى فى صحيفة المانفستو ستيفانو كيارينى حيث نظم وفدا شارك فيه وعدد من اعضاء البرلمان الايطالى وبعض المثقفين والصحفيين مع بعض المثقفين اللبنانيين والفلسطينيين والعرب وعدد من النواب والشخصيات السياسية اللبنانية وشاركوا فى مسيرة انطلقت من داخل مخيم صبرا قرب ملاعب المدينة الرياضية الى الساحة التى تضم رفات شهداء الجزيرة وسط هتافات مطالبة بمحاكمة مرتكبي المجزرة.

كما سارت فى المساء مسيرة شموع صامتة الى داخل المقبرة وشارك فيها اعداد من اهالى الشهداء، وهذه المرة الاولى التى يحتفل بها بهذه الذكرى على هذا النحو الكبير حيث كان احياء الذكرى فى الاعوام الماضية يقتصر على اهالى الضحايا مع مشاركة بسيطة من الرسميين والسياسيين.

وتروى تفاصيل المجزرة التى لم ينجح الصحفيون والمراسلون الاجانب فى وصف بشاعتها ان القوات الاسرائيلية عندما اجتاحت لبنان عام ٨٢ وتقدمت بقيادة الجنرال اريئيل شارون وزير الدفاع وقتها ورئيس حزب الليكود حاليا الى المخيمات قام شارون بنفسه بالاشراف على تنفيذ المجزرة من فوق سطح احد المباني وكان يصدر الاوامر الى الجنود والضباط داخل المخيمات بانهاء المهمة وقامت القوات الاسرائيلية مع بعض المتعاونين معهم من اطراف الحرب الاهلية فى لبنان بفرض حصار صارم على المخيمات التى كانت تضم اللاجئين الفلسطينيين ومعظمهم من الشيوخ والنساء والاطفال اضافة الى بعض اللبنانيين الذين هجروا من بلداتهم الجنوبية وارتكبت هذه القوات القتل الجماعى فى سكان المخيمات العزل واستخدام الجنود بالبلىط والفؤوس فى قتل وذبح الضحايا وتركوا جثثهم فى الشوارع والمنازل ثلاثة ايام ولم يتمكن المراسلون الاجانب من كشف ملابس المذبحة الا مع تصاعد رائحة الجثث وبلغ من بشاعة الجرائم ان القتلة كانوا يضعون قنابل يدوية منزوعة الفتيل اسفل الجثث حتى تنفجر فى من يحاول رفعها واستمرت المجزرة ٤٠ ساعة متواصلة وكانت حصيلتها اربعة الاف قتيل معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين العزل لتنضم صبرا وشاتيلا الى سجل جرائم القوات الاسرائيلية الحافل من دير ياسين الى مجزرة الحرم الابراهيمى الى مجزرة بحر البقر الى مذابح قانا لتؤكد للعالم عنصرية وبشاعة الكيان الاسرائيلي اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان الذين يتجاوز عددهم ٢٥٠ الف لاجئ لهم خاصية متفردة بين قضايا اللاجئين فى العالم فهم اللاجئين الوحيدون الذين يحملون اسلحة ثقيلة على ارض البلد التى تستضيفهم وتشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان قضية اساسية حيث نص الدستور اللبناني فى فقرة صريحة منه على رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين على اراضيه تحت اى مسمى وهو ما يؤكد عليه لبنان فى جميع مراحل عملية السلام ويعتبر ان اى حل لقضية اللاجئين لا يجب ان يكون على حساب لبنان، كما تشكل المخيمات الفلسطينية فى الاراضى اللبنانية ومن اهمها مخيمات صبرا وشاتيلا فى العاصمة بيروت وعين الحلوة فى صيدا والرشيديّة فى صور والمية ميه مشكلة أمنية بالنسبة للسلطات اللبنانية فهى تشكل جزرا أمنية لا تمتد اليها يد السلطة اللبنانية أمنيا كما انها تضم افرادا مسلحين ينتمون الى مختلف المنظمات الفلسطينية تفرض كل منها سيطرتها الامنية على مخيم من المخيمات.

ولا شك ان مسيرات احياء ذكرى هذه المذابح يمكن ان تنجح فى لفت الانتباه الى حساسية قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون ظروفا معيشية قاسية امتدت الى عقود طويلة ولا يلوح فى الافق امل بعودتهم الى ديارهم التى شردوا منها فى سنوات ٤٨ و ٦٧ واصبحوا عبئا ثقيلا على جيرانهم من الدول العربية ولكن كيف سيكون تصرف المفاوض الفلسطينى امام تعنت اسرائيل فى مسألة عودة اللاجئين الى اوطانهم وهو الحق الذى اقرته القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن منذ اكثر من نصف قرن؟ وهل سيكون هناك حل عادل لهذه القضية الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المدى القريب او البعيد؟

بيروت - حسين ثابت



المصدر : الاهرام

التاريخ : ٢٨ يونية ٢٠٠٠

نص الاتفاقية بين الجامعة العربية ومفوضية الأمم المتحدة حول اللاجئين الفلسطينيين

جنيف - شريف الشوباشي:

وقع الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أمس بجنيف، اتفاقية بين جامعة الدول العربية ورئيسة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (الأونروا) صادراكو أوجاتا هذا نصها:
- يتشاور الطرفان بصورة دورية بغية إيجاد الحلول والوسائل اللازمة لحماية اللاجئين ودراسة ومعالجة المشاكل التي تطرأ في هذا المجال، وذلك لتحقيق الانسجام في إطار هذا التعاون.

- يجوز لكل من الطرفين أن يطلب من الآخر التعاون في الحالات التي يكون فيها أحدهما مؤهلا للمساعدة في معالجة المسائل والصعوبات الخاصة بأوضاع اللاجئين.
- تدعو الجامعة العربية المفوضية للحضور بصفة مراقب اجتماعات المجالس واللجان والمؤتمرات والندوات وفقا للأنظمة والإجراءات الخاصة بها عند مناقشة الموضوعات التي تتعلق بالتعاون في شئون اللاجئين.

- تدعو المفوضية الجامعة العربية إلى حضور بصفة مراقب لاجتماعات اللجنة التنفيذية للمفوضية، وكذلك المؤتمرات والندوات التي تعقدها على المستوى الدولي والإقليمي بهذا الشأن.
تقوم كل من الجامعة العربية والمفوضية باتخاذ الترتيبات الضرورية لتأمين التمثيل المتبادل في الاجتماعات المناسبة التي تعقد تحت رعاية كل منهما.
- تتبادل الجامعة العربية والمفوضية الوثائق والمعلومات والبيانات والتقارير الخاصة بسياسات وعمليات كل واحدة منهما بهذا الشأن، وذلك مع مراعاة سرية بعضها ووفقا لأنظمتيهما.

- تؤكد جامعة الدول العربية والمفوضية السامية لشئون اللاجئين على التمسك بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بالشرق الأدنى (الأونروا) واستمرارها في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس (الأردن - سوريا - لبنان - الضفة الغربية - قطاع غزة) لحين إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة، وأنه لا يوجد في هذا الاتفاق ما يتعارض مع ذلك.
- من أجل تطبيق هذا الاتفاق فإنه للأمين العام لجامعة الدول العربية والمفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن يتخذا التدابير الادارية اللازمة لتحقيق تعاون فعال بين منظمتهما وإقامة الاتصالات اللازمة.



المصدر : الاحرار

التاريخ : ٨ يولية ٢٠٠٠

السلطة الفلسطينية تطلب ٤٠ مليار دولار تعويضا للاجئين من اسرائيل

وقال ان هذا السبيل الوحيد الذي يعتقد انه يمكن ان يجعل الشعب الاسرائيلي يشعر براحة الضمير بعد ٥٠ عاما من الاحتلال موضحا ان الاموال ستستخدم في اعادة توطيد اللاجئين الفلسطينيين الذين يريدون العودة الى الدولة المسقلة. و اضاف ان الاموال ستستخدم ايضا في دفع تعويضات للاجئين وذويهم عن الممتلكات التي تركوها وراءهم اثناء حرب ١٩٤٨. واكد سلام ان عرفات يريد معاهدة سلام شاملة مع اسرائيل تشمل جميع القضايا بما في ذلك مسألتا اللاجئين والقدس مشيرا الى انه لن يوقع اتفاقا جزئيا ويترك مسألة القدس واللاجئين لان هذا لن ينهي الصراع.

اعلن المستشار الاقتصادي للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ان المفاوضين الفلسطينيين سيطلبون من اسرائيل في قمة السلام التي ستعقد الاسبوع القادم ٤٠ مليار دولار لدفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين وتمويل اعادة توطينهم. وقال ان هذا الطلب سيقدم الى رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك اثناء قمة السلام التي ستبدأ تحت رعاية الولايات المتحدة في منتجع كامب ديفيد الرئاسي الثلاثاء القادم واوضح ان الـ ٤٠ مليار دولار تنقسم الى عدة قطاعات وهي تعتبر تنفيذا لقرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ مؤكدا ان اسرائيل يجب ان تشعر بالمسئولية.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ سبتمبر ٢٠٠٠

لجنة تحقيق بريطانية كبرى تبدأ جولة بالشرق الأوسط لدعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات النهائية

يزور أعضاء اللجنة بعد الضيقة الغربية وقطاع غزة الأردن بداية من الثالث وحتى الخامس من الشهر الجاري وسوريا أيام ٥ و٦ و٧ ولبنان في الفترة من السابع حتى العاشر من سبتمبر.

وأشارت المتحدثة إلى أن الهدف الرئيسي من هذه الجولة هو إعطاء اللاجئين فرصة للتعبير عن آرائهم في الخيارات التي يرونها مناسبة وفعالة في ممارسة حقوقهم ويطالبون بضرورة طرحها في إطار المفاوضات النهائية وأكدت مجالس الشرق الأوسط البرلمانية البريطانية ضرورة أن تراعى أية حلول مطروحة لمشكلة اللاجئين لمطالب اللاجئين أنفسهم وأن تحقق رغباتهم في الاطمئنان على مستقبلهم وعبرت المجالس عن اعتقادها بأن اللاجئين الفلسطينيين يعانون طوال الخمسين سنة الماضية من عدم وجود حماية دولية لحقوقهم المدنية والاقتصادية والسياسية ولذلك فقد أكدت المتحدثة أن أعضاء هذه المجالس يؤمنون بأن اختيارات اللاجئين مسألة حيوية وحاسمة في حل قضيتهم.

لندن - من مراسل الأهرام : في خطوة تستهدف لفت الانتباه إلى أهمية قضية اللاجئين الفلسطينيين في مفاوضات التسوية النهائية قررت مجالس الشرق الأوسط في الأحزاب البريطانية الكبرى تشكيل لجنة تحقيق لبحث أوضاع اللاجئين الحالية في المنطقة، وقالت متحدثة باسم المجالس - التي تتألف من أعضاء أحزاب العمال «الحاكم» والمحافظين والليبيرالي الديمقراطي والمعارضين في البرلمان البريطاني - إن اللجنة تعكس القلق إزاء مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وذكرت - في تصريحات لمراسل «الأهرام» - أن الأعضاء يطالبون بإيجاد وسائل سياسية من خلال المفاوضات الراهنة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي - لبحث قلق اللاجئين المشروع إزاء مستقبلهم. وأوضحت المتحدثة أن اللجنة بدأت أمس جولة في الشرق الأوسط بقطاع غزة والضفة الغربية للاجتماع مع ممثلي اللاجئين وحكومات الدول التي تستضيفهم والمنظمات الدولية وغير الحكومية ومختلف الخبراء في قضية اللاجئين ومن المقرر أن



المصدر : الاهرام

التاريخ : ٢ يولية ٢٠٠٠

جنيف - من شريف الشوباشي:

صرح الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية عقب التوقيع على بروتوكول للتعاون بين الجامعة والمفوضية السامية لشئون اللاجئين في جنيف بأن موقف الجامعة ينطلق من التأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وأكد عبد المجيد في تصريحاته للأهرام أن دراسات موثوقا بها تشير إلى أن ٧٨٪ من اليهود يعيشون على ١٥٪ فقط من اسرائيل وهي مناطق المدن وأن ٢٢٪ فقط من اليهود يعيشون في باقى ماتسيطر عليه اسرائيل وهو ٨٥٪ من الأرض وهي أرض فلسطينية. وأعرب عن قناعته بضرورة الفصل بين اختصاص المفوضية السامية للاجئين من ناحية ووكالة غوث اللاجئين التي تهتم بشئون الفلسطينيين من ناحية أخرى. كما أعرب عبد المجيد عن رفضه القاطع لأي ربط بين التعويضات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين وبين ماتريده اسرائيل من تعويض لليهود الذين هاجروا من الدول العربية. ومن ناحية أخرى دعا عبد المجيد زعماء الدول العربية الى القبول بمبدأ تقنين دورية سنوية لقمة عربية تنعقد بانتظام. وأوضح أن ميثاق الجامعة جاء خاليا من أى إشارة لقمة عربية فى الوقت الذى يجتمع فيه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى والاتحاد الأوروبى فى دورات منتظمة.

عبد المجيد يؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم

المصدر: الاهالي
التاريخ: ٧ يونية ٢٠٠٠

مشروع باراك السري يشمل القدس واللاجئين والمياه

□ كتب المحرر السياسي:

وضعها بالاتفاق مع الفاتيكان في سابقة هي الأولى من نوعها.

وبالنسبة للأحياء العربية في القدس خارج السور القديم بما فيها القرى التي جرى الانسحاب الإسرائيلي منها مؤخراً فسوف تقام عليها سلطة بلدية فلسطينية يؤكد باراك على عدم حقها في منح تراخيص بناء جديدة [وإن كان المطلعون على خفايا المباحثات يرون أن هذا شرط للتفاوض وضع كي يتراجع عنه باراك خلال المباحثات إذا ما أصر الفلسطينيون على رفضه].

الحدود الفلسطينية - الأردنية:

يقترح باراك أن تقام على امتداد الحدود منطقتان، منطقة سيطرة إسرائيلية كشريط ممتد على الحدود، يليه شريط آخر كم منطقة مؤجرة لإسرائيل ويطلب الإسرائيليون أن تكون مدة السيطرة والإيجار بالنسبة للمنطقتين ٩٩ عاماً بينما يتوقع المراقبون إن رفض الفلسطينيون ذلك، احتمال تخفيضها إلى ٢٥ عاماً. ويشار هنا إلى احتمال رضا السلطات الأردنية عن هذين الشريطين.

وسوف تبقى في الضفة الغربية مجموعة من المستوطنات تبلغ مساحتها الإجمالية ٧٪ من مجموع أراضي الضفة، وتضم هذه المستوطنات إلى إسرائيل، مع وجود عدد آخر من المستوطنات تحت الإدارة الفلسطينية، علماً بأن السلطة الفلسطينية ترفض رفضاً قاطعاً الموافقة على أي ضم للأراضي. ومن هنا فإن المتوقع هو الوصول إلى اتفاق بتحويلها إلى «تأجير» لمدة محددة.

بالرغم من سياق كامل من السرية يفرضه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في مباحثات التسوية النهائية استطاعت «الاهالي» أن تحصل على معلومات مؤكدة، وإن كانت أولية عن مشروع إيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل، الذي قدمه ممثلوه في المسار السري للمفاوضات.. ويستند المشروع على عدة محاور..

القدس: يعتمد الحل على أساس التمييز بين مواقع مختلفة. فالقدس القديمة [أي تلك الأراضي الواقعة داخل السور القديم حيث المسجد الأقصى وقبة الصخرة] سيرفع عليها العلم الفلسطيني [دون أن يعتبر ذلك رمزاً لسيادة متكاملة] مع إيجاد ممر آمن إليها يخصص لزوار أماكن العبادة ومقیمی الشعائر الدينية. أما أماكن العبادة المسيحية فسوف يتحدد

المصدر: الاهالي
التاريخ: ٧ يونية ٢٠٠٠

مشروع باراك السري للتسوية النهائية «بقية»

التعويضات على أن يحدد مبلغاً مقطوعاً ومتساوياً لتعويض الأسر. ومن المعلوم أيضاً أن البنك الدولي طرف في هذا الجهاز المقترح وأنه قد فوض لجنة من خبراء يونانيين لدراسة هذه المسألة وجاء تقرير اللجنة مشيراً للدهشة إذ أكد أن أغلب اللاجئين لا يريدون العودة وأن نسبة الراغبين في العودة لا تزيد على ٥٪ بما يؤكد وجود أصابع إسرائيلية خلف هذا التقرير.

ويدخل ضمن هذه التعويضات تحديد كلفة توطيئ الأسر في بلدان الشتات الفلسطينية [الأردن وسوريا أساساً] وتسلم هذه التعويضات لدول الإقامة على أساس إنفاقها على عملية التوطيئ.

المياه: وفيما يتعلق بالمياه والمشاريع الاقتصادية المشتركة ينص في الاتفاق على مناقشتها بين الدولتين ويبقى بعد ذلك أن إسرائيل تعتبر هذا الحل نهائياً وترفض أي حديث عن مرحليته. ومن المعلوم أنها خلال القنوات السرية أبدت تقبلاً لفكرة النص في الاتفاق «النهائي» على أن كلا من الدولتين [فلسطين وإسرائيل] تتفهم إن المشاعر الدينية لأبناء الديانات الثلاث ومن ثم فسوف يتم مواصلة «التفاهم» حول أوضاع القدس.

ويشار هنا إلى ضغوط عربية وإسلامية على السلطة الفلسطينية.. للتشدد في موضوع القدس وتوقف السعودية على رأس هؤلاء المتشددين.

وعلم المحرر السياسي «للاهالي» أن المفاوضات الفلسطينية وبتوجيه مشدد مثل الرئيس ياسر عرفات يرفضون اعتبار مثل هذه التسوية حلاً نهائياً، وإنما هي مجرد حل مرحلي آخر، كما يرفضون ضم إسرائيل لأية أراض فلسطينية ويمثل هذا الرفض نقطة خلاف كبيرة تسعى مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية لحلها خلال زيارتها.

بينما يتوقع المراقبون إن رفض الفلسطينيين ذلك، احتمال تخفيضها إلى ٢٥ عاماً. ويشار هنا إلى احتمال رضا السلطات الأردنية عن هذين الشرطين.

وسوف تبقى في الضفة الغربية مجموعة من المستوطنات تبلغ مساحتها الإجمالية ٧٪ من مجموع أراضي الضفة، وتضم هذه المستوطنات إلى إسرائيل، مع وجود عدد آخر من المستوطنات تحت الإدارة الفلسطينية، علماً بأن السلطة الفلسطينية ترفض رفضاً قاطعاً الموافقة على أي ضم للأراضي. ومن هنا فإن المتوقع هو الوصول إلى اتفاق بتحويلها إلى «تأجير» لمدة محددة.

قطاع غزة: تنسحب منه إسرائيل كاملاً.. وتفكك جميع المستوطنات فيما عدا مستوطنة واحدة هي مستوطنة نتسالييم، ويشمل الانسحاب الإسرائيلي الانسحاب التام من كل الحدود المصرية - الفلسطينية وطولها ثمانية كيلو مترات. بما يعني أن تفتح الحدود بين مصر وفلسطين دون أي عائق أو وجود إسرائيلي.

اللاجئون:

فيما يتعلق باللاجئين من أبناء المناطق العربية التي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨ تتعهد إسرائيل باتخاذ إجراءات إنسانية تسمح بجمع شمل الأسر الفلسطينية.. وذلك في حدود عدة آلاف من الأفراد (لم تحدد بالدقة). ويكون أغلب العائدين من اللاجئين في لبنان.

أما اللاجئون من أبناء الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية فينص على حق السلطة في إعادتهم في حدود الطاقة المكانية والسكانية والأمنية.

ومن المعلوم أن إسرائيل كي تتنصل من مسئولية دفع التعويضات للاجئين، فإنها تقترح تشكيل جهاز دولي لدراسة هذه

المصدر :

التاريخ :

خبراء فلسطينيون يؤكدون : مطالبة اللاجئين لأجور لها في القاموس الإسرائيلي !

ويقول : موقع وحدود أراضي اللاجئين وممتلكاتهم تم توثيقها بشكل جيد من قبل الأمم المتحدة وهذه السجلات تشكل أرشيفا لنحو ٥٠٠ ألف لاجئ وتشير خرائط الانتداب البريطاني بوضوح الى القرى والمدن الفلسطينية، كذلك فإن دائرة أراضي اسرائيل التي توجر أراضي اللاجئين للكيويتسات اليهودية لديها هذه المعلومات وهي جاهزة.

ويشير أبو ستة في دراسة قصيرة أخيرة له حملت عنوان «اللاجئون الفلسطينيون ومفاوضات الحل النهائي» صدرت عن مركز تحليل سياسات فلسطين، الى أن ما يمتلكه اليهود من أراضي فلسطين التاريخية لا يشكل سوى ١٦٨٢ كيلو مترا مربعا، أي ما نسبته ٨ في المائة من مساحة اسرائيل وقال، بالامكان العودة الى السجلات اليهودية والبريطانية فهذه الأرقام موثقة فيها، وفيما أشار الى أن باقي الأراضي ومساحتها ٩٢ في المائة لم تكن أراضي اسرائيل الحالية تمت مصادرتة من الفلسطينيين، فإنه يؤكد أن ١٧ ألف كيلو متر مربع من الأراضي يعيش فيها ١٥٤ ألف يهودي وفي هذا الصدد يشير أبو ستة الى أن إعادة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان وغزة مثلا الى أراضيهم وممتلكاتهم لن تشكل خطرا في الميزان الديموغرافي كما تدعى اسرائيل وقال: يمكن استيعاب اللاجئين بسرعة دون تأثير في الميزان الديموغرافي في اسرائيل. ويضيف قائلا: هناك ٦ ألوية في اسرائيل هي الوسط، تل أبيب، حيفا، الشمال، الجنوب والقدس، وتابع يقول اذا سمح لنحو ٣٦٢ ألف لاجئ مسجل في لبنان بالعودة الى منازلهم التي تتركز ممتلكاتهم في منطقة

رغم الواقع المرير للاجئين الفلسطينيين، وأمانهم بالعودة الى منازلهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨، فإن مجرد نظرة فاحصة لواقع المفاوضات والظروف تؤدي الى الشك في امكان تحقيق هذه العودة التي طالبت بفعل مشروع التهويد الاسرائيلي وخطط الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة باستيعاب يهود العالم في أرض لا يملكونها ولا تربوا فيها مع نكران حق أصحابها الحقيقيين في العيش على هذه الأرض، والتمتع بخيراتها، وهذا ما يمتناه كل لاجئ فلسطيني، سواء في الداخل أو الشتات. ونظرا لكون قضية اللاجئين واحدة من أصعب القضايا المثارة في كامب ديفيد فسوف نستعرض بعض الآراء القانونية أو ممن لديهم خبرة في التعاطي مع هذا الملف الشائك.

الميزان الديموغرافي اليهودي: بداية نتطرق الى ما كشفه خبير فلسطيني في شئون اللاجئين الفلسطينيين عن أن الغالبية العظمى من يهود اسرائيل ما نسبته ٧٨ في المائة منهم يعيشون في مناطق لا تزيد مساحتها على ١٥ في المائة من الأراضي المقام عليها اسرائيل الآن، مشيرا الى أن ٧٥ في المائة من الأراضي المتبقية والتي تعود أصلا الى نحو ٤.٩ مليون لاجئ فلسطيني يعيشون في مناطق متفرقة من العالم يعيش فيها ما لا يزيد على ١٥٤ ألف يهودي ضمن ٢٠ تجمعا يهوديا أقيمت على انقاض قرى فلسطينية وكذب د. سلمان أبو ستة الباحث المعروف في قضايا اللاجئين، الادعاءات الاسرائيلية القائلة إنه من الصعب تحديد الأراضي والممتلكات الخاصة باللاجئين.

محمد أمين المصري

الجليل ويؤكد الخبير الفلسطيني في شئون اللاجئين انه اذا سمح للاجئين المسجلين في غزة وعددهم ٧٥٩ ألف لاجيء بالعودة الى منازلهم وممتلكاتهم التي تتركز في الجنوب، فان نسبة اليهود سوف تقل فقط بنسبة ٦ في المائة بمعنى أنها ستتحول من ٩٠ في المائة الى ٨٤ في المائة ورسالة أبو ستة تقول إن اليهود سيبقون أغلبية في باقي المناطق في اسرائيل والهدش والمثير للاستياء أن اسرائيل في التسعينيات وحدها استقبلت مهاجرين من روسيا يوازي عددهم عدد اللاجئين في لبنان وغزة. وإذا كانت اسرائيل حقا تعاني تضخما في عدد السكان كما تدعى فمن الأجدي بها أن تعيد النظر في سياسة استيعاب المهاجرين اليهود.

ويحذر د. نافع الحسن استاذ القانون الدولي في جامعة القدس، الذي شغل منصب المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوض الأمم المتحدة لحماية اللاجئين ووسيطا لحل مشكلة اللاجئين بين العراق وايران، من أن تتحول المفاوضات حول اللاجئين الى نقاشات تستنزف طاقت الفلسطينيين وتبدد وقتهم حول تفسير القرارات الدولية وجرحهم لمناقشة بدائل، وتحويل المفاوضات الى ندوات وحلقات نقاش تعقد هنا وهناك بمبادرة من الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، وذلك بغية ترويض المفاوضات الفلسطينية وتضليله واجهاده وارغامه على مناقشة قضايا ليست ذات صلة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ويؤكد الحسن أن قرارات الجمعية العامة تعتبر توصيات لها صفة الالتزام، ولكن اصدار هذه القرارات وغيرها عن الهيئات والمؤسسات التابعة لها يوجد ما يسمى «بالشرعية الدولية» وهذه الشرعية تشكل قاعدة ملزمة أدبيا وأخلاقيا وقانونيا ويشير الى أن هناك سوابق في القانون الدولي والتي بسبب تواتر حدوثها تشكل قاعدة وحكما يتوجب الأخذ به ويعتبر في منزلة القواعد القانونية التي يتعين الاستناد اليها والأخذ بها في التعامل مع القضية الفلسطينية وقد أقيمت اسرائيل بموجب قرار من الجمعية العامة وليس مجلس الأمن، ولهذا فان انشاء دولة اسرائيل شكل سابقة، وهذه السابقة يجب أن يتم الاستناد اليها من قبل الجانب الفلسطيني.

ويقول د. عبد الله أبو عبيد الأستاذ المشارك للقانون الدولي وحقوق الانسان في جامعة النجاح الوطنية إن قضية اللاجئين الفلسطينيين تنقسم بسمات خاصة قلما تتصف بها مشكلات اللاجئين الآخرين في أنحاء العالم ومن أهم هذه السمات:

أولا: ان بعض اللاجئين أصبحوا لاجئين مرتين أو ثلاث مرات خلال عقود من الزمن.

ثانيا: ان عشرات الآلاف من السكان

الفلسطينيين أصبحوا لاجئين في داخل اسرائيل بعد قيام السلطات الاسرائيلية بإخلاء قراهم وهدم بعضها لمنع المهاجرين من العودة إليها.

ثالثا: أن السلطات الاسرائيلية أصدرت القوانين لتشريع استيلائها على أملاك هؤلاء اللاجئين.

رابعا: ان السلطات الاسرائيلية جلبت مئات الآلاف من المهاجرين من اليهود من جميع أنحاء العالم ليحلوا محل هؤلاء اللاجئين والاستيلاء على املاكهم والاقامه على اراضيهم وكأنهم ورثوها وتملكوها.

خامسا: ان الهدف الأساسي لكل هذه الاجراءات الاسرائيلية هو تكريس لطرد الفلسطينيين ومنع عودتهم وحرمانهم من حقهم في تقرير المصير **عنصر الجنسية**

ويرد أبو عبيد على هذه الادعاءات بقوله إن إثارة عنصر الجنسية إنما هي قضية حق يراى بها باطل، فإسرائيل منحت وما زالت تمنح جنسيتها لمئات الألوف من اليهود من جميع أنحاء العالم. كما أنها حرمت عشرات الألوف من المواطنين الفلسطينيين الذين ظلوا في إسرائيل ولم يغادروها من حقهم الطبيعي والقانوني في الحصول على الجنسية الإسرائيلية تحت حجج وذرائع أمنية وسياسية وقانونية واهية. وذلك لمدة طويلة ولم يحصل معظمهم على جنسيتها إلا أخيرا بسبب واحد هو انتمائهم القومي، وكونهم ليسوا يهودا. ويؤكد أستاذ القانون الفلسطيني إن كل مواطن فلسطيني العريب والمواطن اليهود الذين وجدوا في فلسطين بصورة مشروعة كانوا يتمتعون بالجنسية الفلسطينية في ظل الانتداب البريطاني، وذلك بموجب قانون الجنسية الفلسطينية الصادر عام ١٩٢٥. وتقضى قواعد القانون الدولي العرفية والاتفاقية بأنه في حالة تغير السيادة على الإقليم، فإن الدولة الجديدة التي تبسط سيادتها على هذا الإقليم يتوجب عليها منح جميع المواطنين المقيمين عليه حقهم في العيش على أراضيهم.

والمعروف أن فلسطين كانت تحت الانتداب البريطاني، وأن السيادة لم تكن لدولة الانتداب البريطانية، بل كانت كأمينة وفي حالة جمود. سيما يقول أبو عبيد، ولذلك فإن فرض إسرائيل سيادتها على الإقليم الذي احتلته عام ١٩٤٨ لا يعطيها الحق بالادعاء بأن حق العودة إلى هذا الإقليم مقصور على مواطنيها الذين يحملون جنسيتها فقط، خاصة أن سيادتها على أجزاء من هذا الإقليم كانت سيادة فرضت بحكم الأمر الواقع.

أبرز مشروعات التوطن

بعد هذا الطرح القانوني للمشكلة، نستعرض هنا أبرز المشروعات التي طرحها الإسرائيليون لإنهاء مشكلة اللاجئين، ومنها مشروع (إيجال ألون) الذي طرح عقب حرب ١٩٦٧ ودعا إلى توطن اللاجئين في سسيناء والدول العربية. ومشروع موشى ديان الذي حث على هجرة الفلسطينيين إلى أمريكا الجنوبية مع تعويضات بقيمة تتراوح ما

بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ دولار لكل لاجيء يوافق على الهجرة، ومشروع شيمون بيريز الذي أورده في كتاب الشرق الأوسط ويقترح حل المشكلة على مرحلتين: الأولى خلال مرحلة انتقالية وفيها يتم تحسين أوضاع المخيمات في الضفة وغزة بما في ذلك إقامة المساكن وتوسيع لم الشمل وإعطاء الهوية الفلسطينية لجميع اللاجئين، يذكر أن السلطة الوطنية امتنعت حتى الآن عن إدخال أي تحسينات جوهرية على صعيد البنية التحتية للمخيمات حتى لا يؤثر ذلك على استمرار بقاء مشكلة اللاجئين كقضية سياسية تحتاج إلى حل وفقا للشرعية الدولية. أما المرحلة الثانية التي اقترحها بيريز فتتمثل في إقامة كونفدرالية فلسطينية أردنية تعطى فيها حرية الانتقال لجميع اللاجئين في مناطق الكونفدرالية بمن في ذلك لاجئو لبنان وسوريا. مع إيجاد مشاريع تنمية يتمويل عالمي ومساهمة إسرائيلية.

هذا بالإضافة إلى مشروع شلومو جازيت الذي يرفض العودة ويبدى مرونة في الاعتبارات الإنسانية حيث يوافق على استيعاب أعداد محددة من اللاجئين على دفعات وفق حصص سنوية في إطار الحل الدائم وفي إطار دولة فلسطينية توافق عليها إسرائيل مقابل القبول بإنهاء مشكلة اللاجئين وإنهاء دور وكالة الأونروا وإلغاء المكانة السياسية والقانونية للاجئين الفلسطينيين.

في الغائها وتجاهلها، ويقول أن أي عاقل في الدنيا يعتقد أنه بعودة بضعة آلاف وتحت أي مسمى يمكن أن يقيم أمن واستقرار في المنطقة. في ظل حرمان أربعة ملايين لاجئ من حقهم في العودة إلى ديارهم خصوصاً وأن عيونهم عليهم لم تغمض وأن الجيل السابق يعلم اللاحق أن لنا وطننا هناك ولنا فيه حق ولا بد من الوصول إليه طال الزمن أو قصر.

ويكشف خبير شئون اللاجئين عن معلومات غير مؤكدة تفيد ببدء إجراءات

تجنيس «منح الجنسية» لعدد من الفلسطينيين ممن أمضوا فوق ٢٠ عاماً في العمل في ٣ دول خليجية هي قطر والبحرين والامارات، ويتمنى الكثير من منطلق قومي ووطني عدم البت في قضية اللاجئين الآن في ظل اختلال موازين القوى وارجاءها للزمن حيث انه كفيل بحلها بشرط عدم التوقيع على أي اتفاق الآن، لأن الحل العادل هو القرار ١٩٤، ويدعو كل اصحاب الخبرات والكفاءات لدعم الوفد الفلسطيني في كامب ديفيد بدءاً من الرئيس ياسر عرفات إلى اصغر مفاوض في هذه المعركة الشرسة. ان سيناريوهات حل قضية اللاجئين تركز جميعها على طرح توطن اللاجئين في البلدان المضيفة بهدف تعويم القضية ولتصبح قضية اقليمية ودولية تتطلب مساهمة المجتمع الدولي في حلها بدلا من كونها قضية ثنائية تهم الفلسطينيين وإسرائيل.

وهنا تكمن خطورة التعاطي مع مشاريع التوطن كما يحذر عوض بحجوح الخبير في شئون اللاجئين. وكما ذكرنا في البداية، فإن اللاجئين يريدون العدالة بينما يبحث الآخرون عن الحلول الوسط فقط، هذا إلى جانب ان الاجماع الإسرائيلي اليهودي لا يأخذ العدالة الفلسطينية بالاعتبار، ونعتقد انه لاينوي عمل ذلك في المستقبل القريب. رغم ان العدالة تستند إلى القرار ١٩٤

وحسب الخطة، فإن أموال التأهيل ستنتقل إلى الدولة الفلسطينية و«الدول المضيفة» - الأردن وسوريا ولبنان - وستخصص لتحسين شروط حياة اللاجئين وستطالب إسرائيل أن توافق سوريا ولبنان على استيعاب اللاجئين كشرط لتحويل المساعدات الدولية وستقترح الربط بين تأهيل اللاجئين وخطة المساعدات لتأهيل جنوب لبنان. والمنظمة الدولية التي تترأسها كندا أو السويد ستكلف بتجديد الأموال وتنفيذ الخطة على أرض الواقع.

ويؤكد المؤرخ والكاتب يونس الكتري أن قضية اللاجئين لم تغب عن المسرح السياسي منذ النكبة الأولى عام ١٩٤٨، إلا أن الملاحظ أنه في الآونة الأخيرة، وعقب توقيع اتفاقات أوسلو، يعتقد الكثيرون أن هذه الاتفاقات جاءت كمحاولة لإلغاء قضية اللاجئين، خاصة أن الجانب الأهم فيها هو حق العودة. ويقول: من الملاحظ أن قضية اللاجئين أخذت في التفاعل والتعقيد بشكل يشير إلى خطورة القضية أولاً، وخطورة ما يترتب لها من حلول ثانية، خصوصاً إذا ما جرت هذه الحلول كما هو مطروح اليوم بعيدة عن الحل الأقوى والأكثر وضوحاً لإيجاد العودة. ويضيف: لم يكن عفويا إرجاء البحث في القضية إلى المرحلة النهائية من التفاوض مع الجانب الإسرائيلي، وإنما جاء هذا الترتيب نظراً ليقين مرتبي أجندة التفاوض بأن القضية هي الأهم والأكثر خطورة من بين قضايا التفاوض كلها، وعليه تتباين وجهات النظر وتتعدد الآراء في اقتراح الحل الأمثل للقضية: العودة والتوطن.

ويوضح الكتري أن المسئولين العرب (وأولهم في لبنان) أخذوا يتبارون في رفض توطن اللاجئين بنغمة توحى وكان هناك رغبة لدى اللاجئين في هذا الأمر، فزادت من إجراءات مضايقتهم، ويوضح أنه ظهرت نغمة جديدة في الأردن تتعلق بمستقبل اللاجئين لا يرتاح لها الكثيرون من المعنيين بإنهاء هذه القضية وفق قرارات الشرعية الدولية وقرارات جامعة الدول العربية والأردن مشاركون فيها.

ويطالب الكتري المعنيين بقضية اللاجئين بالعودة إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية بحصر املاك اللاجئين في فلسطين منذ عام ١٩٤٨ ومناقشة قانون املاك الغائبين الذي سنته حكومة إسرائيل لتسهيل وضع اليد على املاك الفلسطينيين منذ عام ١٩٥٠، إلى جانب مسؤولية المجتمع الدولي الذي أقر شرعية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وهو الحق الذي تحاول الولايات المتحدة وإسرائيل تجاهله كلية اليوم، ويحذر الكتري كل من يقول ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ هما اساس لمسيرة التفاوض اليوم، لان الحل العادل للقضية في نظره يتمثل في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية من قبل وليس

وقد جاء في دراسة لمراكز الأبحاث الفلسطينية ودائرة شئون اللاجئين، أن عدد الفلسطينيين الموجودين خارج فلسطين سيصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٣ ملايين و٦٤٠ ألف لاجئ، وبموجب خطة توطن للمحاماة اليهودية (دونا أريزيت) سيتم توطينهم في الوطن العربي والعالم مناصفة إضافة إلى ١,٥٤٤,٠٠٠ سيتم ترحيلهم من فلسطين. وبذلك سيبقى ٢,٨٥٠,٠٠٠ فلسطيني في منطقة نفوذ السلطة الفلسطينية ومليون فلسطيني آخر داخل إسرائيل، وهناك عدد آخر أهملته الخطة ومصيره مجهول.

الحل الإسرائيلي لقضية اللاجئين إلى كامب ديفيد

يذكر أن مصادر إسرائيلية كشفت عن أن الحكومة الإسرائيلية ستقدم مساعدات كبيرة للمنظمة الدولية الجديدة التي ستقام من أجل تعويض وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين وستستوعب في أراضيها آلاف اللاجئين في إطار جمع شمل العائلات وعلى أساس إنساني، ولن تعارض إسرائيل أن يطلق الفلسطينيون على ذلك «تجسيد حق العودة» شريطة ألا يطرحوا مطالب أخرى. وبهذا ينتهي تدخل إسرائيل في المسألة. هذه هي أهم نقاط الاقتراح الإسرائيلي لحل مشكلة اللاجئين الذي حملة معه رئيس الحكومة إيهود باراك إلى كامب ديفيد.

وسيوكد باراك في المباحثات على أن إسرائيل ترفض الاعتراف بمبدأ حق العودة ولن تتحمل مسؤولية قانونية أو أخلاقية لمشكلة اللاجئين أكثر من الإعراب عن الأسف على منعاناتهم. وستؤكد الحكومة للجمهور الإسرائيلي أن استيعاب عشرات آلاف الفلسطينيين هو ثمن معقول مقابل الاتفاق وأنه في الأعوام التي سبقت عام ١٩٦٧ استوعبت إسرائيل ٦٠ - ٧٠ ألف فلسطيني ضمن برنامج توحيد شمل العائلات وقالت مصادر إسرائيلية كبيرة أنه إضافة إلى ذلك ستستوعب الدولة الفلسطينية الجديدة في أراضيها نحو نصف مليون لاجئ.

وسيتم استيعاب باقي اللاجئين في أماكن سكنهم في الأردن وسوريا ولبنان بمساعدة تمويل دولي يكون مشروطاً باستيعاب اللاجئين. وكان باراك قد كلف مجلس الأمن القومي في مكتبه بمهمة تركيز أعمال الهيئة في هذا الخصوص. ولم ينته عمل المجلس بعد، لكنه أوصى بأن تتدخل إسرائيل في تقديم مساعدات كبيرة للمنظمة الجديدة لتأهيل اللاجئين.

وذلك من أجل أن ترفع عنها المسؤولية الأخلاقية والقانونية للمشكلة. ويجرى المجلس الآن مداولات مع وزارة المالية حول حجم المساعدات الإسرائيلية لتأهيل اللاجئين.

المصدر:

التاريخ:

وزير شؤون اللاجئين في فلسطين تحدث إلى «الوسط»

أسعد عبدالرحمن: حق العودة

مقدس ولا يقبل الاستفتاء

عمان - نبيل غيشان

لا تزال قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل قنبلة موقوتة يمكن ان تنفجر في وجه العرب واسرائيل والعالم في أي وقت، اذا لم تجد الأسرة الدولية لها حلاً مقبولاً يرضي اللاجئين ولو بطريقة فردية، لأن إنهاء القضية الفلسطينية وتوقيع معاهدة سلام بين فلسطين واسرائيل من دون حل قضية اللاجئين سيؤدي الى اشتعال النار مشتعلة تحت الرماد، وتبقى الدول العربية المضيفة للاجئين امام مشاكل داخلية لا حصر لها.

في هذه المقابلة مع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المكلف ملف اللاجئين والنازحين الدكتور اسعد عبدالرحمن اجابات وتوضيحات للكثير من قضايا اللاجئين يؤكد فيها ان القبول بقرار مجلس الأمن الرقم ١٩٤ هو الحد الأدنى ومن دونه لا حل للقضية الفلسطينية.



التي اجمعنا عليها في مدريد فليس ثمة حل امامنا إلا وقف المفاوضات، ولن تمر تسوية لا تعترف بمرجعيات مدريد للسلام أي قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

● وثيقة أبو مازن - بيلين، هل تمثل حلاً مقبولا لقضية اللاجئين؟ اذ انها تشير الى العودة من دون قيود الى أراضي السلطة الفلسطينية فقط من دون اسرائيل...

- ليست هنالك وثيقة بهذا الاسم، وحتى لو كرر الاعلام الصهيوني الحديث عنها كل يوم، لدي وثيقة بخط يد الأخ أبو مازن، اكد فيها انه لا يوجد وثيقة بهذا المعنى وليس هنالك اتفاق مع أي طرف اسرائيلي حول هذا الموضوع، وقد نفى بيلين نفسه وجود الوثيقة بمعنى وثيقة، (هذه أفكار تم تداولها ولا تلزمني ولا تلزم أبو مازن) وهذا الشيء المكتوب الذي سمي زوراً وبهتاناً «وثيقة أبو مازن - بيلين» لا علاقة له بظموحاتنا ولا ببرامجنا التفاوضية لأنه لا يمثل حداً أدنى وانما هو دون الحد الأدنى بمئات المرات.

● قضية اللاجئين هل تتعاملون معها كقضية واحدة أم بالتجزئة؟ كل دولة مضيفة حسب ظروفها الخاصة؟

- لا تناقض بين الاثنين، فالمفاوضات حول اللاجئين هي من قضايا الحل النهائي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، لكنها قضية فلسطينية وعربية في الوقت نفسه، وبالتالي نأخذ في الاعتبار وبحرص شديد وبدقة كبيرة المصالح الحيوية والاساسية للبلدان العربية المضيفة للاجئين، لأنها شريكة لنا في همّ اللاجئين وقضيتهم منذ ٥١ عاماً، ونحن نتحدث عن أرقام اللاجئين، نقول ان حوالي ٣٨ في المئة منهم موجودون على أرض فلسطين التاريخية و ٤٠ في المئة في الأردن و ٣٧٥ ألفاً في سورية، وما يشبهها في لبنان و ٦٥ ألفاً في العراق، والباقي في الشتات. لذلك لا نستطيع ان نتجاهل الدول العربية ومصالحها، وبالتالي هنالك تنسيق بيننا وبين بعض الدول وندعو الى تنسيق مع جميع الدول.

● من هو الفلسطيني بنظركم؟

- الفلسطيني هو كل من ولد من أبوين أو جدين فلسطينيين، وإضافة الى ذلك اختياره الشخصي ان يكون فلسطينياً.

● ومن هو اللاجئ؟

- هناك تعريف للأمم المتحدة ووكالة «الاونروا»... اللاجئ الفلسطيني هو كل من عاش في فلسطين أو انحدر من نسل أولئك الذين عاشوا فيها سواء كانوا أبناء أو أحفاد أو أولاد أحفاد... قبل عامين من أيار (مايو) ١٩٤٨.

المرحلة المفاوضات النهائية بدأت، وموعد اعلان الدولة الفلسطينية يقترب، هل لديكم استراتيجية خاصة بقضية اللاجئين، من حيث الدراسات حول الاعداد والحقوق وسقوف المطالبة؟

- الاستراتيجية الفلسطينية واضحة وضوح الشمس، وتتلخص في تنفيذ القرار ١٩٤. ونحن لا نهتم بأي سيناريوهات عدا هذا السيناريو، لأنه بالأصل سيناريو الحل الوسط. قبل ذلك كنا نرفض هذا القرار، بالاستناد الى الشرعية الدولية والقانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان، خصوصاً المادة ١٨. لأنها تعطينا أكثر مما يعطينا القرار ١٩٤. اما استعداداتنا فقد بدأت قبل ١٩٩٦، لأننا كنا نعتقد ان مفاوضات الوضع النهائي ستبدأ ذلك العام، وقد هيأنا الدراسات اللازمة ونحن لا نتحدث الا بلغة واحدة وهي قرارات الشرعية الدولية، فإذا تحدثنا عن الأرض نتحدث عن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. وإذا تحدثنا عن اللاجئين فنحن نتحدث عن القرار ١٩٤.

● لماذا تلجأون للقرارات الدولية اذا كان القانون الدولي واعلان حقوق الانسان يعطيكم حقوقاً أفضل؟

- أولاً. ان أردت ان تطاع فاطلب المستطاع وهو القرار ١٩٤. وثانياً. نحن نعتقد بأن الأسيرة الدولية مهمة لنا في أي شيء نطالب به، فالقرار ١٩٤ تبنته الأسيرة الدولية ١١٠ مرات في السنوات الـ ٥٠ الماضية، وهذا يعطينا قوة أكثر عندما نطلب طلباً معقولاً. وثالثاً، لم تعد لدينا مشكلة في الاعتراف باسرائيل، لأننا رفضنا القرار ١٩٤ في الماضي لأنه كان يعني الاعتراف باسرائيل، وهو بالتالي حل وسط نقبل به ولا نستطيع ان نقول لنا سقوفاً أدنى من سقف القرار ١٩٤.

● وماذا عن القرار ٢٤٢؟

- هذا القرار تحدث عن حل عادل لقضية اللاجئين والحل العادل الوحيد الذي يراه، بمعنى العدل النسبي وليس المطلق، هو القرار ١٩٤ ولو تحدثنا عن العدل المطلق لعدنا ورفضنا القرار ١٩٤ وقبلنا فقط اعلان حقوق الانسان والقانون الدولي، أي لن نعترف باسرائيل لأنها قامت على أرضنا ومدننا وقرانا، فلذلك نقول نقبل القرار ٢٤٢ الذي يقول نصاً وحرفاً... ايجاد حل عادل لقضية اللاجئين... والحل العادل نجده في القرار ١٩٤.

● تركزون في مطالباتكم على قرارات الشرعية الدولية، لكنها لم تعد تحكم المفاوضات الجارية...

- لا، القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ هما اللذان يحكمان المفاوضات، وان استمرت محاولات باراك في تجاوز هذين القرارين ومبدأ الأرض مقابل السلام

الأوروبي اثبتنا فيها بشكل علمي ان العودة لخمس مائة ملايين ومئة ألف لاجئ فلسطيني عودة مقدسة وقانونية، وعملياً ممكنة الى ما وراء الخط الأخضر، بل انها ممكنة من ناحية اقتصادية وجغرافية وديموغرافية وزراعية، بل مفيدة لجميع الأطراف.

● وماذا عن أراضي وامكانات السلطة الفلسطينية؟

- قطاع غزة يجب ان يسحب منه ثلث السكان لكي يصبح الوضع طبيعياً، والضفة الغربية بعد عشر سنين لن تستوعب بشكل مرتاح أهلها، وإذا ما عاد النازحون، ونحن نعمل على عودتهم أو على الأقل عودة الذين اكتسبوا حق العودة كنازحين، فنحن نتحدث عن ٨٠٠ ألف نسمة على الأقل. لذلك لا يمكن من الناحية الموضوعية والعملية والبيئية ان نقبل بعودة اللاجئين الى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

● حتى لو كان الحل مؤقتاً؟

- لا يمكن ان نقبل ذلك كحل مؤقت، فمن الناحية العملية لا يوجد قدرة استيعابية، لأن لدينا الآن ٣٨ في المئة من اللاجئين على أرض فلسطين التاريخية و٧٤ في المئة من سكان غزة هم من اللاجئين، و٢١،٥ في المئة من السكان في الضفة الغربية هم من اللاجئين. المكان الوحيد لعودتهم هو المنازل والممتلكات التي خرجوا منها.

● هل تعتقدون ان السلطة هيأت الظروف الموضوعية المشجعة للعودة، أم ان الممارسات اليومية تشكل حاجزاً طارداً للعائدين؟

- نحن على أرض فلسطين نخوض معركتين كبيرتين: معركة تحرر وطني لأننا لا نزال تحت الاحتلال، ومن ناحية ثانية نخوض معركة البناء الوطني بكل تعقيداتها ومشاكلها وبالتالي لا تكون

● اعلان الدولة الفلسطينية بغض النظر عن طريقته، هل يعني لكم عودة النازحين (١٩٦٧) من دون موافقة اسرائيل؟

- قضية النازحين انتقالية وقضية اللاجئين قضية نهائية، فالأولى لها آلية اللجنة الرباعية لحلها، والثانية لها الآلية الثنائية القائمة على القرار ١٩٤، وقد ركزنا مع مصر والأردن تركيزاً حقيقياً لإنجاز موضوع النازحين لأن عدم انجازه يعطل الانتقال لموضوع اللاجئين، ونحن نرفض اللعبة الاسرائيلية بالدخول في قضايا الوضع النهائي قبل حل قضايا الوضع الانتقالي. لأن تكتيك اسرائيل ان يصرفوا لنا «معاشات» من حسابنا باستعمال «بطاقة الائتمان» الخاصة بنا، اي يدفعوا لنا استحقاقات واجبة عليهم قبل الفترة الانتقالية ليساومونا على النهائية، لذلك تم تفعيل المثلث النموذجي مع اشقائنا في مصر والأردن بشكل رائع عبر اللجنة الثلاثية والرباعية التي تضم وزراء. وعقد اجتماع في غزة رفضت اسرائيل حضوره. وبعدها حددت مصر موعداً آخر دعيت اليه اسرائيل مباشرة بعد قمة شرم الشيخ الثانية، وحضرت اسرائيل ونتج عن ذلك أربعة اجتماعات للجان، وحسب علمي فإنها تسير أفضل من السنوات الماضية التي شهدت تلكواً وتباطؤاً وخداعاً اسرائيلياً.

● تطالبون بعودة اللاجئين الى أين؟ الى ما وراء الخط الأخضر؟ أم الى مناطق السلطة؟

- كي لا يقع أي التباس، نحن نتحدث عن عودتهم الى يافا وحيفا وعكا والناصرة. من حيث أتوا أو من أي بلدات أو خرب أجبروا على مغادرتها.

● هل الإمكانيات والأراضي قادرة على استيعاب من تطالبون بعودتهم؟

- لدينا دراسات عرضناها امام دول الاتحاد

على حياته أو موته؟ هل يمكن ان يستفتى انسان اذا كان يريد ان يحتفظ بأملكه أو تسرق منه؟ كذلك حق العودة هو اساسي لا استفتاء عليه، وأي وقوع في مستنقع الاستفتاء هو نوع من سلوك درب الخيانة، وحتى لو أنا تنازلت عن حقي في العودة لا أستطيع ان اتنازل عن حق ابني أو حفيدي في العودة. ولو ان جهة سياسية تخلت عن حقي في العودة (فلسطينية أو عربية) فهي لا تمتلك ذلك الحق لأنه حق فردي لي.

● في حال تثبيت حق العودة، وظهر ان هنالك اشخاص لا يرغبون بالعودة ويطالبون بالتعويض...

- هم في الحالتين يجب ان يأخذوا التعويضات.

● ومن سيتولى دفع التعويضات؟ ومن يتولى قبضها وتوزيعها؟

- نحن نعتقد ان اسرائيل أولاً، وبريطانيا ثانياً، والأسرة الدولية ثالثاً تتحمل مسؤولية الكارثة التي لحقت بالشعب العربي الفلسطيني، وبالتالي مسؤولية اسرائيل أدبية وقانونية وأخلاقية وسياسية ومالية، وكذلك بريطانيا والأسرة الدولية وعليهم جميعاً ان يتحملوا العبء الأكبر في التعويض، والتعويض يجب ان يذهب جزء منه الى اللاجئين الفلسطينيين الفرد وجزء آخر يجب ان يذهب الى الدول العربية المضيفة وبينهما جزء يجب ان يذهب الى الشعب الفلسطيني بمجموعه.

● يقال ان الحل النهائي إذا ما أقر حق العودة فإن اللاجئين في لبنان سيكونون في



أوراق الملكية في فلسطين يحتفظ بها الكهول من اللاجئين.

رفض لبنان توطين
الفلسطينيين يستحق
الشكر ومخاوف اللبنانيين
مشروعة وحقيقية

الأمور جذابة لأي أحد ان يدخل الا من شاء ان ينغمس في هاتين المعركتين.

● هل تملك دائرة شؤون اللاجئين التي ترأسها الامكانات للقيام بواجبها؟

- هي دائرة مركزية من دوائر منظمة التحرير، اي وزارة مركزية، لكن في الحقيقة لا الدائرة ولا منظمة التحرير بحجم مشكلة اللاجئين التي تمس ٧٠ في المئة من شعبنا، واسرائيل تتحمل كل المسؤولية الاخلاقية والمالية والقانونية تجاه ما حصل للاجئين، وايضاً تقع على مسؤولية بريطانيا والأسرة الدولية التي تشترك منذ ٥١ عاماً عبر «الاوروا» في مساعدة اللاجئين، ولا تستطيع منظمة التحرير أو الدائرة، ولا نقبل من حيث المبدأ ولا من حيث الامكانية ان نكون بديلاً عن «الاوروا». ونحن نرفض «فلسطين» الاوروا، كما نرفض تعريبها.

● لماذا جرى استبعادك من تشكيلة الوفد الفلسطيني لمفاوضات الحل النهائي، وانت تحمل مسؤولية اللاجئين وهي قضية من قضايا الحل النهائي؟

- مرحلة الافتتاح البروتوكولي للمفاوضات لم تكن فيها، لكن بعدها اتخذ قرار بان يكون رئيس دائرة شؤون اللاجئين ومسؤول ملف اللاجئين عضواً في الهيئة القيادية المسؤولة عن المفاوضات، لكن ليس من المعقول ان يذهب ٣ أو ٤ أعضاء لجنة تنفيذية ووزراء ليقابلوا سفيراً اسرائيلياً.

● تنشر بين الحين والآخر اخبار عن صفقة لإعلان الدولة في مقابل عدم الإلحاح على حق العودة في اجتماعات «المتعددة»؟

- ليس هنالك صفقة على الإطلاق. هناك خطة اسرائيلية لم تعد سراً وقد اعلنتها قبل اشهر من خلال قراءتي للموقف والأدبيات الاسرائيلية، وهناك فرق كبير بين ما تريده اسرائيل وبين ما نتفق عليه معها.

● لو خیرت بين حق العودة أو انجاح الحل النهائي للتسوية الجارية، أيهما تختار؟

- لا نجاح للحل النهائي من دون حق العودة وحتى قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، فذلك يلبي طلباً من اثنين يتبناهما الشعب الفلسطيني، فالدولة نحن معها، لكن هذا شيء وحققنا في العودة شيء آخر، وحق العودة لا تنازل عنه.

● وإذا لم يطبق القرار ١٩٤ كما تطالبون...

- لن تكون هنالك تسوية. وأقول لتذهب التسوية للجحيم اذا لم يطبق القرار ١٩٤.

● لكن الأراضي لا تستوعب.

- في أراضي فلسطين التاريخية (١٩٤٨) هنالك قدرة على الاستيعاب، وحسب الدعوة الاسرائيلية فهناك استيعاب لـ ١١ مليون يهودي، فكيف لا تستوعب ٥ ملايين فلسطيني؟

● يجري الحديث عن تثبيت حق العودة، كيف يمكن ان نعرف من يريد العودة؟

- حق العودة في حال تثبيته هو حق فردي مقدس واساسي من حقوق الانسان، وبالتالي لا استفتاء عليه، هل يمكن ان يستفتى شخص

● أنت شخصياً، هل تحمل جواز سفر أردنياً أم فلسطينياً؟

- منذ انتخبت في عضوية اللجنة التنفيذية قدمت طلباً للحصول على الجواز والجنسية الفلسطينية، وليس لدي الا جواز سفر دبلوماسي واحد هو جواز السفر الفلسطيني كثيرون من شعبنا يحملون جوازات سفرهم الفلسطينية ولا يعني ذلك عدم حملهم لجوازات سفر أو أوراق أردنية تتعلق بحق الإقامة أو التملك وهذا ناتج عن العلاقة الاستثنائية المتميزة بين البلدين، وأنا أقيم في رام الله.

● الأردن يقول ان لديه أردنيين من أصل فلسطيني وليس لديه فلسطينيون، هل تعتقد ان ذلك يساعدكم في المطالبة بحق العودة؟

- لا اعتقد ان الأردن يقول ذلك حرفياً، أنا أعلم ان الأردن يقول ان من يعيشون على أرض الأردن أردنيون وان كانت لهم منابت مختلفة ومن ضمن ذلك نسبة كبيرة ممن هم من أصول فلسطينية ولا يعقل ان ينكر أحد ذلك والأردن رمز للبوقة النموذجية التي قبلت مواطنين من جنسيات وأصول ومنابت مختلفة. أما بالنسبة لحق العودة، فبالعكس الأردن يقول ان الأردنيين من أصل فلسطيني لهم حق العودة والتعويض وفق القرار ١٩٤ والأردن يكافح من أجل انجاز هذين الحقين. وحسب ما قاله الملك عبدالله في محاضراته الشهيرة في هارفارد، «عندما تأتي لحظة الحقيقة ويختار الأردني من أصل فلسطيني ان يمارس حق العودة عندما يحصل عليه فذلك حقه واختياره الشخصي». ونحن في هذه المسألة نتفق مع الأردن اتفاقاً تاماً.

● يبدو ان الدولة اللبنانية ترفض الحديث معكم حول الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية. من يمثل الفلسطينيين في لبنان؟

- هذا قول فيه ظلم لأشقائنا المسؤولين في لبنان، والا كيف تفسر لقاءات كبار المسؤولين اللبنانيين مع الأخ فاروق القدومي وزير خارجيتنا، وكيف تفسر لقاءاتي مع المسؤولين اللبنانيين بصفتي عضو لجنة تنفيذية ومسؤولاً عن ملف اللاجئين، وقد تشرفت بمقابلة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء والكتل النيابية والنواب منذ ان تأسست دائرة شؤون اللاجئين سنة ١٩٨٧ ولنا مكتب للدائرة في بيروت.

● لكن الحكومة اللبنانية ترفض مبدأ التوطين...

- ونحن نشكر لبنان على هذا الموقف. ● لكن اذا عرضت الجنسية اللبنانية على اللاجئين في لبنان من دون حق المواطنة الكاملة هل تقبلون ذلك حلاً مؤقتاً؟

- نحن نعتقد بأن الفلسطينيين يجب ان يعاملوا المعاملة التي طالما عرفناها في التاريخ العربي الاسلامي وهي معاملة الاستقبال والحفاوة من قبل الانصار للمهاجرين وان كنا نطلب نحن من المهاجرين احترام حق المضيف وبالتالي نحن نعتقد بأن من حق اللاجئ الفلسطيني ان يلقي معاملة

مقدمة العائدين واللاجئين في الأردن في آخر القائمة...

- لا بد من التشديد على ان اللاجئين في لبنان لهم أولوية خاصة بسبب ظروفهم المعيشية التي تختلف عن ظروف اللاجئين في الأردن وسورية، لكننا نتمسك بحق العودة لجميع اللاجئين من دون استثناء.

● هناك دعوات لتأهيل اللاجئين سياسياً للمشاركة في العملية السياسية في البلدان المضيفة مثل الأردن...

- على رغم كوني استاذاً للعلوم السياسية قبل ان أتفرغ للعمل السياسي الرسمي، فاني لا أفهم هذا التعبير ولا أعرف معناه، وطالما هو بهذه العمومية، فانا لا استطيع الإجابة عنه.

● هل ترى ان هناك حقوقاً منقوصة للاردنيين من أصل فلسطيني في الأردن؟

- الواقع ان مسألة الحقوق المنقوصة من عدمها (أو الحقوق الزائدة كما أقرأ في بعض المقالات) لأي فئة من فئات المجتمع في الأردن هي مسألة مرتبطة بالنظر الى المجتمع ككل، وبالتالي هناك شرائح حقوقها منقوصة بكل المعاني السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهناك شرائح حقوقها زائدة وهذه مسألة طبقية، وشخصياً لا أعتقد بأن هذه المسألة تختص بشريحة اثنية دون غيرها، أو من منبت دون آخر، وايضاً شخصياً أعلم عن مخيمات في الأردن وغيره الظروف المعيشية فيها على رغم البؤس والضنك والفقر أفضل من غيرها. بعض المناطق المحيطة بها قد تكون ظروفها أقسى، ومثال ذلك، بعض قرى الخليل في فلسطين تعيش ظروفاً أقسى من المخيمات في فلسطين، وكذلك الحال في الأردن هناك قرى أعرفها في جنوب المملكة أو شمالها الظروف فيها أقسى مما هي عليه في المخيمات.

● هل صحيح انك منعت من دخول المخيمات في الأردن بصفتك الرسمية؟

- لا حاجة لي لأن أقدم أي طلب رسمي لأي حكومة عربية مضيضة لزيارة أي مخيم، فالمخيمات مناطق ليست محظورة على باقي العرب، وبالتالي هي مناطق مفتوحة، ولم يسبق ان قدمت لأي دولة أي طلب رسمي بدخول أي مخيم وكذلك لم أمنع من أي دولة عربية من دخول المخيمات.

● هل يرفض الأردن اعطاء دائرتكم صفة دبلوماسية؟ أم هي جزء من السفارة الفلسطينية؟

- الأردن كان كريماً مع منظمة التحرير منذ سنوات وكان أول من منح فلسطين سفارة واعترف بدولة فلسطين، وقبل ذلك كان الأردن يفسح المجال لوجود دوائر منظمة التحرير على أراضيه ولا تزال لدينا مكاتبنا.

● وهل هي جزء من السفارة؟

- لا... هي مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونحن جزء من المنظمة، والسفارة جزء من دولة فلسطين، ولكن عندما نتعامل من دولة الى دولة يجب ان يكون ذلك عبر السفارة.



العودة، كيف ومتى؟ وإلى أين؟

اللاجئين في لبنان من شن هجمات على إسرائيل بعد الانسحاب هل ترون ذلك حقيقة أم انه تكتيك لبناني؟

- لقد كان حقيقة في الماضي، فهل يمكن ان يكون كذلك في المستقبل؟ أعني هل يمكن للعمل الفدائي ان يتجدد وينطلق من لبنان أو غيره؟ أقول بصراحة: نعم... إذا لم تحل مشكلة فلسطين، خصوصاً قضية اللاجئين، الحل العادل، فهذا حق من حقوق الشعب الفلسطيني، بل ان الأمة العربية ستعود وتقف مع الفلسطيني في معركة مقاومة الى ان تتحقق الحقوق السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني. نعم نحن دعاة سلام ولكننا لسنا بأي شكل من الاشكال دعاة استسلام.

● يدور حديث حول توطين جزء من اللاجئين الفلسطينيين في شمال وجنوب العراق...

- أول حديث من هذا النوع جرى على لسان بن غوريون في الثلاثينات. ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف تلك الاسطوانة المشروخة وتجددت هذه الدعوات بعد الدراسة الظالمة التي وضعتها باحثة اميركية. ونعتقد جازمين بأنه لا الدولة العراقية ولا الدولة الفلسطينية ولا منظمة التحرير يمكن ان تقبل بأي توطين للفلسطينيين خارج نص القرار ١٩٤.

● وكذلك كثرت الدعوات الاميركية والكندية والأوروبية للتوطين فيها...

- هي دعوات قديمة - جديدة، من أطراف دولية متنوعة، احياناً من أفراد أو باحثين، واحياناً من سياسيين أو مؤسسات. ولكن ليس ثمة ما هو رسمي في هذا الموضوع ■

حسنة كضيف موقت الى حين عودته وطبعاً نطالب هذا الضيف الموقت بأن يحسن استخدام حق الضيافة ويبادل الخير بالخير ونعتقد بأن المخاوف اللبنانية المطروحة مشروعة، وهواجسهم حقيقية ويجب ان نتفهمها.

● يربط لبنان بين توقيعه على معاهدة سلام مع إسرائيل وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين على أرضيه. هل تعتقد ان هذا التكتيك يخدم أهدافكم أم انه شرط تعجيزي؟ - أولاً نعتقد بأن هذه استراتيجية لبنانية، وليس تكتيكاً. وإذا ما كان تكتيكاً فهو مشروع ونحن معه وان كنا نعلم علم اليقين ان شعبنا في لبنان الذي ضحى وتحمل الكثير مصمم على دعم حقنا في العودة وفقاً للقرار ١٩٤ ولا يمكن للبناني ان يكون مع الفلسطينيين الذين هم مع القرار ١٩٤.

● ملف المخيمات في لبنان فتح أخيراً، وبدأت المطالبة من الامم المتحدة بنزع سلاح المخيمات. كيف ترون ذلك؟

- ملف اللاجئين في لبنان لم يغلق في أي يوم من الأيام، وبالتالي فهو مفتوح باستمرار بأشكال متعددة، احياناً ايجابية، واحياناً سلبية. ومن ناحية ثانية تابعت بدقة رسالة الرئيس اللبناني اميل لحود وهو لم يطلب من الامم المتحدة على الإطلاق وبعبكس ما شاع في أجهزة الاعلام، ان تسحب السلاح الفلسطيني، انما طرح مجموعة اسئلة من ضمنها سؤال «هل يمكن للامم المتحدة ان تسحب السلاح الفلسطيني؟»، وثمة فارق كبير بين الأمرين.

● أطلقت في الفترة الأخيرة تصريحات من الدولة اللبنانية بأنها لا تستطيع منع

المصدر : المصور
التاريخ : ٢٨ يولية ٢٠٠٠

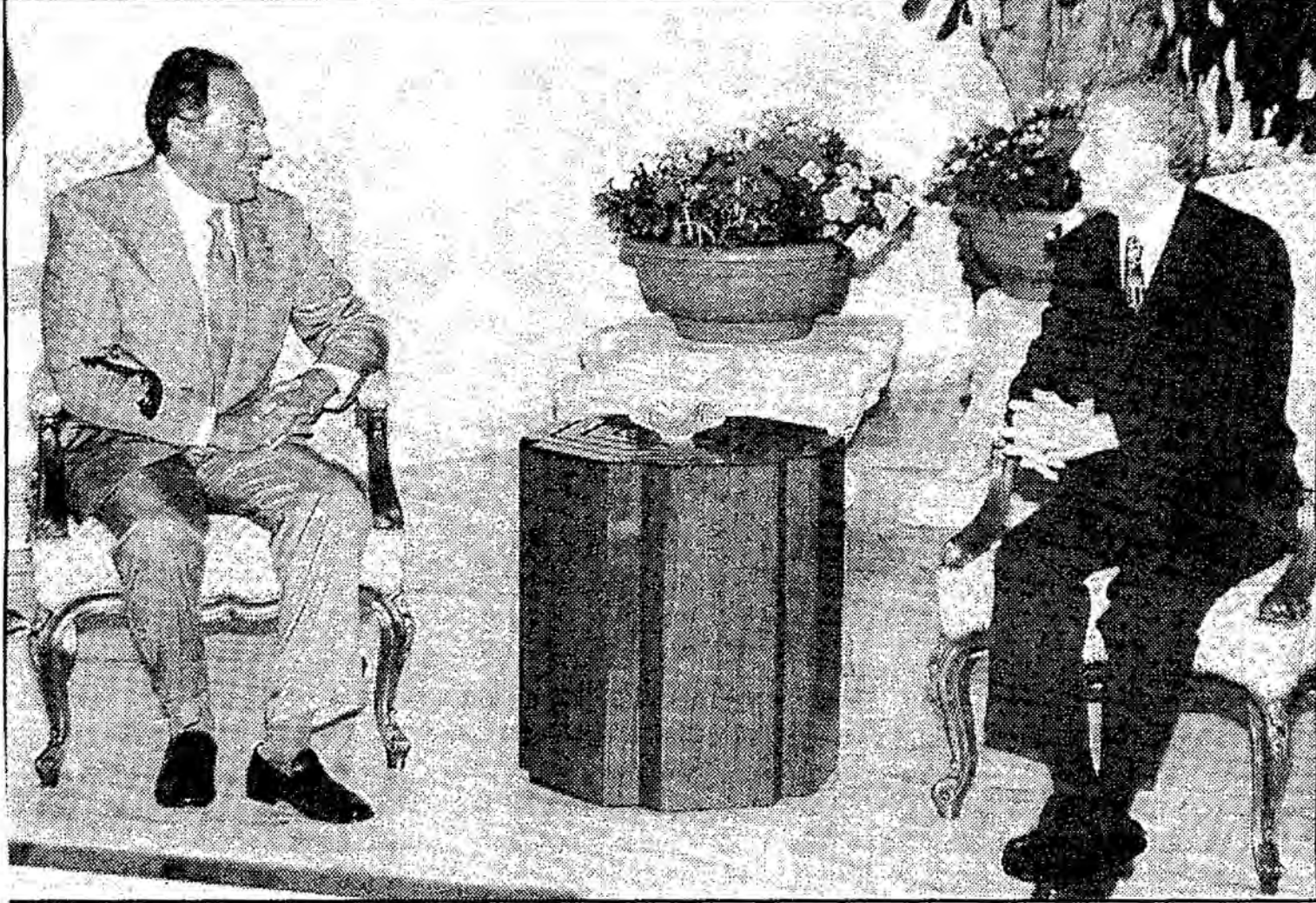
متى يعود اللاجئين ؟

تعتبر قضية اللاجئين ثاني أعقد القضايا التي جرى التفاوض بشأنها في كامب دافيد . الاحصاءات تقول إن ٨٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين والبالغ عددهم ٣ ملايين و ٧٠٠ ألف لاجئ يعيشون في فلسطين التاريخية في شريط يبلغ ١٦٠ كيلو مترا بالقرب من بيوتهم الأصلية مما يبرهن على علاقاتهم القوية بمسقط رأسهم . وهذه هي الأرقام الرسمية التي سجلتها وكالة غوث اللاجئين وكما يقول سلمان أبو ستة المختص الفلسطيني في شؤون اللاجئين فقد فشل ٤٠ مشروعا سابقا لتوطين هؤلاء اللاجئين . وفي مقابل هذا العدد من اللاجئين الفلسطينيين قامت إسرائيل باستيعاب مليون مهاجر يهودي وطنت معظمهم على أراضٍ استولت عليها من الفلسطينيين . وفي مخيم جباليا بغزة للاجئين على سبيل المثال يتكدس اللاجئون بمعدل ٤٢٠٠ نسمة لكل كيلو متر . ويساوي عدد اللاجئين في جباليا سكان مدينتين يهوديتين . هذا التناقض هو جذر المشكلة الذي لن يتم القضاء عليه بدون عودة اللاجئين .

ويوجد سيناريو هان محتملان بالنسبة لقضية اللاجئين الأول هو أن يسمح للاجئين الفلسطينيين في لبنان وعددهم ٣٦٢ ألفا بالعودة الى بيوتهم في الجليل الذي تقطنه أغلبية عربية . تساوي مرة ونصف المرة عدد اليهود هناك . والسيناريو الثاني يسمح لـ ٧٦٠ ألف لاجئ في غزة بالعودة الى بيوتهم في الجنوب الذي مازال فارغا في أغلبيته دون الحاجة لازالة الأغلبية اليهودية في وسط إسرائيل . وحسب مركز «بديل» للدراسات الفلسطينية فإن العقارات الفلسطينية من قبل عام ١٩٤٨ موثقة جيدا في ٤٥٣ ألف وثيقة ترجع الى فترة الانتداب البريطاني ويقدر الاقتصادي جورج عبد قيمة هذه الاملاك بـ ١٣٢ مليار دولار وفقا لاسعار عام ١٩٩٤ . ويشكل فراغ الأراضي الفلسطينية مشكلة كبيرة بالنسبة لإسرائيل التي تحاول جاهدة ايجاد مستوطنين يقطنون هذه الأراضي .

ويقول الدكتور أبو سنة انه لا يمكن الحصول على تعويضات عن البيوت والأراضي فهي ليست للبيع وانما هي وديعة للاعادة . واذا كانت التعويضات مخصصة مقابل الضرر المادي وغير المادي عن الخسائر التي لحقت بالفلسطينيين خلال خمسين عاما وبسبب جرائم الحرب ، فإنه يكون من الاسهل والاقل تكلفة لو تم تخصيص تمويل لتوطين وتأهيل اللاجئين في ارضهم الأصلية . واذا كانت التعويضات يمكن ان تتكلف نصف تريليون دولار فان اعادة التوطين ستتكلف ٤١ مليار دولار ويشكل الفلسطينيون اليوم نسبة ٤٧٪ من السكان وخلال اربع سنوات يمكن ان يتعادل عدد اليهود والفلسطينيين وبالقيااس لمعدلات النمو السكاني اليوم سيصبح تعداد اليهود في إسرائيل ١١ مليونا بينما سيصل عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية ٣٢ مليونا بالاضافة الى عدد مماثل خارج فلسطين ينتظرون العودة . وبناء على ذلك تكون رغبة إسرائيل في قلب الميزان السكاني والاحتفاظ بالتفوق الديموجرافي يعد امرا غير عملي يتسم بقصر النظر .

ووفقا لاحصاءات وكالة غوث اللاجئين يتوزع اللاجئون الفلسطينيون بين ٥٩ مخيما موزعا بين الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة . ويعتبر لاجئو القدس ذوى وضع خاص حيث اجبرت إسرائيل عرب المدينة على الحصول على بطاقات هوية اسرائيلية خلال ٣ شهور من الاحتلال واعتبرت كل من يرفض الالتزام بالقرار وكل من كان خارج المدينة في ذلك الوقت ليس من أهالي القدس . كما قامت بمصادرة املاك الغائبين .



الرئيس اللبناني العماد اميل لحود مستقبلاً رئيس الوفد البرلماني البريطاني منتزيل كامبل امس (تصوير: دالاتي ونهرا)

لحود: لبنان غير معني بـ «التمييز» بين اللاجئين الفلسطينيين عامي 48 و67

بيروت: «الشرق الأوسط»

عاصمتها القدس». وكان الوفد، الذي يضم أعضاء في مجلس العموم (البرلمان) البريطاني، هم منتزيل كامبل من الحزب الليبرالي وارست روس ونيل جيرانارد من حزب العمال ونيكولاس اوبن من المحافظين، يرافقهم سفير بريطانيا لدى لبنان ديفيد ماكلين، قد زاروا امس رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص. ووضح ماكلين عقب اللقاء ان «الزيارة للرئيس الحص كانت استطلاعية للاجواء في المنطقة ولقضية اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة لاسرائيل». وقال: «ان زيارة الوفد الى بيروت هي في اطار جولته في عدة عواصم في المنطقة للبحث في هذا الموضوع واجراء اتصالات مع المسؤولين الكبار في هذه العواصم».

ابلى الرئيس اللبناني العماد اميل لحود وقدماً برلمانياً بريطانياً يقوم بجولة على دول المنطقة لبحث موضوع اللاجئين الفلسطينيين «ان لا سلام في المنطقة من دون تحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم». وأكد لحود: «ان لبنان غير معني بكل ما يتم تداوله من طروحات تتعلق بالتمييز بين الذين هجروا عام 1948 وعام 1967 او السماح بعودة اعداد محدودة تحت عنوان لم الشمل والاعتراف بالمادية مقابل استبقاء اللاجئين في الدول المضيفة». وكرر تفنيد لبنان بـ «التوصل الى سلام عادل وشامل ودائم يضمن تحرير الجولان وحقوق العودة المقدس للاجئين الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة

المصدر: الحياة
التاريخ: ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠

الأردن أكد لإسرائيل تمسكه بحماية الحقوق الفلسطينية ومصالحه

قضية القدس واللاجئين محور محادثات الملك عبد الله مع عرفات وباراك

□ عمان - سلامة نعمات
□ رام الله - «الحياة»

الأردن، «يجب ان تكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة». ورد ما اعلنه في زيارة سابقة عن دعم الاردن الكامل للمواقف الفلسطينية في المفاوضات واعتبار القضية الفلسطينية جوهر النزاع.

وانتقل الملك عبدالله من رام الله الى تل ابيب حيث استقبله رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك في مطار دوف. وقال باراك في كلمة ترحيبية قبل ان يعقد مع العاهل الاردني لقاء مغلقاً انه سعيد بالعلاقات الثنائية بين البلدين التي تشهد تطوراً مضطرباً منذ توقيع معاهدة السلام بينهما في عام ١٩٩٤، مضيفاً انه سيسير على خطى رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين والعاهل الاردني الراحل الملك حسين، ورأى باراك ان اسرائيل المستعدة للسلام والتي قدمت «تنازلات» كبيرة ليست متأكد من الاستعداد العربي لتحقيق السلام. وقرأ الآية القرآنية الكريمة «وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله».

ورد الملك عبدالله بالاشادة بالعلاقات الثنائية التي اعتبر انها تصلح نموذجاً للعلاقات في المنطقة وقال ان هناك شريكاً جاداً لاسرائيل في عملية السلام هو الفلسطينيون الذين انتظروا طويلاً لاستعادة حقوقهم وإقامة دولتهم المستقلة. وأعرب عن تفهمه لحاجة اسرائيل للعيش في امان.

وتناولت محادثات الملك عبدالله وباراك الدور الذي يمكن للأردن ان يلعبه، فطالب باراك بأن يعمل الاردن على تليين الموقف الفلسطيني في قضية القدس بحيث يسمح بسيادة مشتركة قابلة للتطوير وقائمة على التعاون، كما يقول الاسرائيليون، ومن شأنها ان تبقى المدينة مفتوحة.

إضافة لذلك بحثت العلاقات الاقتصادية حيث شارك رجال أعمال من الجانبين، وخصوصاً ٣٥ مستثمراً اسرائيلياً في الاردن في المحادثات. وتزامن ذلك مع بدء دخول عمال أردنيين الى مدينة ايلات للعمل ثم العودة الى مدينة العقبة الاردنية واتفق على رفع العدد الى ١٥٠ يوماً. وسيصار الى زيادة الأعداد في مرافق اسرائيلية أخرى بعد تجربة ايلات. وقالت مصادر أردنية رسمية أمس ان زيارة

■ استقبل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني في رام الله في الضفة الغربية حيث حطت مروحيته، وذلك في ثاني اجتماع بينهما بعد فشل قمة كامب ديفيد قبل اكثر من ثلاثة اسابيع. وتناول اللقاء قضيتي القدس واللاجئين. ورأى الملك الاردني ان حلهمما مصلحة أردنية كما هي فلسطينية اذ يعتبر الاردن الدولة التي تستضيف اكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين (حوالي ١,٨ مليون). اما القدس فقد أشرف الاردن لمدة تقرب من خمسين عاماً على المقدسات الاسلامية فيها ولا يزال على علاقة بدائرة الأوقاف فيها.

وعرض عرفات خلال اللقاء المقترحات الاسرائيلية لحل مشكلة القدس وطالب بموقف عربي موحد لإسناد الفلسطينيين عن طريق الاتصالات الثنائية لتعذر صدوره عن اجتماع قمة. ووعد الملك عبدالله بمساندة الموقف الفلسطيني في اجتماع لجنة القدس المقرر في الثامن والعشرين من الشهر الجاري. وعلى عكس مما أعلن سابقاً، فإن الملك عبدالله وعرفات امتنعا عن التحدث الى الصحافة وتولى مهمة الإدلاء بتصريحات وزير الخارجية الأردني عبد الله الخطيب وكبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات الذي أشاد بالاردن واعتبر الزيارة «دعماً وإسناداً للفلسطينيين ومواقفهم الرامية الى تحقيق السلام المبني على قرارات الشرعية الدولية». وقال ان «الرئيس عرفات اطلع الملك عبدالله على تطورات المحادثات مع الاسرائيليين منذ انتهاء قمة كامب ديفيد وعلى الجهود المصرية والاميركية التي تلقتها».

ومن جانبه، شدد الخطيب على ان الاردن «يؤكد دائماً انطباق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ على الاراضي كافة التي احتلت عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية التي يجب ان تكون السيادة فيها فلسطينية تامة». وأكد ان الاردن لن يقبل بسيادة اسرائيلية او غيرها على القدس والمقدسات وان هذه المدينة، في نظر

العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الى رام الله وتل ابيب استهدفت «التأكيد على الحقوق الفلسطينية وحماية المصالح الأردنية في التسوية النهائية».

وأكدت ان الاردن حصل على اشارات الى احتمال الاعلان قريبا عن حدوث اختراق يسمح باستئناف المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية لجهة التوصل الى اتفاق - إطار في ضوء مقترحات جديدة تقدم بها الجانبان الاسرائيلي والاميركي للبناء على ما تم تحقيقه في مفاوضات كامب ديفيد.

وأوضحت ان الجانب الاسرائيلي قدم تعديلات على مقترحات سابقة تخص مسألة السيادة على الأماكن المقدسة في القدس والتي كانت احدى العقبات التي أحبطت فرص التوصل الى اتفاق - إطار خلال اسبوعين من المفاوضات في المنتجع الاميركي برعاية الرئيس بيل كلينتون. وكانت اسرائيل أصرت خلال مفاوضات كامب ديفيد على «سيادة مشتركة» على الحرم الشريف بسبب محاذاته لحائط المبكى. إلا ان المصادر الأردنية أشارت الى وجود اقتراح بتسوية الخلاف من خلال «فصل» حائط المبكى عن الحرم الشريف.

والتزم الجانب الأردني حتى الآن بموقفه الرافض لقبول سيادة اسرائيلية على أي جزء من القدس الشرقية المحتلة في العام ١٩٦٧. وقال مسؤول في الديوان الملكي ان الملك أبلغ باراك بأن الاردن «يعتبر القدس ارضا عربية محتلة، ينطبق عليها قرارا مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ في أي تسوية سلمية يمكن التوصل اليها».

كما اكد الأردن رفضه تأييد فكرة استمرار وجود جيش الاحتلال الاسرائيلي في شريط أمني في الجانب الفلسطيني من منطقة وادي نهر الأردن لحماية اسرائيل من تهديدات محتملة. وكانت اسرائيل اقترحت خلال قمة كامب ديفيد «استئجار» الاراضي في المنطقة من الجانب الفلسطيني لمدة زمنية محددة في حال الاتفاق على نقل السيادة عليها الى السلطة الفلسطينية.

ويسعى الأردن من خلال اتصالاته مع اسرائيل والسلطة الفلسطينية الى الحفاظ على مصالحه الحيوية المباشرة في القضايا المطروحة على جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي، بما فيها قضايا القدس واللاجئين والحدود والامن والمياه «التي لها تداعيات مباشرة بالنسبة للمملكة».

وأبلغ الأردن الجانب الاسرائيلي بأنه حريص على ضمان مصالح ١.٧٥ مليون لاجيء فلسطيني يعيشون على ارضه ويحملون الجنسية الأردنية، من خلال حصولهم على حقهم في العودة والتعويض. و اضاف ان المملكة تنفق اكثر من ٣٥٠ مليون دولار سنوياً لتقديم الخدمات لـ ١٣٠ مخيماً للاجئين الفلسطينيين، وان عمان ستطالب بتعويضات لاستضافتها للاجئين وإعادة تأهيل من يقررون البقاء في المملكة، كما ستطالب بتعويضات فردية للاجئين أنفسهم.

المصدر :
التاريخ : ٢٤ أغسطس ٢٠٠٠

«لم نصل إلى أي قاسم مشترك ولم يحصل أي تراجع إسرائيلي في المواقف المعلنة»

«أبو مازن» : طالبنا بالاعتراف بحق العودة كمبدأ على أن ينطلق باللاجئين في لبنان لأوضاعهم الصعبة

□ القدس المحتلة - «الحياة»

وأكد «أبو مازن» جاهزية الوفود الفلسطينية لاستئناف المفاوضات إذا ما طلب منها ذلك مشيراً إلى جدية القيادة في التوصل إلى تسوية تعيد الحقوق الوطنية المشروعة لأصحابها ومن أجل إحلال السلام العادل والدائم واستدرك «لكن ليس أي سلام أو بأي ثمن وإنما السلام الذي يضمن الاعتراف بحق اللاجئين في العودة والتعويض وبالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة وانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من

حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ وإزالة المستوطنات وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين». ووجد رفض الادعاءات والمطالب الإسرائيلية بالسيادة على الحرم القدسي الشريف أو السماح بالصلاة فيه أو أي وجود إسرائيلي في أراضي الدولة الفلسطينية وكذلك مقترحات تأجيل الانسحاب من بعض المناطق لعشر أو ١٢ سنة.

«باب الاجتهادات»

وقال أن نتائج قمة كامب ديفيد فتحت باب الاجتهادات، فالبعض رأى أنها فشلت لأنه لم يتم التوصل لاتفاق وآخرون يقولون أنها نجحت لأنه تحقق فيها خرق الموقف الإسرائيلي وكسر محرمانه يدفعه للحديث عن قضيتي القدس واللاجئين للمرة الأولى إذ طرحت القضايا النهائية كافة بكل تفاصيلها على الطاولة «وهذا من وجهة نظري ما حققناه بحيث أصبحت مواقف الطرفين من كل هذه القضايا معروفة للطرفين».

وبالنسبة إلى خرق الموقف الإسرائيلي قال: «نعم حصل الخرق وفتحت الأبواب للحديث ولكن لم نصل إلى قاسم مشترك في أي من الموضوعات وهو ما يؤثر سلباً حول مدى الاختراق وبمعنى أدق هل قبل الإسرائيليون بطروحاتنا وهل حصل تراجع في مواقفهم المعلنة؟ الحقيقة لم يحصل شيء من هذا القبيل».

■ جند أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) تمسك القيادة المبدئي والحازم بالحقوق الوطنية المشروعة وقرارات الإجماع الوطني التي اعترفت بقرارات الشرعية الدولية باعتبارها حلاً وسطاً يلبي الحد الأدنى من الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ودعا حكومة إسرائيل إلى الإقرار بها إذا ما أرادت إحلال السلام العادل. وقال أن عليهم هم الإسرائيليون التقدم باتجاه موقفنا الذي يشكل النحل الوسط المقبول.

وقال «أبو مازن» لمتلي وسائل الاعلام المحلية ليل الثلاثاء - الأربعاء في مدينة البيرة أن التحرك الدبلوماسي النشط الذي يقوده الرئيس ياسر عرفات وهو شخصياً والقيادة على مختلف الصعد الدولية والشقيقة والإسلامية يهدف إلى وضع الدول الصديقة والشقيقة في صورة حقيقية لما جرى في قمة كامب ديفيد ونتائجها «ولايضاح الموقف الفلسطيني وفضح مواقف الأطراف الأخرى التي حملتنا مسؤولية ما آلت إليه القمة ومن أجل حشد الدعم للموقف الفلسطيني التفاوضي وفي مسألة إعلان الدولة».

وقال أن «موقفنا قبول بإشادة الاخوة العرب والمسلمين ولقي تجاوباً ودعماً من كافة الدول وبما فيها إيران».

ونفى «أبو مازن» في هذا السياق أن تكون مصر قدمت مبادرة سلمية خلال زيارة وفد فلسطيني برئاسة خيراً إلى القاهرة، وقال: «ما جرى جاء في إطار التنسيق والتشاور ووضع الأشقاء في مصر في صورة مفصلة لما جرى في كامب ديفيد».

وبخصوص إعلان الدولة وبسط سيادتها قال: «ان موعد ٩/١٣ ما زال قائماً وتعديله أو تأكيده شأن المجلس المركزي وحده علاوة على أن الإعلان حق طبيعي لشعبنا وشأن فلسطيني بحث اتفق عليه مع باراك نفسه في شرم الشيخ».

خارج السور وأخرى داخله وزادوا على ذلك المطالبة بالسيادة على الحرم الشريف وبمكان للصلاة فيه. إذن أين حصل الخرق الجواب فقط في فتح الأبواب للحديث بشكل مفصل ومعظم حول كل القضايا ولكن من دون الوصول الى قواسم أو اتفاق على نقطة أو بند حتى في موضوع التعويضات». وأضاف: «عرضوا علينا أطيافاً من قوس قزح في القدس وزادوا المطالبة بالسيادة على الحرم وحقوق الصلاة الذي يعرض للمرة الأولى وكان ردنا قاطعاً: الحرم للمسلمين ولا يجوز لأحد المطالبة بالسيادة عليه ولن نسمح إطلاقاً لأحد الصلاة فيه».

وعن أهداف التحرك الديبلوماسي الفلسطيني عربياً وإسلامياً ودولياً قال «أبو مازن»: «هدف التحرك الى إيضاح حقيقة موقفنا لقادة هذه الدول الذين قدم لهم الأميركان نتائج وأحداثاً لم تحصل وسعينا لتوضيح حقيقة الصورة بأنه لم يحصل تقدم للدفاع عن موقفنا الذي وصف بالجمود كما ادعت الأطراف الأخرى في القمة وأوضحنا أننا في مطالبتنا بالقدس لم نطرح فكرة أن تكون مدينة مغلقة وأننا طالبنا بالقدس الشرقية لنا والغربية لهم وأعرينا على موافقتنا على إقامة خدمات بلدية مشتركة بين المدينتين وكذلك في موضوع اللاجئين حيث طالبنا بالاعتراف بحق العودة من حيث المبدأ ومن ثم تبحث آلية العودة التدريجية على أن يبدأ باللاجئين في لبنان نظراً لأوضاعهم الصعبة ووضعنا طلباً بهذا الخصوص اقتنع به الأميركان وكذلك بالنسبة الى الحدود والقضايا الأخرى وهذا ما يدل على أن موقفنا لم يكن جامداً وكان معقولاً وفي حدود الممكن خصوصاً وأننا قدمنا التنازلات لبلوغ الحل الوسط بقبولنا بالقرار ٢٤٢ الذي لم يكن حتى عام ١٩٨٨ فلسطيني واحد أو منظمة واحدة تقبل به». وقال: «أن هذا الحل الوسط لا يمكن التفاوض على حل وسط آخر بشأنه لأن ذلك ينطوي على إجحاف وهذا ما أوضحناه لـ«الخواة العرب وكذلك وضعناهم في صورة حقنا الطبيعي والكامل في إعلان الدولة في ١٣/٩ حسب ما اتفق بشأنها مع باراك نفسه في اتفاق شرم الشيخ، وقال ابلاغناهم أنه عندما نمارس حقنا فإننا لا نفتري ولا نعتدي على أحد. وقد وجدنا التفهم والتجاوب من الدول العربية والإسلامية كافة وحتى من إيران التي رأت في ما نحصل عليه انجاراً بل وطالبونا بالتمسك بموقفنا وبثوابتنا المعلنة وهذه المواقف طرحناها على الدول الصديقة الأخرى».

وأضاف: «على سبيل المثال لا يزالون يرفضون الإقرار بحق عودة اللاجئين الى وطنهم وديارهم أو الاعتراف بمسؤوليتهم عما حل باللاجئين وهربوا من ذلك بالحديث عن عودة لأسباب إنسانية وهذا أمر آخر لا يمت بصلة لحق العودة وهو أمر غير مقبول لدينا». وأضاف: «إننا تحدثنا عن التعويض بالتفصيل ولكن من زاويتين مختلفتين هم يصرون على عدم مسؤوليتهم عن التعويض وطرحوا مسألة المشاركة في صندوق دولي للتعويض ونحن نتمسكنا بأن صندوق رعاية أموال الغائبين الذي أسس عقب النكبة وجمع فيه ريع أموالنا وممتلكاتنا هو المسؤول الأول عن دفع التعويضات وما زاد على ذلك يتولاه صندوق تعويض دولي».

وتابع قائلاً: «نقطة أخرى أثاروها في هذه القضية وهي أن صندوق التعويضات يجب أن شمل في تعامله اليهود الذين جاؤوا من الدول العربية، وقد رفضنا مبدأ وفكرة الربط بين القضيتين المختلفتين».

وعن القدس قال: «قسموها (الإسرائيليون) الى أحياء خارجية، قرى محيطة، ومناطق

عرفات يؤكد حق اللاجئين في العودة في ذكرى مذبحه صبرا وشاتيلا الرئيس الفلسطيني يندد بالتعنت الإسرائيلي ويحذر من أزمة خطيرة في عملية السلام أبو مازن : القدس ليست العقبة الوحيدة في طريق المفاوضات

المتبقية. وقال النجاشي: «الطرف الآخر مازال أهمل» اللاءات الخمس» لايهود باراك رئيس الوزراء الاسرائيلي» ووصف المسئول الفلسطيني قرار تأجيل موعد إعلان الدولة المستقلة بأنه بادرة حسن نية من جانب الفلسطينيين لإعطاء فرصة أخرى للسلام. وأوضح أن جوهر عملية إعلان الدولة يتمثل في الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي التي ستعلن عليها هذه الدولة.

وزعم بيان لمكتب باراك في أول رد فعل إسرائيلي على استئناف المفاوضات عدم وجود المرونة الكافية لدى المفاوضين الفلسطينيين وقال البيان: «مازلنا لم نر بعد أي تحرك على الجانب الفلسطيني» ووصف البيان المفاوضات الجارية بأنها جزء من الاتصالات المستمرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتوقعت مصادر فلسطينية واسرائيلية استمرار عملية التفاوض لفترة تتراوح بين أربعة وخمسة أسابيع.

وأكد راديو فرنسا الدولي أن المسجد الأقصى والحرم بالنسبة للمسلمين مرتبط منذ ظهور الاسلام بالصلاة والقبلة والاسراء والمعراج.. وكلها من أركان الاسلام وأن المسجد والحرم ليسا بقايا أو آثارا بل هما حقائق حية وملموسة حتى اليوم. وأعلن الراديو في تقرير له أن مسألة السيادة على الحرم الشريف تبدو

الاسرائيلي من العبث في المقدسات الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة مؤكدا انها مقدسات فلسطينية مهما كانت الأوهام والاساطير الاسرائيلية في هذا الشأن. وناشد الرئيس الفلسطيني جميع الدول المحبة للسلام مساندة الحقوق الفلسطينية المنشوعة طبقا لقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرار ١٩٤ الذي نص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم.

وأعلن نبيل عمرو مسئول الشؤون البرلمانية في السلطة الفلسطينية أن المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية الحالية تتناول القضايا الخلافية والموضوعات المطروحة للنقاش بين الجانبين مثل الحدود واللاجئين والمياه والقدس المحتلة. وأكد محمود عباس «أبو مازن» أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن القدس ليست العقبة الوحيدة في طريق المفاوضات. وشدد «أبو مازن» على الرفض الفلسطيني للاقتراح الخاص بجعل الولاية على الحرم القدسي الشريف لمجلس الأمن الدولي أو الأمم المتحدة.

واستبعد سكيمن النجاب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إمكانية التوصل إلى نتيجة في المفاوضات الجارية مع الطرف الاسرائيلي خلال مهلة الأسابيع الخمسة

عواصم العسالم - وكالات الأنباء: أعلن أمس الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أن عملية السلام تمر حاليا بأزمة خطيرة بسبب التعنت الإسرائيلي. اتهم عرفات في بيان بمناسبة ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا إسرائيل بتجاهل حق الشعب الفلسطيني في وطنه ومقدساته والعودة إلى دياره. وندد الرئيس الفلسطيني رفضه القاطع لجميع المحاولات الاسرائيلية الرامية لتجريد الفلسطينيين من حقوقهم والاستيلاء على ارضهم. ودعا عرفات مجددا قوات الاحتلال الاسرائيلية إلى الانسحاب من مدينة القدس وجميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وأكد الرئيس الفلسطيني أن السلام العادل والشامل لن يتحقق في الشرق الأوسط دون عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم وقال: «واهم من يعتقد أن قضية اللاجئين يمكن أن تحلها حفنة دولارات.. إنها قضية أرض ووطن وكرامة».

وأعلن عرفات أن المجازر التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني في اشارة مذبحه صبرا وشاتيلا تعد انتهاكا لجميع الأعراف والقوانين الدولية. وناشد الرئيس الفلسطيني المجتمع الدولي إلى الوقوف وراء قضية اللاجئين الفلسطينيين حتى يعودوا إلى ديارهم. وحذر عرفات الجانب

صعبة الحل لأن السيادة على أى مكان تعنى فى القانون حق الولاية أو السيطرة عليه بما فى ذلك الصلاحيات والمسؤوليات التى تمارسها السلطة المنوط بها إدارة الشؤون المدنية لهذا المكان وسكانه وسن القوانين وتطبيقها والحفاظ على النظام العام والأمن الداخلى والخارجى.

وأوضح التفسير أن أى حل وسط دائم لمسألة الحرم والمقدسات لن يأتى إلا على حساب طرف ضد آخر.. ولهذا فإن الجسر بين مواقف الطرفين يبدو صعباً وربما مستحيلاً فى الوقت الذى يخطط فيه باراك لإجراء استفتاء شعبى على مسألة الحل الدائم الذى يخشى من عدم توفر أغلبية مؤيدة له.

وأضاف أن الطرف الفلسطينى يعتبر عودة الحرم للسيادة الإسلامية أو الفلسطينية هو مصدر شرعية لكل اتفاق مع إسرائيل والنظام السياسى الذى سينشأ بعد ذلك.. مشيراً إلى أن الطرف الفلسطينى يريد الولاية الكاملة على الحرم الشريف باستثناء حائط المبكى وهو مستعد بعد ذلك لجعل السيادة بيد جهة إسلامية مما مثل لجنة القدس، وأشار التقرير إلى أن إسرائيل تريد مع ذلك المشاركة فى الولاية بحيث تكون لها المسؤولية الأمنية العليا والمشاركة فى الإشراف على إجراء عمليات خاصة بالحفريات.

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٤ يولية ٢٠٠٠

أبو مازن: الصراع مع إسرائيل لا ينتهي من دون حل قضيتي القدس واللاجئين



أبو مازن محاصراً بالصحافيين عقب وصوله مساء أول من أمس الى واشنطن للانضمام للوفد الفلسطيني في كامب ديفيد (أ.ب.)



كامب ديفيد 2000

غزة: صالح النعامي

قال محمود عباس (أبو مازن) أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إن المسافة بين الموقعين الفلسطيني والإسرائيلي في قمة كامب ديفيد حول القضايا الجوهرية التي تشمل القدس واللاجئين والحدود والأمن، كبيرة جداً، ومع ذلك فإن المفاوضات بشأنها مازالت مستمرة. وفي تصريحات لإذاعة «صوت فلسطين» قبل أن يعود إلى مفاوضات كامب ديفيد التي اضطر إلى تركها لثلاثة أيام لحضور زواج نجله الأصغر طارق، أكد أبو مازن أن الصراع العربي - الإسرائيلي لا ينتهي من دون حل قضايا القدس واللاجئين والحدود والأمن. وأكد أبو مازن على ما أسماه بـ«التوازي الوطنية الفلسطينية» التي لا يمكن التنازل عنها أبداً، مشيراً إلى «أن مواقفنا استراتيجية وليست تكتيكية». وشدد على ضرورة تطبيق القرارات 242 و338 و194 الخاص باللاجئين. وأشار إلى أن الموقف الفلسطيني من القدس المحتلة، بأن تكون السيادة عليها فلسطينية لأنها مدينة محتلة في عام 1967، وبالتالي لا يستطيع أي فلسطيني

قبول غير ذلك. ورفض أي تأجيل لقضية القدس. وبالنسبة لقضية اللاجئين قال أبو مازن إنه يجب ضمان تنفيذ حق العودة للاجئين إلى أراضيهم التي اقتلعوا منها ولبيوتهم التي أخرجوا منها في إسرائيل وليس من فلسطين أو أراضي السلطة الوطنية، ومن لم يرد العودة يعرض. وقال إن التعويض يجب أن يأتي أولاً من صندوق رعاية أملاك الفلسطينيين الغائبين، الذي أنشأته

دولة إسرائيل في 1949 وما زاد على ذلك يمكن أن يقدم كصندوق تبرعات دولي لتغطية باقي المصاريف وبذلك نكون قد اتخذنا حلاً وسطاً. وبخصوص الحدود، أوضح أبو مازن أن الجانب الفلسطيني يقبل بعودة الضفة الغربية وقطاع غزة حتى حدود 1967. وأما الاستيطان فهو غير شرعي من وجهة نظرنا ومن وجهة نظر الشرعية الدولية، وهو ما أكدنا

عليه في كامب ديفيد وفي كل مكان. ورفض أبو مازن أية نسبة على الضفة الغربية ولا حكم إداري هنا أو هناك، مؤكداً أن مواقف الفلسطينيين واضحة. ورداً على تصريحات يوسي بيلين وزير القضاء الإسرائيلي أن القدس ليست موحدة أو معترفاً بها عاصمة لإسرائيل، اعتبر أبو مازن ذلك موقفاً متقدماً وجيداً إذا كان يقصد أن القدس الشرقية للفلسطينيين والغربية

للإسرائيليين. وأشار إلى وجود قضايا كثيرة معلقة مثل: المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار وقضية الأسرى والمعتقلين، الذين لا يزالون يرزحون في السجون الإسرائيلية بدون أي سبب أو أي مبرر إلا أنهم رهائن، وغير ذلك من قضايا المرحلة الانتقالية. ودعا الطرف الإسرائيلي إلى تطبيق هذه الاستحقاقات قبل أن نصل إلى الحل النهائي، أو إلى معاهدة سلام نهائية.

المصدر: الحياة
التاريخ: ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠

عمران: سورية دخلت لحماية فئة من عملية إفناء

الحص يشدد على اطلاق المعتقلين وموراتينوس على حل سريع للاجئين



الحص مجتمعاً مع موراتينوس. (دالتي ونهرا)

والحقيقية المشتركة. ووقع عمران والخليل هذا البرنامج للأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، بهدف تطوير علاقات التعاون في ميادين الاعلام نظراً الى ما له من أهمية في تجسيد معاني الأخوة وتعميقها، وهو يتضمن التعاون في مجالات الاذاعة والتلفزيون والهندسة ووكالات الانباء والتدريب والاعلامين الخارجي والداخلي وتقابتي الصحافة. واثرت توقيع الاتفاق سئل عمران عن الموقف من كلام البطريك الماروني نصرالله بطرس صفير فقال: «دخلت سورية الى لبنان لتحمي الفئوية من فئويتها ولتنتهي من الفئوية والطائفية من أجل حماية الجميع. دخلت لحماية فئة معينة من عملية افناء مقررة كانت ستنفذ خلال ساعات».

حل سريع لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان». وأضاف: «عرضنا ايضاً موضوع انعقاد مؤتمر المنظمات غير الحكومية والمتعلق بمساعدة جنوب لبنان، أملاً ان ينعقد مؤتمر الدول المانحة في اسرع وقت ممكن نظراً الى حاجات لبنان، والجنوب خصوصاً، الى تحقيق الانماء والازدهار للجنوبيين». الى ذلك، اعتبر وزير الاعلام السوري عدنان عمران «ان مصالح سورية ولبنان واحدة تماماً». وقال بعد لقائه الحص في السرايا الكبيرة، في حضور وزير الاعلام اللبناني أنور الخليل والأمين العام للمجلس الأعلى السوري - اللبناني نصري خوري «ان برنامجاً للتعاون الاعلامي بين البلدين سيقوم لتطوير هذا التعاون في المجالات الواسعة التي تخدم المصالح الاساسية

□ بيروت - «الحياة»

■ أكد رئيس الحكومة اللبنانية سليم الحص «استمرار تمسك لبنان بثوابته الوطنية وبحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ورفض توطينهم على اراضيهم». وحض، خلال لقائه الموفد الأوروبي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ميغل انخل موراتينوس، الاتحاد الأوروبي على «الضغط على اسرائيل لاطلاق الرهائن اللبنانيين الذين لا تزال تأسرهم في سجونها». وأبدى «ارتياحه الى تعاطي الاتحاد الأوروبي مع لبنان وتأكيد استمرار دعمه ومساندته له».

واستمع الحص من موراتينوس الى آخر الاتصالات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي على صعيد تقديم المساعدات الطارئة الى المناطق المحررة عبر اجتماع المنظمات الاهلية غير الحكومية المنعقد في بيروت، وايضاً الاتصالات التي يقوم بها الاتحاد على صعيد استئناف مفاوضات التسوية.

وقال موراتينوس بعد اللقاء: «عرضنا عملية السلام وناقشنا مستقبل الأوضاع بين الاسرائيليين والفلسطينيين مع اعطاء الأولوية لملف اللاجئين الذي يتعاطى معه الاتحاد الأوروبي بانتباه خاص، مع الإشارة الى ان الاتحاد والمجموعة الدولية يقدران الآن أهمية ايجاد

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٠

اللاجئون الفلسطينيون.. مسألة شعب

المأساة المجسدة على أرض الواقع العربي للشعب الفلسطيني على مدى قرن من الصراع العربي الاسرائيلي تجسدت خلال الايام الماضية من خلال انتفاضة الأقصى التي تفاعلت معها الجماهير العربية من المحيط الى الخليج والأمة الإسلامية والعالم أمام الممارسات الوحشية غير الانسانية من القوات الاسرائيلية ومواجهتها انتفاضة الحجارة بالترصاص والدبابات والطائرات والقنابل الحارقة ومع ارتفاع اعداد القتلة والجرحى من الفلسطينيين والاطفال الابرياء تصاعدت موجات الغضب العربي والاسلامي والمسيحي والعالمي واذا كانت القدس تمثل محور الصراع بين قضية اللاجئين الفلسطينيين المشردين بعيدا عن اراضي وطنهم المسلوب تمثل قمة المأساة الانسانية لشعب يبحث عن العودة لاراضيه المقتصبة على مدى

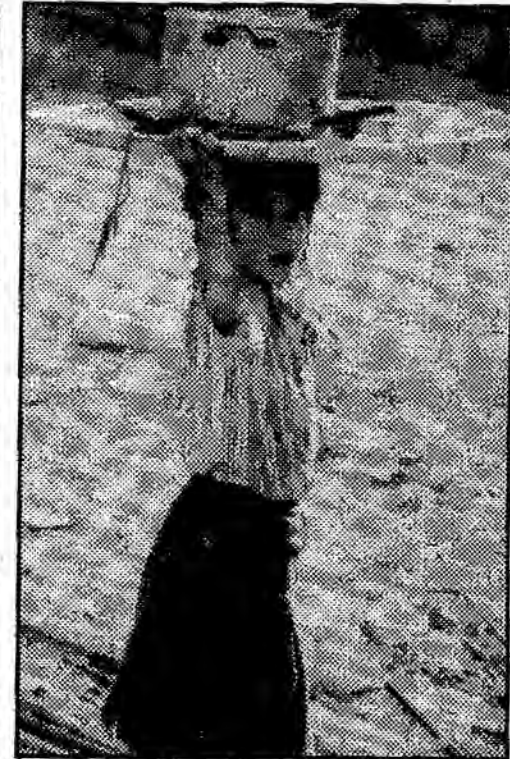
قرن و بين لاجئي ٤٨ الذين تمسكوا بالأراضي وحاولت اسرائيل ضمهم الى مواطنيها، ولكن انتفاضة الأقصى اظهرت انتماءهم العربي بانضمامهم الى انتفاضة الضفة وغزة .
وبين سوريا والاردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة تنتشر معسكرات اللاجئين الفلسطينيين وتكامل المناسبة بين أجيال متلاحقة من الجدود والاباء والابناء والاطفال يعيشون في أصعب الظروف في انتظار العودة للأرض .
فهل يتحرك ضمير العالم لانهاء مأساة شعب يعيش لاجئاً داخل وطنه المحتل ويستنظر الآلاف خارج الوطن للعودة من احضان الدول المضيفة الى وطنهم الحبيب فلسطين .



في لبنان تتخذ قضية اللاجئين اشكالا مختلفة على مر السنين، فمنذ عام ٤٨ و بدء وصول اللاجئين الفلسطينيين الى اراضي لبنان وخاصة تلك المناطق الجنوبية التي تتلاصق مع البلدان الفلسطينية استقبلهم اخوانهم اللبنانيون بحفاوة وتم استيعاب بعضهم لدى الاهالي واقيم لمعظمهم مخيمات للايواء كان من اقدمها مخيم المعشوق وبرج الشمال في صور وعين الحلوة والميه وميه في صيدا وتوالت بعد ذلك الهجرات الفلسطينية اعام ٦٧ وبعد احداث ايلول في عام ٧٠ بالاردين مما رفع عدد اللاجئين الفلسطينيين الى نحو ربع مليون لاجئ، وفقا لبعض احصائيات الهيئات الدولية العاملة في لبنان ولكنها لم تقم بتسجيل لاجئ عام ٦٧ وهذا مايرفع عدد لاجئي فلسطين في لبنان الى مايزيد على ٣٠٠ الف لاجئ وتوجد في لبنان نحو ١٦ مخيما من أهمها مخيم صبرا وشاتيلا في العاصمة بيروت وهما المخيمان اللذين شهدا المجزرة الشهيرة التي قام خلالها الجيش الاسرائيلي بقيادة اريئيل شارون (وزير الدفاع الاسرائيلي وقتها) عندما اجتاحت الجيش الاسرائيلي العاصمة بيروت عام ٨٢ وقتل خلالها نحو ٤ آلاف فلسطيني، معظمهم من النساء والاطفال ومخيم برج البراجنة ومار الياس ومخيمات الرشيدية والمعشوق والباص في صور والميه وميه وعين الحلوة في صيدا ومخيمات نهر البارد والبدوى في طرابلس في شمال لبنان وهناك بعض المخيمات في البقاع وتضم هذه المخيمات مجموعات من المنازل لتفرق بينها سوى اربعة لايتعدى عرضها المتر أو المتر ونصف المتر على الأكثر وتغيب عنها أبسط الخدمات الحياتية للمواطن وكما تغيب عنها سلطة الدولة من خدمات وأمن وغيرها ولا توجد بها سوى بعض المدارس والعيادات الصحية الصغيرة تقيمها وكالة غوث اللاجئين (الاونرو) كما ان شوارع المخيمات لا تسمح بمرور سيارات الاسعاف او الانقاذ او الاطباء، ويقوم الاهالي بأعمال النظافة للشوارع بجهود ذاتية ويعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان فهم محرومون من حق العمل في الوظائف او الاعمال المسموح بها للمواطن اللبناني. وقد تعرض اللاجئون في لبنان الى العديد من المحن فكانت القوات الاسرائيلية تستهدفهم في كل مرة تجتاح فيها الأراضي اللبنانية او توجه اعتداءاتها اليهم وكان اكثر الهجمات شراسة هي ما تعرض له الفلسطينيون خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ٨٢ وكان الهدف الاساسي المعلن لهذا الاجتياح هو طرد الفلسطينيين من لبنان، كما تعرض الوجود الفلسطيني لعدة أزمات خلال الحرب الاهلية اللبنانية التي كان الفلسطينيون طرفا فيها والآن فان الوجود الفلسطيني على ارض لبنان قد تحول الى قنبلة قابلة للانفجار في اي لحظة بسبب وجود السلاح الفلسطيني داخل المخيمات مما يعتبر حالة نادرة.

٣٠٠ ألف
لاجئ
فلسطيني
في لبنان
يعانون
الضيق

بيروت - حسين ثابت



أرتكب العدو الاسرائيلي سلسلة من المذابح الوحشية في حق الشعب الفلسطيني ومن هذه المذابح.

- مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨ واستشهد خلالها ٢٤٥ وفر خلالها أكثر من ٣٠ ألف فلسطيني.
- مذبحة نصر الديم عام ٤٨ أبيتد القرية بأكملها الى ٤٠ فلسطينيا تمكنوا من الفرار، وفي أكتوبر في نفس العام تم تدمير أكثر من ٤٠٠ قرية وتحول ٩٠٠ ألف فلسطيني إلى لاجئين.
- مذبحة كفر قاسم عام ٥٦ وسقط خلالها ٤٨ شهيدا.
- وفي عام ٦٧ ضم الضفة الغربية وقطاع غزة وفي عام ٨٢ مذبحة صبرا وشاتيلا التي استمر القتل فيها ٤٨ ساعة متصلة سقط خلال ٣٥٠٠ شهيدا
- في عام ١٩٨٧ الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي قتلت فيها اسرائيل ١٥٠٠ فلسطيني على مدى ٦ أعوام.
- وفي عام ٢٠٠٠ تتواصل الانتفاضة الثانية ...

سجل

الجرائم





قرن من المعاناة

على إمتداد قرن بأكمله ظل الفلسطينيون يعانون الآلام والويلات حيث بدأت مؤسساتهم منذ عام ١٨٧٩ الذي فيه عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا وحتى يومنا هذا بعد إندلاع إنتفاضة الأقصى.

وربما لم تعرف الدنيا ولم يعرف التاريخ معاناة شعب كمعاناة شعبنا الفلسطيني الذي عانى الإنتداب الإنجليزي والإستعمار الصهيوني وويلات الحرب والإضطهاد وإنكار الهوية الوطنية والتمييز العنصري والمعاناة النفسية والمادية وجرائم الحرب، حيث كان ضحية لجريمة منظمة مدعومة عالميا لاقتلعه من جذوره ووطنه واستبدلها بمهاجرين يهود من شتى أنحاء العالم. وقد بدأت المرحلة الأولى من معاناة الفلسطينيين مع بداية القرن العشرين واستمرت حتى نكبة عام ١٩٤٨، وفي هذه الفترة صدر وعد بلفور عام ١٩١٧ ومع تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين برز شعار التصدي للمطامع الصهيونية، حيث تصدى الفلسطينيون بمختلف الوسائل لقوافل المهاجرين اليهود وقاموا بانتفاضات وإضرابات شعبية ومسلحة وأجبروا على النزوح من ٥٣١ قرية ومدينة وصودرت أراضيهم ونجحت إسرائيل وقتها بمساعدة بريطانيا في إحتلال القدس الغربية و ٧٠٪ من أراضي فلسطين، ثم تمكنت إسرائيل في عام ١٩٦٧ بمساعدة الولايات المتحدة من إحتلال القدس الشرقية وبقية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، واستولى الإحتلال الإسرائيلي على العديد من الأراضي الفلسطينية بعد تدميرها وارتكاب المجازر الوحشية بها وتشريد أهلها مثلما حدث في ديرياسين... هذا هو الواقع الذي عاشه الفلسطينيون فنصفهم يعيش داخل الأراضي المحتلة في ظل إستعمار وحش بربري، ونصفهم الآخر لاجئون يعيشون إما في المخيمات بالدول العربية المجاورة أو في المدن في ظل ظروف معيشية وإجتماعية وإقتصادية وصحية وتعليمات قاسية فضلا عن شرعية وجودهم في تلك الدول وحرمانهم من كثير من حقوقهم المدنية والإجتماعية. وبعد مرور ٥٢ عاما على إحتلال فلسطين وطرد الفلسطينيين وطرد الفلسطينيين من أرضهم أصبح واضحا للجميع أن القضية الفلسطينية لن تموت وأنها لا تزال حية داخل نفس كل فلسطيني وعربي ومسلم، وأن هذا الشعب الفلسطيني الذي لم يتمكن حتى الآن من ممارسة حقه الطبيعي من العيش في وطنه مازال مصرا على ذلك، وأن الفلسطينيين استطاعوا إفشال المخططات الإسرائيلية بتمسكهم بهويتهم الوطنية وإصرارهم على المقاومة..... وما هي أرواح الشهداء فهل تقض مضاجع العالم، ودماء الأبرياء فهل توخر مابقي من الضمير الإنساني حيا ومناظر التخريب والتدمير الإسرائيلي تقول للعالم إن الشر أصبحت له دولة حاكمة وأن سفك الدماء تحمية الشرعية الدولية.

وما هو العالم يشهد على أرض الواقع فصلا من فصول الإبادة ويسمع درسا من دورس الخلود ويقرأ صفحة من تاريخ حي مجيد يسطرها فتية مؤمنون بالحق ونساء صابرات وأطفال لم يمهلهم الزمان وجاءتهم الكوارث فأمسكوا بالحجر وهم في مهاد الطفولة وأسلموا صدورهم للسلاح بعد أن افتقدوا من البشرية صدرا جانيا، هذه الطفولة الفلسطينية التي تتلقى دروس الحياة من طائرات «الآباتش» الإسرائيلية التي تمطرهم بالموت والنار والهلاك والدمار فتحت عيونها على الدبابات الإسرائيلية تقصف البيوت الآمنة وتمتلي ذاكرتها بصورة الجندي الإسرائيلي الذي يحمل سلاحه ويصوب فوهته صوب لحوم البشر يقتل وكأنه يتسلى ويذبح ويدمر الممتلكات وكأنه خارج في نزهة أن الطفل الفلسطيني مرتعا فيه يلعب وليس ساحة عنف أعمى فيه يقتل، وتجذ فيها أمهاتنا مايدعو الى البسمة بعد عقود من البكاء، ويجد فيها شباب فلسطين موقعا في هذا العالم الذي يدعى المدينة والتحضّر وهو لم يزل عامرا بكل أشكال الهمجية والبربرية.

أسماء الحسيني



نظمت الجمعية المصرية للكاريكاتير معرضاً فنياً في جامعة الدول العربية للتضامن مع الشعب الفلسطيني وانتفاضة الأقصى وأظهر إلهاماً الوجه البشع لقوات الاحتلال الاسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين العزل الذين تعرضوا لطلقات البنادق وصواريخ الطائرات والدبابات والأسلحة الرشاشة وهم يعبرون عن رفضهم للاحتلال الاسرائيلي وتمسكهم بالأرض الفلسطينية. وعبرت صور المعرض الفني التي اشترك في رسمها كل فنان الكاريكاتيري في مصر وعدد من الرسامين الشباب على ادانة الصلف الصهيوني والمجازر التي اشترك فيها باراك وشارون من وجهات نظر مختلفة حيث عبر كل فنان عن رأيه وأظهر بشاعة العدوان الاسرائيلي على الشيوخ والاطفال خاصة استشهاده

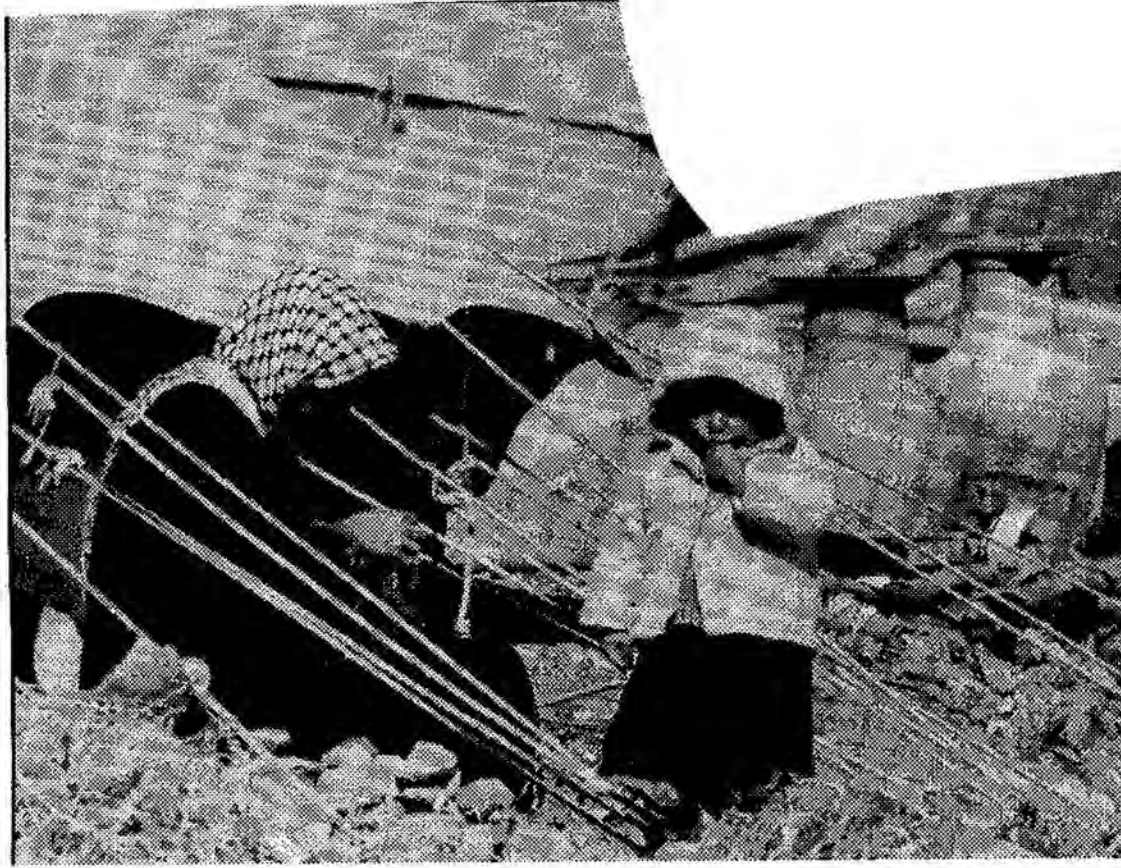
الطفل الفلسطيني محمد الدرة. قد قام الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية بتفقد المعرض وعبر عن شعوره بالفخر لانه يرى شباب مصر وهم يعبرون بالريشة عن تضامنهم مع شعب فلسطين وادانتهم للمجازر الوحشية التي ارتكبتها ضد المواطنين الفلسطينيين. وقال عبد المجيد خلال تفقده لوحات المعرض ان لديه يقينا كاملا ان قيادتنا تعلم جيدا ما ستفعله وتقدر وتحسب حسابات دقيقة جدا والمسألة ليست تهورا أو اندفاعا وإنما بحسابات دقيقة وأعطى مثالا في درس ٧٣. ونبه الى ضرورة التفكير الجيد والحسابات الدقيقة حتى لانقع في أي خطأ لان الطرف الاسرائيلي ينتظر أخطائنا وقد استفاد منها في الماضي. وأكد ثقته التامة في الشعوب والقيادات العربية مؤكدا ضرورة عدم ترك فرصة للطرف الاسرائيلي ليفسد ثقتنا بأنفسنا. وقال الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية ان العالم



في معرض
بالجامعة
العربية
رسامو
الكاريكاتير
يتضامنون مع
الانتفاضة

شاهد ورأى بشاعة الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وخير مثال على ذلك استشهاده الطفل محمد الدرة مؤكدا ان هذه الممارسات ضد الشعب الفلسطيني لن تمر مرور الكرام. وأوضح الفنان مصطفى حسين رئيس الجمعية أن كل رسامي مصر حين سمعوا ما يحدث من أعمال بربرية على أرض فلسطين حدث بداخلهم حماس للمشاركة بالريشة في ساعات قليلة من أجل إقامة هذا المعرض الذي يعبر عن الصلف الاسرائيلي والهجمات الغاشمة البربرية على الشعب الفلسطيني. وأشار الى أن المعرض تم اقامته في داخل جامعة الدول العربية باعتبارها بيت العرب جميعا حتى يكون المكان له دلالة وسيعاد عرض هذه اللوحات أثناء انعقاد مؤتمر القمة ووسيطوف محافظات مصر ونأمل ان يعرض في العواصم العربية.

محمد مبروك



في القدس - زهرة المدائن - يعيش الفلسطينيون في
مأساة لا يدرك مدى حجمها الا من يراها بنفسه أكواخ من
الصفائح تعيش فيها أسر بأكملها، كاميرات المراقبة
الاسرائيلية تنتشر في كل مكان الاسرائيليون يستخدمون مكبرات الصوت والأغاني
في التشويش على شعائر الصلاة بالمسجد الأقصى، البنادق مصوية دائما الي
رؤوس المصلين، الاتفاقيات تحت ساحة الأقصى تحولت الى كازينوهات ومطاعم صور
كثيرة تبرز مأساة شعب يعيش في جحيم الاحتلال الاسرائيلي.
في الطريق الى المسجد الأقصى رأيت عدد كبير من الاكواخ الصفائح التي لا تزيد
مساحة كل منها عن ٩ أمتار تعيش فيها أسر فلسطينية كاملة لدرجة أن الأطفال
يضطرون الى المبيت في الشارع أمام الكوخ لأن الكوخ لايسعهم جميعا مع الام
والأب لضيق المكان والغريب أن الاراضي التي توجد عليها الاكواخ ملك لهذه الاسر
الفلسطينية لكنها لا تستطيع البناء عليها لأن السلطات الاسرائيلية تمنع ذلك
وفي القدس العربية وفي المنطقة المحيطة بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة توجد ٤
آلاف كاميرا مراقبة تصور كل شيء وتنقل مباشرة الى غرفة عمليات اسرائيلية
خاصة بمراقبة القدس الشرقية لاحصاء كل حركة وسكنة على الفلسطينيين.
وفوق أبواب مدينة القدس القديمة المؤدية للمسجد الأقصى يقف الجنود
الاسرائيليون في وضع الاستعداد مصوبين بنادقهم الى العابرين، وفي ساحات
المسجد تنتشر هؤلاء الجنود بالقنابل المسيلة للدموع والبنادق دائما الى رؤوس
المصلين والداخل الى المسجد الأقصى يلاحظ وجود ثلاثة أبواب مغلقة بصفة دائمة
هي أبواب المغارة والرحمة والبراق التي أغلقتها السلطات الاسرائيلية منذ عدة
سنوات. وفي داخل المسجد بلغت انتباهنا وجود دولاب زجاجي كبير يحتوى على
القنابل والرصاص الاسرائيلي الذي استخدم في مذبحه الأقصى التي راح
ضحيته ٢١ من المصلين عام ١٩٩٨، وفي دولاب زجاجي آخر خارج المسجد يتم
عرض الملابس التي كان يرتديها هؤلاء أثناء استشادهم كدليل حي وقوى على
بربرية اسرائيل وعدم تورعها عن تدبير أى مذبحه للفلسطينيين حتي لو كانوا داخل
مساجد الله. ورغم قدم المسجد الأقصى وتهالكه فان السلطات الاسرائيلية تمنع
دخول أى مواد بناء الى المسجد لترميمه لأنها تسعى الى هدمه بأشكال شتى
للتنقيب أسفل عن الهيكل المزعوم وفي هذا الاطار تقوم اسرائيل بخفر عديد من
الاتفاقيات أسفل المسجد من بينها نفق حولته الى مطعم وكازينو! وفي وقت صلاة
المغرب والعشاء يطلق الاسرائيليون الأغاني عبر مكبرات الصوت في المناطق
المحيطة بالأقصى للتشويش على المصلين، كما تجبر السلطات الاسرائيلية
الفلسطينيين على اغلاق محلاتهم في القدس الشرقية أثناء العطلة اليهودية من بعد
ظهر يوم الجمعة الى مساء يوم السبت، حيث تطلق جرس انذار كبير في المنطقة في
الساعة السادسة من مساء يوم الجمعة لاغلاق المحلات والفلسطيني الذي لا يغلق
محله يتعرض للضرب وتحطيم المحل.
ورغم كل هذه المأساة فان الشعب الفلسطيني مازال صامدا في مكانه يدافع عن
أرضه ووطنه ويؤمن بأن التخلص من هذا الكابوس أت لا محالة فهي حتمية الهية.

القدس - طارق عزب

أكواخ الصفائح

الفلسطينية

تحتل بالأقصى

والبنادق

الاسرائيلية

فوق رؤوس

المصلين

يبلغ عدد اللاجئين في سوريا نحو نصف مليون فلسطيني يتمتعون بكل حقوق المواطنة باستثناء الترشيح والانتخاب في المجالس التشريعية ولا توجد دولة في العالم تمنح اللاجئين الفلسطينيين حقوق المساواة كما تفعل سوريا ويتجمع اللاجئون الفلسطينيون سكنياً في منطقة مخيم اليرموك جنوب العاصمة السورية وقد بدأ توافد اللاجئين الفلسطينيين إلى سوريا منذ الأيام الأولى لنكبة فلسطين عام ١٩٤٨ في إطار الحركة الطليعية داخل الأقليم وكما يقول حسان قداح أحد المعمرين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيم اليرموك عندما غادرنا بلادنا في ٤٨ تصورتها أياماً معدودة ثم نعود ولكن الأيام مرت وتوالت وأدركنا أننا سنستمر هنا لفترة طويلة . ولم تكن حياة اللاجئين سهلة أبداً فقد بقوا لسنوات عدة يعيشون داخل الخيام والأكواخ في منطقة اليرموك حتى أصدر الرئيس الراحل حافظ الأسد قرارات كان من شأنها أن تمتع الفلسطينيين بكافة حقوق المواطن السوري من تعليم ورعاية صحية وتوظيف وبدأت الحكومة في تحويل المخيم لحى سكنى ومنح اللاجئين منازل جديدة بديلة عن الخيام والأكواخ . وعلى الرغم من انخراط الفلسطينيين في مجتمعاتهم الجديد فإن القيادة السورية ظلت واعية لوجود الفواصل التي تمنع تلاشي الهوية الفلسطينية وتأكيد الوضع القانوني لهم على الرغم من تمتعهم بحقوق المواطن السوري.

دمشق . من محمود عبد الوهاب



اللاجئون في سوريا وأحلام العودة





و اللاجئين في الاردن يعانون حياة صعبة جدا في حياتهم في المخيمات و تواجه اعداد كبيرة منهم البطالة و بعضهم من لاجئي ٦٧ لم يحصلوا علي جواز سفر أردني و لكن حياة المخيم الذي يشبه القرية الصغيرة ساعدهم في الحفاظ علي عاداتهم و تقاليدهم و التمسك بهويتهم و الثقة في العودة الي فلسطين.. هذا ما يؤكدون عليه دوما في أفراحهم و أغانيهم و أخيرا في مظاهراتهم العارمة التي خرجت لنصرة انتفاضة الأقصى.

يعتبرونه مؤهلا ليكون وطننا بديلا لهم لعدة أسباب في مقدمتها أن الاردن كان أول من استقبل اللاجئين في بداية نزوحهم عام ٤٨ و لأن الكثير من الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية و أصبح لبعضهم وضع مميز و دخل عدد منهم البرلمان الأردني و لكن الفلسطينيين في الاردن مازالوا يصرون علي رفض محاولات تذويبهم في المجتمع الأردني ، و مازالت الاجيال الجديدة التي ولدت في المهجر و لم تر فلسطين تتمسك بهويتها .

مازالت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين علي مشارف المدن الأردنية شاهدا حيا علي الجرائم الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني . اللاجئين الفلسطينيون الذين يقدر عددهم في الاردن بحوالي مليون و نصف المليون لاجئي يمثلون ٤٠ في المائة من مجموع اللاجئين مازالوا يطمون بالعودة الي بيوتهم و قراهم و مازالوا يحملون عقود بيوتهم بفلسطين و مفاتيحها ، وهو ما يحبط خطط اسرائيل و احلامها الخاصة بتوطين الفلسطينيين في الاردن الذي

**أكثر من مليون لاجئي
بالاردن مازالوا يتمسكون
بهويتهم**

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ٢٥ أغسطس ٢٠٠٠

مسؤول ملف اللاجئين في السلطة الفلسطينية: شطب اسمي من الوفد المفاوض يضعني في وضع «المستقل»

أسعد عبد الرحمن يؤكد لـ «الشرق الأوسط» أنه باق في اللجنة التنفيذية وسيحدد موقفه في ضوء الاتفاق

لندن: علي الصالح



أسعد عبد الرحمن مسؤول ملف اللاجئين في السلطة الفلسطينية

أدى تشكيل الوفد الفلسطيني الى مفاوضات كامب ديفيد الى تدمير في اوساط بعض المسؤولين الفلسطينيين خاصة الذين يتحملون مسؤولية بعض ملفات قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية المطروحة في كامب ديفيد وهي القدس واللاجئون والحدود والمستوطنات وغيره.

أكد ذلك الدكتور أسعد عبد الرحمن مسؤول ملف اللاجئين في السلطة الفلسطينية بقوله انه يعتبر نفسه مقالا من منصبه بعد ان شطب اسمه من الوفد الفلسطيني الى مفاوضات كامب ديفيد. لكن الدكتور عبد الرحمن أكد تمسكه بعضوية اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية. وقال عبد الرحمن في اتصال هاتفي أجرته معه لـ «الشرق الأوسط» اثناء وجوده في أكسفورد في بريطانيا للمشاركة في ندوة حول القضية الفلسطينية وعملية السلام، «الواقع ان الغاء عضويتي في الوفد الفلسطيني المفاوض وأنا مسؤول ملف اللاجئين منذ 4 سنوات يعني وضعي في وضع المستقل».

وأضاف القول «أما بالنسبة لعضويتي في اللجنة التنفيذية للمنظمة فهذا القرار لا يمسها لأنها ترتبط بموضوع الاتفاق الذي سيعرض على اللجنة التنفيذية. وإذا ما جرى التوصل الى اتفاق

فإنني عندئذ سأحدد موقفي الشخصي والسياسي في ضوء طبيعة الاتفاق». وهو بذلك ينأى بنفسه عن أي نتائج بشأن قضية اللاجئين التي قد تسفر عنها مفاوضات كامب ديفيد المتواصلة منذ 11 يوليو (تموز) الجاري دون أي نتائج تذكر حتى الآن.

وأكد عبد الرحمن انه جرى الاتفاق داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على ان يكون عضوا في المفاوضات. وقال «اتفق في اجتماع للجنة التنفيذية عقد قبل حوالي 3 اشهر وبموافقة الرئيس عرفات على ان اكون عضوا في الوفد المفاوض». وأضاف «لا اتفق شخصيا ولا ارى منطقا في وجهة النظر التي تستبعد مسؤولي الملفات مثلي او فيصل الحسيني (مسؤول ملف القدس) او غيرنا».

والحقيقة ان الدكتور عبد الرحمن ليس وحده الذي يشعر بالاستياء ازاء تشكيل الوفد الفلسطيني المفاوض، فقد ذكرت مصادر فلسطينية ايضا ان الحسيني نفسه مستاء من قرار استبعاده رغم انه كان في اطار الوفد العام وليس المفاوض في كامب ديفيد.

ولم يسافر الحسيني الى واشنطن كعضو في الطاقم السياسي المكون من اعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة السبعة في الوفد الفلسطيني الذين منع الاميركيون 3 منهم وهم سليمان النجاب ممثل حزب الشعب في اللجنة التنفيذية وتيسير خالد ممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وسمير

غوشة ممثل جبهة النضال الشعبي من الوصول الى كامب ديفيد واختارت وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت لقاءهم خارج الكامب في محاولة لاحتواء الغضب الفلسطيني الرسمي. وعاد الحسيني الذي زار دمشق لتقديم التهاني بانتخاب الرئيس بشار الأسد، من واشنطن احتجاجا على عدم وجود شيء يفعله كما فعلت ذلك الناطقة حنان عشاوي وكذلك النجائب وخالد وغوشة.

وذكرت المصادر الفلسطينية التي طلبت عدم ذكر اسمها ان الوفد الفلسطيني المفاوض في كامب ديفيد لا يضم اي مقدسي في عضويته باستثناء احمد قريع (ابو علاء) رئيس الوفد الى مفاوضات الوضع النهائي، وهو كما قالت المصادر في الحقيقة ليس من القدس نفسها بل من بلدة ابو ديس التي ستدخل في اطار المدينة وتضم مبنى المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد الذي يترأسه ابو علاء.

ويتكون الوفد الفلسطيني الذي كان يضم 50 شخصا من 4 طواقم هي: السياسي المشرف على المفاوضات ويضم اعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة السبعة في الوفد وهم الى جانب عرفات ابو مازن وياسر عبد ربه وزير الاعلام والنجائب وخالد وغوشة والحسيني. والتفاوضي ويضم عرفات وابو مازن وابو علاء وعبد ربه ونبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي وصائب عريقات كبير المفاوضين ونبيل ابو ردينة المتحدث الاعلامي باسم عرفات وحسن عصفور عضو وفد المفاوضات النهائية واكم هنية رئيس تحرير صحيفة «الايام» وخالد سلام المستشار الاقتصادي الى جانب الحارسين الشخصيين للرئيس عرفات. وعودة الى الدكتور عبد الرحمن وسؤاله عن سبب عدم تقديمه الاستقالة من منصبه احتجاجا على استئنائه من الفريق التفاوضي قال «انا فضلت ان اوضح موقفي مباشرة للجمهور». وعن الطرف الذي اقر قائمة اسماء الوفد وابعاده والحسيني عن فريق المفاوضات اذا كان هناك قرار لجنة تنفيذية في هذا الصدد، قال عبد الرحمن «ليس لدي شيء محدد لكن كل ما اقول ان هذا القرار اتخذته القيادة وانا من حقي توضيح موقفي للمستعربين منه. والقصد من التوضيح ليس المطالبة بالمشاركة في المفاوضات لكن معرفة السبب لشطب اسمك والتأكيد على انك في وضع المستقل».

واختتم الدكتور عبد الرحمن حسين بالقول انه «واذا يلزم توضيح هذه الحقيقة امام الرأي العام، اضيف انني اؤيد بقوة وقدنا المفاوضات بقيادة الاخ ابو عمار، في انجاز اهدافنا الوطنية الثابتة وفقا لقرارات الشرعية الدولية والمجالس الوطنية والمركزية بما فيها المجلس المركزي الاخير الذي عقد في غزة قبل حوالي الاسبوعين»

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠

موعد انعقاد القمة اللبنانية- السورية لم يتحدد بعد

الحص يؤكد في كلمته بالجمعية العامة للأمم المتحدة رفض لبنان توطين اللاجئين الفلسطينيين في أراضيه

إطلاق سراح المعتقلين والرهائن اللبنانيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، كما سيدعو الدول القادرة إلى مساعدة لبنان من أجل تمكينه من إعادة اعمار وانماء القرى والبلدات الجنوبية المحررة.

وقالت مصادر صحفية لبنانية إن الحص سيلتقي خلال إقامته في نيويورك مع عدد من وزراء خارجية الدول المشاركة ومنهم وزراء الدول المانحة حيث يبحث معهم الاستعدادات الخاصة بانعقاد مؤتمر الدول المانحة.

وسيؤكد الدكتور الحص تمسك لبنان بانعقاد المؤتمر في موعده المبدئي يومي ١٠ و ١١ أكتوبر المقبل لأن لبنان يضع في حساباته احتمال تبني بعض الدول المانحة الاتجاه لتأجيل المؤتمر إلى ما بعد تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة.

وأشارت إلى أن عددا من الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا ابلغت عبر سفاراتها في بيروت الحكومة اللبنانية أنها تفضل تأجيل مؤتمر الدول المانحة إلى ما بعد تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة.

ومن ناحية أخرى أصيب فتى لبناني بجراح من جراء انفجار لغم أرضي من مخلفات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة «كفرا» جنوب لبنان.

ويذكر أن الاحتلال الإسرائيلي خلف وراءه بعد انسحابه من جنوب لبنان في نهاية مايو الماضي ألقا من الألغام الأرضية التي تسبب انفجار بعضها في سقوط العديد من الضحايا المدنيين اللبنانيين.

بيروت- من حسين ثابت ووكالات الأنباء: أكد رئيس الوزراء اللبناني الدكتور سليم الحص أنه لم يتحدد بعد موعد لقاء الرئيس اللبناني العماد اميل لحود مع الرئيس السوري بشار الأسد عازيا ما يحكى عن هذه القمة إلى معلومات صحفية.

وفي الوقت نفسه قالت مصادر وزارية لبنانية إن خطوط الاتصال بين بيروت ودمشق مفتوحة وكذلك المشاورات وأنه إذا دعت الحاجة إلى مثل هذه القمة وتقررت فلن يكون موعدها سرا.

أشارت المصادر إلى أن الذين يستعجلون هذه القمة هم الذين يستعجلون حسم بعض القضايا وفي مقدمتها تشكيل الحكومة الجديدة في لبنان التي كما يبدو لاتزال تحتاج إلى مشاورات دقيقة وتقييم لكل المعطيات والظروف الراهنة وفي طليعتها الأوضاع الاقتصادية المتردية.

ومن جهة أخرى يغادر رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور سليم الحص بيروت اليوم متوجها إلى نيويورك على رأس وفد لبناني لتمثيل بلاده في افتتاح الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة. حيث يلقي كلمة لبنان أمام الاجتماع.

ويستعرض الحص في كلمته أوضاع لبنان العامة والاقتصادية لاسيما بعد تحرير الجنوب والبقاع الغربي وتأثير ذلك على مستقبل البلاد، وموقف لبنان الوطني الثابت من عملية التسوية السلمية في المنطقة وضرورة استعادة الحقوق السورية واللبنانية والفلسطينية كاملة ورفض التوطين للفلسطينيين المقيمين في لبنان. ويطالب الحص المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل



سليم الحص

قضية اللاجئين المنسية الى أين؟

قضية القدس بوصفها النقطة الأخيرة الباقية التي أدى الاختلاف عليها الى نسف المفاوضات، مما يوحي بان اتفاقاً على النقاط والقضايا الأخرى المثيرة للجدل مثل اللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه قد حصل.

بل ان الرئيس كلينتون حرص في رسائله الى عدد من الزعماء العرب على التأكيد ان الاتفاق كان وشيكاً وممكناً لولا الخلاف على مصير القدس والسيادة على المقدسات واقترح تأجيل بت مصير القدس ليتسنى له الدعوة إلى قمة جديدة للتوقيع على اتفاق نهائي على القضايا الأخرى على ان تجري في المستقبل مفاوضات بين الدولتين، الفلسطينية والاسرائيلية لحل هذه المعضلة المستعصية.

ومع التمسك بالحق العربي والاسلامي في تحرير القدس وانتقاد المقدسات، فإن القضايا الأخرى، وعلى رأسها قضية اللاجئين لا تقل أهمية عن المدينة المقدسة. ولا اعتقد بان ما تسرب من معلومات يبشر بالخير بالنسبة إلى مصير أكثر من ٥ ملايين لاجئ يعيشون محنة اليمه منذ أكثر من نصف قرن.

ما هو متداول الآن يبين بوضوح ان اسرائيل ترفض بعناد تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ولا سيما منها القرارات ١٩٤ و ٢٤٢ و ٢٣٨ التي تؤكد حق اللاجئين في العودة الى ديارهم وبيوتهم وأراضيهم أو التعويض عليهم تعويضاً عادلاً. ويمكن تلخيص الخطوط العامة لما تناولته المفاوضات بالنقاط الآتية:

● رفضت اسرائيل عودة اللاجئين، كما رفضت تحمل أي مسؤولية معنوية وتاريخية ومادية عن تهجيرهم، وبالتالي رفضت يديها من موجبات المساهمة في تعويضهم.

● الأمر الوحيد الذي أبدت اسرائيل استعداداً للبحث فيه يتمثل في قبول عودة أقل من ١٠٠ ألف فلسطيني على مدى عشرين سنة في إطار ما يسمى «لم شمل العائلات» مع شروط تعجيزية تنسفها من أساسها بينها أن يكون هؤلاء من لاجئي ١٩٤٨ الباقين على قيد الحياة وأن تكون صلة القرابة مع أهاليهم في فلسطين المحتلة مباشرة.

● اقترح الرئيس الأميركي انشاء صندوق دولي لتعويض اللاجئين الفلسطينيين تراوحت أرقامه بين ٤٠ بليون دولار حسب المصادر العربية و٦ بلايين حسب المصادر الأميركية بحيث تساهم الولايات المتحدة والدول الصناعية ببليونين وتسدد الباقي الدول العربية المنتجة للنفط. وعلى رغم ضآلة هذا المبلغ، فإن من المنطقي الرد على الاقتراح الأميركي بالازدراء لأنه ما من شرعة في العالم الذي يتجج بالدفاع عن حقوق الانسان، تسلب انساناً حقه في العودة الى وطنه وأرضه وبيته في مقابل حفنة من الدولارات. علماً ان اسرائيل نفسها (هآرتس ٢٠٠٠/٧/١٥) اعترفت بأن أملاك

■ الحلول والاقتراحات المتداولة لآخراج المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية من المازق بعد انفراط قمة كامب ديفيد، ليست سوى محاولات هزيلة لذر الرماد في العيون وتدمير المخططات المرسومة لتميع القضايا الرئيسية وتزوير التسوية المفصلة على قياس المفاوضات الاسرائيلية ومزاجه ومطامعه ونياته. فلا تأجيل بت مصير القدس لسنتين أو أكثر، وربما الى أجل غير مسمى، يحل المشكلة، ولا تأجيل اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة حسب النصائح التي تلقاها المفاوضات الفلسطينية يمنع الانفجار المرتقب، مع عدم إنكار وجود إخراج للرئيس ياسر عرفات وسط الضغوط التي يتعرض لها لثنيه عن اعلان الدولة في ١٣ ايلول (سبتمبر) الجاري، وذلك إرضاء للرئيس كلينتون الذي يواجه حزبه الديموقراطي ونائبه آل غور معركة حامية في انتخابات الرئاسة، على أساس ان «تسليفه» هذه الخدمة قد تدفعه إلى التدخل لكسر الجليد واتخاذ مواقف أكثر تعاطفاً مع المطالب الفلسطينية، وهو احتمال لا يعدو كونه مجرد تمنيات واضغاث أحلام.

وهناك دوافع أخرى للضغوط والنصائح الداعية إلى تأجيل الاستحقاقين، من بينها عدم منح اسرائيل الذريعة لاتهام الفلسطينيين بنسف المفاوضات وتحميلهم مسؤولية النتائج والعواقب، اضافة الى الرغبة في مساعدة ايهود باراك على تجاوز الأزمة الداخلية التي يواجهها واحتمال فقدان وظائفه حسب تعبير الرئيس كلينتون، مع وعود «عرقوبية» بأن تسليفه مثل هذه «الخدمة» سينعكس ايجاباً على المفاوضات بمواقف مرنة يتخذها إزاء عدد من القضايا الشائكة! ومع الأخذ في الاعتبار مثل هذه النصائح والدوافع والضغوط، فإن أي عاقل لا يرى في الأفق «حلحلة» في الموقف الصهيوني ولا تخفيفاً لتصلبه وتعنته إزاء القضايا الرئيسية التي يتفق الجميع على اعتبارها قنابل موقوتة لا يمكن أحداً ان يمنع انفجارها ولا التنبؤ بنتائجها وأخطارها.

فالتأجيل المستمر لبت هذه القضايا سيزيد مخاطرها مهما طال الزمن. وما يجري تداوله يشبه الى حد بعيد اعطاء مسكن للمريض في حال الخطر يحتاج إلى جراحة عاجلة تنقذ حياته، حتى يتنا نخشى أن نصل الى يوم يكرر الراعي الأميركي قصة الجراح الذي خرج من غرفة العمليات ليبشّر أهل المريض بأن العملية نجحت... لكن المريض مات!

فاجواء التقويم التي رافقت أعمال قمة كامب ديفيد ما زالت سائدة على رغم مرور أكثر من شهرين على انفراط عقدها، إذ نفذ المتفاوضون التعليمات وحرصوا على عدم «كشف المستور» وامتنعوا عن تقديم تفاصيل عن سير المفاوضات

اتفاق السلام قد أعلن... ووقع! وما زلنا في انتظار توضيحات فلسطينية حازمة وحاسمة ترد على هذه المزاعم. فكما أن قضية القدس عربية اسلامية مسيحية لا يجوز لأي طرف أن يتفرد في حلها، فإن قضية اللاجئين قضية انسانية لا يمكن التسفرد بأي حل لا يضمن العدالة وتمكين اصحاب العلاقة من ممارسة حقهم في العودة أو طلب التعويض العادل. كما انها قضية عربية تهم دولاً عربية عدة وتحمل في طياتها بؤر تفجيرات وتوترات فصل شظاياها الى مختلف أرجاء الوطن العربي.

وفي انتظار الحسم، يبدو واضحاً أن مؤامرة التوطين، قادمة ان لم يكن اليوم فغداً، وهذا يتطلب موقفاً عربياً موحداً وخطة لمواجهة أخطارها... ودحض المزاعم الاسرائيلية بعدم القدرة على استيعاب اللاجئين في الوقت الذي يتم استيعاب مئات الآلاف من اليهود في المستعمرات الاستيطانية المقامة أصلاً بشكل غير شرعي ولا قانوني على أراضٍ يعيش أصحابها في مخيمات البؤس.

وكلنا أمل بالآي يقدم أي مسؤول فلسطيني على التصرف بقضية اللاجئين من دون اتفاق عربي واسع، وبعد استفتاء اصحاب الحق الشرعي. فعلى رغم كل ما يقال عن الظلم الصهيوني وجبروت اسرائيل وضعف العرب، والضغط على الفلسطينيين، فإن أوراق القوة متوافرة في اليد العربية والفلسطينية بالذات، وأولها ورقة الاعتراف النهائي بشرعية الاحتلال وهو ما تستميت اسرائيل للحصول عليه بشكل حاسم ونهائي لتكريس وجودها بالشرعي. ويردد الاسرائيليون صراحة ان كل اتفاقات السلام مع الدول العربية لا توازي صكاً يوقعه الفلسطينيون بالتنازل عن حقوقهم الشرعية والتاريخية والدينية والوطنية في فلسطين. وكما قال تسفي برتيل في صحيفة «هآرتس» (٢٠٠٠/٧/٣٠) انه لا يوجد خلاف في اسرائيل على أهمية الاعتراف الدولي بسيادتها على القدس وحائط المبكى والكتل الاستيطانية «لكن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات هو الوحيد القادر على منح هذه الشرعية لاسرائيل، وطالما أنه لم يوقع على «صك الاعتراف» فإن الاعتراف الدولي بسيادة اسرائيل على كل أراضيها سيبقى مختلاً وناقصاً».

انها ورقة خطيرة وقوية لا يمكن التفريط بها مهما اشتدت الضغوط حتى استجابة المطالب الشرعية. وهي ورقة يمكن البناء عليها بموقف عربي موحد وتلويح بسحبها من يد اسرائيل في أي وقت حتى تعود عن غيها، وتوافق على قرارات الشرعية الدولية من القدس الى اللاجئين حتى آخر حق من حقوق العرب.

تضاعفت ٣ مرات في السبعينات وقفزت الى أربعة أضعاف في الثمانينات. مما يعني أن قيمة املاك الفلسطينيين، وفق الحسابات الاسرائيلية، تبلغ أكثر من ٣٥ بليون دولار.

● دست اسرائيل انفسها في قضية التعويضات على طريقة تاجر البندقية عبر المطالبة بتعويض اليهود الذين غادروا الدول العربية منذ عام ١٩٤٨ وفق تقديرات بارقام فلكية، مع العلم ان هؤلاء غادروا بملء ارادتهم ووفق خطة صهيونية مدروسة لتهميشهم. أو لارغامهم على الهجرة الى فلسطين. والمؤسف ان الرئيس كلينتون تبنى طرح باراك، وقال ان قمة كامب ديفيد ناقشت الامر وكان هناك اعتراف بيهود الدول العربية كلاجئين، وأنه سيقام صندوق دولي لتعويضهم املاكهم التي تركوها.

● تقدمت الولايات المتحدة بخطة يتزامن تنفيذها مع انشاء الصندوق الدولي وتقضي بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة، وهي لبنان وسورية والأردن، إضافة إلى الدولة الفلسطينية بالطبع، على أن تنفذ اسرائيل تعهداتها بمشروع لم الشمل (١٠٠ ألف معظمهم من لبنان)، وتتعهد أميركا وأوروبا وكندا واستراليا استيعاب عدد محدد من اللاجئين.

● من بين الاقتراحات المقدمة لتصفية قضية اللاجئين توطين بضع مئات منهم في العراق في مقابل رفع الحصار عنه ليوزعوا بين الشمال الكردي والجنوب الشيعي وفق اغراءات «تأمين التوازنات الطائفية»!

● يوزع باقي اللاجئين على الدول المضيفة فتراعى حساسيات لبنان بخفض عدد المطلوب توطينهم وتجنيسهم الى النصف. كما ينقل لاجئو المخيمات في قطاع غزة الى مناطق فلسطينية أخرى في الضفة بعد تقسيمهم فئتين: لاجئي ١٩٤٨ ونازحي ١٩٦٧.

● تستبدل بوكالة الاغاثة الدولية الاونروا هيئة دولية تشرف على تنفيذ خطط التوطين والترحيل وإعادة التوزيع ودفع التعويضات. وتخصص مبالغ ضخمة للدول المضيفة لمساعدتها على توطين اللاجئين واستيعابهم.

● قبول رفض الفلسطينيين مسخططات التوطين وضم تعويض اليهود على أساس «المقاصة» مع التعويضات للفلسطينيين بحملات شرسية شبيهت حديث حق العودة بتأجيج روح صلاح الدين (الايوبي). كما اتفق زعيم ليكود ارييل شارون مع باراك في خطوطه الحمراء بقوله ان حل مشكلة اللاجئين في عامي ٤٨ و٦٧ يتم من خلال إعادة توطينهم في الدول التي يقيمون فيها اليوم، مطالباً بعدم الاعتراف بحق العودة ورفض الاعتراف بأي مسؤولية اخلاقية واقتصادية عن هذه القضية.

هذه هي محاور ما يدور من جدل حول قضية

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٦ اغسطس ٢٠٠٠

اللاجئون الفلسطينيون والتسوية الناقصة

كاتبان فلسطيني ولبناني يناقشان قضية اللاجئين وتشابكاتها الإقليمية والعربية خاصة في (الأردن وسورية ولبنان)

حق العودة

تقع مادة الكتاب في خمسة فصول متكاملة تبدأ بمناقشة قضية اللاجئين في دائرة المفاوضات، وتنتقل في الفصل الثاني لمناقشة قضية اللاجئين في الدائرة الإقليمية وتشابكاتها العربية، خاصة في الدول المضيفة للاجئين (الأردن، سورية، لبنان). وفي الفصل الثالث يتركز النقاش حول دور وكالة الاونروا والتحول الذي طرأ ويجري إلى اليوم في وظيفتها من هيئة دولية مسؤولة عن اغاثة وتشغيل اللاجئين وفق قرار تأسيسها إلى محاولة تغيير طابع عملها وتحويلها إلى هيئة تخدم عملية توطين اللاجئين حيث هم وتهجير اجزاء منهم إلى دول اسكندنافيا واستراليا وكندا وغيرها. وفي الفصل الرابع يناقش المؤلفان مبادرات النخب الفلسطينية، خاصة المهاجرة منها، في بلدان الاغتراب لخدمة قضية اللاجئين واعادة الاعتبار لحق العودة الذي يتعرض للخدش اليومي على يد الدولة الاستيطانية التوسعية العبرية وعلى



اللاجئون وحق العودة - بين المناورات التفاوضية ومقدمات النهوض الجماهيري

المؤلفان: رمزي رياح - علي فيصل

دار النشر: دار التقدم العربي - بيروت - يوليو (تموز) 2000

علي جدوان: دمشق

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، كتاب جديد في سلسلة اصدارات دار التقدم العربي/ في بيروت، وهي السلسلة التي بدأت تتوالى في الصدور منذ عام 1991 راصدة التحولات السياسية في مجرى العملية التفاوضية بين العرب والدولة العبرية الاسرائيلية على مختلف مساراتها. وخصت الدار قضايا المسار الفلسطيني/ الاسرائيلي باهمية اضافية، نظرا لحجم التشابكات والتعقيدات التي تعترض عملية التسوية على هذا المسار فضلا عن ان قضايا: (القدس واللاجئين والاستيطان..) تحتاج إلى جهد كبير عربي وفلسطيني في سياق العملية التفاوضية القاسية والجارية راهنا. ويحاول الكاتبان قراءة المشهد الراهن لقضية اللاجئين وحققهم في العودة، عبر المراحل المختلفة، وصولاً إلى تحديد النقطة التي وصلت اليها القضية الفلسطينية.

اهمية الكتاب تعود ايضا إلى مؤلفيه اللذين يعملان في الوسط الفلسطيني الشعبي والرسمي منذ سنوات طويلة. فرمزي رياح الخبير بشؤون وقضايا اللاجئين يكتب من قطاع غزة حيث أكثر من 800 ألف لاجئ فلسطيني، وعلي فيصل يكتب من لبنان حيث استعصاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وبقاؤها الملف المفتوح في الصراع بين لبنان والعدو الاسرائيلي بعد اكتمال الانسحاب إلى الخط الأزرق بين فلسطين المحتلة وجنوب لبنان.

العودة، الأمر الذي سيقود في الواقع العملي إلى الربط بين النازحين واللاجئين، ليس على قاعدة حق العودة، بل وفي السياق العام للمشروع الاسرائيلي (المدعوم اميركياً) على قاعدة اعادة التشريد والتأهيل والتوطين.

اما الفصل الثاني فيبحث قضية اللاجئين وتداخلاتها وتشابكاتها في اطارها الاقليمي، انطلاقاً من واقع توزع اللاجئين في الاقطار العربية المضيفة، ودخول هذه الاقطار على خط الحل من دون موقف موحد يرتكز على القرار 194 وحق الانسان فوق ارض وطنه. يلاحظ في هذا القسم ان البحث، يطرق باب الحدث اللبناني المتمثل في الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب والبقاء الغربي لقراءة ما سوف يعكسه من متغيرات في الموقف اللبناني، الرسمي والشعبي، من الوجود الفلسطيني في لبنان حيث ملف اللاجئين الفلسطينيين اصبح الآن بمثابة الملف الوحيد الساخن بين لبنان ودولة الاحتلال.

النخب في المهاجر الأجنبية

الفصل الثالث يسلط الضوء على عمل ودور وكالة هيئة الاغاثة الدولية التابعة للأمم المتحدة (الاونروا) في واقعها الراهن، لقراءة ما طرأ على وظيفتها من متغيرات رئيسية وهي تنتقل من منظمة لاغاثة اللاجئين وتشغيلهم إلى منظمة للتنمية الاجتماعية، تطرح مشاريع في سياقها تقدم خدمات الاغاثة. وهي بذلك تتجاوز التفويض المعطى لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة نحو دور جديد ينسجم مع توجهات لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة

يد الادارة الاميركية.

وفي الفصل الاخير يدور النقاش حول حماية حقوق اللاجئين مع ضرورة توفير الروافع العربية والفلسطينية وبالتالي الاقليمية والدولية لصيانة حق العودة لاكثر من 65% من ابناء الشعب الفلسطيني في ظل تسوية تنقسم باللاتوازن والاختلال، وفي ظل مشاريع وسيناريوهات لم تتوقف إلى الآن لشطب حق العودة واعتباره «قد مات بالتقادم» وفقاً للموقفين الاميركي والاسرائيلي.

في الفصل الاول يتم تناول قضية اللاجئين وحق العودة على ضوء العملية التفاوضية على مسارها الفلسطيني/ الاسرائيلي تحت سقف اتفاقات اوسلو وملحقاتها حيث تم اغفال القرار 194 الصادر عن الامم المتحدة عام 1948، وهو القرار الذي يكفل للاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة وتفتح الباب للمشاريع البديلة والمناقضة لهذا الحق.

وينبه المؤلفان ان مثل هذا الخطر يتهدد في الوقت نفسه حق النازحين أيضاً في العودة، وهم الفلسطينيون الذين تركوا ارض القدس والضفة والقطاع اثر عدوان يونيو (حزيران) 1967 او كانوا خارجها بقصد العمل او الدراسة لحظة وقوع العدوان. فملف النازحين ينتمي في العملية التفاوضية إلى ما يسمى بالمرحلة الانتقالية من اتفاق اوسلو، وهي انتهت رسمياً في 4/5/1999 من دون ان تنفذ شيئاً يتعلق بحق النازحين في العودة. وقد وقع الطرفان، الفلسطيني والاسرائيلي، بروتوكول «واي ريفر» ثم «سرم الشيخ» لانجاز ما تبقى من هذه المرحلة. وفي المرتين تجاهل الطرفان قضية النازحين وحقهم في

الاطراف ووفقا للرغبة الاميركية والاسرائيلية والدور الخفي للدبلوماسية الاميركية السرية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين. وعلى وقع هذا التطور الخطير، تمهد الوكالة لانسحابها التدريجي من مجالات العمل ونقل خدماتها إلى الدول المضيفة وبالتالى شطب وكالة الاونروا، وهذا الامر كان احد المطالب الرئيسية ليهود باراك في مفاوضات كامب ديفيد - 2 حيث طالب بانتهاء عمل وكالة الاونروا بعد لم شمل عدة آلاف من اللاجئين وتوطين الباقي وتهجير البعض منهم وانشاء صندوق دولي للتوطين.

الفصل الرابع من الكتاب يسلط الضوء على الوجه الآخر لقضية اللاجئين، اي اللاجئين انفسهم عبر مبادرات نخبتهم السياسية والثقافية والاجتماعية وتحركاتهم الشعبية التي باتت تنبئ بحتمية ولادة حركة مستقلة وديمقراطية للاجئين الفلسطينيين، خاصة حركة النخب في المهاجر الاجنبية. وهي نخب تسعى، حسب المؤلف، لتملأ فراغا احدثه غياب منظمة التحرير الفلسطينية وتعاكسها عن اداء دورها باعتبارها الممثل لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، في ظل حال الانقسام الذي اصابها بفعل توقيع اتفاقيات اوسلو. ويوضح المؤلف ان تحركات اللاجئين لا تهدف إلى تجاوز المنظمة نحو خيار بديل بقدر ما هي تشكل عاملا يسهم من موقعه في الضغط لصالح استعادة المنظمة لدورها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني ومرجعياً وطنياً لكل فئاته وتياراته السياسية. مما يتطلب اعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية وائتلافية واعادة الاعتبار لبرنامجها الوطني (العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس). وهو ما تؤكد مجمل مواقف اطراف الحركة الشعبية ومبادرات النخب. والكتاب على كل حال مليء بالامثلة المؤكدة لذلك.

اما الفصل الخامس والاخير فيأتي تلبيبة لضرورات بحثية فهو يعيد تلخيص ما ورد في الاقسام السابقة في موضوعات تبرز العناصر الرئيسية للبحث في محاولة تلمس الطريق نحو السبل الكفيلة بصون حق اللاجئين في العودة. ويؤكد هذا القسم على اهمية تمسك اللاجئين بحقوقهم في العودة وتأكيد عدم اعترافهم بأي اتفاقات او معاهدات تتنازل عن حقوقهم في العودة او تساوم عليه او تقايض بينه وبين اي من الحقوق الوطنية الاخرى. فحق العودة إلى جانب كونه حقاً جماعياً، هو في الوقت نفسه حق فردي لا يسقط بالتقادم ولا يلغيه تجبر ظالم او اتفاق جائر.

المصدر : الحياة
التاريخ : ٢٣ يولية ٢٠٠٠

لاجئون فلسطينيون يتظاهرون مطالبين بالتمسك بحق العودة

التظاهر حيث وصلوا.
وردد المتظاهرون شعارات تؤكد حقهم في العودة الى مدنهم وقراهم في اسرائيل ورفعوا يافطات كتب عليها «لا سلام من دون عودة اللاجئين» و«لا تنازلات عن حقوقنا».

ونظمت التظاهرة حركة «فتح» وكان مقررا تنظيم تظاهرات مشابهة في رام الله وغزة.

وقال النائب حسام خضر ان رئيس المجلس التشريعي احمد قريع اتصل به من كامب ديفيد وطلب منه ضمان ان تسيير التظاهرة بشكل سلمي.

■ غزة، نابلس - «الحياة» اب
تظاهر عشرات اللاجئين الفلسطينيين امس عند نقطة تفتيش اسرائيلية قرب قرية دير شاره احتجاجا على تهجيرهم من ديارهم في اسرائيل وطالبوا الرئيس ياسر عرفات بعدم التنازل في قضية اللاجئين في مفاوضات كامب ديفيد.

وخرج نحو ١٦٠ لاجئا من مخيمي بلاطه والعين قرب نابلس نحو «الخط الاخضر» الفاصل بين اسرائيل والضفة الغربية عندما اعترضتهم قوات اسرائيلية ومنعتهم من التقدم، فقررُوا

المصدر: الحياة
التاريخ: ١٩ يولية ٢٠٠٠

اللاجئون الفلسطينيون يرفضون أي حل ينتقص من حقوقهم في العودة والتعويض

□ غزة - «الحياة»

للامم المتحدة في الحادي عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، في مادته ١١ على أنه «تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عملياً، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة، وتوعز (الجمعية العامة) الى لجنة التوفيق لتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تاهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ودفع التعويضات لهم» ويشير العراييد الى ان المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة تنص بوضوح على ضرورة عودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم فور انتهاء الحرب، وأنه لا يحق لدولة الاحتلال ان تهجر أحداً من أراضيها.

وطالب العراييد الدولة العبرية بالاعتراف بمسؤوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين وتطبيق القرار ١٩٤، وان تعتذر من الشعب الفلسطيني عما ارتكبه في حقهم من مجازر وطرود وتشريد.

ورداً على سؤال لـ«الحياة» عن موقف اللاجئين واللجان الشعبية التي تمثلهم في حال تم التوصل الى اتفاق في قمة كامب ديفيد ينتقص من حقوق اللاجئين، قال العراييد: «سنرفض هذا الاتفاق، وسنصر على موقفنا ومطلبنا الشرعي والقانوني والتاريخي بتطبيق القرار ١٩٤».

وزاد ان المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه «لا يحرم اللاجئ من حقوقه وأمواله حتى لو تم الاتفاق ما بين دولة الاحتلال وممثلي الاقليم المحتل» لتسوية مشكلة اللاجئين. وإضافة الى أن حق العودة للاجئين وتعويضهم حق جماعي يقول العراييد أنه حق فردي وأن «الأملاك الخاصة والفردية لا يستطيع أحد ان يتنازل عنها إلا صاحب الحق، وبالتالي لا يجوز لأحد التصرف فيه» في إشارة الى عدم أحقية منظمة التحرير أو السلطة الوطنية في التصرف أو التفريط بحقوق اللاجئين.

وتابع قائلاً: «لسنا سلعة تباع أو تشتري» وذلك في إشارة الى تصريحات أدلى بها مستشار الرئيس عرفات الاقتصادي خالد سلام (محمد رشيد)، الذي طالب العالم بمبلغ ٤٠ بليون دولار أميركي للدولة الفلسطينية وتعويض اللاجئين. وأضاف: «نحن ضد الاستفتاء على الملكية الفردية للاجئين أو التصرف بها».

■ رفض اللاجئون الفلسطينيون اقتراحات اسرائيلية تقضي بإعادة آلاف منهم الى الدولة العبرية ضمن اطار لم شمل العائلات، والحالات الانسانية كتفسير اسرائيلي لتطبيق القرار الدولي رقم ١٩٤.

وقال عبدالله العراييد رئيس المكتب التنفيذي للجان الشعبية للاجئين في قطاع غزة: «نرفض هذه الاقتراحات جملة وتفصيلاً».

وكانت صحيفة «هآرتس» العبرية نشرت في عددها الصادر أول من امس نبأ مفاده ان رئيس الحكومة الاسرائيلية ايهود باراك يدرس امكان الاعتراف بالقرار ١٩٤.

واضافت الصحيفة نقلاً عن مصادر اسرائيلية ان باراك طرح في قمة كامب ديفيد اقتراحاً يقضي بأن يتضمن بند اللاجئين في اتفاق الإطار كل التفاهات حول حل مشكلة اللاجئين وهي: استيعاب عشرات الآلاف منهم في الدولة العبرية في اطار جمع شمل العائلات واعتبارات انسانية، واستيعاب آخرين في الدولة الفلسطينية، وتعويض دولي لاعادة تاهيل اللاجئين في أماكن سكناهم.

وقال العراييد لـ«الحياة»: «نرفض تماماً ما طرحه باراك، ونطالب بعودة جميع اللاجئين الى ديارهم التي هجروا منها عام ٤٨، وتعويضهم عن السنوات الـ٥٢ الماضية نظير استغلال املاكهم وأراضيهم، وفقاً للقرار ١٩٤».

ونقلت «هآرتس» عن مصادر اسرائيلية قولها ان ثمة مجالاً لإعادة النظر في القرار ١٩٤ لأنه لا يلقي على «اسرائيل» مسؤولية واضحة عن خلق مشكلة اللاجئين، وذكره في الاتفاق مع الفلسطينيين يغلق الطريق امام مطالب أخرى في هذه المسألة ويعزز الشرعية الدولية.

ولا تزال الدولة العبرية ترفض الاعتراف بالقرار ١٩٤، وتصر على عدم مسؤوليتها من خلق مشكلة اللاجئين، التي نشأت أصلاً لدى قيامها عام ١٩٤٨. وحمل العراييد المسؤولية التاريخية والسياسية والاخلاقية عن نشوء مشكلة اللاجئين للدولة العبرية، مشدداً على ان القرار ١٩٤ نفسه يحملها المسؤولية، داعياً بذلك صحة الرواية الاسرائيلية. وينص القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٨ يولية ٢٠٠٠

مسيرات فلسطينية تطالب بإطلاق سراح المعتقلين و ضمان حق العودة للاجئين ورحيل المستوطنين

انتفاءاتهم السياسية»
وخاطب عبد الرزاق الرئيس
عرفات قائلا «نحن نخوض معك
معركة السلم ومعركة الحرب، ونحن
معك وخلفك كل شعبنا الفلسطيني
من اجل تحقيق اهدافنا الوطنية في
الحرية والسلم»
واضاف «ان موضوع الاسرى
هو احد المواضيع المهمة المطروحة
في كامب ديفيد وسيكون في اطار
اي اتفاق مقبل»، مؤكدا ان عام 2000
هو عام الافراج عن اسرى
الفلسطينيين من سجون الاحتلال.
واكدت جمعية الاسرى
والمحربين (حسام) في بيان
«جاهزية جموع المحربين الاسرى
في الانخراط للدفاع عن الحق
الفلسطيني في احقاق الثوابت
الفلسطينية وعلى رأسها حق
العودة وتقرير المصير وبسط سيادة
الدولة الفلسطينية وعاصمتها
القدس الشريف على جميع الاراضي
الفلسطينية وحق عودة اللاجئين
حسب القرار 194 الصادر عن
الجمعية العمومية للأمم المتحدة»
واضاف البيان «اننا مصرون
على اطلاق سراح اسرى الثورة
الفلسطينية من سجون الاحتلال
واقرار النص الصريح حول ذلك
واعذار حكومة اسرائيل عن كل ما
اقترفته من مذابح واعتقال واصر
بحق أبناء الشعب الفلسطيني
والتعويض الكامل عن الاضرار
التي لحقت بهم جراء ذلك»

غزة - أ.ف.ب: نظمت أمس
مسيرات في اماكن مختلفة من قطاع
غزة شارك فيها الآلاف من اهالي
المعتقلين الفلسطينيين في السجون
الاسرائيلية واللاجئين في مخيمات
القطاع مطالبين بالافراج عن ابنائهم
و ضمان حق العودة للاجئين وازالة
المستوطنات.

وانطلقت مسيرة من امام مقر
الصليب الاحمر الدولي في غزة
وجابت شوارع المدينة باتجاه مقر
المجلس التشريعي الفلسطيني
شارك فيها حوالي ألف من اهالي
المعتقلين وبعض المحررين الذين
قيّدوا انفسهم بالسلاسل الحديدية.
وردد المتظاهرون شعارات مثل
«قولوا لياسر عرفات الاسرى هم
الخيار والحرية لحملة البندقية»
ورفعت لافتات تقول «لا سلام مع
بقاء الاسرى في سجون الاحتلال
ويجب ان تكون اولويات المفاوضات
اطلاق سراح جميع الاسرى من دون
استثناء».

وقال هشام عبد الرزاق وزير
شؤون الاسرى للصحافيين اثناء
المسيرة «نوجه رسالة الى قمة
«كامب ديفيد» باسم الشعب
الفلسطيني والاسرى الفلسطينيين،
نحن خلفك يا ابو عمار وخلف
السلم الذي يؤدي الى اعادة
القدس وحق العودة للاجئين
والدولة الفلسطينية وعاصمتها
القدس الشريف واطلاق سراح كل
اسرانا كافة بغض النظر عن

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٤ يولية ٢٠٠٠

مفتي القدس يفتي بعدم جواز قبول اللاجئين التعويض والشيخ ياسين يحدد تأييده المشروط لـ "هدنة مؤقتة"

بيع أراضيها وشرائها. وتابع صبري في هذا السياق: «واستناداً لذلك فإنه لا يحق للاجئ ان يقبل بالتعويض فقط لأنه سيعتبر بيعاً لأرضه، وهو ما يتناقض مع الدين الاسلامي والشريعة الاسلامية». وأكد صبري ان «اللاجئ الذي لا يريد العودة لا يحق له قبول التعويض مهما كانت الاسباب»، مضيفاً ان «من حق اللاجئ الثابت العودة الى دياره والمطالبة بالتعويض عن الاضرار وعن المأساة التي لحقت به وبأبنائه وأحفاده». وكان مفتي القدس والديار الفلسطينية حذر الجمعة من المساس بالمسجد الأقصى في المدينة المقدسة الذي يعتبر ثالث الحرمين الشريفين في الاسلام. وأكد مفتي القدس في بيان: «اننا نفضل الموت والاستشهاد على ان نرى المسجد الأقصى في ايدي المتطرفين». وأضاف البيان: «إذا كان (اليهود) اولمرت (الرئيس الاسرائيلي لبلدية القدس) يظن ان الحرم القدسي سيكون مثل الحرم الابراهيمي في الخليل الذي دنسه اليهود بعدوانيتهم فإنه واهم، ونحن نود ان نؤكد لأولمرت واتباعه ان المساس بالمسجد الأقصى سيؤدي لمذابح وبحور من الدماء».

العام ١٩٨٩ بالسجن المؤبد على ياسين لتأسيسه حركة «حماس» واصدار أوامر بشن هجمات انتحارية ثم افرجت عنه في العام ١٩٩٧ في اطار اتفاق مع الاردن بعد ان غضبت عمان من محاولة اسرائيلية لاغتيال احد زعماء «حماس» داخل أراضيها. وكانت حركة «حماس» نظمت أول من امس تظاهرة شارك فيها نحو ثلاثة آلاف من انصارها في غزة ضد قمة كامب ديفيد مطالبين الوفد الفلسطيني المفاوض بالانسحاب والعودة الى خندق المقاومة. وفي القدس المحتلة، افتى مفتي القدس أمس بعدم جواز قبول اللاجئين الفلسطينيين بأي تعويضات مادية، معتبراً أن ذلك يتناقض مع «ما ورد في القرآن الكريم والشريعة الاسلامية». وقال صبري في تصريح لوكالة «فرانس برس» ان فتواه تستند الى «فتاوى سابقة اصدرها العلماء المسلمون في ثلاثينات القرن الماضي، وأكدت بشكل قاطع عدم جواز بيع الأراضي في عموم فلسطين، كونها وفق ما ورد في القرآن الكريم والشريعة الاسلامية ارضاً مباركة ووفقاً اسلامياً لا يجوز

العربية. وقال ياسين: «نحن نتحدث عن وقف الصراع لمدة معينة وليس انتهاء الصراع، وفي مقابل ذلك ان يشمل انسحاباً كاملاً من الضفة الغربية وقطاع غزة وان تزيل اسرائيل كل المستوطنات وان يعود الشعب الفلسطيني الى ارضه ووطنه وان تكون له كامل السيادة على هذه الاراضي وتكون له دولته وعاصمتها القدس، وذلك لفترة زمنية محددة». وأكد أن «المقاومة مستمرة حتى زوال الاحتلال. فالدين الاسلامي يجيز لنا هدنة لزمان محدد وليس صلحاً أبدياً». وحدد ياسين مطالبته الوفد الفلسطيني المفاوض في كامب ديفيد بالانسحاب قائلًا: «نحن نطالب الوفد المفاوض بالانسحاب من هذه المفاوضات، ونحن لسنا بحاجة لهذه المفاوضات». وقال ياسين لوكالة «رويترز» حين سئل عما اذا كان يفكر في وقف لاطلاق النار، فقال انه اذا قبل الاسرائيليون الهدنة في مقابل الانسحاب من الضفة وغزة والقدس فستكون «حماس» مستعدة لذلك. لكنه حدد شروطاً رفضتها اسرائيل في الماضي، كما اعلن ان «حماس» لن تعترف بإسرائيل قط. وقضت اسرائيل في

□ غزة، القدس المحتلة، لندن - «الحياة»، رويترز، أ ف ب - جدد الشيخ أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة المقاومة الاسلامية «حماس» أمس الأحد دعوته إلى «هدنة مؤقتة» مع اسرائيل إذا التزمت الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، فيما أفتى مفتي القدس الشيخ عكرمة صبري بعدم جواز قبول اللاجئين الفلسطينيين بأي تعويضات مادية، لأن ذلك يتناقض مع «ما ورد في القرآن الكريم والشريعة الاسلامية». وقال الشيخ ياسين للصحافيين: «طرحنا قضية الهدنة قبل ثلاث سنوات لوقت محدد وبشروط محددة. أي إذا التزمت اسرائيل التزاماً كاملاً بالانسحاب من الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ وعدم التدخل في الشؤون الفلسطينية». وجاء عرض الشيخ ياسين بعد تسرب انباء من محادثات السلام الفلسطينية - الاسرائيلية في كامب ديفيد تحدثت عن استعداد رئيس الوزراء الاسرائيلي انهود باراك للانسحاب من ٩٠ في المئة من أراضي الضفة وقبول سيادة مشتركة مع الفلسطينيين في اجزاء من القدس الشرقية

المصدر: الاخبار
التاريخ: ١١ يناير ٢٠٠٠

مع استئناف مفاوضات الوضع النهائي

اسرائيل تؤكد رفضها السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم

الاراضى والجغرافيا والسلطة الفلسطينية ان الخطة التي تنفذ منذ عدة سنوات تهدف إلى تقليص عدد الفلسطينيين بالمدينة من ٢٥٠ ألف نسمة إلى ١٠٠ ألف حتى يشكل اليهود الغالبية العظمى بهدف التأثير في أى تسوية نهائية على وضع القدس فى مفاوضات الوضع النهائي.

كشف مسئول بالسلطة الفلسطينية عن خطة اسرائيلية للفصل بين الاحياء العربية فى القدس وبين المستوطنات والمشروعات الاستيطانية فى شرق المدينة تمهيدا للتخلي عن هذه الاحياء التى تقع خارج اسوار القدس القديمة لاقامة عاصمة فلسطين خارج القدس. وقال خليل التفكجى مسئول دائرة

الفلسطينى فى المفاوضات بأن الفلسطينيين عرضوا موقفهم بكل جوانبه واستمعوا إلى رد الفعل الاسرائيلى الذى لم يخرج عن الموقف الاسرائيلى المعروف بشأن اللاجئين.. استمر اللقاء بين الطرفين ساعة ونصف الساعة فى أول جلسة رسمية لمفاوضات الوضع النهائى تعقد منذ الشهر الماضى.. من ناحية أخرى

رام الله (الضفة الغربية) - وكالات الأنباء: جددت اسرائيل رفضها السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو دفع تعويضات لهم فى جلسة مفاوضات حول الوضع النهائى عقدت أمس بين المفاوضين الفلسطينيين والاسرائيليين فى رام الله بالضفة الغربية. وصرح ياسر عبد ربه رئيس الوفد

المصدر : الأهرام الدولي

التاريخ : ١٥ يناير ٢٠٠٠

حلم عودة اللاجئين

ما فائدة أن ندخل القرن
الحادي والعشرين إذا كان
اللاجئون مشتتين وما فائدة
الحل السلمي إذا كان هزيباً ولم
يعدنا إلى وطننا.
واللاجئون منذ عام ١٩٤٨ وهم
يتساءلون متى نعود ونكاد نسمع
هذه الأسئلة.. داخل كل معسكر
لللاجئين. وهؤلاء وبعد مرور ٥١
عاماً على محنتهم مازالوا
يحتفظون بوثائق ملكيتهم
لمنازلهم وأراضيهم ومنهم من
يحمل مفتاح منزله لحين وقت
العودة وآخر يحتفظ بباب المنزل.
فلن يضيع حق وراءه مطالب
مهما طالبت السنون وعصفت به
الأنواء.

هكذا يقول الحاج أبو العبد القططى (٧٢ عاماً) من سكان رفح.
ويضيف القططى الذى أمضى أكثر من نصف قرن فى المهجر فى
الداخل أو الخارج أن اللاجئين قادرون على الصبر بضع سنوات
أخرى ويدعو المفاوض الفلسطينى إلى العمل للتوصل إلى اتفاق
يحقق حلم اللاجئين بالعودة إلى قراهم ومدنهم الأصلية التى
ولدوا فيها.

ويحاول عبد الخالق ابن القططى (٢٧ عاماً) التقليل من تفاؤل
والده مذكراً بالنظام العالمى الجديد وسيطرة الشرطى العالمى
على خريطة باتت بين أصبعيه يحرك خطوطها كيفما شاء. ووفقاً
لتقرير فلسطينى نشرته صحيفة الأيام، فإن قضية اللاجئين التى
تقلق الطرف الفلسطينى تشكل مصدر هلع الطرف الإسرائيلى
الذى يشكل طواقم مختلفة لتقديم الدراسات الممكنة حول هذه
القضية. ويشير التقرير إلى مشروع أيجال ألون والذى طرح عقب
حرب ١٩٦٧ ودعا إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين فى سيناء
والدول العربية. ومشروع موشيه ديان الذى طالب بهجرة
الفلسطينيين إلى أمريكا اللاتينية مع دفع تعويضات تتراوح
بين ٣ - ٥ آلاف دولار لكل لاجئ يوافق على الهجرة. أما مشروع
الشرق الأوسط الجديد الذى أورده شيمون بيريز فى كتابه، فيقترح
حل الاشكالية على مرحلتين الأولى والانتقالية وفيها يتم تحسين
أوضاع المخيمات فى الضفة وغزة، بما فى ذلك إقامة مساكن وتوسيع
لم الشمل وإعطاء الهوية الفلسطينية لجميع اللاجئين.

والثانية كما يراها بيريز تتمثل فى إقامة كونفيدرالية أردنية تعطى
فيها حرية التنقل للاجئين عامة فى مناطق الكونفيدرالية، بما فى ذلك
لاجئو لبنان وسوريا. مع ايجاد المشاريع التنموية بتمويل عالمى
ومساهمة اسرائيلية وهناك مشروع «شلومو جازيت» الذى يرفض
العودة مطلقاً ويبدى مرونة تجاه بعض الاعتبارات الانسانية ليوافق
على استيعاب أعداد محدودة من اللاجئين على دفعات وفق حصص
سنوية فى إطار الحل الدائم، وفى إطار دولة فلسطينية توافق عليها
اسرائيل مقابل القبول بإنهاء مشكلة اللاجئين وإنهاء دور الاوزوا
والمكانة السياسية والقانونية للاجئين.

اللاجئون لم يتخلوا عن ماضيهم خصوصاً كبار السن فهم ينقلون
التاريخ عبر سرد الحكايات والمآسى والأمل وإذا جلست مع لاجئ
كبير السن يحكى لك بل يصف لك منزل العائلة وبيارتها وجيرانه
واسم قريته وأوصافها قبل طمس معالمها وتغيير اسمها للعبرية.
وهؤلاء يؤكدون أن أى سلام واستقرار حقيقى مرهون بإيجاد حل
لمشكلة اللاجئين. ولا يهم انذاك أن يكون القرن العشرين أو الحادى
والعشرين لأن الحل غير مرتبط بالزمن وإنما بالمكان.

غزة: محمد أمين المصرى

المصدر: الاهرام الدولي

التاريخ: ١٧ يناير ٢٠٠٠

السلطة الفلسطينية ترفض قرار إسرائيل تأجيل المرحلة الجديدة من إعادة الانتشار عريقات يطلب لقاء عاجلا مع نظيره الإسرائيلي لبحث الأزمة الجديدة

المقبل وفقا لاتفاق شرم الشيخ. وقال متحدث باسم الحكومة: ان رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك يريد أولا أن يستمع إلى ماسيقوله عرفات خلال لقائه مع كلينتون وذلك قبل تحديد المنطقة التي سيشملها الانسحاب. وأضاف المتحدث: أن مسألة الانسحاب غير مطروحة في اجتماع الحكومة الأسبوعي على الأكثر وأن باراك سوف يجري مزيداً من المناقشات الداخلية حول القضية. في غضون ذلك توقعت مصادر سياسية اسرائيلية عقد قمة ثلاثية في واشنطن أواخر الأسبوع الحالي بين عرفات وبارك وكلينتون.. وأشارت المصادر في تصريحات لراديو إسرائيل إلى أنه لم يتم بعد الترتيب لعقد هذه القمة، وذكر الراديو أن باراك سيتوجه غداً «الثلاثاء» إلى الولايات المتحدة لرئاسة وفد حكومته في المفاوضات مع سوريا.

وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين: إنه أبلغ نظيره الإسرائيلي عوديد عيران احتجاج الجانب الفلسطيني على قرار حكومته، وطلب منه عقد اجتماع عاجل خلال ساعات، وذلك في خلال اتصال بينهما مساء أمس الأول. وأضاف: أن السلطة الفلسطينية وجهت رسائل بشأن القرار إلى كل من مصر والاردن والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. في الوقت نفسه أكد نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني أن قرار الحكومة الاسرائيلية يزيد من فقدان الثقة في الجانب الإسرائيلي ووصف شعث سياسة الحكومة الاسرائيلية بأنها نهج سيء حيث لا تقوم بتنفيذ حتى الحد الأدنى من المطلوب تنفيذه. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت مساء أمس الأول تأجيل تنفيذ إعادة الانتشار التي كانت مقررة الخميس

غزة. القدس. وكالات الأنباء: أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية أمس رفضها قرار إسرائيل تأجيل المرحلة المقبلة من إعادة الانتشار في ٦.١٪ من أراضي الضفة الغربية التي كان مقرراً تنفيذها الخميس المقبل. وأكد صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين ان هذا التأجيل يمثل انتهاكا لاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتعد رسالة موجهة ضد زيارة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للولايات المتحدة أواخر الأسبوع الحالي. وقال عريقات: ان القرار الاسرائيلي يستهدف تركيز زيارة عرفات للولايات المتحدة على بحث هذه القضية فقط، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة الاسرائيلية أنشطتها الاستعمارية والاجراءات أحادية الجانب وفي مقدمتها تدمير المنازل ومصادرة الأراضي الفلسطينية.

المصدر: المصور
التاريخ: ٢٥ فبراير ٢٠٠٠

إسرائيليات

مايو موعد جديد يطرحه باراك لاتفاق الإطار، والفلسطينيون متشككون

كتبت: نجوان عبد اللطيف



باراك

□ مرة أخرى باراك يلعب لعبة المواعيد ويحدد شهر مايو «آيار» موعداً جديداً لانجاز اتفاق الإطار مع الفلسطينيين، بعد أن مر الاسبوع الماضي دون احراز أى تقدم رغم أن باراك كان قد حدد ١٣ فبراير موعداً للانجاز. الفلسطينيون يقولون إن باراك لم يبحث معهم هذا التاريخ الجديد وانهم مازالوا عند موقفهم من تجميد المفاوضات والذي اتخذوه قبل عدة أسابيع في أعقاب رفض باراك نقل مناطق محيطة بالقدس من منطقة (ب) (سيطرة مشتركة) منطقة (أ) الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة.

وأعلن مسئولون أمريكيون أن دينيس روس منسق عملية السلام في الشرق الأوسط سينقل مقترحات جديدة من رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهودا باراك إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تستهدف احياء عملية السلام على المسار الفلسطيني تحمل بعض الاغراءات لجلوس الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات .

وحسب أوساط اسرائيلية مقربة من باراك فإنه يشعر بخيبة الأمل من جمود المفاوضات مع السوريين، ويخطط لتكثيف جهوده في المجال الفلسطيني، وفي أحاديث داخلية أشارت صحيفة معاريف إلى أن باراك قال انه سينتظر الرئيس الأسد حتى شهر أبريل «نيسان» وإذا لم تستأنف المفاوضات سيتوجه بكل قوته إلى المسار الفلسطيني.

ويقترح باراك على الفلسطينيين الاتفاق هذا الاسبوع على قضيتين بقيتا مفتوحتين في اتفاقيتي «واي» و«شرم الشيخ»، وهما مكان الممر الآمن الشمالي بين غزة والضفة، وسيلتقى قائد المنطقة الوسطى مع ممثلين فلسطينيين ويعرض عليهم اقتراحاً بشأن الممر الآمن ويتمحور الخلاف حول مكان نقطة التفتيش الفلسطينية في المداخل إلى الضفة.

أما القضية الثانية فهي تمويل دفعات ضريبة الشراء من اسرائيل إلى السلطة الفلسطينية. كما ستعمل اسرائيل على تحسين جودة المناطق التي ستسلم للفلسطينيين في اطار المرحلة الثالثة من النبضة الثانية. خاصة أن خارطة الانسحاب لم تخضع بعد لمصادقة الحكومة الاسرائيلية، وصرح مكتب باراك أن اسرائيل مستعدة لبدء مرونة معينة في تعديل خارطة

الانسحاب القريب في الضفة الغربية التي تشمل الانسحاب من ٥.١ من مناطق (ب) (سيطرة مشتركة) و١٪ من مناطق (ج) سيطرة اسرائيلية لتتحول إلى منطقة (أ) سيطرة فلسطينية كاملة. إلا أن مصادر سياسية اسرائيلية أكدت أن باراك لن يعتزم تسليم أراضٍ في منطقة القدس أو قريبة منها كما يريد الفلسطينيون.



ياسر عرفات

وقال مصدر فلسطيني رداً على ذلك بأنها محاولة من باراك لكسب الوقت وذر للرماد في العيون، وأعرب زياد أبو زياد عضو السلطة إنه يشك في إمكان التوصل إلى اتفاق الإطار في مايو. إلا أن وزير العدل الاسرائيلي يوسي بيلين قال إن تحديد مواعيد معينة خلال عملية التفاوض يعد أمراً مهماً من شأنه تنشيط المفاوضات، وقال إن أهم موعد هو سبتمبر ٢٠٠٠ المحدد لاستكمال المفاوضات مع الفلسطينيين حول التسوية الدائمة، وأن الحكومة الاسرائيلية معنية باستكمال عملية السلام خلال عام ٢٠٠٠.

وقال صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين مازال أمام الطرفين وقت ممتد حتى ١٢ سبتمبر للوصول إلى اتفاق سلام يضمن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٣٨ وعلى اسرائيل أن تأخذ هذا الموعد بالجدية المطلوبة، وقال نريد أن يأتى إعلان الدولة الفلسطينية نتيجة لتنفيذ اسرائيل للاتفاقيات.

وكان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قال انه سيعطى عن إقامة الدولة الفلسطينية في ١٢ سبتمبر، وقال الرئيس الألماني في بيت لحم إن من حق الفلسطينيين الإعلان عن إقامة دولة فلسطينية في هذا الموعد الذى من المفروض التوقيع فيه على اتفاق دائم.

وبالرغم من أن رئيس الوزراء الاسرائيلي باراك يقوم بنشاط يوحى برغبته في استئناف المفاوضات على الجانب الفلسطيني إلا أنه على أرض الواقع يتحرك في الاتجاه المعاكس، وليس أدل على ذلك أكثر من عدم تغيير خارطة الأولويات التى أعدها نتانياهو والتي تعطى الأفضلية لمستوطنات الجولان والضفة الغربية، وقال إن هذه الأولويات ستستمر على الأقل لنصف سنة.

وطالب عريقات أن يحمل المنسق الأمريكى دينس روس للفلسطينيين فى زيارته الحالية اجابات محددة، بشأن السقف الزمنى لاعادة الانتشار فى المرحلة الثانية وباقى الاستحقاقات الأخرى.

المصدر: أكتوبر

التاريخ: ١٣ فبراير ٢٠٠٠

تحقيق

لماذا جمد باراك المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ولم يف بتعهداته والتزاماته؟ ولماذا يتجه الآن نحو المسار السوري؟ وما هو الهدف الحقيقي من ألعيبه على المسارين. هل لتحقيق السلام العادل الذي تصبو إليه المنطقة العربية أو الحصول على مزيد من التنازلات؟ وهل باراك يرغب حقيقة في تحقيق السلام خلال العام الحالي كما يدعى دائما أو يسعى لتأجيل العملية السلمية برمتها إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية؟ وهل تجميد المفاوضات على المسار الفلسطيني ينعشها على المسار السوري؟ تساؤلات محيرة لكن من السهل الحصول على تفسير لها من خلال مواقف باراك وألعيبه ومن خلال ما نخبئه الأيام.

فشل المفاوضات.. وألعيب المسارات!!

مريم روبين

على المسار الفلسطيني بأنها لا تستطيع هضم نتائج المفاوضات على المسارين دفعة واحدة!! وبالتالي فضلت الاتجاه لسورية.. إلا أن الواقع يؤكد أن باراك يرفض تماما ما تعهد به من السير على هدى خطى رابين وذلك انطلاقا من عدم قناعته بل معارضته لاتفاقيات أوسلو. وأنه يرغب في حقيقة الأمر في البدء من حيث ما انتهى إليه رئيس الوزراء السابق «نتنياهو» وليس من حيث ما انتهى إليه رابين. محاولا التملص من التزاماته التي ارتبط بها مع الفلسطينيين في شرم الشيخ والتوجه للمسار السوري بهدف ضرب المسارات العربية ببعضها البعض والحصول بقدر المستطاع على مزيد من التنازلات العربية.. والمزيد من مليارات الدولارات من الجانب الأمريكي.. إلا أن المصادر الدبلوماسية الغربية ترى أن توقف المفاوضات السورية الإسرائيلية.. لفترة وجيزة أفسح المجال أمام الرئيس كلينتون وكبار معاونيه لبذل جهود فوق العادة للتوصل إلى «صيغة جديدة» توضع فيها الحلول المقترحة لنقاط الخلاف في «سلة واحدة» خاصة أن الرئيس كلينتون أخذ على عاتقه شخصا

ويبدو أن ما تردد من تقارير حملتها وكالات الأنباء من العواصم العربية والأجنبية حول استئناف مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل في الأسابيع القادمة صحيحة إلى حد ما. وذلك بفضل التحركات العربية والدولية. وبوجه خاص الاتصالات اليومية التي تجريها الإدارة الأمريكية مع الجانبين السوري والإسرائيلي والتي يمكن القول بأنها قد أتت أكلها عندما اقترب حسم موضوع الأرض والحدود أمام إصرار دمشق على الانسحاب الكامل حتى حدود الرابع من يونيو ورفضها القاطع التنازل عن قيد أنملة من ترابها وذلك في مقابل تحقيق السلام الكامل.

بالإضافة للاتصالات الشخصية الحثيثة التي قام بها الرئيس الأمريكي حيث يأمل أن يضيف لإنجازاته التاريخية تحقيق السلام في المنطقة قبل انتهاء ولايته.. وعلى ضوء ما توصلت إليه تلك الاتصالات من إيجابيات..

وقد فسر «البعض» إقدام إسرائيل على المفاوضات تجاه المسار السوري وتجميدها

والتفكير بسيرة السلام على جوانبها المختلفة فلمس أنه ليس من المصادفة أن تشيد أجهزة الإعلام السورية الآن بالنتائج التي حققتها المفاوضات التي جرت مؤخرا مع إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر المرة الأولى التي تشير فيها الإنذاعة السورية إلى تحقيق نتائج «إيجابية كبيرة ومهمة» في المفاوضات مع إسرائيل والتي توقفت الشهر الماضي بسبب رفض إسرائيل مبدأ الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان حتى حدود ٤ يونيو عام ١٩٦٧.. ورغم ما قيل وتردد من تعليقات سورية رسمية حول مفاوضات شبرد زتاون وعن مراوغات باراك أوضحت الإنذاعة السورية في تعليقها أن ما تم التوصل إليه مع إسرائيل يعتبر إنجازا كبيرا نحو السلام الشامل في الشرق الأوسط. وطالبت الراعي الأمريكي لعملية السلام أن يقوم بدوره ويبدل كل ما في وسعه سواء سرا أو علانية لعدم إضاعة الوقت.



جانب إسرائيل والحاح أمريكي متواصل على الطرفين لدفعهما إلى التفاهم على كل النقاط العالقة. وكشفت أيضا المصادر الغربية أن إسرائيل قد راهنت على مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغوط على دمشق بدلا من الضغط عليها لكنها اصطدمت بموقف سورى قاطع مما أضرها إلى الالتفاف مجددا إلى إسرائيل ومطالبتها الالتزام بما كانت قطعتة على نفسها بالنسبة لانسحابها الكامل من الجولان حتى خطوط ما قبل ٤ يونيو من جهة أخرى أوضحت تقارير المصادر الدبلوماسية أن دمشق ترى أن الإدارة الأمريكية جادة في التوصل إلى تسوية. وأن تل أبيب لا تزال تناور وتناور لجر سورية إلى المطب الذي وقع فيه الجانب الفلسطيني من خلال الوصول إلى مذكرة تفاهم تصطدم بالتعنت الإسرائيلي عند التنفيذ..

لذلك يرى المسؤولون السوريون أن الكرة الآن في الملعب الإسرائيلي وأن مصير المفاوضات يتوقف على إقلاع إسرائيل عن سياسة المناورة التي تمارسها نافرين أن تكون واشنطن تمارس عليهم في الوقت الحاضر أي شكل من أشكال الضغوط

القيام بمفاوضات غير مباشرة بكبار المسؤولين السوريين والإسرائيليين على أمل أن ينجح في إنقاذ المفاوضات من خلال «صيغته الخاصة» التي يحتفظ بها ومن شأنها حث الطرفين على العودة إلى مائدة المفاوضات في مدينة شيردزتاون الأمريكية.. كما أن هذه الفترة الوجيزة أعطت باراك بعض الوقت لتمهيد الرأي العام الإسرائيلي بما يسمح له بالتكيف مع متطلبات التسوية.

وذكرت أيضا المصادر الدبلوماسية الغربية أن الصيغة الخاصة التي أعدها كلينتون سوف تسمح للجانب السورية الإسرائيلية بالعودة إلى شيردزتاون للبحث في الأمور المترتبة على التوصل إلى تسوية إنطلاقا من تثبيت الاعتراف بخطوط ما قبل ٤ يونيو في مقابل التفاهم على المحتوى العام الذي يقود إلى إنجاح التسوية.

وأكدت المصادر الدبلوماسية الغربية على أن الصورة الأساسية التي انتهت إليها الجولة الأخيرة من المفاوضات أكد مدى الاستعداد الجدى السورى للوصول إلى تسوية عادلة في مقابل استعداد أقل من

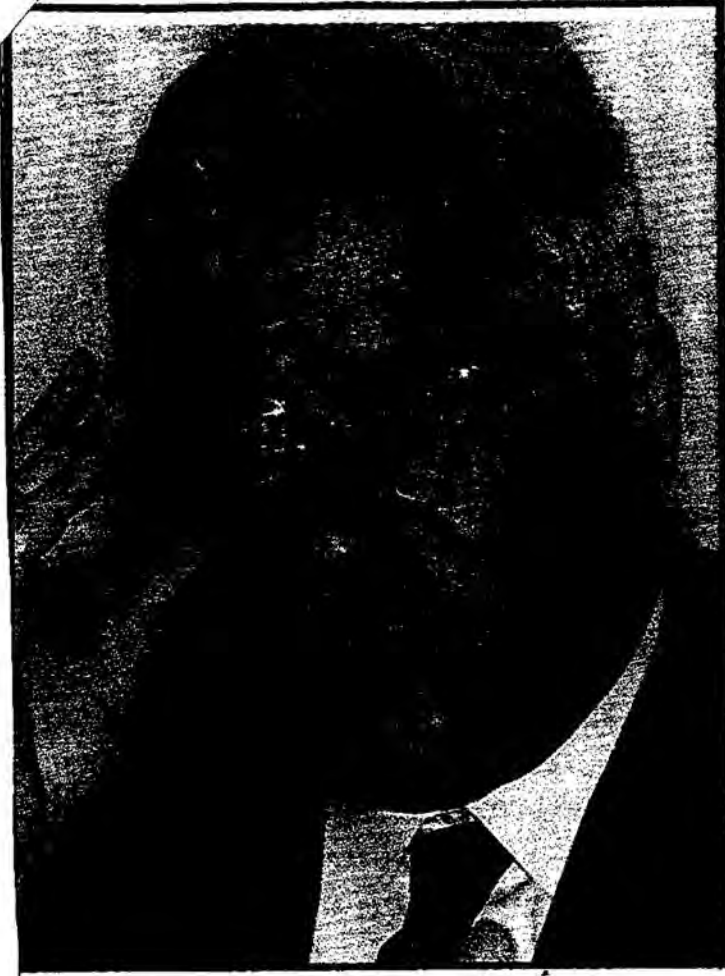
ورغم ما قيل وما يقال عن
المحاولات المخلصة التي تسعى
الأطراف العربية والدولية
للسير قدما تجاه مسيرة السلام.
فإن الشواهد جميعها تؤكد أن
باراك يتلاعب على المسارات
ويسعى لتأجيل عملية السلام إلى
ما بعد الانتخابات الأمريكية
للحصول على المزيد والمزيد من
المزايا.. من جميع الأطراف..
فمواقف باراك لا تتطابق مع
أقواله والتزاماته التي وقعها
والتي كانت آخرها في شرم الشيخ..
باراك لا يرغب في اتخاذ خطوات
كبيرة في نهاية الولاية الحالية.
لرئيس الأمريكي. لكنه يأمل في
الحصول على ثمن خيالي عن أي تحرك
جديد من الرئيس الأمريكي المقبل
وحتى يمكن المساومة معه خلال أربع
سنوات وليس بضعة أشهر قليلة!!
وهو ما يدفعه حاليا لإيجاد شروط
جديدة والامتناع عن تنفيذ كل ما التزم
به لكي يبدو أنه تنازل ونفذ فيما بعد
ومن ثم يحصل على ثمن جديد.
ولواجهة خطط باراك وإيقاف الأعباء
على جميع المسارات علينا كدول عربية
خاصة الأطراف المعنية منها التي في
بوتقة نار المفاوضات العمل على
إفشالها وذلك من خلال التنسيق
العربي الكامل.. وفي سبيل تحقيق
ذلك تسعى مصر بل وتجاهد.. فمن
يستجيب؟

المصدر: المصور
التاريخ: ١١ فبراير ٢٠٠٠

أبو مازن للمصور : بباراك يكرر مطالب نتانيا هو ونحن نرفض !

● استحكمت الأزمة، وضائق حلقاتها بعد فشل لقاء عرفات وباراك عند معبر أريئز. فالاتصالات توقفت، والمفاوضات علقت، وألغى اجتماع لجنة التوجيه، الذي كان مفترضا انعقاده بين الجانبين .. وكان الأمل في محاولة أخيرة لدينس روس في تقريب وجهات النظر في اجتماعه المشترك مع ياسر عبدربه وعوديد عيران قبل عودته لواشنطن إلا أنه أجله لعمق الأزمة .

أوقات عصيبة وخطيرة، قد يضطر الفلسطينيون كما يقول أبو مازن للمصور : إلى العودة إلى السير على المسار الانتقالي فقط وتجميد مفاوضات المسار النهائي إذا ثبت أن نوايا باراك الغاء أو تأجيل حل قضايا المرحلة الانتقالية ●



أبو مازن

حوار أجرته:
د. ملوى أبو مودة

●● تبين أنها وضعت في مناطق لم نطلبها، وكنا قد طلبنا غيرها، نحن نطلب إعادة الانتشار في مناطق كلها مناطق فلسطينية لا أكثر ولا أقل، ولكننا نحن وضعنا أولويات في إعادة الانتشار، هناك مناطق مأهولة بالسكان، ومناطق قريبة من القدس مثل أبو ديس، هذه من بين المناطق التي كنا نطالب بها، ولكنهم يعرضون علينا مناطق أخرى تماما، وكنا قد تحدثنا معهم سلفا أن يؤخذ مطلبنا هذا بعين الاعتبار، فلم يقبلوا،

لذلك قلنا طالما أنكم لا تحترمونا، ولا تشاورونا ولا تأخذون رأينا، فإننا لا يمكن أن نتعاون معكم بهذا الشكل، لأنها ليست شراكة حقيقية.

● بماذا تفسر أسلوب باراك في التعاطي مع هذه القضية، وكيف ستحلون هذه الفجوة بين ما يعرضه باراك من أراضٍ لا تزيد على ٥٠ إلى ٦٠٪ وبين مطلبكم بـ ٩٢٪؟

●● نحن نطالب نسبة ٩٢ في المائة في المرحلة الثالثة وليس في الحل النهائي. عندما نحدد أنه في المرحلة الثالثة يتم إعادة الانتشار نحصل بمقتضاها على ٩٠ في المائة من أراضى الضفة الغربية، فهذا يعني أن هناك مفاوضات أخرى ستتم حول الحدود والمستوطنات والقدس وهي قضايا مفاوضات المرحلة النهائية .. فنحن عندما نطالب، نطالب بكل الضفة الغربية وكل غزة وليس ٩٢ أو ٩٤.

فالمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار وهي مرحلة انتقالية تعطينا ٩٠٪ حسب تقديرنا، ويبقى الـ ١٠٪ وهي تشمل المستوطنات والقدس والحدود وغيرها هذه خاضعة للنقاش والتفاوض .

● تريد أن الرئيس عرفات قدم تصوره للحدود ولحل مسألة القدس للرئيس كليتتون، فهل عرضتم هذا التصور على الإسرائيليين أيضا؟

●● لم نعرض أساسا على الأمريكيين

● لقاء عرفات وباراك الأخير لم يصل إلى أية نتائج، فما تقييمك له وما أسباب الفشل في رأيك؟

●● اللقاء الذي تم بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي باراك في أريتر لم يكن لقاء ناجحا والسبب في ذلك أن الإسرائيليين مصممون على إما إلغاء أو تجاهل المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، وهي من القضايا المهمة في المرحلة الانتقالية، إضافة إلى أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار طلباتنا فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار في المرحلة الثانية وهي أرا في المائة، حيث كنا نطالب بمناطق معينة ورفضوا إعطاء هذه المناطق، كما أنهم يرغبون فعلا في تأجيل المواعيد التي سبق واتفقتنا عليها في شرم الشيخ، وهي ١٣ فبراير و ١٢ سبتمبر، وهي مواعيدهم الذين أصروا على تحديدها، ونصوا عليها في الاتفاق، والآن يطالبون بتأجيلها وتجاهلها.

● هل يرفضون إتمام المرحلة الثالثة من الانسحاب أم تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية؟

●● النبضة الثالثة من إعادة الانتشار منصوص عليها بشكل واضح في اتفاق أوسلو وفي الاتفاق المرحلي، وتنص على أن على إسرائيل إعادة انتشار قواتها من جميع الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة باستثناء قضايا المرحلة النهائية.

والإسرائيليون يطالبون بتأجيلها أو دمجها، وهذا ما كان تطالب به في السابق حكومة نتانيا هو، وما كنا أيضا نرفضه، ومازلنا نرفضه، وسنستمر في رفضه.

● فما الخلاف بينكم وبينهم حول إعادة الانتشار من نسبة أرا في المائة؟

●● أولا لم يقدموا لنا الخرائط، ولم نرها، بل سمعنا وقرأنا عنها في الصحف، ومع الأسف الشديد أننا كنا قد اتفقنا معهم على أن نتطلع ونتشاور على هذه الخرائط، أولا قبل إعلانها وقبل اعتمادها من مجلس الوزراء الإسرائيلي .

إلا أننا فوجئنا بأن مجلس الوزراء المصغر إعتدتها، وأنها نشرت في بعض الصحف، وبالتالي أصبح لا لزوم للمشاورة ولا حاجة للاطلاع.

● هل هذه الخرائط المنشورة لا تلبى طلباتكم؟

●● لم نطلب ذلك، ولكننا طلبنا وجوداً أمريكياً فعلياً أى فى غرفة المفاوضات، لمساعدة الطرفين للوصول إلى مواقف مشتركة، كما كانوا يشاركون فى الماضى فى عهد حكومة نتانياهو، كانوا يشاركون مشاركة فعالة، ولكن الحكومة الحالية لاتريد ذلك، ومطلبنا هذا يرجع إلى رغبتنا أن يكون الأمريكيون شهداء على مايجرى، وليساعدوا إن كانوا يستطيعون المساعدة فى تقريب وجهات النظر.

● ما المطلب الفلسطيني بشأن القدس خاصة وسط كل الطروحات التى نقرأ عنها على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وما يثار بشأن أبو ديس؟

●● نحن نريد عند تنفيذ مرحلة إعادة الانتشار من ٦١ فى المائة أن تشمل مناطق قريبة من القدس ومن «أبو ديس» و«العزية» وغيرها، فهذه المناطق نريد أن تتحول من منطقة (ب) إلى منطقة (أ)، لأن لنا حالياً وجوداً كاملاً وسلطات مدنية وشرطة، والإسرائيليون لهم حق الدخول أمنياً إذا لزم الأمر لحماية اليهود بين فترة وأخرى.

نحن نطالب بأن تنتقل هذه المناطق إلى منطقة (أ) وهنا لن يدخلها الإسرائيليون.

● وهل ليكم تصور كامل عن الحل النهائى لوضع القدس.

●● طبعاً لدينا تصور كامل، فالقدس أرض محتلة مثل كل الأراضى التى احتلت عام ٦٧، ونريدها أن تعود إلينا لتصبح عاصمة دولتنا.

● ماذا عما يتردد عن إدارة إسرائيلية للجزء الغربى وإدارة فلسطينية فى الجزء الشرقى للقدس؟

●● الشرق معروف، والغرب معروف، الشرق لنا، والغرب لهم، الحدود واضحة فالشارع الذى يفصلها من شمالها إلى جنوبها يحدد الحدود التى كان عليها الوضع سنة ٦٧.

● هل تجرى الآن مفاوضات على أى من المسارين الانتقالي أو النهائى؟

●● الأمور كلها الآن تعقدت بعد لقاء اريتز بين عرفات وباراك، لأنه انتهى بإزمة، ولاندرى الآن كيف يمكن أن تعود الأمور مرة أخرى، ولا تعقد الآن أية لقاءات على أى من المسارين، فالمفاوضات مجمدة الآن.

شيئاً من هذا القبيل إطلاقاً، لم تطرح عليهم أية أفكار أو أية خرائط، ولا أوراق، وبالتالي فكل ما نشر فى الصحف الإسرائيلية أو غيرها لا أساس له.

● أبو مازن هل يمكن أن تحدد تصوركم عن الحدود التى تطالبون بها، خاصة أننا قرأنا أنكم توافقون على وجود ٧٥ فى المائة من عدد المستوطنين الإسرائيليين إذا وافقوا أن يعيشوا تحت السيادة الفلسطينية؟

●● ليس مطروحاً هذا من جانبنا، ولا نريد أن يبقى مستوطن إسرائيلي فى الأراضى الفلسطينية سواء تحت السيادة الفلسطينية أو غيرها، نحن نرفض هذا المنطق رفضاً قاطعاً. نحن نحذو حذو مصر فيما يتعلق بالمنشآت والمستوطنات التى كانت موجودة فى سيناء، فعلى الإسرائيليين أن يخلوا هذه الأراضى تماماً.

● عرض باراك فى لقاءه الأخير مع عرفات تأجيل وضع إطار الاتفاق ستة أشهر فما تعليقك؟

●● هذه مدة طويلة للغاية، وهذا مرفوض لأنه هو الذى حدد موعد ١٣ فبراير، ثم يعود الآن ويطلب ستة أشهر أو حتى ثلاثة أشهر، فهذا مرفوض من جانبنا.

● ماتفسيرك لموقف باراك هذا، هل هو راجع لوضعه الداخلى، أم لعب على المسارات التفاوضية؟

●● ربما يكون الأمران معاً. ● هل طلب الجانب الفلسطينى من الأمريكين أن يقدم كل جانب مسودة عمل، يطرح فيها تصورات، مادام صعباً عليكم وضع إطار مفصل، كما فعل الأمريكان مع السوريين والإسرائيليين؟

● أفضل النظام البرلماني، لأنه نظام متوازن. فهو يحقق التوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

● نسمع عن وجود قنوات سرية عندما نتحدث الأمور بينكم وبين الطرف الإسرائيلي، مثل ما يتم بين الاخ أحمد قريع أو بينك وبين يوسي بلين فهل وارد أن يتم ذلك في المرحلة المتأزمة حالياً؟

● لا تتم هذه اللقاءات في السر، هذا أمر معروف ويتم بالفعل نحن نجرى بالفعل بعض اللقاءات مع بعض الوزراء الإسرائيليين، مثل أمنون شاحاك وغيره.

حتى أنه طرح أخيراً في لقاء أريتر استمرار مثل هذه الاتصالات كنوع من تهيئة الأفكار والرأي العام، لما يمكن الاتفاق عليه فهي ليست قنوات سرية، ولا تقوم بعمل بديل للمفاوضين إطلاقاً؟

● أبو مازن وانت مهندس اتفاق أوسلو، كيف تتصور إمكان تحريك الأمور ثانية، إذا ما فشل بنيس روس في حلها قبل عوبته لواشنطن، وهل سستتظرون حتى مجيء أولبرايت للمنطقة؟

● على الجانب الإسرائيلي أن يعطي اهتماماً لقضايا المرحلة الانتقالية، لأننا نكتشف أنه يريد أن يهمل كثيراً من قضايا هذه المرحلة، قد نصل إلى مرحلة نقول فيها أنه إذا لم نتوصل إلى حلول لقضايا المرحلة الانتقالية فننحرك على مسار المفاوضات المرحلة النهائية، كما كنا نفعل من قبل، إذا شعرنا بأن هناك نوايا لإلغاء هذه القضايا أو تجاهلها سنقدم على هذا الموقف.

نحن قبلنا حسن النية، والطرف الإسرائيلي طرح السير على المسارين الانتقالي والنهائي جنباً إلى جنب ويتسارع واحد، فسنرى ما النوايا، وعلى أساسها سنحدد موقفنا.

● الخرائط الإسرائيلية تحدد إعادة الانتشار في مناطق لم يطالب بها .. وتتجاهل مطالبنا تماماً ● لا نوانسق على بقاء أي مستوطن إسرائيلي على الأرض الفلسطينية

● وهل هناك أمل في أن يتمكن بنيس روس الموجود حالياً في المنطقة والتقى بـي عمار من تحريك الأمور؟

● يحاول بنيس روس ولكن موعد مغادرة المنطقة أرف، إذا نجح قبل سفره كان به، وإذا فشل فاعتقد أن الأمور ستزداد سوءاً.

● ماذا تم في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني ماذا اسفرت المناقشات بشأن إعلان الدولة؟

● المجلس قرر أنه لابد من إعلان الدولة خلال عام ٢٠٠٠، على أساس أنه المفروض وفقاً للاتفاق أن الإطار انتهى في ١٣ فبراير، والاتفاق النهائي فينتهي في ١٦ سبتمبر، معنى ذلك أننا نفترض أن كل قضايا المرحلة النهائية تحل في هذه الفترة وبالتالي إعلان الدولة يتم، خلال هذا العام.

● هل هناك خطوات تشريعية وتنفيذية يجب إتمامها لإعلان الدولة؟

● هناك لجان تشريعية وتنفيذية واقتصادية، ولجان متعلقة بالوحدة الوطنية وكلها تعمل من أجل تهيئة الأمور اللحظة المناسبة.

● وماذا عن الدستور الجديد؟ وهل مازالت هناك مناقشات حول ما إذا كان دستوراً برلمانياً أو رئاسياً؟

● مازالت كل البدائل مطروحة، والخيارات كلها وضعت أمام لجنة الدستور سواء كان الخيار البرلماني أو الرئاسي أو مجلسي، والنقاش دائر بشأنها، ولم يتقرر بعد أي الخيارات سيتم على أساسها وضع الدستور الجديد.

● وما النظام الأنسب في رأي أبو مازن لدولة فلسطين؟

المصدر:

التاريخ:

في افتتاح مؤتمر «فلسطينيو ٤٨ يطرقون أبواب العالم العربي»

موسى: من الظلم أن نقاطع عرب الداخل من منطلق رفض التطبيع مع إسرائيل

كتب - أحمد نبيل:

أكد السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية ضرورة التواصل مع قيادات «فلسطينيو ٤٨» المقيمين داخل إسرائيل والتعرف على مشاكلهم وربطهم بعمقهم الطبيعي في أمتهم العربية، وحيا صمودهم وتمسكهم بهويتهم ودلل بأنهم لم يندمجوا في المجتمع الإسرائيلي، وقال من الظلم أن نقاطع جزءا مهما من الشعب الفلسطيني من منطلق رفض التطبيع مع إسرائيل.

جاء ذلك في الكلمة التي القاها - نيابة عن عمرو موسى - السفير سعيد كمال الأمين العام المساعد لشئون فلسطين، خلال افتتاح مؤتمر تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني العربى تحت عنوان «فلسطينيو ٤٨ يطرقون أبواب العالم العربى»، الذى عقد بالقاهرة أمس برعاية اتحاد الجمعيات الأهلية العربية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وبحضور ممثلى أكثر من ٥٥ منظمة عربية أهلية غير حكومية معظمها من منظمات «فلسطينيو ٤٨».

وقال الأمين العام للجامعة أن عرب الداخل يخضعون داخل إسرائيل لقوانين وقرارات عنصرية واجراءات تعسفية برغم جنسيتهم الإسرائيلية، وصلت إلى حد انكار هويتهم العربية وتدمير مقدساتهم وطمس ثقافتهم. وأضاف أنه بالرغم من

إحكام الحصار الذى ساهمنا فيه دون أن ندري، فإن ما تعرض له «عرب ٤٨» لم ينجح فى وأد بذرة الشعور القومى لديهم، وتجلى ذلك فى مواجهتهم للتعسف الإسرائيلى خلال مواجهاتهم عام ٧٦ لسياسة مصادرة الأراضى العربية وسقوط عدد من الشهداء، وكذلك مشاركتهم لإخوانهم فى انتفاضة الأقصى فى أكتوبر عام ٢٠٠٠.

وأوضح أن البعض فى إسرائيل يصفون «عرب ٤٨» بأنهم قنبلة موقوتة داخل إسرائيل حتى أن الحكومة الإسرائيلية باتت تخشى تزايدهم الطبيعي بعد أن كشفت التقديرات عن أنهم سوف يشكلون فى عام ٢٠٣٠ نصف عدد سكان إسرائيل، وهو الأمر الذى أفرز الحديث عن ضرورة الترحيل «الترانسفير».

وأكد مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بهى الدين حسن الدور المحورى الذى يمكن أن يلعبه «فلسطينيو ٤٨» فى مجرى الصراع العربى - الإسرائيلى باعتبار أن وجودهم فى حد ذاته يمثل نقیضا للمشروع الصهيونى العنصرى، وحذر من خطورة الصورة المشوهة المرسومة لفلسطينيو ٤٨ فى الذهن العربى والمخاوف التى قد تثار حول الحدود الفاصلة بين الرغبة فى تعميق الصلات العربية مع «فلسطينيو ٤٨» من ناحية، والتمسك المبدئى برفض التطبيع مع إسرائيل من ناحية أخرى.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١/١٨

١٠٠٠ لاجئ بوروندي يعبرون الحدود يوميا إلى تنزانيا هربا من الحرب الأهلية مئات اللاجئين الأنجوليين بلا طعام أو مأوى على الحدود مع زامبيا

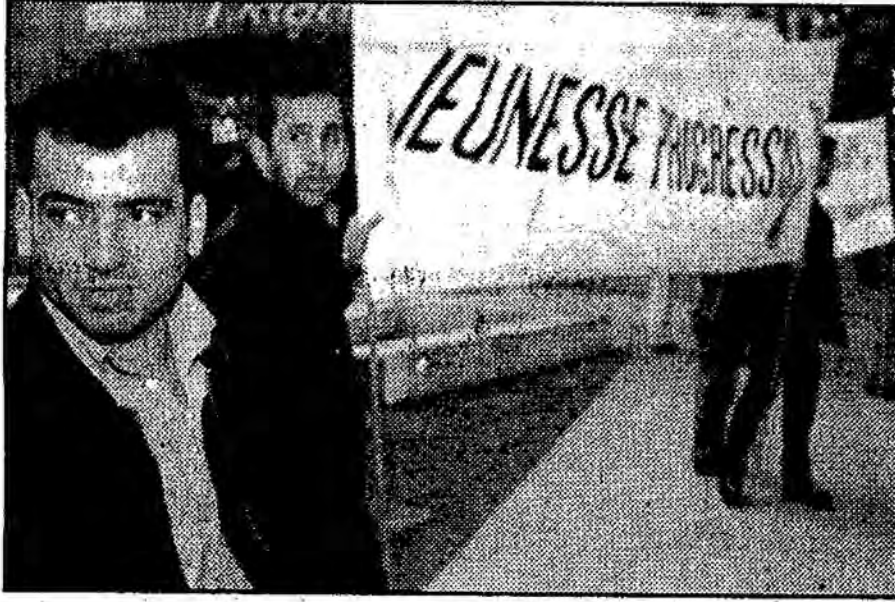
بوروندي أمس الأول في بداية جهوده لإنهاء الصراع، وكشف عن عزمه زيادة جهود إحلال السلام عن طريق دعوة الرئيسين الأمريكي بيل كلينتون والفرنسي جاك شيراك وزعماء آخرين لحضور الجولة المقبلة من محادثات السلام في أروشا في منتصف فبراير المقبل.

ومن ناحية أخرى، أكد كيلي والويتيا وزير خارجية زامبيا أن أزمة لاجئي أنجولا تزداد سوءا، وأن مئات اللاجئين الأنجوليين الذين يفرون من الحرب الأنجولية يصلون إلى زامبيا يوميا ولا يجدون طعاما أو علاجا أو مأوى ويتكبدون معاناة كبيرة. وأضاف أن هناك ١٠ آلاف لاجئ أنجولي يتمركزون عند نقطة على الحدود وترغب الحكومة الزامبية في نقلهم إلى داخل أراضيها، ولكن توجد صعوبات في عملية النقل، ويوجد نحو ١٦٠ ألف لاجئ أنجولي في زامبيا فروا من القتال بين القوات الحكومية ومتمردي حركة «يونيتا» الانفصالية في أنجولا.

كيبونديو - لوساكا - وكالات الأنباء: وصلت أمس سادأكو أوجاتا رئيسة المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى معسكر للاجئين في تنزانيا لزيارة الآلاف من لاجئي بوروندي الذين فروا من الحرب الأهلية. وتحدثت أوجاتا إلى اللاجئين الجدد في المعسكر بشمال تنزانيا الذين يبلغ عددهم يوميا نحو ألف شخص يعبرون الحدود هربا من القتال الدائر منذ ست سنوات في بوروندي بين الجيش الذي تسيطر عليه الأقلية التوتسي والمتمردين الهوتو. ويقدر عدد اللاجئين البورونديين في تنزانيا بنحو ٣٠٠ ألف لاجئ، أي ٧٥٪ من اللاجئين الفارين من بوروندي. وتتزامن زيارة أوجاتا مع تصريحات المسؤولين التنزانيين بأن أزمة لاجئي بوروندي تعتبر الأسوأ من نوعها منذ عام ١٩٩٧ ومع محاولة رئيس جنوب إفريقيا السابق نيلسون مانديلا التوسط في النزاع البوروندي. وقد وجه مانديلا انتقادا عنيفا للأطراف المتحاربة في

المصدر: الأهرام
التاريخ: ١/١٧

سويسرا واللاجئون.. سياسة «ترحيل ما يمكن ترحيله»!



مظاهرات في بون ضد سياسة الترحيل

القضية التي تتصدر
الأجندة السياسية
السويسرية في مستهل
اللفية الثالثة هي قضية
اللاجئين بشكل عام،
و(قضية اللاجئين من
شعب كوسوفا بشكل
خاص) سيما بعد أن تبين
- إحصائياً - أن سويسرا
ظلت لسنوات طويلة
أرض اللجوء السياسي
والاقتصادي والديني بلا
منازع في أوروبا..

مخاطر العودة

لكن يبدو أن مخاطر العودة بدت في
عيون اللاجئين في سويسرا أكبر كثيراً
من أية أغراءات، فأحجم كثيرون منهم عن
العودة خوفاً من المستقبل غير المضمون
الذي ينتظرهم ناهيك عن أن الألفام التي
زرعها الجيش الصربي في ضواحي
وأقاليم كوسوفا جعل خطر الموت هو سيد
الموقف سيما وأن الدراسات الميدانية التي
تشرف عليها الأمم المتحدة تؤكد أن عدد
الألفام التي زرعتها الجيش الصربي تزيد
على ٤٠ ألف لغم وأن الفترة من يونيو إلى
أكتوبر الماضيين شهدت مقتل ٦١ شخصاً
وجرح ٢٥٥ آخرين.. وأنه على الرغم من
الجهود الدولية المبذولة لتنظيف ضواحي
وأقاليم كوسوفا من الألفام فلم يتم سوى
نزع ألفام نحو خمسة كيلو مترات من بين
أربعة آلاف كيلو متر! وأن هذه المساحة
تحتاج إلى نحو ثلاث سنوات لكي تكون
مأمونة للسكان!

وبالمقابل فإن السلطات الفيدرالية
السويسرية، لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء
مراوغة اللاجئين ورفضهم العودة،
فوضعت قبل فترة «خطة ترحيل» مقسمة
إلى ثلاث فئات أو شرائح.

■ الفئة الأولى يتم الاستعانة برجال
البوليس لترحيلها، على أن تنتهي مهمتهم في

والشق الثاني يتعلق بالقوات العسكرية
السويسرية الموجودة خارج البلاد،
وتحديداً في كوسوفا حيث يدور جدل
واسع حالياً حول ما يعرف بالمهمة
الإنسانية أو المهمة العسكرية لهذه القوات
بالمقارنة مع قوات دول أخرى هي ألمانيا
والنمسا موجودة في كوسوفا بنفس
الغرض.

والثابت أن الحكومة الفيدرالية كانت
قد قررت مؤخراً إعطاء مهلة إضافية
تمتد حتى ٣١ مايو عام ٢٠٠٠ لكي
يتسنى اقناع اللاجئين الكوسوفيين
بمغادرة الأراضي السويسرية من
جانب، وترتيب أوضاعهم في بلادهم
بعد العودة، من جانب آخر عبر «برامج
العودة» التي تغري بها اللاجئين
فالكوسوفيون الذين أبدوا رغبتهم في
العودة قبل نهاية نوفمبر الماضي
حصل كل شخص منهم على ٢٠٠٠
فرنك و١٠٠٠ فرنك عن كل طفل

وليزيد من الأغراء، وضع المكتب
الفيدرالي للاجئين لائحة تؤكد أن الراغبين
في مغادرة سويسرا، والعودة إلى
كوسوفا في الفترة من أول ديسمبر ١٩٩٩
وحتى ٣٠ أبريل ٢٠٠٠ سوف يحصلون
على نصف المبلغ السابق.. أما اللاجئون
الآخرون الذين سيغادرون سويسرا حتى
٣١ مايو فلن يحصلوا على أي شيء!

وتؤكد مصادر حكومية في مدينة برن
العاصمة أن هناك أكثر من ١٠ آلاف
لاجئ من كوسوفا سوف يستفيدون من
برامج العودة بحسب الفئات التي
ذكرناها.

أما الإحصاءات الرسمية فتشير إلى أن
١٢ ألف لاجئ عادوا إلى ضواحي
كوسوفا حتى نهاية سبتمبر ١٩٩٩

وفي إطار الجدل الدائر حالياً حول
اعتزام الحكومة الفيدرالية تغيير سياستها
الخاصة بمشاركة القوات العسكرية ضمن
قوات حفظ السلام الدولية من جانب، أو
بخطة الترحيل العسكري للاجئين من
جانب آخر، فإن السؤال حول دوافع هذا
التغيير يجعلنا نبحث عن الإجابة في
مجمل المواقف السويسرية إزاء الأجانب
واللاجئين عامة.

في الواقع يمكن أن نقول إن لمشكلة
اللاجئين في سويسرا شقين الأول يتعلق
بسياسة الإبعاد التي قررتتها الحكومة
الفيدرالية مؤخراً، ويشرف على تنفيذها
مكتبان الأول هو المكتب الفيدرالي
للاجئين، والثاني المكتب الفيدرالي
للأجانب، وتستهدف تفرغ الأراضي
السويسرية من آلاف اللاجئين الذين
جاءوها في السنوات العشر الماضية
بكثافة ضخمة، وأصبحوا عبئاً - غير
مضمون العواقب - على الخريطة
الاقتصادية والسياسية في مختلف
كانتونات سويسرا.

وفي برن العاصمة تم افتتاح أربعة مكاتب مخصصة لصرف مساعدات العودة وجرى نفس الشيء في عدد من الكانتونات الفيدرالية.

أما السبب الذي جعل قضية اللاجئين تشغل الأجندة السياسية في الألفية الجديدة فهو أن عددا من الأحزاب السياسية مثل حزب العمل، والحزب الاشتراكي، وحزب الخضر قد سبغت مطالب فئات من اللاجئين مثل فئة الاكراد العراقيين.

الشق الثاني لقضية اللجوء يتعلق بالقوات العسكرية السويسرية والدور المنوط بها وهل هو بالضرورة دور عسكري أم دور انساني والمحقق أن هذه المشكلة قد تفجرت عند انتهاء مدة القوات العسكرية السويسرية في كوسوفا في نهاية ديسمبر الماضي وتأثر جدال حوله وهل ستبقى لمدة اضافية أم سينتهي دورها في الموعد المحدد والمعروف أن قوام هذه القوات هو ١٦٠ جنديا، وأسلحتهم من النوع الخفيف اذ يحمل نصفهم بنادق أو مسدسات صغيرة بينما يتسلح زملاؤهم من الألمان، والنمساويين بأسلحة ثقيلة، وهو ما أثار انتقاد جاك دوس الرجل الثاني في الجيش السويسري عندما زار كوسوفا وتفقد جنوده المتمركزة في جنوبي غرب البلاد.

صحيح أن القوات السويسرية تقوم بدعم من إلهام الإنسانية مثل توفير بعض الأدوية الطبية وإنشاء بعض المدارس التعليمية إلا أن القوات الحليفة (الالمانية والنمساوية على وجه الخصوص) تقوم بمهام دفاعية!

وفي هذا الخصوص صرح جاك دوس بأنه مكلف بالأعداد للمستقبل وقال لو أن القانون العسكري الذي يسمح بإرسال وحدات عسكرية الى الخارج سوف يتغير فالواجب يحتم أن يكون هناك نوع من الجنود المتطوعين لكي يقوموا بالمهام الانسانية.

لكن هذا النوع من الجنود سوف يحتاج إلى تدريب قد تصل مدته إلى ستة أشهر.

والسؤال الذي يدور الآن في الأوساط الفيدرالية هو: هل ستشارك سويسرا في القوات الدولية في مناطق الصراع الملتهاة في العالم في القرن الجديد.. وماهي طبيعة هذه المشاركة هل ستكون عسكرية صرفة أم انسانية صرفة.. سيما وأن القوات العسكرية السويسرية الوحيدة الموجودة في الخارج هي تلك القوات المكلفة بحراسة الفاتيكان!

يبقى أخيرا أن نذكر أن الجدل السياسي السويسري الراهن يعتزم إنهاء الالتزامات السويسرية في الخارج والداخل معا بشأن ظاهرة اللاجئين وما يترتب عليها من تبعات سياسية واقتصادية وأمنية.

وفي هذا الاطار تذكر الاحصاءات أن ٢٥٠٥ أشخاص قد رحلوا اراديا في عام ١٩٩٦، و١٢٧٩ شخصا رحلوا قسرا بينما اختفى ٦٦٠٤ أشخاص وفي عام ٩٩ زادت النسبة كثيرا، فرحل اراديا ٤٣٠٥ اشخاص، ورحل قسرا ٢٧٤٢ شخصا، واختفى ١١ ألف شخص و٧٦١.

وكان طبيعيا أمام سياسة الترحيل القسري أن تتسع موجات الاحتجاج بين اللاجئين من مختلف الجنسيات، فلا يكاد يمر اسبوع دون أن تشهد ميادين المدن السويسرية الكبرى بعض المظاهرات التي تنادي بالرأفة باللاجئين، واعادة النظر في الاجراءات الأخيرة الخاصة بطرد اللاجئين من بين هذه المظاهرات مظاهرات الاكراد الذين رفعوا لافتات يطالبون السلطات الفيدرالية بايقاف ترحيل اللاجئين وقد اندلعت هذه المظاهرة تحديدا عقب صدور بيان حكومي فيدرالي يوصي بعدم اعتبار منطقة شمال العراق من مناطق الصراع! وهو ما يعني امكانية ترحيل اللاجئين الاكراد إليها دون خوف على مصيرهم.

مظاهرة احتجاج

وقد أعلن المتظاهرون رفضهم لهذا البيان، وأكدوا أن أرقام منظمة امنستي

الدولية تؤكد أن الخطر لايزال قائما في منطقة شمال العراق، وطالبوا في ذات الوقت بأن تنظر إليهم سويسرا انسانية ولا تجبرهم على العودة لأن حياتهم هي ثمن هذه العودة الاجبارية وعلى الرغم من ذلك، فإن الكانتونات الفيدرالية تتمسك بسياسة الترحيل القسري وتسعى كما تقول فيرجيني كلاريه المتحدث باسم المكتب الفيدرالي للأجانب إلى التغلب على جميع المشكلات التي تعترض عملية الترحيل مثل مشكلة (مجهولي الهوية) فقد تبين أن مئات من طالبي اللجوء لا يحملون أوراقا رسمية، ومن ثم يصعب تحديد هويتهم.. كما يصعب تحديد الجهة التي ينبغي إرسالهم إليها!!

لكن - حسبما يبدو لي - فإن اصرار السلطات الفيدرالية السويسرية لم تتأثر على الإطلاق بهذه الصعوبات والدليل على ذلك أنها قررت إنشاء قسم خاص بالترحيل منذ أكتوبر الماضي أن تكون له سلطات كبيرة في جميع الاجراءات وهو ما يعني أن ٢٥٪ من طالبي اللجوء سوف يتولى هذا القسم بحث أوراقهم مباشرة والبت فورا في اعادتهم إلى بلادهم.

رسالة برن

د. سعيد اللاوندي

المطار وتذكر الاحصاءات أن الخطة تجحت في ترحيل ٦٢٨٢ شخصا من هذه الفئة.

■ أما الفئة الثانية فيكون لرجال البوليس دور أكبر معها حيث يقوم مفتشان باصطحاب الشخص المراد ابعاده إلى أرض المطار وتكون حركته مقيدة من خلال الاغلال التي توضع في يديه! وقد تم ترحيل ٤١ شخصا بهذه الطريقة.

■ أما الفئة الثالثة والتي تم ترحيل نحو ٢٥٠ شخصا منها، فهي الأكثر قسوة، حيث يصطحب خمسة رجال من البوليس (الضحية) لإجباره على صعود الطائرة ويظلون معه حتى يصل إلى كوسوفا وهو مكتم، ومغلول القدمين واليدين، وتفصله عن باقي الركاب ستارة.. ويبدو كما لو أنه من المعتقلين، وليس من اللاجئين الجبرين على العودة إلى بلادهم!

الطرد القسري

ولقد أثارت هذه الفئة لغطا واسعا في جميع الأوساط السياسية والشعبية في سويسرا، لأنها تندرج تحت عنوان (الطرد القسري) وقد شكك اللاجئون من سوء المعاملة، وذكر نفر منهم أن رجال البوليس السويسري كانوا يضربونهم بقسوة، ويصصقون في وجوههم لاجبارهم على العودة وأوضح أحدهم أن واحدا من رجال البوليس الذين كانوا يصطحبونه في رحلته قد وضع غمامة على عينيه، وعندما قاوم ذلك انهال بأسنانه عليه عضا! والمعروف أن خطة الترحيل كانت تتم بالتنسيق مع شركة الطيران السويسرية الوطنية التي قررت أمام قسوة هذه الطريقة أن توقف الترحيل القسري للاجئين خصوصا بعد أن مات أحد اللاجئين الفلسطينيين في المطار في مارس الماضي ربما تحت ضغوط وعنف رجال البوليس! لكن مصادر فيدرالية تؤكد أن الخطة لا تزال مستمرة، رغم ذلك، وأن محاولات أخرى تجري مع شركات أخرى لكي توافق على تطبيق خطة الترحيل القسري!

وتذكر الوثائق أن نحو ٢٣ ألفا و٧٠٦ لاجئين قد غادروا الاراضي السويسرية. صحيح أن أكثر من نصفهم قد سجلتهم الادارة السويسرية تحت خانة مفقودين أو مختطفين إلا أن فيرجيني كلاريه المتحدث باسم المكتب الفيدرالي للاجئين تؤكد أنهم لم يختفوا وإنما قرروا البقاء في سويسرا بطريقة غير شرعية، وشيء شبيه بذلك حدث في عام ١٩٩٨ عندما غادر نحو ٦٠٪ من اللاجئين الكوسوفيين الاراضي السويسرية، بينما بقي ٤٠٪ تحت ستار الهجرة غير الرسمية!

المصدر: الأهرام الإقليمي
التاريخ: ١١/١٠/٢٠٠٠



اللاجئون مشكلة القرن القادم

والرغبة في العمالة الأجنبية لاتنبع من الرغبة في ايواء الغير. ولكن الرغبة في المحافظة على النسبة المئوية لعدد كبار السن الى اجمالي عدد السكان عامة وحجم القوة العاملة خاصة. وعلى النقيض من هذه الاهمية التي يشكلها المهاجرون فإن كل الدول الصناعية المتقدمة تقيد الهجرة اليها مما دفع بالعديد من مواطني دولة هايتي الى التظاهر امام قوات خفر السواحل علي شاطئ مدينة ميامي في بداية الشهر الحالي، احتجاجا على الاجراءات العنيفة التي اتخذتها السلطات الامريكية في مواجهة تدفق المهاجرين من هايتي، الدومنيكان، والصين مؤخرا.

«الصورة نقلا عن اب»

سوف تواجه دول اوروبيا الغربية واليابان خيارا صعبا خلال السنوات التالية من القرن الحادي والعشرين وهذا الخيار يتمثل في ضرورة فتح ابوابها امام المزيد من الهجرة الأجنبية الى البلاد.. وتحمل تبعاتها الاجتماعية والثقافية حيث ان البديل هو اعداد متزايدة من كبار السن مع ضالة عدد المواليد.. تلك هي التحذيرات الحاسمة التي اطلقها احدث تقرير صدر عن الامم المتحدة.

وقد حدد الخبراء احتياج ألمانيا الى ١٤ مليون مهاجر بمعدل نصف مليون فرد سنويا.. بينما ستحتاج إيطاليا الى تسعة ملايين اما فرنسا فلا يتجاوز الرقم المطلوب مليونين خلال فترة الدراسة وهي التوقعات حتى عام ٢٠٢٥.